



2365  
151A



﴿ الجزء الثامن عشر من ﴾

# كِتَابُ

## الْمَبْسُوطِ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ

### السَّخَّارِيِّ

وكتب ظاهر الرواية أنت \* ستا وبالأصول أيضا سميت  
صنفها محمد الشيباني \* حرر فيها المذهب النعماني  
الجامع الصغير والكبير \* والسير الكبير والصغير  
ثم الزيادات مع المبسوط \* تواترت بالسند المضبوط  
وبجمع انت كتاب الكافي \* للعاكم الشهيد فهو الكافي  
أقوى شروحه الذي كالشمس \* مبسوط شمس الامة السرخسي

﴿ تنبيه ﴾ قد تخرج من حضرات أفاضل العلماء تصحيح هذا الكتاب بمساعدة

جامع من ذوي الثقة من أهل العلم والله مستعان وعليه استكلان

(أول ضبعة ظهرت علي وجه البسيطة لهذا الكتاب الجليل)

﴿ حوق الطبع مخفوفة للملتزم ﴾

منه فندي سكتي البخري بنو سكتي

مطبعة السعادة بحار حافظة مصر

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## باب الافرار بالمارية

(قال رحمه الله واذا أقر الرجل أن هذا الثوب أو هذه الدار عنده عارية بملك فلان أو بعيراته أو بحق فلان هذا كله اقرار) لأن الباء في الاصل للاتصاف قد جعل المقر به ملصقا بملك فلان وميراثه وحقه ولم يتحقق هذا الاتصاف الا بعد أن يكون مما له وكاله وقد تكون الباء صلة كما في قوله تعالى ينبت بالدهن وإن حملناه على معنى الصلة هنا كان اقرارا أيضا لانه يصير تقدير كلامه انه ملك فلان أو ميراث فلان أو حق فلان وقد تكون الباء للتبويض أيضا عند بعضهم كما في قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم اقتضى المسح ببعض الرأس واذا حمل على هذا كان اقرارا أيضا لانه جعل المقر به بعض ملكه وميراثه وحقه وكذلك لو قال عارية عندي من ملك فلان أو من ميراثه أو من حقه لأن من في الاصل للتبويض فذلك اقرار يكون المقر به بعض ملكه وقد تكون من صلة كما في قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم وقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واذا كانت بمعنى الصلة فهو اقرارا أيضا وقد تكون بمعنى الباء قال الله تعالى يحفظونه من أمر الله يعني بأمر الله فلي هذا المعنى هذا والاول سواء وقد تكون من التمييز كما يقال سيف من حديد وخاتم من فضة وعلى هذا يكون اقرارا أيضا لانه ميز المقر به عن سائر ما في يده باقراره انه للمقر ولو قال عارية عندي لملك فلان أو لميراثه كان اقرارا أيضا ولو قال والثوب والدار عارية عندي لحق فلان لا يكون اقرارا لأن اللام قد تكون للتأكيد وقد تكون للوقت كما في قوله تعالى لعلوك الشمس وقوله تعالى فظلموهن لمنهن وقد تكون للتليك وقد تكون للتعليل فعلى هذه الوجوه حمل قوله لملك فلان أو لميراث فلان اقرارا مؤكدا وأما إذا قال لحق فلان فنقول اللام قد تكون بمعنى المجازاة كقول الرجل لنبيه أكرمتك لشكرني وزرتك لتزورني وقد تكون لبيان الحرمة كالرجل يردان يضرب عبده فهنا الغير فيقول تركته لك أي لحرمتك وشفاعتك فهنا قوله لحق

الكتاب	الم	١٥٢٤٦
الجزء	٢	
الصفحة	١٥٢٤٦	

فلان يحتمل معنى الشفاعة والحرمة يبنى لاجل شفاعته وحرمة اعادته صاحبه فها قوله منى فلما  
احتمل هذا المعنى لم يجعل اقرارا له بالشك بخلاف قوله للملك فلان أو لميراثه فان ذلك لا يحتمل  
معنى الحرمة والشفاعة وكذلك لو قال هذا الالف مضاربة عندى لحق فلان لم يكن اقرارا  
لانه يحتمل معنى الحرمة والشفاعة أي انما رفعها صاحبها الى مضاربه لاجل شفاعته فلان وحرمة  
بخلاف ما لو أقر بالقرض لحق فلان فانه يكون اقرارا لان القرض لا تجزئ فيه الشفاعة عادة  
انما تجزئ فيه الكفالات فاذن اتفق معنى الشفاعة في القرض فبقى اقرار للملك بخلاف  
العوارى والمضاربة فانه تجزئ فيهما الشفاعات عادة ولو قال هذه الدار هم عندى عارية لحق فلان  
فهذا اقرار له به لان العارية في الدرام قرض فكان هذا والاقرار بالقرض سواء بخلاف الدابة  
والتوب ولو قال أخذت هذا التوب منك عارية وقال المقر له بل أخذته منى يما فالقول قول  
الآخذ مع يمينه لانها تصادقا على أن الآخذ حصل باذن المالك وذلك لا يكون سببا  
لوجوب الضمان على الآخذ باعتبار عقد الضمان وهو منكر له فكان القول قوله وهذا اذا  
لم يلبسه فان لبسه فذلك كان ضامنا له لان لبس ثوب الغير سبب لوجوب الضمان على اللابس  
الا أن يكون باذن من صاحبه واللابس وصاحبه منكر ان فلان (قيل) لا كذلك فان بيع الثوب  
من الغير تسليط منه على لبسه فلما أقر صاحبه بالبيع فقد ثبت الاذن في اللبس فينبغي أن لا  
يضمن اللابس كما قلنا في الآخذ (قلنا) التسليط بإيجاب البيع من حيث التملك ليلبس ملك  
نفسه فاذا لم يثبت الملك له لانكاره لم يثبت تسليط صاحبه اياه على لبسه وهو في اللبس عامل  
لنفسه وذلك سبب موجب للضمان عليه في ملك الغير بخلاف الآخذ فقد يكون في الآخذ  
عاملا للمأخوذ منه كالمودع في أخذ الوديعة ليحفظها فلا يتقرر الضمان عليه بالاقرار بالآخذ  
اذا لم ينكر صاحبه أصل الاذن ولو قال أقرضني ألف درهم فقال المقر له لا بل غصبتني فالمقر  
ضامن لها لانها تصادقا على كون المال مضمونا عليه للمقر له وان اختلفا في سببه والاسباب  
مطلوبة لاحكامها لا لعيانها فعد التصديق على الحكم لا ينظر الى اختلاف السبب وهذا لان  
قول المقر له لا بل غصبتني لا يكون ردا لأصل الواجب انما يكون ردا للسبب فيبقى اقراره  
معتبرا في وجوب المال لتصديق المقر له اياه في أنه واجب وان كانت الدرام بينهما للمقر له  
ان يأخذها لانها تصادقا على ملك العين للمقر له فبعد ذلك المقر بدعوى القرض يدعي ملكها  
عنده فلا يصدق الابحجة ولو قال هذه الدرام في يدي عارية لفلان أو من فلان أي أو من

قبل فلان فهذا اقرار له بها لما بينا أن العارية في الدراهم قرض فإن الانتفاع بها لا يتأتى فيها هو المقصود الا باستهلاكها فيها فكانت الاعارة فيها تسليطا بشرط ضمان الرد وذلك حكم القرض وان قال هذه الدراهم عارية بيدي على يدي فلان فليس هذا باقرار وذكّر بعد هذا أنه اقراره وجه هذه الرواية أن قوله على يدي فلان معناه أرسلها صاحبها الى عارية على يدي فلان فانما اقراره فلانا كان رسولا فيها فلا يصير مقرا بالملك له ووجه الرواية الاخرى انه اقر بأن وصولها الى يده كان من يد فلان والتمين انما يلزمه الرد على من أخذ منه كما يلزم الرد المكاري الذي أخذ منه فوجب عليه بحكم هذا الاقرار ردها على فلان فلمنا كان منه اقرار لفلان

### باب الاقرار بالدراهم عددا

( قال رحمه الله رجل قال لفلان على مائة درهم عددا ثم قال بعد ذلك هي وزن خمسة أوستة وكان الاقرار منه بالكوفة فعليه مائة درهم وزن سبعة ولا يصدق على النقصان الا أن بين الوزن ووصولا بكلامه ) لان ذكر الدراهم عبارة عن ذكر الوزن فانه لا طريق لمعرفة الوزن فيه الا بذكر العدد من الدراهم ومطلق ذكر الوزن ينصرف الى المتعارف منه فاذا كان اقراره بالكوفة فالمتعارف بها في الدراهم سبعة وكما ينصرف مطلق البيع والشراء بالدراهم اليه فكذلك مطلق الاقرار ينصرف اليه فقوله وزن خمسة يبين معترفا لما اقتضاه مطلق اقراره فقد بينا بيانه والتعير يصح ووصولا بالكلام ولا يصح مفصلا ومعني قولنا وزن سبعة أن كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل وكل درهم أربعة عشر قيراطا واذا كان الدرهم أربعة عشر قيراطا تبني عليه أحكام الزكاة ونصاب السرقة وغيرها وأصل المسئلة أن الاوزان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعهد أبي بكر رضي الله عنه كانت مختلفة فيها ما كان الدرهم عشرين قيراطا ومنها ما كان عشرة قرايط وهو الذي يسمى وزن خمسة ومنها ما كانت اثني عشر قيراطا وهو الذي يسمى وزن ستة فلما كان في زمن عمر رضي الله عنه طلبوا منه أن يجمع الناس على نقد واحد فأخذ من كل نوع من الانواع الثلاثة درهما وكان الكل ثمينين وربعين قيراطا وأمر أن يضرب من ذلك ثلاثة دراهم متساوية وكل درهم أربعة عشر قيراطا وهو وزن سبعة التي جمع عمر رضي الله عنه عليها الناس وبقي كذلك الى يومنا هذا وان كان في الله يتبايعون على دراهم معروفة الوزن بأنهم يتقص من وزن سبعة صدق في ذلك لان تعيين

وزن سبعة لم يكن نص من لفظه انما كان بالعرف الظاهر في معاملة الناس به وذلك يختلف باختلاف البلدان والاوقات فيعتبر في كل موضع عرف ذلك الموضع كما في سائر التصرفات سوى الاقرار وان ادعى وزن دون المتعارف كما في تلك البلدة لم يصدق الا اذا ذكره موصولا بكلامه وان كان في البلد نفود مختلفة فان كان الطالب منها نقداً بعينه ينصرف مطلق الاقرار اليه وان لم يكن البعض غالباً على البعض ينصرف اقراره الى الاقل لان الاقل متيقن به وعند التعارض لا يقضى الا بقدر المتيقن وهذا لان المقرين الاول لان الاقل متيقن به وعند التعارض لا يقضى الا بقدر المتيقن وهذا لان المقرين الاول لا محالة وهذا بيان التفسير حين استوت النفود في الزواج وبيان التفسير صحيح مفصلاً كان أو موصولاً كيان الزوج في كنيات الطلاق ولو قال بالكوفة على مائة درهم يرض عدداً ثم قال هي تنقص دائماً يصدق لان مطلق لفظه انصرف الى الاقرار بوزن سبعة فدعواه التقصان بمنزلة الاستثناء لبعض ما أقر به والاستثناء لا يصح الا موصولاً ولو قال على مائة درهم اسبهديه عدداً ثم قال عنيت هذه الصغار فعليه مائة درهم وزن سبعة من الاسبهديه لان قوله اسبهديه يرجع الى بيان النوع كقوله سود يرجع الى بيان الزمعة فلا يتغير به الوزن والاسبهديه فارسية معربة منها اسبه سالادية والصغار هو الذي تسميه الناس مهر تكون ستة منه بوزن درهم ولكنه غير مصدق فيما يدعى من نقصان الوزن مفصلاً على ما ينال ولو قال له على مائة درهم من السود الخيار ثم قال هي وزن سبعة وقال الطالب هي مثايل فاقول قول المقر مع يمينه لما بينا ان تسمية الدراهم بان للوزن وقوله من الرد بيان لاصفة وقوله الخيار بيان للرض وبه لا يزداد الوزن فان ادعى المقر له زيادة عليه فاقول قول المنكر مع يمينه وكذلك لو قال له على درهم صغير فهو على وزن سبعة ووصفه بالصغر اما للاثقال أو لصغر الحجم وبه لا ينتقص الوزن وكذلك لو قال على درهم كبير ولو قال على دراهم فعليه ثلاثة دراهم لانه أقر بلفظ الجمع وادنى الجمع المتفق عليه ثلاثة ولا غاية لا قصاه فينصرف الى الادنى لانه متيقن به وقد بينا ان الافراد اعجاب لا يقابله الاستيجاب فكذا بمنزلة الوصية في انه يؤخذ بالاقل بما يقض به وكذلك لو قال له على دراهمات فهو تصغير يجمع الدراهم وهذا التصغير لا ينقض الوزن فعليه ثلاثة دراهم وكذلك لو قال له على فليس أو قفيز أو رطل فهو وقوله فلس وقفيز ورطل سواء ينصرف ذلك الى التمام من ذلك وزناً وكيلاً ولو قال له على مائة درهم مثايل كما قال



وكان عليه مائة مثقال عن الدراهم لانه نص على وزن هو أكثر مما اقتضاه مطلق كلامه ولو نص على وزن هو دونه قبل منه اذا كان موصولا فكذلك اذا نص على وزن هو أكثر الا أن في هذا لا يلحقه التهمة فيصح سواء ذكره موصولا أو مفصولا ولو قال له على ربيع حنطة ف عليه ربيع حنطة بربع البلد الا كبروان قال غنيت الربع الصغير لم يصدق والربع اسم لمكيل كالقميز والصاع والتمارف في المعاملات به الا كبر فينصرف مطلق الاقرار اليه على قياس ما ينبت في الوزن . ثوب في يدي رجل فقال وهبه لي فلان فقال نعم أو أجل أو بلى أو صدقت أو قال ذلك بالفارسية فهو اقرار لان ما ذكره في موضع الجواب غير مستقل بنفسه فانه ليس بمفهوم المعنى وهو مما يصلح أن يكون جوابا وما تقدم من الخطاب يصير كالمعاد للجواب قال الله تعالى قبل وجدتم ما وعد ربكم حقا قالوا نعم أى نعم قد وجدنا ما وعدنا ربنا حقا وقال الله تعالى ألتست بربكم قالوا بلى أى بلى أنت ربنا فمننا أيضا يصير ما تقدم من عقد الهبة مسادا في الجواب فيثبت العقد باقراره والقبض موجود فيجمل صادرا عن ذلك العقد وان لم يكن الثوب في يد الموهوب له ولكنه في يد الواهب فادعي الموهوب له الهبة والتسليم وجحد ذلك الواهب فان شهد الشهود بمعاينة القبض قبل بالاتفاق وكان الثابت بالبينة كالنائب بالمعينة وان شهدوا على اقرار الواهب بالتسليم كان أبو حنيفة رحمه الله يقول أولا لا يقبل لان تمام الهبة يقبض بحكم والقبض فعل لا يصير موجودا بالاقرار به كاذبا فان المخبر عنه اذا كان باطلا فلاخبار عنه لا يصير حقا كقربة القرين وجحد المبطلين فاذا لم يشهدوا بهية تامة لا تقبل الشهادة ثم رجع وقال الشهادة مقبولة وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله لان ثبوت اقراره بالبينة كشوته بالمعينة والقبض وان كان فعلا هو يثبت في حق المقر باقراره كالتل والنصب في حق المقر باقراره فهذا مثله فان أقر الواهب بالهبة والقبض ثم أنكر التسليم بعد ذلك وأراد استحلاف الموهوب له لم يحلعه القاضي في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ويحلعه في قول أبي يوسف رحمه الله استحسانا وأصل المسئلة البائع اذا أقر بقبض الثمن ثم جحدوا أراد استحلاف المشتري لم يكن له ذلك عندهما وهو لانه مناقض في كلامه راجع عما أقر به من القبض والمناقض لا قول له والاستحلاف ينبئ على دعوى صحيحة واستحسن أبو يوسف رحمه الله بما عرف من العادة الظاهرة ان البائع يقر بالثمن للاشهاد وان لم يكن قبضه حقيقة فالاحتياط لحقه يستحلف الخصم اذا طلب هو ذلك والله أعلم بالصواب

— باب من الاقراء بالفاظ مختلفة —

( قال رحمه الله رجل قال لفلان علي عشرة دراهم فبليه عشرة دراهم عندنا وقال زفر رحمه الله عشرون وقال الحسن بن درج عليه مائة درهم وجه قول الحسن رحمه الله أن العشرة في العشرة عند أهل الحساب تكون مائة فاقتراره بهذا اللفظ محمول علي ما هو معلوم عند أهل الحساب) ولنا أن نقول أن حساب الضرب في المسوحات لافي الموزونات مع أن عمل الضرب في تكثير الآخر لا في زيادة المال وعشرة دراهم وزنا وان تكثرت اجزاؤها لا تصير أكثر من عشرة وزفر رحمه الله يقول حرف في بمعنى حرف نون وقال الله تعالى فادخلني عبادي أي مع عبادي فيحمل علي هذا تصحيحا لكلامه وكنا نقول حرف في للظرف والدراهم لا تكون ظرفا للدراهم وجمله بمعنى مع مجاز والمجاز قد يكون بمعنى حرف مع وقد يكون بمعنى حرف علي قال الله تعالى ولا صلبنكم في جذوع النخل أي علي جذوع النخل فليس أحدهما بأولي من الآخر بقي المتبر حقيقة كلامه فيلزم عشرة بأول كلامه وما ذكره في آخره لنوع وكذلك لو قال وعشرة دنائير الا أن يقول عنيت هذه وهذه فيثبت يعمل بيانه بين أنه استعمل في بمعنى مع أو بمعنى واو العطف وفيه تسديد عليه فيصح بيانه ولو قال له علي درهم في قفيز حنطة لزمه الدرهم والقفيز باطل لانه لا يحمل وعاء الدرهم عادة فلا يمكن اعبار حقيقة حرف الظرف فيه فيلغوا آخر كلامه ولان الوجوب عليه بقوله علي وقد أقر به وبالدرهم ولم يعطف عليه القفيز ليعتبر كالمقترن به حكما فلهذا لم يلزمه الا الدرهم وكذلك لو قال علي قفيز حنطة في درهم لزمه القفيز وبطل الدرهم لان الدرهم لا يكون ظرفا للقفيز وكذلك لو قال له علي فرق زيت في عشرة مخاتيم حنطة لزمه زيت والحنطة باطلة لان الحنطة لا تكون ظرفا للزيت ولو أقر أن عليه خمسة دراهم في ثوب يهودي ثم قال بعد ذلك الثوب اليهودي هو الدين والخمسة دراهم أسلمها الي فيه فهذا بيان ولكن فيه يستبر لان موجب أول كلامه كون الخمسة ديناً عليه وبما ذكره الآن تبين أن الثوب دين عليه دون الخمسة لان رأس المال لا يكون ديناً علي المسلم اليه حال قيام العقد وبيان التعبير لا يصح مفصلاً الا أن يعسده الطالب في ذلك فان صدقه قلنا الحق لا يدينهما فيثبت ما تصادقا عليه وان جحد كان للمقر أن يحلفه وليه لانه يدعي عليه عقد السلم ولو أقر به لزمه فان أنكر استحلف عليه فان حلف كان له أن يأخذ المقر بخمسة دراهم كما أقر به ولو قال له علي درهم

مع درهم فالاصل في جنس هذه المسائل انه متى ذكر الوصف بين الاثنين فان ألحق به حرف الماء يكون الوصف منصرا الى المذكور آخره وان لم يقرن به حرف الماء يكون نعتا للمذكور أولا كالرجل يقول جاءني زيد قبل عمرو يكون قبل نعتا لحيي زيد ولو قال جاءني زيد قبله عمرو ويكون قبل نعتا لحيي عمرو اذا عرفنا هذا فنقول اذا قال له علي ألف درهم مع أو معه درهم فكلمة مع الضم والقران سواء جعل نعتا للمذكور أولا أو آخره وصار مقرا بهما لضمه أحدهما الى الآخر في الاقرار ولو قال له علي درهم قبل درهم يلزمه درهم واحد لان قبل نعت للمذكور أولا فكانه قال قبل درهم آخر يجب علي ولو قال قبله درهم ف عليه درهمان لانه نعت للمذكور آخره أي قبله درهم قد وجب علي ولو قال درهم بعد درهم أو بعده درهم يلزمه درهمان لان بعد درهم قد وجب علي أو بعده درهم قد وجب لا يفهم من الكلام الا هذا وكذلك لو سئى أحدهما دينارا أو قفيز حطة وفي قوله بسده درهم الامرار مخالف للطلاق قبل الدخول لان الطلاق بعد الطلاق هناك لا يقيم والدروهم بعد الدرهم يجب دينارا وكذلك لو قال درهم لان الواو للمعاني وموجب المعاني الا ان تركت بين المعطوف والمعطوف عليه في الخبر فصار مقرا بهما . لو قال درهم فدرهم بمره درهمان عندها وقال الشافعي رحمه الله لا يلزمه الا درهم واحد لان الفاء ليست للمعطف فلا يثبت به الاشتراك بل معنى قوله فدرهم أي فلي ذلك الدرهم وكنا نقول الفاعل الوصل والسقيب فقد جعل الثاني موصولا بالاول ولا يتحقق هذا الوصل . بوجوبهما وكان هذا الوصل في معنى المعطف وكذلك العقيب يتحقق في الوجوب بينهما ان كان لا يتحقق في الواجب فكان معنى كلامه أن وجوب الثاني بعد الاول في هذا عمل حقيقة كلامه فهو أولى من الاضمار الذي ذكره الخصم لان الاضمار في الكلام للعاجة ولا حاجة هنا ولو قال درهم درهم لزمه درهم واحد لانه كرر لفظه الاول والتكرار لا يوجب المنايرة اذا لم يتخللها حرف المعطف بخلاف ما اذا تخللها حرف الواو فان المعطوف غير المعطوف عليه وكذلك لو قال درهم بدرهم ف عليه درهم واحد لان حرف الباء يصحب الاعواس فكان معنى كلامه بدرهم استقرضته أو بدرهم اشتريته منه فلا يلزمه الا درهم واحد ولو قال له علي درهم علي درهم لزمه درهم واحد منهم من يذكر هذه المسئلة على درهم على درهم والاصح ما قلنا أن المسئلة على درهم على درهم وقد أعاد في بعض النسخ قوله له في الكلام الثاني فقال له علي درهم وبهذا رفع الشبهة ولا يلزمه

الا درهم واحد لانه كرر كلامه الاول وبالتكرار لا يزداد الواجب لان الاقرار خبر والخبر  
 يكرر ويكون الثاني هو الاول قال الله تعالى أولى لك فأولى ثم أولى لك فأولى ولو قال له علي  
 درهم ثم درهمان لزمه ثلاثة دراهم لان كلمة ثم للتمقيب مع التراخي وقد بينا ان التميعب  
 في الوجوب بين المذكورين يتحقق وان كان لا يتحقق في الواجب فصار مقراً بهما على ان  
 وجوب الدرهمين عليه كان بعد وجوب الدرهم فيلزمه ثلاثة ولو قال مائة درهم لابل مائتان  
 في القياس يلزمه ثمانية وبه قال زفر رحمه الله وفي الاستحسان يلزمه مائة درهم وجه القياس  
 ان كلمة لابل لاستدراك الفلظ بالرجوع عن الاول واقامة الثاني مقام الاول فرجوعه عن  
 الاقرار بالمائة باطل واقراره بالمائتين على وجه الاقامة مقام الاول صحيح فيلزمه المائتان كالمال  
 قال له علي مائة درهم لابل مائة دينار أو قال لامرأته أنت طالق واحدة لابل اثنتين يقع  
 ثلاث تطليقات وجه الاستحسان ان الاقرار اخبار والفظ يتكمن في الخبر والظاهر أن  
 مراده بذكر المال الثاني استدراك الفلظ بالزيادة على المال الاول لاصح الثاني الى الاول (الآثرى)  
 ان لرجل يقول - نى خمسون لابل ستون كان اخبار الستين فقط ويقول حجت حجة لابل  
 حجتين كان اخباراً بحجتين فقط بخلاف ما اذا اختلف جنس المائتين لان الفلظ في مثل هذا  
 يقع في القدر مادة لا في الجنس وعند اختلاف الجنس لا يمكن أن يحمل كانه أعاد القدر  
 الاول فزاد عليه لان ما أقربه أولاً غير موجود في كلامه الثاني بخلاف ما اذا اتفق الجنس  
 (الآثرى) انه لا يقول - حجت حجة لابل - عمرتين ويقول - حجت حجة لابل حجتين وهذا  
 بخلاف الطلاق فانه وان كان بصيغة الاخبار فهو ايقاع وانشآت وفي الانشآت لا يقع  
 الفلظ فلا يمكن حمل الثاني على الاستدراك حتى لو خرج الكلام هنا خرج الاخبار وقال كنت  
 طلقها أمس واحدة لابل اثنتين كان اقراراً بالثنتين استحساناً كما في هذه المسئلة وعلى هذا  
 لو قال له علي مائتان لابل مائة فليبه أزيد المائتين وهو المائتان لانه قصد استدراك الفلظ  
 بالرجوع عن بعض ما أقربه أولاً فلم يعمل وفي القياس يلزمه المائتان وعلى هذا لو قال له علي  
 مائة جريد لابل زبوف أو قال له علي مائة زبوف لابل جريد في جواب الاستحسان يلزمه  
 أفضل المائتين فقط وفي القياس يلزمه المائتان لان الجنس واحد والفاوت في الجنس بمنزلة  
 الفاوت في العدد واذا أقر الرجل على تمسه بمائة درهم في موطن وأشهد شاهدين ثم أقر له  
 بمائة درهم في موطن آخر وأشهد شاهدين آخرين ففسد أبي حنيفة رحمه الله يلزمه المائتان

جميعا وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله لا يلزمه الا مال واحد وذ كرى بمض نسخ  
 أبي سليمان انه أبا يوسف رحمه الله كان يقول أولا يقول أبي حنيفة ثم يرجع على قول محمد  
 رحمهما الله . وجه قولهما ان الاقرار خبر وهو مما يتكرر ويكون الثانى هو الاول فلا يلزمه  
 بالتكرار مال آخر بل قصده من هذا التكرار ان يؤكد حقه بالزيادة فى الشهود ( ألا ترى )  
 ان الاقرارين لو كانا فى مجلس واحد وكذلك لو كان أشهد على كل اقرار شاهداً واحداً أو  
 لم يشهد على واحد من الاقرارين لم يلزمه الا مال واحد وكذلك لو اراد صكا على الشهود  
 وأقر به عند كل فريق منهم أو أقر بالمائة وأشهد شاهدين ثم قدمه الى القاضى فأقر به لا يلزمه  
 الا مال واحد وأبو حنيفة رحمه الله يقول ذكر المائة فى كلامه منكر والمنكر اذا أعيد منكر  
 كان الثانى غير الاول قال الله تعالى فان مع الصر يسراً ان مع الصر يسراً فان الثانى غير الاول  
 حتى قال ابن عباس رضى الله عنهما لن يلب صر يسرين فصار هذا بمنزلة ما لو كتب لكل  
 واحد منهما صكا على حدة وأشهد على كل صك شاهدين وهذا لان كلام العاقل مهما أمكن  
 حمله على الافادة لا يحمل التكرار والاعادة فاذا صار المال الاول مستحكماً بشهادة شاهدين  
 فلو حملنا اقراره الثانى على ذلك المال كان تكراراً غير مفيد ولو حملناه على مال آخر كان مفيداً  
 بخلاف ما لو شهد على كل اقرار شاهداً واحداً لان بالشاهد الواحد المال لا يصير مستحكماً  
 فقايدة اعادته استحكام المال باتمام الحجة وكذلك لو أقر به نايا بين يدي القاضى لانه قائدة  
 الاعادة اسقاط . وثمة الاثبات بالينة عن المدعى مع ان المدعى ادعى تلك المائة فاعاده مرفاً  
 لا مسكراً والمنكر اذا أعيد مرفاً كان الثانى هو الاول قال الله تعالى فأرسلنا الى فرعون  
 رسولا فمضى فرعون الرسول وبخلاف ما اذا أراد الصك على الشهود لان الاقرار هنا  
 كان مرفاً بالمال الثابت فى الصك وقد ذكرنا ان المنكر اذا أعيد مرفاً كان الثانى عين الاول  
 فأما اذا كان الاقرار فى مجلس واحد فى القياس على قول أبي حنيفة رحمه الله يلزمه ما لان  
 ولكنه استحسن فقال للمجلس أن يتصرف فى جميع الكلمات المتفرقة وجعلها فى حكم كلام واحد  
 ( ألا ترى ) الاقرار فى الزمان فى مجلس واحد بخلاف ما اذا اختلف المجلس فكذلك هنا وعلى  
 هذا الخلاف لو أقر بمائة فى مجلس وأشهد شاهدين ثم ثمانين وأشهد شاهدين فى مجلس آخر  
 أو بمائتين ثم بمائة عند أبي حنيفة رحمه الله يلزمه المالان وعندهما يدخل الاقل فى الاكثر  
 فله أ كثر المالىن فقط ولو قال لقان عندى مائة درهم بضاعة قرضا فهذا دين عليه لان

عنده عبارة عن القرب وهو يحتمل القرب من يده فيكون اقرارا بالامانة ومن ذمته فيكون اقرارا بالدين بقي لفظان أحدهما للامانة وهو قوله بضاعة والآخر للدين خاصة وهو القرض ومتى جمع بين لفظين أحدهما يوجب الامانة والآخر الدين يرجع الدين لان صيرورته ديناً يتعرض على كونه أمانة فان المودع اذا استهلك أو خالف واستقرض صار ديناً عليه والامانة لا تطرى على الدين فان ما كان ديناً في ذمته لا يصير أمانة عنده بحال فاذا اجتمع ما يرد على صاحبه وان قال له علي مائة درهم فهذا اقرار بالدين لان كلمة علي خاصة للاخبار واستحقاقه من وانما يملوه اذا كان ديناً في ذمته لا يجذبها من قضائه ليخرج عنه وكذلك لو قال قبل فهو اقرار بالدين لان هذه عبارة عن اللزوم (ألا ترى) أن الصك الذي هو حجة الدين يسمى مالا وان الكفيل يسمى به قبيلاً لانه ضامن للمال وان قال عندي فهذا اقرار بالوديعة لانه لما كان محتملاً كما بينا لم يثبت به الاقل وهو الوديعة وكذلك لو قال معي أو في يدي أو في بيتي أو كيسي أو في صندوق فهذا كله اقرار بالوديعة لان هذه المواضع انما تكون محتملاً للمدين لا للدين فان الدين محل الذمة ولو قال له في مالي مائة درهم فهذا اقرار له ولم يبين في الكتاب انه اقرار بمادى وكان أبو بكر الرازي رحمه الله يقول ان كان ماله محصوراً فهو اقرار له بالشركة بذلك القدر وان لم يكن ماله محصوراً فهو اقرار بالدين لانه جعل ماله ظرفاً لما أتى به فقد خلطه بمال كان مستهلكاً له فكان ديناً عليه وان لم يخلطه فقله في مالي بيان أن محل قضاء ما أتى به ماله وانما يكون ماله محلاً لقضاء ما هو دين في ذمته والاصح انه اقرار بالدين على كل حال سواء كان ماله محصوراً أو غير محصور لان المال المشترك لا يضاف الى أحد الشريكين خاصة فلا يحمل قوله في مالي الا على بيان محل القضاء ولو قال له من مالي الف درهم أو من دراهمي هذه درهم فهذه هبة لا تتم الا بالقبض والدفع اليه لان كلمة من للتبويض فاما جعل له بعض ماله كلامه وذلك لا يكون الا بانشاء الهبة ولا يتم الا بالقبض والقسمة وان قال من مالي الف درهم لاحق لي فيها فهذا اقرار بالدين لانه يبين تأخير كلامه أن مراده من أوله ليس الهبة فاخبر بانتهاء حقه عنه ولا ينتفى حقه عن الموهوب مالم يسلم فرفنا بآخر كلامه أن مراده من أوله الاقرار وان من للتميز لا للتبويض فجعل ذلك القدر مميّزاً من ماله باقراره اعلان لاحق لي فيه وان قال له عندي مائة درهم وديعة قرض أو مضاربة قرض فهو قرض لما بينا أن الوديعة والمضاربة قد تنقلب قرضاً فاما القرض لا تنقلب وديعة ولا مضاربة ولو قال لفلان علي أو قبلي الف درهم

ودية في ودية لان آخر كلامه تفسير الاول وهو محتمل لما فسرناه فان قوله على أي حفظها لا عينها لان المدعى ملتزم بحفظ الودية ومتى فسر كلامه بما يحتمل كان مقبولا منه وان قال له عندي الف درهم دين لان قوله عندي محتمل وقد فسرناه بأحد المحتملين فكان وان قال قبلي له مائة درهم دين ودية أو دية دين فهو دين لما بينا أن أحد اللفظين اذا كان للامانة والاخر للدين فاذا جمع بينهما في الاقرار يرجح الدين والله أعلم بالصواب

### باب الاقرار بالزيف

(قال رحمه الله رجل قال لفلان على درهم من ثمن متاع الا أنها زيف أو نهرجه لم يصدق في دعوى الزيادة وصل أو فصل في قول أبي حنيفة رحمه الله وعلى قولها يصدق ان وصل ولا يصدق ان فصل \* وجه قولها أن الزيف من جنس الدراهم حتى يحصل بها الاستيفاء في الصرف والسلم فكان آخر كلامه يانا ولكن فيه تمييز لما اقتضاه أول الكلام من حيث العادة) لان يباع البس تكون بالزيادة دون الزيف ومثل هذا البيان يكون صحيحا اذا كان موصولا كقوله لفلان على الف درهم وفلان خسة \* توضيحه أن قوله الا أنها زيف استثناء للوصف وكان بمنزلة استثناء بعض المقدار بأن قال الامانة وذلك صحيح اذا كان موصولا فهذا مثله وأبو حنيفة رحمه الله يقول الزيادة في الدراهم عيب ومطلق العقد لا يقتضي سلامة الثمن عن العيب فلا يصدق هو في دعوى كون الثمن المستحق بالمقدمينا كما لو ادعى البائع أن المبيع عيب وقد كان المشتري عالما به فلم يقبل قوله في ذلك اذا أنكره المشتري وهذا لان دعواه العيب رجوع عما أقر به لان باقاره باقده مطلقا يصير ملتزما ما هو مقتضى لمطلق العقد وهو السلامة عن العيب وفي قوله كان ميبا يصير راجعا والرجوع عن الاقرار غير صحيح \* موصولا كان أو مقصولا ولبس هذا من باب الاستثناء لان العفة مما يتناول اسم الدار مطلقا حتى يستثنى من الكلام ولكن ثبوت صفة الجودة بمقتضى مطلق العقد بخلاف استثناء بعض المقدار لان أول كلامه يتناول الثمن واستثناء المفقودا صح ليصير الكلام عبارة عما وراء المستثنى ولان العفة بيع للاصل فثبوتها بثبوت الاصل فأما بعض المقدار لا يتبع القبض فيصح استثناء بعض المقدار وهذا بخلاف قوله لا أنها وزن خسة فان ذلك ليس ببيان للعيب بل هو في معنى استثناء بعض المقدار على ما قدمناه ولو قل

له على ألف درهم من قرض إلا أنها زيوف فهو على الخلاف أيضا في ظاهر الرواية لأن المستقرض مضمون بالمثل فكان هو وتمن البيع سواء والاستقرض متماثل به بين الناس كالبيع وذلك في الجياد عادة وذكر في غير رواية الأصول عن أبي حنيفة رحمه الله أن هنا يصدق إذا وصل لأن المستقرض إنما يصير مضمونا على المستقرض بالقبض فهو بمنزلة النصب ولو أقر بألف درهم غصب فادعى أنها زيوف كان القول قوله فكذلك هنا إلا أن هنا لا يصدق إذا فصل لما فيه من شبه البيع من حيث المعاملة بين الناس بخلاف النصب ولو قال له على ألف درهم زيوف فقد قال بمض مساخنا رحمه الله هو على الخلاف أيضا لأن مطلق الاقرار بالدين ينصرف إلى الالتزام بطريق التجارة فهو ما لو بين سبب التجارة سواء ومنهم من قال هنا يصدق إذا وصل بالأحق لأن صفة الجودة إنما تصير مستحقة بمقتضى عقد التجارة فإذا لم يصرح في كلامه بجهة التجارة لا تصير صفة الجودة مستحقة عليه وهذا لانا لو حننا مطلق الإرادة على جهة التجارة لم يصح قوله إلا أنها زيوف ولو حملناه على جهة أخرى يصح ذلك منه لحمل كلامه على الوجه الذي يصح أولى وإذا أقر بالمال غصبا أو وديعة وقال هو بنهرجة أو زيوف صدق وصل أم فصل لأنه ليس للنصب والوديعة موجب في الجياد دون الزيوف ولكن الغاصب ينصب ما يجد والودع إنما يودع غيره مما يحتاج إلى الحفظ فلم يكن في قوله أنها زيوف معتبر في أول كلامه فلماذا صح موصولا كان أو مفصولا ولو قال في النصب والوديعة إلا أنها ستوتة أو رصاص فإن قال موصولا صدق وإن قال مفصولا لم يصدق لأن المستوتة ليست من جنس الدارحم حقيقة ولهذا لا يجوز التحور بها في باب الصرف والسلم فكان في هذا البيان تعبيراً عما اقتضاه أول كلامه من تسمية الدراهم لأن ذلك اللفظ يناول الدراهم صورة وحقيقة وتأخير كلامه يبين أن مراده الدراهم صورة لا حقيقة وبيان التمييز صحيح موصولا لا مفصولا بخلاف ما سبق فإن الزيوف درايم صورة وحقيقة فليس في بابه تمييز لأول كلامه ولو قال له كرحضة من غنم بيع أو قرض ثم قال هو رديني فاقول قوله في ذلك وصل أم فصل لأن زيادة في الحطة ليست بسبب فإن العيب ما يخلو عنه أصل الضرر السليمة والحطة قد تكون رديئة في أصل الحطة فهو في معنى بيان النوع وليس أطلق المقدم مقتضي في نوع دون نوع هذا صح الشراء بالحطة ما لم يبين أنها جيدة أو وسط أو رديئة وليس في بابه هذا تمييز يجب أول كلامه فصح موصولا كان أو



منه ولا وكذلك سائر الموزونات والمكيلات على هذا فالرداءة ليست بسبب في شيء من هذا وإن كان الجيد أفضل في المالية لزيادة الرغبة فيه ولكن تلك الزيادة لا تصير مستحقة بمطلق النسبة وكذلك لو أقر بكر حنطة غصب أو ودبسة ثم قال هو رديء فالتقول قوله لانه لما صدق في ثمن البيع في النصب والوديعة أولى وكذلك لو أتى بطعام فقد أصابه الماء وعفن فقال هذا الذي غصبته أو أودعته فالتقول قوله في ذلك لما بينا انه ليس للنصب والوديعة موجب في التسليم منه دون الميب ولكنه بحسب ما يتفق فكان يبايه مطلقا للفظه (ألا ترى) انه لو قال غصبته يوما بهوديا ثم جاء بثوب منخرق خلق فقال هو هذا كان مصدقا في ذلك وكذلك لو قال استودعني عبدا ثم جاء بمبد ميب فقال هو هذا فالتقول قوله في ذلك لان الاختلاف متى وقع في صفة المقبوض فالتقول قول القابض أمينا كان أو ضميئا وكذلك اذا وقع الاختلاف في عينه لان القابض بنكر قبضه في شيء منه سوى ما عينه والقبض على وجه الميب والوديعة يتحقق فيما عينه فيخرج به عن عهدة اقراره واذا خرج به عن عهدة اقراره كان القول في انكار قبض ما عينه في قوله ولو قال اقلان على عشرة أفلس قرض أو ثمن بيع ثم قال هي من الفلوس الكاسدة لم يصدق في قول أبي حنيفة وصل أم فصل لان المعاملات فيما بين الناس في الفلوس الراجعة فدعوا البياد في الفلوس كدعوى الزيادة في الدراهم وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله في القرض هو مصدق اذا وصل كما لو ادعى الزيادة في الدراهم فان الكاسدة من جنس الفلوس وبالبياد نقل رغائب الناس فيها كما نقل بالزيادة في الدراهم فأما في البيع كان أبو يوسف رحمه الله يقول أولا لا يصدق وإن وصل لان هذا يبان يفسد البيع فان من اشترى بفلوس فكسدت قبل القبض ففسد البيع واقراره بمطلق البيع يكون اقرار الصحة فلا يصدق في دعوى الفساد موصولا كان أو مفصولا كما لو ادعى الفساد لبياد أو أجل مجهول بخلاف الزيادة في الدراهم فليس في هذا دعوى فساد البيع لانه اذا كان يدعى فساد البيع فكانه قال ليس له على فلوس وبأول كلامه صار مقرا بوجوبها عليه وكان رجوعا وبه فارق القرض لان بدعوى الكساد هناك لا يصير مدعى أنه لا فلوس عليه فان بالكساد لا يبطل القرض ثم رجع أبو يوسف رحمه الله فقال يصدق في البيع اذا وصل وعليه قيمة المبيع وهو قول محمد رحمه الله لان الكاسدة من الفلوس من جنس الراجعة منها وانما ينعدم صفة الثمنية لبثت الكساد فهو ودعوا الزيادة في الدراهم

سواء ثم فساد البيع وسقوط الفلوس هنا كان لمنى حكى لا بسبب من جهة المقر فلا يصير كلامه به رجوا بخلاف ما إذا ادعى شرطا منفسداً لأن فساد العقد هناك بالشرط الذي ذكره وإذا صدق هنا صار الثابت باقراره كالثابت بالمعانة ولو عايناه استوى بفلوس ثم كسدت قبل القبض كان عليه رد المبيع ان كان قائماً وان هلك في يده فليبه قيمته كذلك هنا وكذلك الاختلاف في قوله له علي عشرة دراهم ستوقه من قرض أو ثمن بيع لأن الستوقه كالفلوس فانه مموه من الجانبين وقوله ستوقه فارسية معربة سرطاقة الطاق الاعلى والاسفل فضة والاسط صقر والزبوف اسم لما زفغ بيت المال والنهرجة التجارة ولو قال غصبت عشرة أفلس أو قال أودعتها ثم قال من الفلوس الكاسدة كان مصدقاً في ذلك وصل أم فصل لأن الكاسدة من الفلوس من جنس الفلوس حقيقة وصورة وليس للنصب والوديعة موجب في الرائجة فلم يكن في بيانه تمييز لأول كلامه فصح منه موصولاً كان أو مفصولاً والله أعلم بالصواب

### باب ما يكون الاقرار

(قال رحمه الله حل قال لا آخر اقضى الالف التي عليك قتال نم فقد أديتها) لأن قوله نم لا يستعمل بنفسه وقد أخرجه مخرج الجواب وهو صالح للجواب فيصير ما تقدم من الخطاب كالماضي فيه فكأنه قال نم أعطيك الالف التي لك علي وعلى هذا الاصل ينبغي لبعض مسائل الباب وبعض المسائل مبنية على انه متى ذكر في موضع الجواب كلاماً يستعمل بنفسه ويكون مفهوم المنى يحمل مبتدئاً فيه لا محالة إلا أن يذكر فيه ما هو كناية عن المال المذكور فيجوز لا بد من أن يحمل على الجواب ويبان ذلك اذا قال سأعطيكمها أو غداً أعطيكها أو سوف أعطيكها فان الماء والالف كناية عن الالف المذكورة فصارت اعادته بلفظ الكناية كاعادته بلفظ الصريح بأن يقول سأعطيكم الالف التي لك علي وكذلك اذا قال فاعدها فأقر بها فانتدها فأقبضها أو لم يقبل أقدم ولكن قال أبرها أو انتدها أو أخذها لأن الماء والالف في هذا كله كناية عن المال المذكور فلا بد من حمل كلامه على الجواب بخلاف ما إذا قال أقرن أو اتقد أو أخذ فلها لا يكون اقراراً لأن هذا الكلام يستعمل بنفسه وليس فيه ما هو كناية عن المال المذكور فيحمل على الابتداء وهذا لا مبتدئ بالكلام حقيقة فترك هذه الحقيقة اني أن

يحمل كلامه للجواب لضرورة ولا ضرورة هنا فقلنا ابتداء ومعنى قوله أرن أي اقم  
وأرث للناس واكتسب به ولا تؤذني بدعوى الباطل وكذلك قوله ابتع وقوله خذ أي خذ  
حذرك مني فلا أعطيك شيئا بدعوى الباطل فلماذا جعلناه ابتداء ولو قال لم تحمل بعد فهذا اقرار  
فإن التاء في قوله لم تحمل كناية عن الالف فكان كلامه جوابا وهذا اللفظ منه دعوى التأجيل  
ولن يكون الاجل الا بعد وجوب أصل المال فلماذا كان مقراً بأصل المال وكذلك لو قال  
غدا لأن هذا غير مفهوم المعنى بنفسه فلا بد من حمله على الجواب وهذا استمهال للقضاء إلى الغد  
وهذا لا يكون الا بعد وجوب المال وكذلك لو قال أرسل غداً من زناها أو من قبضها لأن  
الماء والالف كناية عن الالف فلا بد من حمل كلامه على الجواب ومطابقته بأرسال من  
يستوفى منه لا يكون الا بعد وجوب المال عليه وكذلك لو قال لست اليوم عند مني لأن  
التاء كناية عن المال المذكور والتعلل بالمشقة لا يكون الا بعد وجوب المال فكان مقراً بها  
وكذلك لو قال ليست بمينة اليوم بمسرة اليوم وفي بعض النسخ ليست بمسرة اليوم فهو جواب  
لأن التاء كناية عن الالف وكذلك لو قال أجزاني فيها فطلب التأجيل لا يكون الا بعد وجوب  
المال والهاء والالف كناية عن المال المذكور فكان كلامه جواباً وكذلك لو قال ما كنت  
يتقاضاها وكذلك لو قال أضمتي بها أو أبرمتي بها أو أدبتني فيها لأن التبرم من كثرة المطالبة  
لا يكون الا بعد وجوب المال فإنه لا يتحمل هذا الاذي ولا اعتاد لهذه المطالبة الا إذا كان  
المال واجبا وكذلك لو قال والله لا يكون لا فضكها ولا اذنالك اليوم أولاً يأخذها مني  
اليوم الكناية المذكورة في حرف الجواب لأنه بقي القضاء والوزن والاخذ في وقت بينه  
وذلك لا يكون الا بعد وجوب أصل المال لأن لم يكن أصل المال واجبا فالقضاء يكون متتفياً  
أبداً فلا يحتاج إلى تأكيد في القضاء باليمين لأنه في نفسه متيق ولو قال حتى يدخل على مالي أو  
حتى يقدم على غلامي فهذا اقرار لأن كلامه غير مستقل بنفسه فإن حتى للغاية فلا بد من  
شيء آخر ليكون ماذ كناية له وليس ذلك بل المال المدعى فكانه قال لا فضكها حتى يدخل  
على مالي ولو قال افعى المائة التي لي عليك فإن غرمتي لا يدعوني فقال أحمل على  
بها بمضهم أو من تسبب منهم أو اتنتي منهم أضمتها له أو احتال على ما فهذا كله اقرار بذكر  
حرف الكناية في موضع الجواب ولأنه أمر بالحوالة المقيدة وذلك لا يتحقق الا بعد وجوب  
الدين في ذمة المحتال عليه للمحيل أو يكون ذلك له في يده له بتقيد الحوالة بها ولو قال قد

تضيئها فهذا اقرار بذكر حرف الكناية ولانه ادعى القضاء وقضاء الدين لا يسبق وجوبه  
فصار به مقرا بالوجوب وكذلك لو قال أبرأتني منها لان البراء اسقاط وهو يعقب الوجوب  
ولا يسبقه فدعواه الاسقاط يتضمن الاقرار بوجوب سابق وكذلك لو قال قد حسبته لك  
لان هذا في الحقيقة دعوى القضاء وكذلك لو قال قد حلفتني منها فهذا بمعنى دعوى البراء  
وكذلك لو قال قد وهبتها الى أو تصدقت بها علي فهذا دعوى التملك منه ولا يكون ذلك  
الا بمسء وجوب المال في ذمته وكذلك لو قال قد أحتلتك بها لان الحوالة تمويل الدين من  
ذمة المحتال عليه فدعواه الحوالة يتضمن الاقرار بوجوبها لاعالة وكذلك لو قال فقصتني هذا  
العبد فادفعه الي أو قال هذا العبد وديمة في يدك أو عارية فادفعه الي أو قال هذا العبد وديمة  
في يدك أو عارية فادفعه الي فقال هذا قد أمر له به لان ما ذكره في موضع الجواب غير  
مفهوم المعنى بنفسه فلا بد من حمله على الجواب وكذلك لو قال سأعطيكمها لان الماء كناية  
عن العبد فمع ذكر حرف الكناية لا بد من حمل كلامه على الجواب ولو قال بيع مني عبدي  
هذا أو استأجره مني أو قال أكرمتك داري هذه أو أعزتك داري هذه فقال نعم فهذا كله  
اقرار له بالملك لان نعم غير مفهوم المعنى بنفسه فيكون محمولا على الجواب ما تقدم يصير معادا  
فيه. وكذلك لو قال ادفع الى حلة عبدي هذا أو أعطني ثوب عبدي هذا فقال نعم فقد أقر له  
بالثوب والعبد لان نعم غير مفهوم المعنى بنفسه فكان محمولا على الجواب فكانه قال أعطيتك  
ثوب عبدي ذلك اقرار له بالملك في العبد نصا وفي الثوب دلالة لانه أضاف الثوب الى  
العبد الذي أضافه اليه بالملكية فترك اضافته الى ممنوكه يصير بمنزلة اضافته اليه فصار بهما  
وكذلك لو قال اتج باب داري هذه أو خصص داري هذه أو أسرج دابتي ههنا أو ألبس  
بنلي هذا أو أعطني سرج بنلي هذا أو ألبس بنلي هذا فقال نعم فهذا اقرار لما بيننا أن نعم غير  
مفهوم المعنى بنفسه فلا بد من حمله على الجواب لانه لو لم يحمله عليه صار لنوا وكلام المائل  
محمول على الصحة ما أمكن ولا يحمل على اللغو الا اذ تفسر حمله على الصحة ولو قال لاني  
جميع ذلك لم يكن اقرارا وفي بعض نسخ كتاب الاقرار قال يكون اقرارا أما اذا قال لا  
أعطيكم اليوم أو قال لا أعطيكم أبدا فهذا اقرار منصوص عليه في بعض روايات كتاب  
الاقرار لانه صرح بنفي الاعطاء اما مؤيد أو مؤقتا والكناية المذكورة في كلامه تنصرف  
الى ما سبق فكانه قال لا أعطيكم سرج بنلي أو ألبس بنلي ولو صرح بهذا كان اقرارا بملك

العين له وأما إذا أطلق حرف لا ففي بعض النسخ قال هذا نفي لما طلبه منه وإنما طلب منه  
 الاعطاء فكان هذا نفيًا للاعطاء فيجمل اقرارا بملك العين له كما في الفصل الأول ووجه ما  
 ذكر في عامة النسخ ان لا جواب هو نفي فيكون موجه ضد موجب جواب هو اثبات  
 وهو قوله لم فاذا جعل ذلك اقرارا عرفنا أن هذا لا يكون اقرارا وهذا لانه نفي جميع  
 ما سبق ذكره فكانه قال لا أعطيك وليس البخل والسرّج واللباس لك لان هذا اللفظ  
 صالح لنفي جميع ذلك بخلاف قوله لا أعطيكها ولو قال الآخر انما لك على مائة درهم فهذا  
 اقرار بالمائة لان كلمة انما لتقرير الحكم في المذكور ونفيه عما عداه قال الله عز وجل انما الله  
 واحد ولو لم يذكر حرف التقرير في المائة ولكن قال لك على مائة درهم كان اقرارا فسد  
 ذكر حرف التقرير أولى ولو قال ليس لك على مائة ولكن درهم فلم يقر له بشيء لان كلمة  
 ليس للنفي فلا يكون موجبا للاثبات ولا يقال لما خص المائة بالنفي لانه كان دليلا على أن  
 مادونه ثابت لان تخصيص الشيء بالذکر لا يدل على نفي ما عداه عندنا والمفهوم ليس بحجة  
 فلا يجعل هذا اللفظ اقرارا بشيء باعتبار المنظوم ولا باعتبار المفهوم ولو قال فطمت كذا اذا  
 كان لك على مائة درهم كان اقرارا بالمائة لان كلمة اذا للماضي وكلمة اذا للمستقبل ومعناه في  
 الوقت الذي كان لك على مائة فقد عرف وقت فعله بالمال الذي له عليه وذلك لا يكون الا  
 بعد وجوب المال فصار مقرا بوجوبها وكذلك لو قال فطمت كذا يوم أقرضتني مائة درهم  
 فقد عرف الوقت الذي أخبر عن الفعل فيه بالزمان الذي أقرضه فيه مائة درهم وذلك اقرار  
 بالاقراض لاحتماله وهو سبب لوجوب المال عليه ولو قال أقرضتك مائة درهم فقال لأعود  
 لها ولا أعود بعد ذلك فهذا اقرار لوجود حرف الكفاية في كلامه وهو الهاء ولا يكون  
 المودع الا بعد البدء فيضن هذا الاقرار ابتداء اقرضه مائة درهم ثم في هذا اظهار سوء معاملته  
 وقلة مسامحته مع غرماه وذلك لا يكون الا بعد وجوب المال وكذلك لو قال أخذت مني  
 مائة درهم فقال لأعود لها فهذا بيان للاخذ عند نفي المودع على من أخذ ضمان المأخوذ الى  
 أن يرده قال صلى الله عليه وسلم على اليد ما أخذت حتى ترد ولو قال لم أغصبك الا هذه  
 المائة كان اقرارا بالمائة لان الاستثناء من النفي اثبات قال الله تعالى ما فصوله الا قليل منهم  
 والاستثناء من النفي آكد ما يكون من الاثبات دليله كلمة لا إله الا الله فيكون مقرا بنصب  
 المائة بما هو آكد الالفاظ وغير وسوى من حروف الاستثناء بمنزلة قوله الا وكذلك

لو قال لا أعصيك بعد هذه المائة شيئا فهذا اقرار بالمائة لان معنى كلامه بعد عصبي منك  
 هذه المائة لا أعصيك شيئا فهذا اظهار للتوبة من غضب باشره ووعد من نفسه أن لا يعود الى  
 مثله وكذلك لو قال لم أعصيك مع هذه المائة شيئا لان مع اللزم والقران فقد نفى انضمام شيء  
 الى المائة في حال غضبه اياها وذلك لا يتحقق الا بعد غضب المائة وكذلك لو قال لم أعصب  
 أحدا بعدك أو قبلك أو معك فهذا كله اقرار بأنه قد غصبه اياه لما بينا ولو قال أقرضتك مائة  
 درهم فقال ما استقرضت من أحد سواك أو من أحد غيرك أو من أحد قبلك أولا أستقرض  
 من أحد بعدك أولا أستقرض من أحد معك فليس شيء من هذا كله اقرار لان معنى كلامه  
 لا استقرضت منك ولو صرح بهذا اللفظ لم يلزمه شيء فكذلك اذا أتى بما يدل عليه هذا لان  
 الاستقراض طلب القرض فان أهل النحو يسمون هذه السين سين السؤال وليس كل  
 من طلب شيئا وجده ولا من سئل شيئا أعطى فلم يكن في كلامه ما يكون اقرارا بالسبب  
 الموجب وهذه من أعجب المسائل فان اقراره بفعل الغير بهذا اللفظ موجب للمال عليه بأن يقول  
 أقرضني مائة درهم واقاره بفعل نفسه لا يكون موجبا بأن يقول استقرضت منك ولو قال  
 مالك على مائة درهم أو سوى مائة درهم فهذا اقرار بالمائة لا باستثناء من التثنية وذلك دليل  
 الاثبات وكذلك لو قال مالك على أكثر من مائة درهم لان نفيه الزيادة على المائة دليل على  
 وجوب المائة ومثبت بالدلالة فهو كالثابت بالنص ولو قال مالك على أكثر من مائة درهم ولا  
 أقل لم يكن هذا اقرار وكان ينبغي أن يحمل هذا اقرارا بالمائة لانه نفى أن يكون الواجب عليه  
 أكثر من مائة أو أقل من مائة وذلك اقرار بالمائة ولكنه اعتبر الفرق الظاهر وقال في المادة نفى  
 القليل والكثير يكون مبالغة في النفي كما يقول اليس لك على قليل أو كثير ولا قليل ولا كثير فهذا  
 لا يكون مساسا ثم في كلامه تصريح بنفي ان يكون مادون المائة واجبا وذلك بنفي أن يكون  
 المائة واجبة ضرورة لان المائة اذا وجبت كان مادونها واجبا وانما قلنا انه تصريح بنفي  
 وجوب مادون المائة لان قوله ولا أقل عطف وحكم المطف حكم المطفوف عليه فاذا كان  
 المطفوف عليه نفيا للوجوب فكذلك المطفوف ولو قال لي عليك ألف درهم فقال بل تسمة  
 كان اقرارا بتسمائة لان كلامه لا يستقل بنفسه فلا بد من محمله على الجواب معناه بل  
 الواجب تسمة وكلمة بل لاستدراك التلطف قد استدرك غلظه في الزيادة على هذا القدر  
 في دعواه وذلك لا يكون الا بعد وجوب هذا المقدار فهذا كان مقرا بتسمائة. رجعل قال

لا آخر أخبر فلانا أن لفلان على ألف درهم كان هذا اقرار لان قوله لفلان على ألف درهم  
 اقرار تام من غير ان ينضم اليه الا بمربا لاخبار فكذلك اذا انضم اليه الا بمربا لاخبار وقائده ملأ بنية  
 قلب صاحب الحق أنه غير جاحد لقلته بل هو يظهر لذلك عند الناس حين أمرهم بأن يخبروه  
 بذلك الاقرار وكذلك لو قال أعلم فلانا ان لفلان على ألف درهم أو بشره أو قل له أو أشهد  
 فلانا ان لفلان على ألف درهم هذا فهذا مثل الاول بل أظهر فان الخبر قد يكون صدقا وقد  
 يكون كذبا والاعلام والبشارة والاشهاد لا يكون الا بما هو صدق وكلمة الاقرار في هذا  
 كله قوله لفلان على ألف درهم ولو قال أخبر فلانا ان لفلان عليك ألف درهم أو أعلمه أو  
 أبشره أو أقول له أو أشهد قتل نعم فهذا كله اقرار لان قوله نعم ليس بمفهوم المعنى بنفسه  
 وهو مذكور في موضع الجواب فصار ماسبق من الخطاب معاداً فيه فهذا كان اقراراً ولو  
 قال وجدت كتابي أن لفلان على ألف درهم أو وجدت في ذكري أو حسابي أو بخطي  
 أو قال كتبت يدي أن لفلان على ألف درهم فهذا كله باطل لانه حكى ما وجدته في كتابه  
 وما وجدته مكتوباً في كتابه قد يكون غير ثابتاً لا بما وقد يكون هو الكاتب لتجزئة الخطيط  
 والعلم واليباض فلا يمتنع جهة الاقرار في شيء من هذه الالفاظ بخلاف ما سبق لان قوله  
 هناك لفلان على ألف درهم كلام انشاء والتكلم به من غير انه حكى عن غيره أو عن موضع  
 وجدته فيه وكان اقراراً وجماعة أئمة بلغ رحمهم الله قالوا في يذكرك الباعه ان ما يوجد فيه  
 مكتوباً بخط البياع فهو لازم عليه لانه لا يكتب في يذكرك الاماله على الناس وما للناس  
 عليه ليكون صيانة له عن النسيان كذلك بقلمه والبناء في العادة الظاهرة واجب فعل هذا  
 اذا كان قال البياع وجدت في يذكرك بخطي أو كتبت في يذكرك يدي ان لفلان على ألف  
 درهم كان هذا اقراراً ملزماً اياه وان قال يدي لفلان على صك بألف درهم فهذا اقرار لان  
 الصك اسم خاص لما هو وثيقة بالحق الواجب وقد عابوا على محمد رحمه الله في قوله كتبت  
 يدي فقالوا الكتابة لا تكون الا باليد فأى فائدة في هذا اللفظ وكنا نقول مثل هذا يذكر  
 لنا كيد قال الله تعالى ولا طائر يطير بجناحيه وقال الله تعالى ولا تحطه يمينك وهذا لان  
 الكتابة قد تضاف الى الأمر بها عادة وان لم يكتب بنفسه فكان قوله يدي يانا يزول به  
 هذا الاحتمال ولو كتب لفلان على نفسه صك بألف درهم والقوم ينظرون اليه فقال لهم  
 اشهدوا على بهذا كان اقراراً جائزاً لانه اشهدهم على ما أظهره بيانه فكانه اشهدهم بيانه

ولا يكون الاشهاد الا ما هو الوثيقة بالحق الواجب. رجل قال لا آخر لا تشهد على فلان بألف درهم لم يكن هذا اقراراً لانه لو قال اشهد على بألف درهم كان اقراراً وقوله لا تشهد ضد لقوله اشهد فكان موجبه ضد موجب قوله اشهد وكال المعنى فيه انه نهاه عن الشهادة بالزور ومعناه انه ليس له على شيء فلا يشهد له بالزور على بألف درهم فيكون هذا قبيحاً للمال على نفسه لا اقراراً به وكذلك لو قال ما لقان على شيء فلا يخبره ان له على ألف درهم أولاً يقل له ان له على ألف درهم لم يكن هذا اقراراً لانه صرح به في الابتداء بالنفي وبين انه له على انه لا شيء له عليه فكان مراده بعد ذلك لا يخبره بما هو باطل ولا يقل له ما هو زور لأصل له وآخر الكلام مبنى على أوله خصوصاً اذا وصله بحرف القاء فاذا كان أوله قبيحاً عرفنا ان آخره ليس باقرار ولو ابتداء فقال لا يخبر فلان ان له على ألف درهم أولاً يقل لقان ان له على ألف درهم كان هذا اقراراً لانه لما لم يذكر النفي في الابتداء كان قوله لا يخبر ولا يقل استكثاماً منه لانه فيكون اقراراً ومعناه ان وجوب المال له على سرى بيني وبينك فلا نظره باختيارك أو قولك لقان ثم ذكر بعد هذا في آخر الباب قوله لا يخبر بخلاف قوله أخبروا وعمل فقال لا تخبر نفي وقوله أخبر اقرار فحصل في قوله أخبر روايتان وفي قوله لا تشهد أى لقان على ألف درهم الرواية واحدة انه لا يكون اقراراً بخلاف قوله اشهد فن اصحابنا رحمهم الله من قال الصبح في الاخبار هكذا ان قوله لا تخبر لا يكون اقراراً كما فسره في آخر الباب والذي وقع هنا غلط ومنهم من صحح هذه الرواية وفرق بين قوله لا تخبر ابتداء وبين قوله لا تشهد فقال الشهادة سبب لوجوب الحق قوله لا تشهد معناه ليس له على شيء فايك أن يكتسب سبب الوجوب بالشهادة له على بالزور فأما الخبر ليس بسبب لوجوب المال فلا يكون قوله لا يخبر نهياً عن اكتساب سبب الوجوب ولكنه استكثام ذلك ودليل على وجوب المال عليه ولو قال فلان على ألف درهم لحقه او بحقه او من حقه او لميراثه او بميراثه او من ميراثه او للملكه او بملكه او من ملكه او لاجله او من اجله او لشركته او بشركته او من شركته او لبضاعته او ببضاعته او من بضاعته فهذا كله اقرار لان قوله لقان على ألف درهم اقرار تام بالدين وهذا كله يرجع الى تأكيد ما عليه وقد بينا فيما تقدم ان هذا التأكيد لا يبنى اصل الاقرار وان الشفاعات لا تجب في الديون ليحصل معنى اللزم على الشفاعة فهذا جعلناه اقراراً بالمال واذا قال فلان على ألف درهم من ثمن متاع



اشترته منه ولم أقبضه فقال ذلك موصولا بأقراره لم يصدق في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف  
ومحمد رحمهم الله يصدق إذا كان موصولا ولا يصدق إذا كان مفصولا ثم رجع عن  
حرف منه وقال إذا كان مفصولا يسأل المقر له عن المال أهو ثمن بيع أم لا فإن قال من ثمن البيع  
فالقول قول المقراني لم أقبضه وإن قال من جهة أخرى سوى البيع فالقول قول المقر له  
وهذا في الحقيقة ليس برجوع ولكنه تفصيل فيما أجله من الابتداء وهو قول محمد رحمه الله  
وجه قولهما أن قوله لقان على ألف درهم أقرار بوجود المال عليه وقوله من ثمن بيع اشترته  
منه يبان لسبب الوجوب فإذا صدقه المقر له في هذا السبب ثبت السبب بتصادقهما ثم المال  
بهذا السبب يكون واجبا قبل القبض وانما يتأكد بالقبض فصار البائع مدعيا عليه تسليم  
المعقود عليه وهو منكر لذلك فجعلنا القول قول المنكر في انكاره القبض وإن كذبه في  
السبب فهذا يبان مبرر لمقتضى مطلق الكلام لأن مقتضى أول الكلام أن يكون مطالبا  
بالمال في الحال ولكن على احتمال أن لا يكون مطالبا به حتى يحضر المتاع فكان يبايه معبر  
إلى هذا النوع من الاحتمال ويان التفسير صحيح إذا كان موصولا ولا يكون صحيحا إذا كان  
مفصولا \* توضيحه أن هذا يبان يتضمن إبطال ما يجب بالكلام الأول لولا هذا البيان لأن  
ثمن المتاع الذي هو غير معين لا يكون واجبا قبل القبض والبيان الذي فيه معنى الإبطال  
صحيح إذا كان موصولا ولا يصح إذا كان مفصولا كاستثناء وأبو حنيفة رحمه الله يقول  
هذا رجوع عما أقر به والرجوع باطل موصولا كان أو مفصولا ويان ذلك أنه أقر بوجود  
ثمن متاع بشير عينه عليه و ثمن متاع يكون بغير عينه لا يكون واجبا على المشتري إلا بعد  
القبض لأن مالا يكون بينه فهو في حكم المستهلك إذا لا طريق للتوصل إليه فانه ما من  
متاع يحضره إلا وللمشتري أن يقول المبيع غير هذا وتسليم الثمن لا يجب إلا بحضور المعقود  
عليه وفرقنا أنه في حكم المستهلك و ثمن المبيع المستهلك لا يكون واجبا إلا بعد القبض فكانه  
أقر بالقبض ثم رجع عنه \* توضيحه أنه أقر بالمال وادعى لنفسه أجلا إلى غاية وهو احضار  
المتاع ولا طريق للبائع إلى ذلك ولو ادعى أجل ذلك شهرا ونحو ذلك لم يصدق وصل أم  
فصل فإذا ادعى أجلا مؤبداً أولى أن لا يكون مصدقا في ذلك وعلى هذا لو قال لقان على  
ألف درهم من ثمن خر أو خنزير لم يصدق في قول أبي حنيفة رحمه الله وصل أم فصل لانه  
رجوع فثمن الخمر والخنزير لا يكون واجبا على السلم وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله

يصح اذا وصل لانه بيان السبب وفيه معنى الابطال فيصح موصولا بالاستثناء ولان الخبر  
متمول بجري فيه الشح والضيق وقد اعتاد القسقة شراها واذا ثمنها فيحتمل انه يقراره على  
هذه المادة فكان آخر كلامه يانا يوم من محتملات كلامه ولكن فيه تمديد فيصح موصولا  
كافي الفصل الاول على قولها ولو قال ابتعت منه شيئا بألف درهم ثم قال لم أقبضه قال قول  
لانه أقر بمجرد المقدو اقراره بالمقد لا يكون اقرارا بالقبض فهو في قوله لم أقبضه منكر لما  
ادعاه صاحبه لا راجعا عما أقر به ولو قال فلان على ألف درهم من ثمن هذا العبد الذي هو  
في يد المقر له فان أقر الطالب وسلم له أخذه للمال لان ما ثبت بتبليغها كالثابت بالمباينة وان  
قال العبد عبدك لم ابتكك انما ابتكك غيره فالمال لازم له لان المقر اخبر بوجود المال عليه عند  
تسليم العبد له وقد سلم العبد له حين اقر ذو اليد انه ملكه فيلزمه المال ثم الاسباب مطلوبة  
لاحكامها لالا عينها فلا يمتزج التكاذب في السبب بعد اتفاقهما على وجوب اصل المال فلهذا  
لزمه المال ولو قال العبد عبدى ما بته منك انما ابتكك غيري لم يكن عليه شيء لانه انما اقر له بالمال  
بشرط ان يسلم له العبد ولم يسلم له العبد والمتعلق بالشرط معدوم قبله وقد ذكر في آخر هذا  
الباب ان ابا حنيفة رحمه الله قال يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه وهو قولها واذا  
حلفا لم يلزمه المال وهو صحيح لان المقر ادعى عليه البيع في هذا العبد وهو منكر فيحلف  
عليه والمقر له يدعى وجوب المال لنفسه بسبب بيع متاع قد سلمه اليه والمقر لذلك منكر  
فيحلف على دعواه ولان هذا الاختلاف بينهما في المبيع والاختلاف في المبيع يوجب  
التعاضل كالاختلاف في الثمن فاذا تماثلتا انتفت دعوى كل واحد منهما عن صاحبه فلهذا  
لا يقضى عليه بشيء من المال والعبد سالم لمن هو في يده ولو قالوا فلان عندى ودية الف  
درهم ثم قال أقبضها فهو لها ضامن لان أول كلامه صريح باقراره بالقبض لانه لا يصير  
مودعا ولا يحصل المال عنده ما لم يقبضه فكان قوله لم أقبضها رجوعا وكذلك لو قال له على  
الف درهم قرض ثم قال لم أقبضها لم يصدق وهذا رجوع كما بينا ولو قال أقرضتني الف  
درهم أو أودعتني الف درهم أو أسلفتني الف درهم أو أعطيتني الف درهم ولكني لم أقبضها  
فان قال موصولا كلامه قال قول قوله لان أول كلامه اقرار بالمقد وهو القرض والسلم والسلف  
والعطية فكان قوله لم أقبضها يانا لا رجوعا وان قال ذلك موصولا في القياس القول في ذلك  
قوله أيضا لما بينا أنه اقرار بالمقد فكان هذا وقوله ابتعت من فلان يينا سواء \* توضيحه

لاحد فيها حق ثابت ولا كان يمرض الثبوت فصاح اقراره بالعين مطلقا وتبين أنها ليست  
 بتركته ثم اقراره بالدين بعد ذلك انما يكون شاغلا لتركته لالمام يكن من جملة ملكه وهذا  
 بخلاف ما اذا وهب عينا ولم ثم أقر بالدين لان الهبة وان تضمنها في مرضه صار كالإضافة  
 الي ما بعد الموت حتى تعتبر من ثلثه ولا يقين بالهبة ان الموهوب لم يكن مملوكا له فيتملق به  
 حق الغريم المقر به بعد ذلك فكان هو أولى من الموهوب له فأما اقراره بالوديعة لم يصر  
 كالإضافة الي ما بعد الموت بل ثبت بنفسه كما أقر به وبتيين ان هذه العين لم تكن ملكا له  
 فلهذا لا يثبت حق المقر له بالعين بعد ذلك فيه ولو كان عليه دين في الصحة وأقر في مرضه  
 بدين أو وديعة كان دين الصحة مقدما على ما أقر به في المرض عندنا وقال ابن أبي ليلى رحمه  
 الله ما أقر به في الصحة والمرض من الدين فهو سواء وهو قول الشافعي رحمه الله «وحجتهما في  
 ذلك ان الاقرار من جنس التجارة وبسبب المرض انما يلحقه الحجر عن التبرع لان التجارة  
 (ألا ترى) ان سائر تصرفاته من البيع والشراء صحيح في مرضه على الوجه الذي يصح في  
 صحته وكذلك اقراره وهذا لان الاقرار اظهار للحق الواجب عليه وذلك من أصول حوائجه  
 وقد بينا ان حاجته مقدمة في ماله بخلاف التبرع فانه ليس من حوائجه ولهذا كان م تبرأ من  
 ثلث ماله والاقرار يكون متبرأ في جميع ماله والدليل عليه ان الاقرار خبر «تمثل بين الصدق  
 والكذب فاما جعل حجة ليرجع جانب الصدق باعتبار أن عقله ودينه يدعو انه الى الصدق  
 ويمتناعه من الكذب وكذلك شفقتة على نفسه وما له تحمله على الصدق وتمنعه من الكذب  
 وهذا المعنى لا يختلف بين الصحة والكذب بل يزداد معنى رجحان جانب الصدق والكذب  
 ولان في حال الصحة كان الامر موسما عليه فربما يؤثر هواه على ما هو المستحق عليه فيقر  
 بالكذب وبالمرض يضيق الامر عليه في الخروج عن المستحق عليه فلا يؤثر هواه على صرف  
 المال على ما هو المستحق عليه وهو معنى ما قيل ان المرض حال النوبة والابانة يصدق فيه  
 الكاذب ويبر فيه الفاجر فتنتفي تهمة الكذب عن اقراره ويكون الثابت بالاقرار في هذه  
 الحال كالثابت بالينة فكان مزاحما لرماء الصحة «وحجتنا في ذلك ان أحد الاقرارين وجد  
 في حال الاطلاق والآخر في حال الحجر فيقدم ما وجد في حال الاطلاق على ما وجد في  
 حال الحجر وانما قلنا ذلك لان بسبب المرض يلحقه الحجر ليمتلق حق الرماء والورثه بماله  
 حتى لا يجوز تبرعه بشئ اذا كان عليه دين محيطا وبما زاد على الثلث اذا لم يكن عليه دين ليمتلق

حق الورثة بماله ولانا نقول بان الحجر لصحة عن التبرع لانه تبرع بل لانه مبطل حق الغرماء  
عن بعض ماله وكما يبطل حقهم عن بعض ماله بالتبرع فكذلك يبطل حقهم بأبواب المزاحمة  
للمقر له في المرض منهم فكان مجحورا عن الاقرار لحقهم بخلاف سائر التجارات فانه ليس  
فيه ابطال حق الغرماء عن شيء مما يتعلق حقهم به فانه تعلق حقهم بالمالية والتجارة لاسيما المال  
فليس فيه ابطال شيء من حقهم حتى لو كان البيع بمعاينة لم تصح المعاينة في حقهم لما فيه من  
ابطال حقهم عن بعض المالية ولانا قد بينا ان حق الغرماء وان كان يتعلق بالموت بماله يستند  
حكم التعلق الى أول المرض لانه سبب الموت كاليق بشرط الخيار اذا أخبر استند حكم الملك  
الى أول البيع حتى يستحق المشتري الزوائد فيبين بهذا أن حق الغرماء الصحة تعلق بماله  
بأول المرض وصار ماله كالرهون في حقهم فبعد ذلك اقراره في المرض غير صحيح فيما يرجع  
الى ابطال حقهم لان اقرار الترمحول على الصدق في حقه حتى يكون حجة عليه فاما في حق  
الغير هو محمول على الكذب لكونه متهما في حق الغير وهذا بخلاف السبب المعين من غضب  
أو استهلاك لانه لا يمكن فيه التهمة فيظهر السبب في حق غرماء الصحة كما يظهر في حق  
المريض فيكون ذلك بمنزلة الدين الثابت بالينة في مرضه وقوله بأن المرض دليل على صدقه  
في اقراره قلنا هذا في حق من ترجع أمر دينه على هواه على أمر دينه فمذه الحال حال المبادرة  
الى ما كان يريد به وهواه ما كان قدم بعينه فيها فلما آيس من نفسه أثر من هواه على ما هو  
المستحق بماله وليس متداد كندر تميز احدي الحالين عن الاخرى فخطنا الدليل معنى شرعا  
وهو اذا كان ممكنا من تحصيل مقصوده بطريق الانشاء لا يتمكن التهمة في اقراره ففي حال  
الصحة كان ممكنا من تحصيل مقصوده لطريق الانشاء فلا يتمكن التهمة في اقراره فاما اذا  
مرض وعليه دين فهو غير متمكن من تحصيل مقصوده بالانشاء لان الدين مقدم على تبرئه  
فيحصل ذلك على الاقرار كاذبا لتحصيل مقصوده بهذا الطريق فلذا لا يصدق في حق غرماء  
الصحة ولو استقرض في مرضه مالا أو اشترى شيئا وعان الشهود قبضه ذلك فهذا يحاص  
غرماء الصحة لانه لا يتمكن التهمة فيما ثبت بمعاينة الشهود وليس فيه ابطال حق الغرماء عن  
شيء بل فيه تحويل حقهم من محل الى محل بدله فظهر هذا السبب في حقهم وكان صاحبه  
مزاحما لهم في الشركة ولو لم تكن الشركة الا عين المال الذي أخذه قرضا أو يما فهو كذلك  
لان القبض تم ملكه فكان من جملة تركته عند موته يتعلق به حق جميع غرمائه والبائع انما

يكون أحق بالمبيع مالم يسلم فاما اذا سلم فقد أبطل حقه في الاختصاص كالرهن اذا ورد الرهن كان مساويا لسائر الغرماء فيه ولما التحق ماوجب بالسبب الماين في المرض بالواجب في حال الصحة حتى استوى به كان مقدما على ما أتى به في المرض بمنزلة دين الصحة وهذا لان السبب الماين أو الثابت بالينة يكون أقوى من الثابت بالانقراض والحكم يثبت بحسب السبب والحقوق ترتب بحسب القوة والضعف (ألا ترى) أن الكفن مقدم على الدين في التركة لقوة سببه ثم الدين مقدم على الوصية والميراث فكذلك هنا ولو قضي دين هذا الذي أخذته في المرض كان جائزا وهو له دون غرماء الصحة لانه حول حق الغرماء من محل الى محل ببدله فليس في هذا القضاء لفظا ابطال حقهم عن شيء فكانت مباشرة في المرض والصحة سواء أرايت لو ردما استقرض بيته أو فسخ البيع ورد المبيع بميب أ كان يتمتع سلامته للردود عليه لحق غرماء الصحة لا يتمتع ذلك فكذلك اذا رد بده لان حكم البذل حكم المبدل ولو قضي بعض غرماء الصحة دية ثم مات لم يسلم المقبوض القابض بل يكون ذلك بين الغرماء بالخصص عندنا وعند الشافعي رحمه الله يسلم له وهو بناء على أصله أن سبب المرض لا يلحقه الجبر عن السمي في فكك رقبته وقضاء الدين سمي منه في فكك رقبته فكان فعله في المرض والصحة سواء وهذا لانه ناظر لنفسه فيما يصنع فانه قضي دين من كان حاجته أظهر ومن يخاف أن لا يساعده بالبراء بعد موته بل يخصه في الآخر وتصرفه على وجه النظر منه لنفسه يكون صحيحا لا يردون لنا أن حق سائر الغرماء تعلق بماله بالمرض فهو قضاء دين بعضهم بطل حق سائر الغرماء مما دفعه الى هذا وهو لا يملك ابطال حق الغرماء عن شيء مما تعلق حقهم به كما لو وهب شيئا بخلاف ما تقدم من قضاء الثمن وبدل القرض لانه ليس فيه ابطال حق الغرماء عن شيء من المالية كما قدرناه وتوضيحه ان هذا إشارته لبعض الغرماء بعد ما تعلق حقهم جميعا بماله فهو نظير إشارته بعض الورثة بالهبة والوصية له بعد ما تعلق حق الورثة بماله وذلك مردود عليه مراعاة لحق سائر الورثة فكذلك هذا ولو قرض وفي يده ألف درهم وليس في يده ألف درهم وليس عليه دين الصحة فأقر بدين ألف درهم ثم أقر بأن الألف التي في يده ودبسة لفلان ثم أقر بدين ألف درهم ثم مات قسمت الألف بينهم أثلاثا لانه لما تقدم الانقراض بالدين فأقراره بالوديعة بده بمنزلة الانقراض بالدين فكأنه أقر بثلاثة ديون فمرضه فيقسم ما في يده بينهم بالسوية ولو قال صاحب الدين الاول لاحق لي قبل الميت أو قد أبرأته من ديني كانت

الالف بين صاحب الوديعة وبين الغريم الآخر نصفين لان مزاحمة الثالث قد زالت  
 فيتحصان فيه ولا يبطل حق الغريم الآخر كما قال الغريم الاول اما اذا أبرأ فظاهر لان  
 بالابراء لم يدين ان دينه لم يكن واجبا وكذلك ان قال لاحق لي على الميت لان اقراره كان  
 صحيحا ملزما لم يرد المقر له وذلك كان مانعا من سلامة المدين للمقر بالوديعة وقد ثبتت  
 المزاحمة للغريم الآخر معه فاذا رد المقر له الاول ورده عامل في حقه لافي ابطال حق  
 الغريم الاول فكان في حقه وجود هذا الرد عدمه بمنزلة واحدة فلماذا كانت الالف بين  
 صاحب الوديعة والغريم الآخر نصفين. رجا قال لقان على أبي ألف درهم وجحد ذلك  
 وجحد المقر عليه ثم مرض المقر ومات الجاهل بالمقر وارثه وعلى المقر دين في الصحة ثم  
 مات وترك ألفا ورثها عن الجاهل (قال) غرماء لمقر في صحته أحق بهذا الالف من غرماء  
 الجاهل لان أصل الاقرار من المقر لم يكن بجا لكونه حاصلا على غيره ولا ولاية له  
 على الغير فاذا مات الجاهل والمقر وارثه الآن صح اقراره باعتبار ان تركته صارت مملوكة  
 للمقر اذنا ويجعل هو كالمحدد لاقراره في هذه الحال وهو في هذه الحال مريض لو أقر على  
 نفسه لم يكن المقر له مزاحما لغرماء الصحة فاذا أقر على مورثه أولا أن يكون المقر له مزاحما  
 لغرماء الصحة ولان صحة اقراره على مورثه لما كان باعتبار ما في يده من التركة صار هذا  
 بمنزلة الاقرار منه بالمدين واقرار المريض يصح في حق غرماء الصحة فكذلك اقراره على  
 مورثه والدليل على انه جعل كالمحدد للاقرار في الحال انه لو كان أقر على مورثه بعتق عبده ثم  
 مات المورث حتى نفذ اقراره كان معتبرا من ثل مال المريض وجعل كانه أنسا للاقرار بالتعق  
 في الحال فكذلك هنا يجعل كانه الاقرار فلا يبرحم المقر له الغرماء في حال الصحة واذا أقر  
 المريض بألف درهم بينهما انها لقطة عنده ليس له مال غيرها فانه يصدق بثلاثا فتصدق  
 بالثلث في قول أبي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله ان لم تصدقه الورثة فهي ميراث  
 كلها لا يتصدق بشئ منها بوجه قوله انه آفة بالملك فيها لمجهول والاقرار للمجهول باطل  
 كما لو أقر لواحد من الناس بعين أو دين وارا بطل الاقرار صار كأن لم يوجد ثم اقراره  
 بانها لقطة لا يتضمن الامر بالتصدق بها لان التصديق باللقطة لبس بلازم وللملتقط أن يمسكها  
 ولا يتصدق بها وان طالبت المدة وانما يرخص له في التصديق بها ان حفظا على المالك لانه  
 لما تعدد عليه اتصال عينها اليه يوصل ثوابها اليه بالتصدق بها وليس ذلك بمستحق عليه شرعا

(ألا ترى) انه لو حضر المالك بعد ما تصدق بها كان له أن يضنه فيثبت أن اقراره بالقطعة لا يتضمن الامر بالتصدق بها لاعتالة فلماذا لا يجب على الورثة التصديق بشئ منها ولا يني يوسف رحمه الله انه أقر أن ملكه من هذا المال مستحق والارث عنه متفق لقربه تعلق به حقا للشرع فوجب تقييد تلك القرية عند اقراره من ثلث ماله كما لو أقر بمال في يده أنه صدقة للمساكين بركة واجبة عليه أو عشر أو نذر وجب تقييده من الثلث وانما قلنا ذلك لأن السبيل في القطعة التصديق بها عند تغذر اتصالها الى مالكها هكذا نقل عن ابن مسعود رضى الله عنه انه تصدق بمال في يده لغائب ثم قال هكذا يصنع بالقطعة ولاية في التصديق بها في الملتقط لانه يخرج به عما لزمه عن عهدة الحفظ واقرار المريض معمول به فبا يرجع الى حاجة خروجه عما لزمه من العهدة ولا طريق له الى ذلك الا بالتصدق بها فصار اقراره كالامر للورثة أن يتصدقوا به دلالة وما يثبت بدلالة النص فهو كالمخصوص عليه فليهم أو يتصدقوا به من ثلثه يقرره انهم لو صدقوا في ذلك كان عليهم أن يتصدقوا بها وفي مقدار الثلث المريض مستثنى عن تصديق الورثة فيما هو واجب تصرفه فاذا كان عند تصديقهم يجب التصديق به بحكم ذلك الاقرار فكذلك عند عدم تصديقهم يجب التصديق من ثلث ماله. واذا تزوج المريض امرأة على ألف درهم وهي مهر مثلها كانت المرأة استوت لفرءاء الصحة في مهرها لان وجوب دينها بسبب لاثمة فيه وهو النكاح ثم هذا السبب من حوائج المريض لان النكاح في الاصل عقد مصلحة مشروع للحاجة وبمرضه تزداد حاجته الى ما يتماهده وهو غير محجور عن التزام الدين بمباشرة ما هو من حوائجه كاستئجار الاطباء وشراء الادوية ثم مهر المثل لا يجب بالتسمية بل انما يجب شرعا بصحة النكاح (ألا ترى) انه بدون التسمية يجب فلا يكون المريض بالتسمية قاصدا الى ابطال حق الفرءاء عن شئ مما يتعلق حقهم به فلماذا صح منه وكانت مزاحمة غرماء الصحة مقدمة على ما أقر ما به في مرضه من دين أو ودية لقوة سبب حقها ولو أوفاه المهر وعليه دين في الصحة لم يسلم لها ما قبضت لانه خصها بقضاء دينها وقد ينسأ ان المريض لا يملك تخصيص بعض غرماء الصحة بقضاء الدين وهذا لان المهر بمقابلة البضع والبضع ليس بمال متقوم يتعلق به حق الفرءاء فكان هذا في حق الفرءاء ابطالا لحقهم بإثارها بقضاء دينها بخلاف بدل المتقر أو المستقرض لان ما وصل اليه بمقابلة مال يتعلق به حق الفرءاء فلم يكن في تصرفه ابطال حقه عن شئ معين فلماذا كان صحيحا والله أعلم

## باب الاقرار للوارث وغيره من المريض

( قال رحمه الله ولا يجوز اقرار المريض لوارثه بدين أو عين عندنا وقال الشافعي رحمه الله يجوز بناء على أصله بأكثر من الثلث فكان قدر الثلث في حق الوارث بمنزلة ما زاد عليه في حق الاجنبي والدليل عليه أن اقراره بالوارث صحيح فكذلك اقراره للوارث) لان في كل واحد من الاقرارين اصرار بالوارث المرفوع ووجبنا في ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم الا لا وصية للوارث ولا الاقرار بالدين الا أن هذه الزيادة سائرة غير مشهورة وانما المشهور قول ابن عمر رضي الله عنه لما روينا وقول الواحد من فقهاء الصعابة رضي الله عنهم عندنا مقدم على القياس والمضى فيه انه آثر بعض ورثته بشيء من ماله بمجرد قوله فلا يصح منه كما لو أوصى له بشيء وهذا لان محل الوصية هو الثلث فانه خالص حق الميت قال صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى يصدق عليكم بثلاث أموالكم في آخر أعماركم زيادة على أموالكم ثم لم يجز وصيته به للوارث مع أنه خالص حقه فيكون ذلك دليلا على أنه محجور عن اتصال المنفعة الى الوارث واقرار المحجور لا يصح كإقرار الصبي والمجنون الا أن هذا الحجر لحق الورثة فاذا صدقوه نفذ كما اذا أجازوا وصيته وتوضيحه أن جميع المال محل الاقرار بالدين كما أن الثلث محل الوصية ثم لم يجز تصرفه مع الوارث بالوصية في علمها وكذلك لا يجوز مع الوارث بالاقرار في ماله وهذا لان حق الورثة قد تعلق بما له بمرضه فيكون اقراره لبعضهم إرشارا منه للمقر له بمسئلة تعلق حقهم جميعا به فلا يصح ويجعل اقراره محمولا على الكذب في حقهم ولأن الاقرار وان كان اخبارا في الحقيقة فقد جعل كالايجاب من وجه حتى أن من أقر لانسان بجارة لا يستحق أولادها فإذا كان كالايجاب من وجه فهو ايجاب مال لا يقابله مال والمريض بمنزلة عن ميله مع الوارث أصلا فرجعنا هذا الجواب في حق الوارث ورجعنا جانب الاقرار في حق الاجنبي وصعبناه في جميع المال وقد بينا في الباب المتقدم أن صحة اقراره للاجنبي باعتبار وصيته له وهذا لا يوجد في حق الوارث فاما الاقرار بالوارث فلم يلاق محلا تعلق به حق الورثة لان حق الورثة انما يتعلق بالمال قال صلى الله عليه وسلم انك ان تدع ورثتك أغنياء خير لك من أن تدعهم عالة يتكففون الناس ولان الاقرار بالسبب من حوائج الميت كإلّا يضع ماؤه فكان مقدما على حق ورثته ( ألا تري ) أن الحجر



بسبب المرض وكما لا يصح اقرار المريض بالدين لو ارثه فكذلك اقراره باستيفاء دينه من وارثه الا في رواية عن أبي يوسف رحمه الله فانه فرق بينهما فقال الوارث لما علمه في الصحة فقد استحق براءة ذمته عند اقراره باستيفاء الدين منه فلا يتغير ذلك لاستحقاق بمرضه (الآثرى) انه لو كان دينه على أجنبي فاقتر باستيفاءه في مرضه كان صحيحا في حق غرماء الصحة وان كان اقراره بالدين لا يصح في حق غرماء الصحة ووجبنا في ذلك ان اقراره بالاستيفاء في الحاصل اقرار بالدين لان الديون يقضى بمثلها فيجب للمدين على صاحب الدين عند القبض مثل ما كان له عليه ثم بصيرة صاحبا بدنه فكان هذا بمنزلة الاقرار بالدين للوارث ليس بصحيح فكذلك اقراره بالاستيفاء منه وهذا بخلاف اقراره بالاستيفاء من الاجنبي لان المنع هناك لحق غرماء الصحة وحق الغرماء عند مرض لا يتعلق بالدين انما يتعلق بما يمكن استيفاء ديونه منه والدين ليس بمال على الحقيقة ولا يمكن استيفاء ديونه منه فاقتراره بالاستيفاء لم يصادف مخالفة لحقهم فانه احق الورثة بتعلق بالدين جميعا لان الورثة خلافة والمنع من الاقرار للوارث انما كان لحق الورثة واقتراره بالاستيفاء في هذا كالاقرار بالدين لانه يصادف مخالفة مشغول بحق الورثة واذا اقر المريض لوارثه بدين فلم يمت المريض حتى صار الوارث غيره بأن كان آخر لآخيه قوله له ابن أو كذا ابنه كافرا أو رقيقا فأسلم أو عتق وصار هو الوارث دون الاخ جاز اقراره له لان المدين من صحة الاقرار كونه وارثه والورثة انما ثبتت عند المورث فاذا لم يكن من ورثته عند الموت كان هو والاجاب سواء (الآثرى) انه لو تبرع بطلب بهبة أو وصية جاز من ذلك ولان الاقرار من المقر صحيح في حقه حتى اذا لم يكن له وارث سوى المقر له جاز الاقرار وكون هو مؤاخذا بما أقر به ما لم يمت لان بطلان اقراره تراض الموت ولا يدري أيهما في هذا المرض أو يبدأ فرفضنا أن اقراره له في صحيح بطل عند موته باعتبار صحة الورثة في المقر له فاذا لم يوجد نفي صحته وجعل حرج امره من أن يكون وارثا لانه لم يقر في مرضه وان كان آخر له وهو غيره وارث ثم صار وارثا يوم موته بأن أقر لآخيه وله ابن ثم مات الابن قبله حتى صار الأخ وارثا بطل اقراره له عندنا وقل زفر رحمه الله اقراره له صحيح لان الاقرار موجب الحق بنفسه فانما ينظر الى حال الاقرار وقت حصوله ان ليس بوارث فلا يبطل بصيرورته وارثا بدنه ذلك كما لو أقر له في صحته ثم مرضه لم يقر لاجنبية ثم تزوجها وبهذا عارض

المحبة والوصية لانها مضافة الى ما بعد الموت حقيقة أو حكماً ( ألا ترى ) أنه لو وهب لاجنبية  
 ثم تزوجها ثم مات لم تصح المحبة ونظر فيه الى وقت الموت لا الى وقت المحبة بخلاف الاقرار  
 فكذلك هنا ولنا أنه وورث بسبب كان يثبت قائماً وقت الاقرار فيبين أن امرأه حصل  
 لوارثه وذلك باطل وهذا لان الحكم مضاف الى سببه فاذا كان السبب قائماً وقت الاقرار  
 ثبتت صفة الورثة للمقر له من ذلك الوقت بخلاف الاجنبية اذا تزوجها لانها صارت وارثة  
 بسبب حادث بعد الاقرار والحكم لا يسبق سببه فلا يبين أن الاقرار حين حصل كان  
 للوارث وبخلاف ما لو أقر في الصحة ثم حصل له مرض حادث بعد الاقرار فالخبر بسببه  
 لا يستند الى وقت الاقرار ثم الفرق بين الاقرار والوصية أو المحبة في حق من صار وارثاً  
 بسبب حادث من موالاه أو زوجته أن الاقرار ملزم بنفسه ويقين أن المقر به ليس من  
 تركته فالورثة الثلاثة بسبب حادث بعده لا يكون مؤثراً فيه فاما المحبة والوصية كالمضاف  
 الى ما بعد الموت فاذا صار من ورثته بسبب حادث كان المانع قائماً وقت لزومه فهذا لا يصح  
 وهو نظير اقرار المريض بالوديعة مع المحبة على ما يناق الباب المتقدم وإن كان يوم أقر له  
 وارثه بموالاه أو زوجته ويوم مات وارثه وقد خرج فيما بين ذلك من أن يكون وارثه  
 يمتنونه أو فسخ الموالات فالأقرار باطل في قول أبي يوسف رحمه الله وهو دائر في قول محمد  
 رحمه الله ووجه قوله أنه إنما وورث بسبب حادث بعد الاقرار فلا يؤثر ذلك في ابطال الاقرار  
 كما في الفصل المتقدم وهذا لان عقد الاول قد ارضع ولم يرث به فكان وجوده عند الاقرار  
 كعدمه والمقد الثاني متجدد وهو غير الاول ولا أثر له في ابطال الاقرار وهو قياس ما لو  
 أقر به في مرضه ثم صبح ثم مرض ومات وبو يوسف رحمه الله يقول الاقرار حصل  
 للوارث وتثبت له هذه الصفة عند الموت وكان الاقرار باطلاً لما لو وورث باخوة كانت  
 قائمة وقت الاقرار وهذا لان الاقرار إنما لا يصح لممكن نعمة الايثار فاذا كان سبب  
 الورثة موجداً وقت الاقرار كانت هذه النعمة متسكة والمقد المتعدد قام مقام المقد الاول  
 في تقرر صفة الورثة عند الموت فيجمل كأن الاول قائم له بخلاف ما اذا قدمت صفة  
 الورثة عند الاقرار لان نعمة الورثة غير متعبرة نعمة فصع الاقرار مطلقاً ولو أقر لوارثه  
 أو لاجنبى ثم مات للمقر له ثم مات المريض ووارث المقر له من ورثة المريض لم يميز ذلك  
 الاقرار في قول أبي يوسف الاول رحمه الله وهو جائز في قوله الآخر وهو قول محمد

رحمه الله وجه قوله الاول أن لاقرار حمل وسبب لوراثته بينه وبين المقر له فتم وحكمه  
 عند الموت فأنما يتم لمن هو وارثه لم يجز الاقرار ليكومية لا يثار ووارث المقر له - ان  
 عنه فتم مقدمه فجاهر - حكم الاقرار فإذا كان هو وارثا للمقر جعل باقؤه عند موت المقر كبقاء  
 المقر له بنفسه وجه قوله الآخر أن حياة الوارث عند موت المورث شرط ليتحقق له صفة  
 الوراثه وهنا المقر له لما مات قبله قد تبين له أن الاقرار حصل لنير الوارث فيكون صحيحا  
 ووارث المقر له ليس بملكه من جهة المقر انما يملكه بسبب الوراثه بينه وبين المقر وذلك  
 غير مبطل للاقرار (ألا ترى) أنه لو أقر بين لاجني فباعه الاجني من وارث المقر أو  
 وهبه له أو تصدق به عليه كان الاقرار صحيحا فكذلك هنا وكذلك اقرار المريض بمبد  
 في يديه انه لاجني فقال الاجني بل هو لقلاذ وارث المريض لم يكن لي فيه حق على قول  
 أبي يوسف رحمه الله اقرار المريض باطل لان المقر له لما حوله الى وارث المريض صار كأن  
 المريض أقر لوارثه ابتداء وهذا بخلاف ما اذا ملكه بسبب أنساه لان ذلك ملك آخر  
 يحدث للوارث بسبب متجدد غير الملك الحاصل باقرار المريض فاما هنا انما يحصل له ذلك  
 الملك الثابت باقرار المريض لانه حوله بينه الى وارث المريض وفاء عن نفسه وفي قوله  
 الآخر يقول الاقرار صحيح لان وارث المريض لم يملكه باقرار المريض وانما يملكه باقرار  
 الاجني له بالملك واقاراه له بالملك صحيح وقوله الآخر أقرب الى القياس من قوله الاول  
 أخذنا بالاكتياط لنمكن تهمة المواضعة بين المريض والاجني على أن يقر المريض له ليقر هو  
 لوارثه فيحصل مقصوده في الايثار بهذا الطريق ولو أقر الاجني أن المبدحر الاصل  
 وان المريض كان أعتقه في صحته عتق ولا شيء عليه في القولين جميعا أما على قوله الآخر  
 فغير مشكل وعلى القول الاول كذلك لان اعتاقه من جهة المريض هنا غير ممكن فانه يعقب  
 الولاء وليس للمقر له فلا بد من أن يحصل كالقاتل لاقرده ثم التقي بخلاف الاقرار فهناك  
 يمكن تحويل الملك الثابت له بالاقرار الى الوارث على أن يتقدم عليه فيحصل الملك له باقرار  
 المريض من غير أن يحصل للمقر له الاول واقاراه بالتدبير والكتابة بمنزله اقراره بالتقي من  
 حيث أن يحمل كالقاتل لاقرار المريض ثم المستثنى للكتابة والتدبير من جهته ولا يجوز اقرار  
 المريض لقاتله بدين اذا مات في ذلك من جنائسه لان الاقرار للقاتل بمنزلة الاقرار للوارث  
 فانه عاجز عن اتصال النعم اليه باسائه التبرع لان الية والوصية للقاتل لا تصح كما لا يصح

للوارث فيكون منهما في اخراج الكلام خرج الاقرار فان ( قيل ) المسائل لا يؤثر قائله  
 على ورثته بالاقرار له كاذبا فتنتفىهمة الكذب عن اقراره هنا ( قلنا ) قد يتنا أن الصدق  
 والكذب في اقراره لا يعرف حقيقة قائما يستبر فيه الدليل الشرعي وهو تمكنه من تحصيل  
 مقصوده بانساء التبرع وعدم تمكنه من ذلك وهذا لان أحوال الناس مختلفة في هذا فقد  
 يؤثر الشخص قائله لئلا في قلبه اليه أو قصده الى مجازات اساءته بالاحسان فتتمكن التهمة  
 باعتبار هذا المعنى ولكن الشرط أن يموت من جنائته لانه اذا مات من غير جنائته لم يكن  
 قابلا له بل يكون خارجا له وعلى قول الشافعي رحمه الله الاقرار للقابل صحيح على قياس مذهبه  
 في الاقرار للوارث وان لم يكن يوم أقر صاحب فراش جاز اقراره لان المريض انما يفارق  
 الصحيح بكونه صاحب فراش فان الانسان قل ما يخلو عن نوع مرض عادة ولا يعطى  
 له حكم المريض ما لم يكن صاحب فراش فاذا صار بجنائته صاحب فراش فهو مريض واذا لم  
 يصر صاحب فراش فهو صحيح والاقرار الصحيح جائز لقائله ولو ارثه كما يجوز تبرعه عليه  
 وبهذا تبين فساد قول من يقول من مشايخنا رحمهم الله اذا كان خطا بنفسه ثلاث خطوات  
 أو أكثر فهو ليس بمريض في حكم التصرفات لانه اعتبر أن يكون صاحب فراش وصاحب  
 الفراش قد بشي نفسه لجنائته وقد يتكلف بخطوات يخطوها فلا يخرج به من أن يكون مريضا  
 ولا يجوز اقرار المريض لهد واره ولا لبيد قائله ولا لمكاتب لان كسب البعد لمولاه فانه  
 يحتلف في الملك بذلك السبب بخروج البعد من أن يكون أهلا للملك فكان الاقرار للبعد  
 بمنزلة الاقرار لمولاه وكذلك للمولي في كسب المكاتب حق الملك وينقلب ذلك حقيقة  
 ملك بمجرد فن هذا الوجه اقراره للمكاتب بمنزلة اقراره لمولاه وفرق أبو حنيفة رحمه الله  
 بين هذا وبين الهبة فقال اذا وهب لبعد أخيه لم يحمل بمنزلة الهبة لآخيه في المنع من الرجوع  
 وهنا جملة كالاقرار للمولي في أنه باطل والفرق ان البطل للاقرار هنا انتفاع الوارث باقرار  
 المريض ونفقة المالية ويمكن تهمة الايثار له على سائر الورثة وهنا متحقق في الاقرار للبعد  
 والمكاتب وهناك الميثب لحق الرجوع قصده عند الهبة الى العوض والمكافآت وعدم سلامة  
 هذا المقصود له وذلك قائم اذا كان النازل للهبة أجنبيا وان كان الملك يحصل لدى لرحم المحرم  
 فلهاذا ثبت له حق الرجوع فيه ولو اقر المريض بدين لوارثه ولاجنبي فاقراره باسل لما فيه  
 من منفعة الوارث فان ما يحصل للاجنبي بهذا الاقرار يشاركه الوارث فيه بخلاف ما اذا

أوصي لوارثه ولاجنبي فان الوصية تصح في نصب الاجنبي لان ذلك أنسا مقدا فاذا صحناه  
في حق الاجنبي لم ينتفع به الوارث والاقرار اخبار بدين مشترك بينهما فاذا صحناه في نصب  
الاجنبي انتفع الوارث بالمشاركة منه في ذلك فان كان كاذبا بالشركة بينهما أو أنكر الاجنبي  
الشركة وقال لي عليه خمسمائة ولم يكن بيني وبين وارثه هذا شركة لم يصح اقراره أيضا  
في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وصح في قول محمد رحمه الله في نصب الاجنبي  
وجه قوله أنه لمهما بالمال وادعى عليهما الشركة في المقر به وقد صدقاه فيما أقر وكذباه فيما  
ادعى عليهما أو أنكر الاجنبي الشركة التي ادعاهما اليه فلم تثبت الشركة بقوله واذا لم تثبت  
الشركة بق اقراره الاجنبي صحيحا لان المانع من صحة الاقرار كان منفعة الوارث وعند  
انتفاع الشركة لامنفعة للوارث في صحة اقراره للاجنبي بوجه قولهما أن الاقرار وقع فاسداً  
بمعنى من جهة المقر وهو قصده الى اتصال المنع والى وارثه فلا ينقلب صحيحا لمعنى من جهة  
المقر له لان فساد ما منع من سيرورته ديناً في ذمة المقر وليس للمقر له ولاية على ذمته في  
الزام شيء فلا تقدر على تصحيح اقراره لما فيه من الزام الدين في ذمته بخلاف ما اذا أقر بمبد  
في يده لهذا أو هذا فاصطلاحاً كان لهما أن يأخذاه لان فساد الاقرار هناك ليس بمعنى من  
جهة المقر وهو عجز المجهول عن المطالبة به وقد زال ذلك باصطلاحهم واذا كان المفسد معني  
من جهتهما ولهما ولاية على أنفسهما صح منهما ازالة المفسد بالاصطلاح وكلام محمد رحمه الله  
ليس بقوى لانه ما أقر لهما بالمال الا بصفة الشركة بينهما ولا يمكن إثباته مشتركاً لما فيه من  
منفعة الوارث ولا يمكن اثباته غير مشترك لان ذلك غير ما أقر به وهذا بخلاف ما لو أقر  
بالمال مؤجلاً لان الاجل ليس بصفة للمال وكيف يكون صفة للمال وهو حق من عليه المال  
(ألا ترى) ان بعد حلول الاجل يبقى المال كما كان فأما هنا كونه مشتركاً بينهما صفة لهذا  
الدين فلا يمكن اثباته بدون هذه الصفة لان الدين إنما وجب بسبب واذا وجب مشتركاً  
بذلك السبب لا يصير غير مشترك مع بقاء ذلك السبب مادام ديناً لان إيقاع الشركة  
يكون بالقسمة وقسمة الدين لا تجوز فاذا ثبت انه لا يمكن اثباته غير مشترك كان تجاذهما  
وتصادقهما على الشركة سواء ولو استقرض المريض من وارثه مالا بمعاية الشهود كان هو  
بمنزلة الاجنبي في ذلك لانه لا تهمة للسبب الماين ولو أقر بمهر لا مرأته يصدق فيما بينه  
وبين مثلاً ويخاص غرماء الصعة لانه لاهمة في اقراره فوجب مقدار مهر المثل بحكم صحة

النكاح لا باقراره (ألا ترى) ان عند المنازعة في المرض يجعل القول قواها لها بزيادة على مهر مثلها فإذ زيادة باطلة لان وجوبها باعتبار اقراره وهو منهم في حقها لانها من ورثته ولو أقرت المرأة في مرضها بقبض مهرها من زوجها لم يصدق لانه أقر باستيفاء الدين من وارثها فقد بينا بطلان اقرار المريض باستيفاء الدين من وارثه ولو باع المريض من أجنبي شيئا ثم باعه المشتري من وارث المريض أو وهبه له أو مات فورته فهو جائز كله لان خروج الدين من ملك المريض كان الى من اشتراه منه لا الى وارثه ثم وارثه انما يملكه من جهة المشتري اما بسبب متجدد أو بطريق الخلافة لورثته فلم يمكن مانع من صحة تصرف المريض واذا كان دين الصحة يحيط بحال المريض وأقر أنه أقرض رجلا ألف درهم ثم قال استوفيتها لم يصدق على ذلك لان اقراره بالاستيفاء بمنزلة اقراره بالدين في المرض وهذا بخلاف ما اذا كان البيع في الصحة لان حق الغرماء هناك ما لم يكن متعلقا بالتمتع فلا يتعلق ببطله مادام ديننا وقد استحق المشتري برأه ذمته عند اقراره بالاستيفاء منه اذا كانت المباشرة في الصحة فلا يبطل استحقاقه بمرض المستحق عليه واذا كان البيع في المرض لحق الغرماء كان متعلقا بالمبيع فتحول الى بدله وما استحقاق المشتري هنا برأه ذمته الا بتسليم مال يقوم مقام المبيع في حق تعلق حق الغرماء به قل هذا لا يصدق في اقراره وكذلك لو كان عليه دين في مرضه ولم يكن الدين في صحته قال كان مراده ديننا وجب في مرضه بسبب مدين فهو ودين الصحة سواء وان كان مراده ديننا وجب باقراره فنهان ان اقراره بالاستيفاء لا يكون صحيحا في برأه المشتري ولكنه صحيح في اثبات الحاقصة بين المشتري وبين الغرماء الآخر الا أنه صار مقرا له بمثل ما عليه بالمقاصة فيصير كأنه حصة بقضاء دينه وتخصيص المريض بمض غرماء بقضاء دينه لا يصح والله أعلم بالصواب

### باب المتول ممدأ وعليه دين

(قال رضى الله عنه الاصل في مسائل هذا الباب ان نفس المتول من جملة تركته في قضاء ديونه وتنفيذ وصاياه منه سواء كان واجبا بنفس القتل أو عند غفوه بعض الشركاء عن القصاص) لان البدل يملك بملك الاصل والحق في نفسه له فكذلك فيما يجب بدلا عن نفسه وأصل آخر وهو أن الدين يقضى عن أيسر المالكين قضاء لان حق الترميم مقدم على حق

الوارث فلا يسل الوارث شيء من التركة الا بعد الفراغ من الدين وأصل آخر ان التركة  
تقسم بعد قضاء الدين وتنفذ الوصية على الورثة على ما كان يقسم عليه ان لم يكن هناك دين  
أو وصية لان ضرر قضاء الدين وتنفيد الوصية يكون على الورثة بقدر أنصبتهم ويجعل  
المستحق بالدين والوصية كالتأدي من التركة والاصل في المال المشترك أن ما نوى منه  
ينوى على الشراكة وما يبقى على الشراكة اذا عرفنا هذا فنقول رجل قتل عمداً وترك ألف  
درهم وترك ابنتين فعلى أحدهما وعلى المقتول دين ألف درهم فقد سقط القود عن القاتل  
بنفسه أحد الابنتين لانه لا حق للغير في القصاص فان حقه في المال والقصاص ليس  
بمال فصار عفو أحد الابنتين كما لو لم يكن على المقتول دين وانقلب نصيب الاخر مالا  
وذلك خمسة آلاف درهم لانه تعذر على الاخر استيفاء القصاص لمخفى من جهته مع بقاء  
الحل فاذا قبض الحصة آلاف ضم ذلك الى الالف المتروكة فيكون تركته ستة آلاف يقضى  
منها دين المقتول وهو ألف درهم ويقسم ما بقي بين الابنتين على اثني عشر سهماً للاماني  
واحد عشر سهماً للذي لم يف لانه لو لم يكن هنا دين كان قسمة التركة سهماً هكذا فان  
الحصة آلاف كلها حق الذي لم يف والالف المتروكة بينهما نصفان للاماني من ذلك خمسة  
درهم فاذا جعلت كل خمسة سهماً صار حق الذي لم يف احد عشر سهماً وللماضي سهم  
واحد فذلك بعد قضاء الدين قسم ما بقي بينهما على هذا وكذلك لو كان الدين أكثر من  
ذلك بأن كان الدين ثلاثة آلاف وقد أوصى لرجل بألف أيضاً فانه بعد قضاء الدين يأخذ  
الغيرم كمال حقه من التركة بعد قضاء الدين ثلاثة آلاف ومقدار وصيته خارج من ثلثه فينفذ  
له ثم ما بقي بين الابنتين على اثني عشر سهماً لما بيننا وهذا لان حق التريم والموصى له لا يتعلق  
بالقصاص لانه ليس بمال فاذا انقلب مالا تعلق به حقهما لكونه محلاً لا يفاء حقهما منه ولو  
كان ترك عبد آيساوي ألف درهم لآمال له غيره وعليه ألف درهم تخاصم التريم القاضي فيباع  
المبدي دينه لانه هو المحل الصالح لقضاء الدين منه في الحال فان عفا أحد الابنتين عن الدم  
بعد ذلك وآخذ الآخر نصف الدية فان الماني يتبعه ويأخذ منه نصف سدسها لانه ظهر ان  
التركة ستة آلاف وان ضرر قضاء الدين يكون عليه بحسب حقهما وقد صرف نصيب جميع  
الماني من المبدى الى الدين وان ما كان عليه نصف سدس الدين بقدر نصيبه من التركة فيما زاد  
على ذلك استوى من نصيبه وكان قضاؤه واجباً على شريكه لانه لم يكن متبرعاً في ذلك

القضاء اما الزمة القاضي بغير اختياره فلهذا رجع على شريكه فله أن يرجع به على شريكه  
 بنصف سدس خمسة الالف وهو ربعمائة وستة عشر وثلثان وان لم يبع العبد وقضى الدين  
 حتى قبض الذي لم ينف خمسة آلاف فغريم أن يأخذ منه جميع دينه لان أبسر المالكين  
 لقضاء الدين منه هذا فانه من جنس الدين فان الدية من الخمسة الالف كان العبد سهما  
 وكان العبد بينهما نصفين ميراثا عن الميت والاربعة آلاف الباقية للذي لم ينف وبرجع الذي  
 لم ينف على الباقي بثلاثة وعشرين درهما وثلث وذلك نصف سدس الدين استوفى جميع الدين  
 مما هو خالص حق الذي لم ينف فيرجع على صاحبه بحصة نصيبه من التركة ونصيبه من  
 التركة نصف سدسها فلهذا رجع عليه بنصف سدس الدين فلما أن يؤديها اليه ليسلم له  
 نصف العبد وأما أن يباع نصيبه من العبد فيها لان الدين متعلق بالتركة وهو غير مستحق  
 في ذمة الوارث فكان هو بمنزلة دين واجب في نصيبه من العبد فيه وانما قسمنا العبد هنا  
 نصفين لانه ليس من جنس الدية والاجناس المختلفة لا تقسم قسمة واحدة بل يقسم كل  
 جنس على حدة بخلاف الاول فان نصف الدية تقسم المزك من المال جنس واحد فلهذا ضمنا  
 البعض الى البعض في القسمة . رجل قتل عمدا وله ابن وامرأة وترك عبدا يساوي الف  
 وعليه دين الف درهم ففت المرأة عن الدم سقط نصيبها وانقلب نصيب الابن مالا فيقضى  
 له بسبعة أمان الدين مقدار ذلك ثمانية آلاف وسبعمائة وخمسون فاذا جاء الغريم قبض دينه  
 مما في يد الابن لانه من جنس حقه والعبد بين المرأة والابن بالميراث على ثمانية أسهم  
 للمرأة الثمن وللابن سبعة أمانه ثم ضرر قضاء الدين لا يكون على الابن خاصة فيكون له  
 أن يرجع على المرأة بمقدار حصتها من التركة وذلك جزء من ثمانية وسبعين جزءا من الالف  
 لان التركة في الحاصل تسعة آلاف وسبعمائة وخمسون وحق المرأة ثمن العبد فاجعل كل  
 ألف على ثمانية فما قبض الذي لم ينف من الدين وهو ثمانية آلاف وسبعمائة وخمسون فاذا  
 جملت على كل الف مائة يكون سبعين سهما والعبد ثمانية وسبعون سهما سهم واحد من  
 ذلك نصيب المرأة والباقي كله الابن فضرر قضاء الدين عليهما يكون بهذه الصفة أيضا جزء  
 من ثمانية وسبعون جزءا من الدين في نصيبها وقد استوفى مما هو خالص حق الابن فيرجع  
 عليها بذلك فلما أن يدفعه ليسلم لها ثمن العبد أو يباع ثمن العبد ولو قتل وله الف درهم وعليه  
 الف درهم دين وترك ابنا وابنتا وامرأة فنفى الابن عن الدم فلا يشته والمرأة حصتها من



الدية وذلك عشرة أسهم من أربعة وعشرين سهما فالسبيل أن تصحح التريضة أولا فتقول  
 للمرأة التي تسهم من ثمانية والباقي وهو سبعة بين الابن والابنة اثلاثا فاضرب ثلاثة في  
 ثمانية فيكون أربعة وعشرين للمرأة ثلاثة وللأبنة سبعة وللأبن أربعة عشر فظهر أن نصيب  
 المرأة والابنة من الدم عشرة من أربعة وعشرين فيقلب ذلك مالا فيعفو الابن ومقداره  
 بالدراهم أربعة آلاف ومائة وستة وستون درهما وثلاثا درهم لأن جميع الدية عشرة آلاف  
 فإذا قسمته على أربعة وعشرين كان كل سهم من ذلك أربعة وستة عشر وثلثين وعشر مرات  
 وبمائة وستة عشر وثلثان يكون أربعة آلاف ومائة وستة وستين وثلثين لأن عشر مرات  
 أربعة فيكون أربعة آلاف وعشر مرات ستة عشر وثلثان يكون مائة وستة وستين وثلثين  
 فيضم ذلك إلى الألف المتروكة فتكون جملة التركة خمسة آلاف ومائة وستة وستين وثلثين  
 يقضي جميع الدين من ذلك أولا وما بقي يقسم بينهم بالخصص يضرب فيه الابنة بنصيبها  
 من التركة والدية وهي ثلاثة آلاف درهم ومائتا درهم وثمانية دراهم وثلث وتضرب المرأة  
 بالف وثلثمائة وخمسة وسبعين درهما ويضرب الابن بنصيبه وهو خمسمائة وثلاثة وثمانين  
 وثلث فانما يضرب بهذا القدر فقط وإذا اردت تصحيح الحساب بالسهم والسبيل أن تجعل  
 كل مائة على اثني عشر سهما فنصيب الابن يكون أربعة وستين ونصيب المرأة مائة وخمسة  
 وستين سهما ونصيب الابنة ثلثمائة وخمسة وثمانين سهما فإذا ضمنت إليه نصيب المرأة  
 مائة وخمسة وستين يكون خمسمائة وخمسين ثم إذا ضمنت إليه نصيب الابن وهو أربعة  
 وستون يكون ستائة وأربعة عشر سهما فينقسم ما بقي من التركة بعد قضاء الدين بينهم على  
 هذه السهام ليكون ضرر قضاء الدين على كل واحد منهم بقدر نصيبه. مريض في يديه ألف  
 درهم أقر أمها ودية بينهما لرجل ثم قتل عمدا فله وليان فعنى أحدهما فانه يقضي الآخر بنصف  
 الدية ويأخذ صاحب الودية ودية ولا شيء للمعاق لأن إقراره بالودية في المرض الاجنبي  
 صحيح وينبئ به أن الودية ليست من تركته بل هي للمودع يأخذها وانما ترك الدم فقط  
 وقد عفى أحد الابنين فانقلب نصيب الآخر مالا والمعاق مسقط لنصيب نفسه فلا شيء  
 له وكذلك لو لم يقر بودية ولكنه أقر لرجل بدين ألف درهم في مرضه وقضاها اياه قبل  
 أن يقتل لأن إقراره بالدين في المرض للاجنبي وقضاؤه اياه صحيح اذا لم يكن عليه دين في  
 صحته فخرج المدفوع من أن يكون من تركته وانما تركته عند الموت الدم فقط هذا

والاول سواء فان لحق الميت دين بعد ذلك فان اتبع صاحب الدين الابن الذي لم ينف فله ذلك لان ما في يده من نصف الدية تركه الميت فيكون له أن يستوفي دينه فاذا استوفاه بقي المقبوض سالما للفرع الاول ولا شيء الذي عني وان اتبع الفرع الثاني الفرع الاول استرد منه المقبوض لان دينه كان واجبا في صحته فله ذلك لان ما ظهر من دينه الآن لو كان ظاهرا كان حقه مقدما على حق المقر له في المرض ولازم للمقر له في المرض شيء مما قبض فكذلك هنا له أن يتقاضى قبضه واذا نقض قبضه أخذ الالف كلها بدينه واتبع المقر له في المرض الابن الذي لم ينف وأخذ منه ألقا لان ما في يده من نصف الدية تركه الميت ثم يتبع الابن ألقا في الابن الذي لم ينف وأخذ منه نصف سدس أربعة آلاف درهم لان قبض الاول لما انتقض صار كأن الميت لم يعطه شيئا ولكنه مات وترك ألف درهم وعليه دين ألقا درهم وجملة تركته ستة آلاف الالف المتركة مع نصف الدية فيقتضى الدين أولا من جميع التركة ويبقى أربعة آلاف تنقسم بين الاثنين على ما كان يقسم عليه جميع التركة ان لو لم يكن هناك دين وذلك على اثني عشر سهما سيم منه العاقي واحد عشر الذي لم ينف بخلاف ما اذا لم يتبع الفرع الثاني الفرع الاول لان ذلك انتقض بقي المال فلا يكون محسوبا من تركه الميت ولا شيء العاقي فصار رجوع الفرع الثاني على الفرع الاول فاما الابن العاقي فضرر الفرع الاول في نقض قبضه كما قيل «صائب قوم عند قوله فوائد» مريض وهب عبدا له لرجل وقبضه وقيمة ألف درهم ولا مال له غيره ثم قتل العبد المريض عمدا وله ابنان فنفق أحدهما للدهور وبه فله الخيار بين النفع والتدبير لان الدهور وبه بالتبض صار غملا كاله قائما حتى ملكه على الواهب وفي جناية المملوك اذا وجب المال كان الملك بالخيار بين الدفع والقضاء وقد وجب المال هنا به فلو أحد الابنين ان اختار أن يديه بنصف الدية وهو خمسة آلاف يسلم العبد كله له لأن نصف الدية مع رقبته من تركه الميت فكانت الرقبة دون الثلث فتشذد البية في جميعه ويكون نصف الدية بين الاثنين بمعنى أنها نصف سدسها لان العبد انما لم يملك الدهور له بطريق الوصية وضرر تنفيذ الوصية يكون على جميع الورثة لحصتهم فيقسم ما بقي من التركة بين الابنين على ما كان يقسم عليه ان لو لم يكن هناك وصية بخلاف ما تقسم من مسئلة الوديعة والدين لان الوديعة وما قضى به الدين ليس من جملة تركته عند الموت فلا يثبت فيه حق العاقي وهما ما ينفذ فيه الهبة لا يخرج من أن يكون من جملة التركة لان الهبة في المرض وصية

والوصية فما تنفذ من التركة مثبت باعتبار حق الماني فلهذا يقسم ما بقي بعد تنفيذ الوصية بينهما على اثني عشر سهما وان اختار الدفعد ثلاثة أخماس المبد يحكم بمضالبة فيها وبدفع خمس المبد بالجباية الى الذي لم يمد ويبقى بدفع خمس هو سلم له ثم ما اجتمع في يد الابنين وهو أربعة أخماس يسهما على اثني عشر سهما للماني خمس سهم وللذي لم يدفع خمسة فكل واحد يأخذ من ثلث المسدود الورثة لا تنفذ اكثر من الثلث ولكن نفذ ما في خشي المبد هالـ ورة الدور وبن الماني خمس سهم على رة الجباية الى ثلث يقسم نصف حتى يدفع النصف بالجباية او ثلث يدفع نصف الورثة في سهمين وهو الثلث ثم يدفع بالجباية أحدهما الى ثلث يدفع ويرث ورثة خمسة وانما في رة يظهر زيادة سهم في حق الورثة وهذا اثره فكذلك ردت في تنفيذ الية يزداد نوع بالجباية فلا يرث دور كذلك اسبيل في الدور على طريق القطع طرح السهم الزائد من جانب من خرج من قبله لان هذا السهم مع بالنسبة السبيل فيه يخرج من أصل حق الورثة يسهما فجميع سهام المدفوعة في سهمين ثم يدفع حصة المبد بالجباية فكل عند لورثة أربعة وقد فدر الية في سهمين فيقسم الثلث الثلث وانما قسمنا أربعة أخماس المسدود لابنين على اثني عشر سهما لان سهام المبد لما دارت على خمسة فحق كل واحد منهما في سهمين ونصف ان لو لم يكن هناك حصة ثم الذي لم يدفع أخذ مما آخر أيضا فيصير حقه في ثلاثة ونصف وحق الآخر في سهمين ونصف فالحق في خمسة فلهذا يقسم على أصل حصة ما وقد انكسر بالانصاف فأضفه ليزول الكسر فالذي كان له ثلاثة أخذ صار حقه سبعة والذي كان له سهمين ونصف صار حقه خمسة فلهذا كانت القسمة يسهما على اثني عشر سهما وطريق الديار والدرهم في تخريج هذه المسئلة يحمل المبد ديناراً ودرهمين ثم تنفذ الية في درهمين ويدفع أحدهما الى الذي لم يدفع فيصير في يد الورثة ديناراً ودرهما وحاجتهم الى أربعة دراهم فاجعل درهم قدره بمثل يق في بدفع دينار يعمل ثلاثة دراهم فاقب المضة واجعل آخر الدراهم آخر الدينير فمير الديار بمعنى ثلاثة والدرهم معنى واحد ثم عد الى الأصل فتقول كما جعلنا المبد ديناراً وذلك بمعنى ثلاثة ودرهمين كل واحد فذلك خمسة ثم فدا بالمدة في درهمين وذلك خمسة المبد والذي حصل لمورثة دينار ومعنى ثلاثة ودرهم معنى واحد وذلك أربعة فيستقيم الثلث والثلثان وطريق الجبر والمقابلة فيه أن تنفذ

الهبة في شيء من البعث ثم يدفع نصفه بالجناية الى الذي لم يعف فيحصل في يد الورثة عبد الا  
 نصف شيء وهو حاجتهم الى ستين لاننا نفقذنا الهبة في شيء فلجبر البعث نصف شيء ورد  
 فبما يبدله نصف شيء تبين أن البعث الكامل معنى ستين ونصف وقد نفقذنا الهبة في شيء  
 وشيء من ستين ونصف خمساء فتيين أن الهبة جازت في خمس البعث وطرق الخطأين فيه  
 أن يحمل البعث على ستة نفقذ الهبة في سهمين وبدفع بالجناية فيحصل في يد الورثة خمسة  
 وحاجتهم الى أربعة ظهر الخطأ بزيادة سهم فقد الى الاصل ونفد الهبة في ثلاثة ثم تدفع  
 بالجناية سهم ونصف فيصير في يد الورثة أو بنحو نصف وحاجتهم الى ستة ضمت مانقذنا  
 فيه الهبة فظهر الخطأ الثاني نقصان سهم ونصف وكان الخطأ الاول بزيادة سهم فلما ردنا في  
 الهبة سهماً ذهب ذلك الخطأ وجلب خطأ سهم ونصف فمرنا أن كل سهم يؤثر في سهمين  
 ونصف فالسبيل أن يزيد في الهبة ما يذهب الخطأ ولا يجلب لنا خطأ آخر وذلك خمساً سهم  
 فننفذ الهبة في سهمين وخمسين تبقى في يد الورثة ثلاثة وثلاثة أخماس ثم تدفع بالجناية نصف  
 مانقذنا فيه الهبة وهو سهم وخمس فيصير في يد الورثة أربعة وأربعة أخماس وهو نصف ما  
 نفقذنا فيه الهبة فيستقيم الثلث والثلثان وسهماً وخمسان من ستة يكون خمساً سهمين فتيين أن  
 الهبة بما يزد في خمس البعث وطريق الجامع الاصفران يأخذ المال الاول وهو ستة ويضربه  
 في الخطأ الثاني وهو سهم ونصف فيصير تسعة وأخذ المال الثاني وهو ستة ويضربه في الخطأ  
 الاول وهو سهم ويكون ستة ثم يجمع بينهما لأن أحد الخطأين الى زيادة والآخر الى  
 النقصان والطرق و منه لمع لا العارح صار خمسة عشر فبر حجة قال بيان معرفة ما جاز  
 فيه الهبة أن يأخذ مانقذ الهبة أولاً وذلك سهماً مضروباً في ذلك في الخطأ الثاني وهو سهم  
 ونصف فيكون ثلاثة ثم يضرب به زده الهبة ثانياً وهو ثلاثة في الخطأ الاول وهو واحد  
 فيكون الثلاثة ثم يجمع ذباً يكون ستة مثلاً أن نفقذنا الهبة ستة مر خمسة عشر وذلك  
 خمساً سهمين ثم يجمع ذلك في الخطأ الاول كان سهم  
 ونصف ذلك سهمين ثم يجمع ذلك في الخطأ الاول كان سهم  
 والبعد عن نفذ المبدأ سهمين مع أخذ سهم فيحصل في يد الورثة تسعة وحاجته  
 الى أربعة ظهر الخطأ بزيادة خمس فاضربنا اول وهو ستة في الخطأ ثانياً وهو خمسة  
 ويكون ثلثين واضرب المال الثاني وهو عشرة في الخطأ الاول وهو واحد فيكون عشرة

واطرح الاقل من الاكثر يبقى عشرون فهو المال ومعرفة ما أخذنا فيه الهبة أن تأخذ سمين  
ونضربها في الخطأ الثاني وهو خمسة فيكون عشرة ثم تأخذ سمين وهو ما نفذنا فيه الهبة  
ثانيا ونضربه في الخطأ الاول وهو واحد فيكون اثنين اطرح الاقل من الاكثر يبقى ثمانية  
فهو القدر الذي جاز فيه الهبة وثمانية من عشرين يكون خمسا كل خمس أربعة فبين أن الهبة  
انما جازت في خمس العبد على الطرق كلها والله أعلم بالصواب

باب اقرار الوارث بالدين

(قال رحمه الله رجل مات وترك الف درهم وابنا فقال الابن في كلام واحد موصول  
لهذا على أبي ألف درهم ولهذا الف درهم فالات بينهما نصفان لانه عطف الثاني على الاول  
وموجب العطف الاشتراك بين المظوف والمطوف عليه في الخبر ثم في آخر كلامه ما تنبئ  
موجب اوله) لان أول كلامه تعبير الالف كلها للاول لو سكنت عليه وبآخر كلامه به تين  
أن الالف بينهما نصفان ومتى كان في آخر الكلام ما يغير موجب أوله بوقف أوله على  
آخره كما لو ألحق به شرطا أو استثناء ثم اقرار الوارث على مورثه انما يصح باعتبار ما في  
يده من التركة فيصير كقولهم هذه الدين اقلان وثمانان ونرا اقر للاول وسكنت ثم اقر للثاني  
فالاول أحق بالالف لأنه صار مستحقا بجميع الالف حين اقر له وسكنت فاقراره للثاني  
صادف محلا مستحقا لغيره لان حصة اقراره بالدين على الورث باعتبار الدين التي في يده وهو  
بجزء مائة ربعين في يده لو لم يسكن ثم اقرها لغيره وهذا بخلاف المربض يقر على  
نفسه بدين فمدين لانه يقر في نفسه فيوجب الدين الاول عليه لا يغير صفة الذمة وهنا  
صحة امراره باعتبار ما في يده من التركة فقراره الاول صادم محلا فارغا فصح ثم اقراره  
لثاني صادم محلا شفوفا فلم يصح في حق الاول فان دفع الالف الى الاول بقضاء لم  
يضمن للثاني شيئا وان دفعها بغير قضاء ضمن للثاني خمسة لانه بالكلام الثاني صار مقر بأن  
نصف الالف حق الثاني ومدهم الى الاول باختياره واقراره حجة عليه فلماذا ضمن للثاني  
نصفه ولو كان في كلام موصولا هذه الالف ودية لهذا ولهذا الآخر على أبي ألف درهم  
دين فان صاحب الودية أحق بالالف لانه لما قسم الاقرار بالودية صارت هي بينهما  
مستعقة للمقره نأمره بالدين بعد ذلك انما يصح في تركة الميت والودية من التركة في

شيء فقد جعل في هذا الفصل الكلام الموصول والمقطوع سواء لانه ليس في آخر كلامه ما  
 يغير موجهه أو له بأن موجب أول الكلام ان الوديعة ليست من تركة الميت ولم تكن مملوكة  
 له فظاهر وهذا لا يتغير باقراره بالدين فلا يتوقف أول الكلام على آخره كمن يقول  
 لامرأته قبل الدخول بها أنت طالق وطالق بخلاف الاول فان موجب أول الكلام هناك  
 استحقاق الاول جميع التركة ويتغير ذلك بأخر كلامه فيتوقف أوله على آخره توضيح  
 الفرق ان الاقرار بالوديعة نفسها ليس من جنس اقراره بالدين لان موجب أحدهما  
 استحقاق ملك الغير وموجب الآخر استحقاق الدين في الذمة على ان يكون مستوفيا  
 من العين فلهذا المحاسبة لم يتحقق العطف فكان الموصول والمقطوع سواء بخلاف الاول  
 فالجائسة بين الكلامين هناك ثابتة. ولو قال ائمان على أبي ألف درهم وهذه الألف وديعة  
 لئمان تحاصفا فيه لانه لما قدم الاقرار صارت الألف كلها مستحقة للغيرم بالدين فاعترافه  
 بالوديعة صادف محلا مشغولا فنع ذلك الاختصاص المودع بالعين لما فيه من ابطال حق  
 الاول وانقلب هذا اقرار بالدين لانه أقر بوديعة مستهلكة أو بوديعة جعلها المودع عند  
 موته فهو والاقرار بالدين سواء وقد بينا انه لو أقر بدينين في كلام موصول تحاصفا فيه ولو  
 قال لهذا علي أبي ألف درهم لابل لهذا ألف للاول لانه استندرك غلطه بالرجوع عن  
 الاقرار للاول والاقرار به لثاني والرجوع عن الاقرار للاول باطل فيبقى الألف كلها له  
 ولا شركة لثاني مع لان الاشتراك من حكم العطف والوصل فكلمة لابل للرجوع لا  
 للعطف فلا يثبت به الاشتراك بينهما فان دفعها الى الاول بمضا لم يضمن لثاني شيئا لان  
 صحة اقراره بالدين على ابنه باعتبار ما في يده من التركة ولم يبق في يده شيء حقيقة ولا  
 حكما فان المدفوع بقضاء القاضي لا يكون مضمونا عليه وان دفع الى الاول بغير قضاء  
 القاضي ضمن لثاني مثله لان اقراره على نفسه صحيح وقد أقر بأن الألف كلها لثاني وانه  
 غلط في الاقرار للاول اذا لم يكن له دين على الاب ودفعها اليه باختياره فيكون ضمنا  
 المدفوع بناء على زعمه. ولو قال له رجل هذه الألف التي تركها أبوك وديعة لي وقال آخر  
 لي على أهلك ألف درهم فقال صدقنا فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله الألف بينهما نصفان  
 وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله صاحب الوديعة أولى بها وجه قولهما ان الاقرار بالوديعة  
 أقوى حتى يصح في كلام موصول تقدم أو تأخر والاقرار بالدين لا يصح اذا تقدم ذكر

الودية فنند الاقراران يحمل الاقوى مقدما كدهوى الاستيلاء مع دعوة التحرير (وتقديره  
 من وجهين) أحدهما ان شرط صحة الاقرار بالدين السابق ولم يوجد ذلك عند الاقراران  
 والسبق ليس بشرط في صحة الاقرار بالودية فكان هو الصحيح في حال الاقراران والثاني  
 أن استحقاق العين بالاقرار بالودية يسبق لانه يثبت استحقاق العين بخسها فأما الاقرار بالدين  
 يثبت الدين في الذمة ولم يستحق به العين فكان سبق الودية في الموجب كسبق الاقرار بها  
 لصا وأبو حنيفة رحمه الله يقول ما ظهر الاقرار بالودية الا والدين ظاهر معه فيمنع ظهور  
 الدين اختصاص المودع بالودية لان ما رفع الشيء اذا سبقه فاذا اقرن به لمنه أيضا ككساح  
 الحرة مع الامه وهنا ان سبق الاقرار بالدين رفع حق اختصاص المدفوع بالودية فاذا  
 اقرن به مع ثبوت حق الاختصاص له وصار انوارث كالمستهلك الودية فصح الاقرار  
 بالدين وبالاقرار بالدين يصير مستهلكا للودية فيصير اقرارا بدينين فيتحصان فيه رجل  
 مات وترك ثلاثة دين وثلاثة آلاف درهم فأخذ كل واحد نصيبه وادعى رجل علي أبيهم  
 ثلاثة آلاف درهم فصدقه الا كبر فيها وصدقه الاوسط في الفين منها وصدقه الاوسط في ألف  
 منها فلي قول أبي يوسف رحمه الله يأخذ المقر له من الاكثر جميع ما في يده ومن الاوسط  
 خمسة أسداس ما في يده ومن الاوسط ثلث ما في يده وعند محمد رحمه الله يأخذ من الاوسط  
 جميع ما في يده وباقي الجواب كقول أبي يوسف رحمه الله وجه قول محمد رحمه الله ان المقر له  
 يبدأ بالاقرار انه لاحق له في التركة وان جميع ما في يده للمقر له فهو موافق له  
 من كل وجه فيأخذ ما في يده وهو الالف ثم ياتي بالاوسط لانه أقرب اليه وواقفته من  
 الاوسط فيقول للاوسط قد أقررت لي بدين المين وما وصل اليه الالف فقد بني من ديني  
 ألف بزمك والدين مقدم على الميراث فيقضى من أيسر المال فبذلك تمامت جميع ما في يدك فلا  
 يجد بدا من قوله ثم يأخذ منه جميع ما في يده ثم ياتي الاوسط يقول أنا أقررت لك دينك  
 ألف درهم ثمة في يدي وثلاثة في يدي يعني وقد وصل اليك ذلك ورحمة وزاد ما أعطاك  
 الا ما أقررت لك به وهو ثلث ما في يدي فليخذ ما في يده من ثلث ما في يده ويوجه قول أبي  
 يوسف رحمه الله أن المتبرع المال المقر له لان المتبرع هو المال فيقول لك من الجملة وهو  
 ما أقر به الاوسط اتفقت الثلاثة على كونها دينا فيبدأ المقر له باستيفاء تلك الالف من ثلاثهم  
 من كل أحد منهم فلها ثم لم يبق له سبيل على الاوسط ويأتي للاوسط فيقول الاوسط اما قد

أقررت لك بألف أخرى وقد ساعدني فيه الأكبر وهو يئتنا نصفان نصفه في يدي ونصفه في يد الأكبر وهو يسلم لك من جهته فيعطيه نصف الألف فإذا استوفى منه ثلث الألف مرة ونصف الألف مرة أخرى وذلك خمسة أسداس الألف ثم يأتي إلى الأكبر ويقول إليك قد قررت أن الدين يحيط بالتركة ولا ميراث لك وأخذ منه جميع ما في يده بحكم اقراره (قال) فترعوا عليه فلقى الأصغر أولا وقدمه إلى القاضي أخذ منه جميع ما في يده لأن الدين مقدم على الميراث فيقضي من أسير الأموال وأسير الأموال في حقه هو ما في يد الأصغر وهو مقرر له دين الله بأخذ منه جميع ما في يده فإن لقي الأوسط بعد ذلك أخذ منه جميع ما في يده أيضا لأنه مقرر له دين اثنين وقد وصل إلى ألف واحد جميع ما في يده بحساب ما بقي من دينه بزعمه فإن لقي الأكبر بعد ذلك أخذ منه جميع ما في يده أيضا لاقراره أنه قد لقي من دينه ألف درهم وإن شئت يحيط بالتركة فيتوصل إلى جميع حقه بهذا الطريق فإن لقي الأكبر أول مرة أخذ منه جميع ما في يده لما قلنا فنلنا لقي الأوسط بعده أخذ منه جميع ما في يده أيضا لأنه مقرر بأنه بقي من دينه ألف وإن لقي الأصغر بعدهما فهو على وجهين أن أقر الأصغر بأن أخويه مقرران له بمأذكرنا قدر عليه بثلاث الألف التي في يده لأنه يقول حقت في ألف ثلثها في يدي كل واحد مننا في حقت من الأول والثاني زيادة على حقت إنما أخذته بأقرارهما لك بالباطل فلا تأخذ مني إلا قدر ما أقررت لك به وهو ثلث الألف وإن جحد فقل لم ير لك أخوأي إلا بالألف لم يقض له عليه بشيء لأنه يقول له ما أقرنا لك إلا بألف درهم دين وقد وصل إليك ذلك القدر من التركة وزيادة فليس لك أن ترجع على شيء ولا يتمكن المقر له من دفع حقه بهذا إلا نثبت باليمين أقرارهما له بما ذكرنا حينئذ يكون الثابت باليمين في حق الأصغر كالثابت بأقرار الأصغر به وإن لقي الأوسط أول مرة قضى عليه بالألف كلها لما ذكرنا فإن لقي الأصغر به الجواب مذكورنا من أقرار الأصغر وانكاره في الأول ومراده من هذا المصنف حال انكاره خاصة فإنه إذا أقر لك الأوسط بألف كما أقررت به لم يقض له عليه بشيء لأنه يحتاج عليه فيقول أقرنا لك بألف وقد وصل إليك من التركة ألف فاما عند اقراره بأن الأوسط أقر له بالعين فهذا نظير الأول ولكن في هذا الوجه يأخذ منه الحسنة لأنه يقول قد استوفيت منه الألف باعتبار اقراره كان هو صادق في نصفه كاذبا في نصفه في النصف وهو الحسنة أنت مستوفي حقت منه ربي النصف



الآخر أنت ظالم عليه فلما بقي من دينه بزمه خمسمائة فيدفع اليه مما في يده خمسمائة ثم اذا  
 بقي الاكبر بعد ذلك قضي له عليه بالالف كلها لاقرارهم أن الدين محيط بالتركة وانه لا ميراث  
 له منها رجل مات وترك ابنين والفقير فأخذ كل واحد منهما الفان ادعى رجل على أبيهما  
 الف درهم وادعى آخر الف درهم فأقرا جميعا لاحدهما وأقر احدهما للآخر وحده فكان  
 الاقرار مما فالذي اتفقا عليه يأخذ من كل واحد منهما خمسمائة لانهما متصادقان على دينه فيبدأ  
 به لقوة حقه فيأخذ من كل واحد منهما نصف دينه حتى يصل اليه كمال حقه كأنه ليس معه  
 غيره ثم يأخذ الآخر من الذي أقر له ما بقي في يده وهو خمسمائة لانه مقر بدينه واقرار  
 أحد الورثة بالدين يلزمه قضاء الدين من نصيبه ولم يبق في يده من نصيبه الا خمسمائة فيدفعها  
 اليه ولانه مقر أنه لا ميراث له لانه مثل التركة فيؤمر بتسليم جميع ما في يده اليه باقراره  
 فان غاب الذي أقر له وحصل الذي أقر له احدهما فقدم المتر بخصه الى الحاكم فقال لي على  
 أب هذا الف درهم وقد أقر لي بها وصده الابن وأوهم أن يجبره بما أقر به لغيره أى سعى  
 بذلك فان القاضي يقضى له عليه بالالف التي في يده لانه مقر له بان الف والدين تسمى  
 من أيسر الاموال قضاء وهو ما في يده فيلزمه أن يدفع كله الى المتر له بدينه وان جاء الذي  
 أقر له جميعا وقدم أخاه قضي له عليه بجميع الالف التي في يده لانه مقر له بدين الف درهم  
 ولم يصل اليه شيء من دينه فيستوفى منه جميع ما في يده ولا يرجع واحد من الاخرين  
 على أخيه شيء لان كل واحد منهما لم يلف على أخيه شيئا وما اخذ من يده انما اخذه  
 بحكم اقراره وكذلك لو كان الذي أقر له حضر اولاً فقدم الذي أقر له وحده الى القاضي  
 قضي له عليه بما في يده مقر له بدين الف درهم فان جاء الآخر وقدم أخاه قضي عليه بالالف  
 ولا يرجع واحد من الاخرين على أخيه شيء لان ما اخذ من كل واحد منهما انما اخذه  
 بحكم اقراره وكذلك لو كان الميراث مائتي دينار أو كان الميراث شيئاً مما يكال أو يوزن  
 والدين مثله فهذا والدرهم سواء علي ما بنا رجل مات وترك عشرين قيمة كل واحد منهما  
 الف درهم وترك ابنين واقسما ذلك فأخذه كل واحد منهما عبد ثم أقرا جميعا ان أباهما أعتق  
 أحد العبدين بينه وهو الذي يد الاضطر منهما في صحته وأقر الاكبر ان أباه أعتق العبد

الذي في يده في صحته والاقرار بجميع ذلك منها مما فيها حران أما الذي اتفقا عليه فظاهر  
وأما الآخر فلأن من هو في يده مالك له وقد أقر بتمتته وقرار المالك في ملكه صحيح فإذا  
أعتق ضمن الأكبر للاصغر نصف قيمة العبد في يده لانه أقر أنه ما أعطاه شيئاً فإن الذي  
أعطاه كان حراً باتفاقهما والذي أخذ الأكبر في الظاهر مملوك لهما والأكبر بالاقرار بتمتته  
صار متلفاً نصيب الاصغر منه لأن اقراره ليس بحجة عليه فلهذا ضمن له نصف قيمته وهذا  
الضمن ليس بضمان التقى حتى يختلف باليسار والاعسار ولكنه ضمان اتلاف لانه كان ماله  
بالقسمة وقد ظهر فساد القسمة ولكن إن تمذر عليه مرد عليه نصيبه بعينه باقراره بخلاف مسألة  
الدين فإن كل واحد من الاثنين هناك أخذ الف كما أخذ صاحبه ثم استحق ما في يد كل  
واحد منهما باقراره فلهذا لا يتبع واحد منهما صاحبه بشئ وكذلك الاقرار بالوديعة في العبد  
بأن أقر بأحدهما بعينه أنه وديعة فلان وأقر الآخر بما في يده أنه وديعة فلان فهذا والاقرار  
بالتقى سواء كما بينا والمنى هنا ظاهر لأن من أقر بما في يده خاصة فهو متر أنه أعطى صاحبه  
بدلاً مستحقاً وقد أتمر عليه رد نصيبه مما في يده لاقراره به لتيره فيضمن له قيمته ولو كانت  
التركة التي درهم فاقسمها وأخذ كل واحد منهما الفأثم أقر أحدهما لرجل بدين خمسمائة  
على أبيه وقضى القاضي به عليه ثم أقر جميعاً أن على أبيهما الفادبنا فاقضى عليهما أثنان لأن  
المقر له الاول استحق مقدار خمسمائة مما في يده المأقر بدينه وبخروج ذلك القدر من أن تكون  
تركة الميت تبقى الف وخمسمائة ألف في يد الجاحد وخمسمائة في يد المقر فلان الذي ثبت  
باتفاقهما يجب عليهما قضاؤه بقدر ما في يديهما من التركة بمنزلة الوترك ابنا وأمر أن أقر بدين  
الميت فليهما قضاؤه من يديهما أثنان بقدر نصيبهما فلهذا بقى يازوهما قضاء الدين بحساب  
ما في يديهما من التركة فكون أثنان ولو كان الاول أقر بالف ودفعها بقضائه فاص ثم أقر  
جميعاً بالالف الثانية قضى بالالف كلها مما في يد الجاحد لأن الدين مقضى من التركة وباقى  
التركة في يد الجاحد والمأقر الاول لا يصير منه ناشئ لانه دفع بقضاء القاضي فلا يكون  
للجاحد أن يتبع أخاه بشئ منه لأن الالف تحققان عليه كان بقضاء القاضي وهذه المسئلة  
تبين ما سبق من فصول الدين ولو كانا أقرأولاً لرجس بدين مائة درهم ثم أقر أحدهما  
للآخر بدين مائة درهم فأمارة الاولى عليهما نصيبين لانه حين أقر به كان في يد كل واحد  
منهما من التركة مثل ما في يد صاحبه فليهما قضاء تلك المائة نصيبين ثم إن أقر أحدهما بدين

بمسد ذلك لا آخر قائما يصح فيها بقى في يده من التركة فان أخذ المتيق عليه المائة من  
أحدهما رجع على أخيه بنصفها لان هذا الدين ثبت في حقهما فالتؤدى منهما لا يكون  
متبرعا بل هو قاضى دين أيه فيرجع على شريكه بحصته منه ولو بدأ أحدهما فافتر لرجل  
بمائة درهم ثم أقر بعد ذلك لا آخر بمائة درهم فالاول يأخذ من المقر مائة درهم بما في يده  
لاقراره له به والمائة التي هي حق المتيق عليه في المأخذ على تسعة عشر سهما لان الباقي من  
التركة في يد المقر تسعمائة وفي يد الجاحد ألف وقضاء الدين عليهما بقدر ما في أيديهما من  
التركة فاذا جعل كل مائة سهما كان على تسعة عشر سهما فان أخذ النائة من أحدهما رجع  
على صاحبه بحصته منها وكذلك لو كان الاقرار منهما جميعا فمائة لا آخر بها أحدهما عليه  
نصيبه خاصة والمائة الاخرى عليهما على تسعة عشر سهما وقضية هذه المسائل أن الواو  
إذا أقر بدين وقضاء من نصيبه لا بصير ضامنا شيئا مما قضاؤه لانه فافتره قصد تفريغ  
ذمة مورثه وما ألتف عليه بعد شيئا ثم دفعه بعد ذلك بقضاء افاضى لا يصبره ضامنا وإذا لم  
يضمن صار ذلك القدر كأنه لم يكن أصلا فيثبت من الدين بمسد ذلك كان عليهما بقدر ما  
في أيديهما من التركة والله أعلم

### باب الاقرار بترك الدين

قال رحمه الله (رجل ادعى عبدا في يد رجل ولم يكن له بينة وطلب يمينه فشكل المدي  
عليه عن اليمين فانه يقضى بالبعد للمدعى) وقد يناهذا في كتاب الدعوى (قال) وهذا بمنزلة  
الاقرار وهو بناء على قولهما فان السكول عدما يدل على الاقرار لان أصل حق المدعى  
عليه في الجواب وحقه في الجواب هو الاقرار ليتوصل الى حقه لا ترى) أ. اتقاضى يقول  
له ماذا تقول ولا يقول ماذا تقضى فاذا نفيه ذلك الجواب فانكاره حتى الى الشرع وحقه  
اليمين فاذا نكل ينادى له أصل حقه هو والاعتراف هو ادعى حذافى حنيفة رحمه الله بمنزلة البالي  
لان به يتوصل المدعى الى حقه مع بقاء المدعى عليه محضا في انكاره فلا يجوز ان يجعله ميمنا  
في انكاره من غير حجة وضرة وقد بينت هذا الخلاف في مسألة الاستحلاف في النكاح  
ونظائره فان أقر بعد ذلك ان البعد كان لا حرم يصح اقراره لانه صادف ملك الغير ولا  
ضمان عليه في ذلك لانه ما ألتف شيئا ولكنه تحرز عن اليمين ودفع الى الاول بأمر القاضي

وقضاؤه لا يضمن للثاني شيئا وإن أقر قبل أن يستطب أن العبد قتلان الغائب لم تدفع عنه  
الخصومة بهذه المقالة ما لم يتم اليقينة وهي المسئلة الخمسة التي ذكرناها في كتاب الدعوى فإن  
استطب المدعى عليه فأبى أن يحلف دفعه إلى المدعى فإن جاء المقر له الأول كان له أن  
يأخذه من المقضي له لأنه أقر له بالملك قبل نكوله للمدعى دون اتصال تصديقه بذلك  
الاتقرار فكأن له أن يأخذه كن أقر بعين لغائب ثم أقر بها لحاضر وسلمه إياه ثم رجع الغائب  
فصدقه كان هو أولى بهائم المدعى على حجته مع المقر له فإن أاتم اليقينة والا استحقه على  
دعواه ولو ادعى غصب العبد على ذي اليد فاستطب فتكل قضي له به ثم جاء مدع آخر به  
على الغائب الذي كان العبد في يده وطلب منه فأنه يستطب له أيضا لأنه مدعوى الغصب  
عليه يدعي ضمان القيمة في ذمته ولو أقر به لزمه فإذا أنكر استطب له بخلاف ما إذا ادعى  
عليه ملكا مطلقا لأن دعوى الملك المطلق دعوى العين فلا تصح إلا على من في يده واليمين  
ليست في يد المقضي عليه فأما دعوى الغصب فدعوى الفعل الموجب للضمان وهو صحيح  
سواء كان العبد في يده أو لم يكن وكذلك هذا في الوديعة والغارية لأنه يدعي عليه فلا  
موجبا للضمان فإن المودع والمستعير بالتسلم يصير ضامنا إلى رد الملك وجميع أصناف الملك  
في هذا سواء ما خلا المقار فأنه لا يضمن شيئا للثاني في قول أبي حنيفة رحمه الله وفي قول أبي  
يوسف رحمه الله إلا الآخر ولا يمين له عليه وفي قوله الأول وهو قول محمد رحمه الله يتوجه عليه  
اليمين ويصير ضامنا إذا لم يحلف وهذا بناء على مسألة غصب المقار وهي معروفة رجل مات  
 وترك ابنا وفي يده عبد فدعى رجل أنه استودع العبد أباه فإن لا يمين يستطب له على علمه  
لأنه قام مقام الميراث فجعله نوديمه كجود الميراث ولو أقر به أمر بالتسليم إليه فإذا  
أنكر استحلف عليه غير أن هذا استخلاف عن فعل الغير فكيف على المسلم فإن أبى أن يحلف  
دفع العبد إليه لا بالذكر صار بذلك أو مراهقا فدعى آخر مثل ذلك لم يستحلف له  
لأنه لا يمين له ولا يمين له شيء فكيف يستحلف عند جوده وإنما لا يصير ضامنا شيء لأن  
الوديعة لم يباشرها هو حتى يكون ملزما أخفها بمقدمه بالنكول لا يكون تاركا للحفاظ بل هو  
رجل أمين من اليمين وأمره القاضي بتسليم ما في يده عند ذلك فلا يصير ضامنا شيء بخلاف  
ما إذا كان يدعي عليه أنه أودعه إياه فإن هناك لو قر به لزمه الضمان بسبب ترك الحفاظ  
الذي التزمه بالمصدقين أقر وعند أبي حنيفة بخلاف الأول وهذا يكون على قول محمد رحمه الله

أيضا فانه يصير ضامنا للثاني فأما عند أبي يوسف رحمه الله فلا يصير ضامنا للثاني وإن كان يدمى عليه الأبداع إذا كان الدفع حصل بقضاء القاضي ولا يمين عليه وكذلك ما ادعى على الاب من نصب أو عارية فلا ضمان للثاني على الابن لما بينا وتأويل هذا إذا لم يكن في يد الابن شيء من التركة سوى ما قضى به للاول فإن كان في يده شيء استحلقت للثاني وإذا أبي اليمين صار مقرا بالدين على أبيه للثاني في النصب بلا شبهة وفي الودعة والمارية بموته مجهلا وصار ممتلكا غاصبا فيؤمر بقضاء الدين من التركة (قال) والرجل والمرأة والعبد والتاجر والمكاتب والصبي المأذون في ذلك سواء وفي هذا بيان ان الصبي المأذون يستحلف في الدعوى لان هذه اليمين حق المدعى وفي حقوق العباد الصبي المأذون كالبالغ وهذا لا يستحلف لرجاء النكول الذي هو قائم مقام الاقرار فكل من كان امراره صحيحا يستحلف اذا جاء نكوله وعند أبي حنيفة النكول بمنزلة البذل والبذل المقيد صحيح من المملوك والصبي فإن أبي أن يحلف ثم قال قبل قضاء القاضي أنا أحلف يقبل ذلك منه لأن النكول في نفسه محتمل فقد يكون للتورع عن اليمين الكاذبة وقد يكون للترفع عن اليمين الصادقة فلا يوجب به ما لم يقض شيئا القاضي ويصح الرجوع عنه ببل القضاء كالشهادة فأما بعد القضاء عليه إذا قال أحلف لا يقبل ذلك منه لأن الحق قد لزمه بالقضاء وتمين حقه بالاقرار في نكوله بالقضاء فلا رجوع بعد ذلك منه وإذا استعمل القاضي ثلاثة أيام أو أقل فلا بأس أن يمهله وإن طلب النظرة وهو محتاج إلى التأمل في حسابه وماملته مع المدعى فينبغي أن يمهله وإن فعل وأمضى عليه الحكم جاز لأن سبب القضاء وهو امتناعه عن اليمين قد تقرر وقضاء القاضي بعد تقرر السبب الموجب نافذ والله أعلم بالصواب

### باب الاقرار في المروض بين الرجلين

قال رحمه الله (رجلان تمر أحدهما بيت بعينه منها لرجل وأنكر صاحبه لم يجر اقراره في الحال الا في رواية عن أبي يوسف رحمه الله) قال يجوز اقراره ويكون نصف البيت للمقر له لأن كل جزء من الدار مشترك بينهما فقراره في نصف البيت لا في ملك نفسه فيكون صحيحا وشريكة وإن كان يتصور عند القسمة يخرق ملكه ولكن هذا الضرر لا يلحقه بالاقرار انما يلحقه بالقسمة مع اقرار المقر في ملكه وهو صحيح وإن أدى إلى الاضرار بانثير في

الباقى كالراهن يقر بالرهون لانسان فيعتقه المقر له والاقرار منه كسائر التصرفات واعتاق  
أحد الشريكين العبد صحيح وان كان يتضرر به شريكه فكذلك هنا وجه ظاهر الرواية  
انما لو صححنا الاقرار فى الحال تضرر به الشريك لانه يحتاج الى قسمتين قسمة البيت مع المقر  
له وقسمة بقية الدار مع المقر فينفرد عليه ملكه وهذا الضرر يلحقه من جهة المقر لان المطالبة  
بالقسمة بسبب الملك الثابت بالاقرار فما يبتنى عليه من الضرر يضاف الى أول السبب واقرار  
المقر ليس بمحبة فى الامر بالنسب ولكن المقر له لان اقراره فى النصف الذى هو مملوك له  
انما لم يكن صحيحا لدفع الضرر عن شريكه وقد زال ذلك وفى النصف الآخر لم يكن صحيحا  
لعدم ملكه وقد زال ذلك ومن أقر بما لا يملك ثم ملكه يؤمر بتسليمه ويصير كالمحدد  
للاقرار بعد الملك وان وقع البيت فى نصيب الشريك فنصيب المقر يقسم بينه وبين المقر  
له ويضرب المقر له فيه بذرعان جميع البيت والمقر بذرعان نصف الدار سوى البيت وهذا  
قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله وعند محمد رحمه الله يضرب له بذرعان نصف  
البيت والمقر بذرعان نصف الدار سوى نصف البيت حتى اذا كانت الدار مائة ذراع  
والبيت عشرة أذرع فند أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله المقر له يضرب بعشرة أذرع  
والمقر بخمسة وأربعين ذراعا فيكون بينهما على أحد عشر سهما سهما للمقر له وتسعة للمقر  
وعند محمد رحمه الله يضرب المقر له بخمسة أذرع والمقر بخمسة وأربعين ذراعا فيكون المقر  
له عشر نصيب المقر له وجه قول محمد رحمه الله ان اقراره فى نصف البيت صادف نصيب  
الشريك ولم يملك ذلك حين وقع البيت بالقسمة فى نصيب الشريك فلم يصح اقراره الا بقدر  
ملكه وذلك نصف البيت ثم القسمة اذا وقع هذا النصف فى نصيب الشريك فموضه وقع  
فى نصيب المقر والمقر به اذا أخف عوضا ثبت حق المقر له فى ذلك الموضع فهذا ضرب  
بنصيبه بذرعان نصف البيت والمقر بجميع حقه وهو ذرعان نصف الدار سوى البيت  
بخلاف ما اذا وقع البيت فى نصيب المقر لان اقراره فى الكل قد صح باعتبار تعيين ملكه  
فى جميع البيت فبأخذه المقر له، ووجه قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله ان  
القسمة فى العقار فيها معنى المفاوضة ولهذا لا يفرد به أحد الشريكين ولو اشتريا دارا  
واقتهما لم يكن لاحدهما ان يبيع نصيبه مرابحة فالبيت وان وقع فى نصيب الآخر  
فموضه وقع فى نصيب المقر وحكم الموضع حكم الاصل فيما أنه لو وقع البيت فى نصيبه أمر

بتسليم كله الى المقر له فكذلك ان وقع عوضه في نصيبه ثبت الحق المقر له في جميعه ولهذا  
ضرب بذرمان جميع البيت وهذا لان الاقرار الحاصل في غير الملك كما يصح بملكه يصح في  
عوضه الذي هو قائم مقامه ولان في زعم المقر أن الشريك ظالم بمجوده حق المقر له في البيت  
فيجعل الشريك مع ما أخذ في حقهما فان لم يكن لان ضرر ظلمه لا يكون على أحد الشريكين  
دون الآخر فيبقى حق المقر له بزعم المقر في ذرمان البيت وحق المقر في ذرمان نصف الدار  
سوى البيت فيضرب كل واحد منهما بجميع ذلك وكذلك لو أقر أحد الشريكين في الدار  
بطريق لرجل أو بمخالط مملوم أو أقر بذلك في البنيان والارض فهو على ما ذكرنا في البيت  
وعلى هذا لو أوصى أحد الشريكين في الدار بيت منها لانسان ثم مات فهو على ما ذكرنا  
وانما نص على قول محمد رحمه الله في مسألة الوصية بمد هذا وجوابه في الوصية والاقرار  
واحد الا في حرف واحد وهو ما اذا اقتضا فوق البيت في نصيب الورثة للموصى له هنا  
نصف البيت بخلاف مسألة الاقرار فان المقر له هناك اخذ جميع البيت لان وصية الموصي  
في نصف البيت صادفت ملكه وفي نصفه صادفت نصيب شريكه. ومن أوصى بعين لا يملكها  
ثم ملكها لا تصح وصيته فيها فهذا أمر الورثة بتسليم نصف البيت الى الموصى له وفي الاقرار  
أقر بما لا يملك ثم ملكه يؤمر بتسليمه الى المقر له فهذا أخذ المقر له جميع البيت وفيما سوى  
هذا مسألة الوصية والاقرار سواء فيما اتفقوا عليه واذا كان حمام بين رجلين فأقر أحدهما  
أن البيت الاوسط منه لرجل لم يجز ذلك لما فيه من الاضرار بشريكه بان كان لا يقسم  
في الحال فاذا انهدم الحمام يحتمل الفرصة فلو صحنا اقرار المقر بتضرره الشريك لانه يحتاج  
الى قسمين واذا لم يجز الاقرار هنا فلمقر له ان يضمن نصف قيمة البيت لان تصحيح  
الاقرار بالقسم هنا غير ممكن فان الحمام لا يقسم لان الجبر على القسمة لتعصير المهمة لكل  
واحد منهما وفي قسمة الحمام تعطيل للنسبة فاذا لم يكن استدلالا بالقسمة بقي نصف الحمام في يد  
كل واحد منهما في زعم المقر ان البيت الاوسط للمقر احتبس نصفه في يده ونصفه في يد  
شريكه فيكون ضامنا لما احتبس منه في يده لان ملك انير اذا احتبس منه في يده ونقدر  
عليه رده لا يكون مجانا بل يكون مضمونا عليه بقيمته ولو أقر له بنصف الحمام أو بثلته  
كان اقراره جائزا لانه لا ضرر على شريكه في اقرار المقر بجزء شائع للمقر له لافي الحال  
ولا في المال . ولو كان عبد زحى بين رجلين فأقر أحدهما بثوب منه لبينه لرجل كان

نصيبه من ذلك للمقر له لان كل ثوب مشترك بينهما فقراره في نصيب الثوب الذي عينه  
صادف ملكه ولا ضرر فيه على شريكه فصح بخلاف الدار الواحدة لان المرافق هناك  
متصلة بعضها ببعض ففي تصحيح الاقرار اضرار بالشريك وهنا بعض الثياب غير متصلة  
بالبعض وليس في تصحيح الاقرار اضرار بالشريك اذ لا فرق في حقه بين أن يكون شريكه  
في هذا الثوب المقر أو المقر له والرفيق والحيوان قياس على الثياب في ذلك . ولو كانت  
دار بين رجلين فالمرأى أحدهما بيت بعينه لرجل وأنكر شريكه وأقر بيت لآخر وأنكر  
صاحبه ذلك فالدار تقسم بينهما نصفين وإن وقع البيت الذي أقر به في نصيبه يسلمه الى المقر  
له وإن لم يقع في نصيبه قسم ما أصابه بينه وبين المقر له على البيت وعلى نصف ما بقي من الدار  
من البيت لما ذكرنا في الفصل الاول من قسمة نصيبه بينه وبين المقر له على الاختلاف  
بذلك . فان اقرار أحدهما به ولو أن طريقا تقوم عليها باب منصوب أقر واحد منهم  
بطلبه فيه . فرجل لم يجر اقراره على شركائه ولم يكن للمقر له أن يمر فيه حتى يقتسموها لان  
مروءه في نصيب المقر لا يتحقق قبل التسعة فان وقع موضع الطريق بالقسمة في نصيب  
المقر جاز ذلك عليه لان الضرر قد اندفع عن شركائه وإن وقع في نصيب غيره كان للمقر له  
أن يقاسم المقر به نصيبه بحصة ذلك الطريق على ما بينا في البيت وقد تقدم بيان مسألة الطريق  
في كتاب الدعوى وأعادها هنا للفرق بينها وبين النهر اذا كان بين قوم وأقر أحدهم  
بشرب فيه لرجل لم يجر على شركائه لما قلنا فان كانوا ثلاثة فقرر أحدهم أن عشر النهر لهذا  
الرجل دخل عليه في حصته فكانت بينه وبين المقر له على مقدار نصيبه وعلى عشرة ولو  
قال له عشر الطريق لم يكن للمقر له أن يمر فيه لان الطريق لا تقسم بينهم وعند المرور في النهر  
يتعاضون فيه بقدر شربهم فيكون ذلك قسمة بينهم في الماء قال الله تعالى وبشئهم أن الماء قسمة  
بينهم وقال الله تعالى لما شرب ولكم شرب يوم معلوم فممكن ادخال المقر مع المقر له في نصيبه  
من غير أن يكون فيه ضرر على شركائه . وتلك الأوصاف بين ثلاثة نفر أحدهم أقر  
عشرها لرجل دخل المقر في حصته فان قال المقر له العشر والى الثلث فخصته تكون مقسومة  
على ذلك بضرع المقر له فيه بسهم والمقر ثلاثة . وثلاث ثمانية . أثبت تصحيح انشراح القسمة  
بينهما على ثلاثة عشر سهما للمقر له ثلاثة وللمقر عشرة وإن قال له العشر ولم يزد على هذا القسمة  
نصيبه بينهما على أربعة للمقر له سهم وللمقر ثلاثة ولو أن سيفيا بين رجلين عليه فضة أقر أحدهما



أنشطته لرجل لم يميز ذلك على شريكه وضمن المقر للمقر له نصف قيمة الحلية وصوغه من  
الذهب أو ما كانت لأن تصحيح الاقرار بالقسمة غير ممكن وفي زعم المقر أن الحلية للمقر له  
احتبس نصفا في يد كل واحد منهما فيكون هو ضامنا لما احتبس عنده من ملك المقر له وانما  
ضمن قيمته من الذهب للحرص عن الربا وكذلك أحد الشريكين في الدار إذا أقر بجذع في سقف  
منها لرجل ضمن نصف قيمة الجذع للمقر له لاحتباس هذا النصف في يده من ملك المقر له  
بزعمه وكذلك لو أقر بأجر في حائط منها أو بمود من قبة أو بلوح من باب بينه وبين آخر  
لأن تصحيح الاقرار في هذه الواضع بالقسمة غير ممكن فإن المقر به وإن وقع في نصيب المقر  
لا يلزمه تسليمه لما في زعمه من الضرر. ولو كانت دار لرجلين باع أحدهما نصف بيت منها  
لبينه لم يميز يمينه الا في رواية عن أبي يوسف رحمه الله يقول إن يمينه صادف ملكه وتسليمه  
بالخطية ممكن فكان يمينه صحيحا وجه ظاهر الرواية أنه لو جاز يمينه لنصف البيت لتضرر به  
شريكه لأنه يحتاج الى قسمتين قسمة مع المشتري في البيت وقسمة مع الشريك في بقية الدار  
فيتضرر بتفريق ملكه والبيع اذا وقع على وجه يتضرر به البائع لم يميز فإذا وقع على وجه  
يتضرر به شريكه أولى. رجل قال لأخرك على أو على مكاتبى فلان ألف درهم لم يلزمه شيء  
في الحال لأن المكاتب في حقه كالحال لا يملك الاقرار عليه بالدين فكانه قال لك على أو على  
فلان الحر ألف درهم وفي هذا لا يلزمه شيء لأن حرف أو في موضع الانبات عمله في  
اثبات أحد المذكورين فلا يكون ملتزما للحال بهذا الاقرار حين جملة مترددا بينه وبين  
غيره فإن عتق المكاتب فقد ازداد بعدا من مولاه فيكون الاقرار باطلا وإن عجز ورد في  
الرق ولا دين عليه فالأقرار جائز كما لو جدد في الحال لأن الحنفى في رقبته خلص له ولو  
استأنف الاقرار فقال لك على أو على عبدى هذا ألف درهم ولا دين على العبد أصبح اقراره  
وتخير بين أن يلزمه لنفسه أو عبده لأن كلامه الآن صار التزاما بيمين فإن الدين لا يجب  
على البديل يكون شاغلا مائة رقبته وذلك خالص حق المولى بمنزلة ذمة نفسه ولأنه لو أقر على  
عبده صحح الاقرار ولو أقر على نفسه صحح أيضا فإذا جعل اقراره مترددا بينهما كان صحيحا  
وبه فارق حال قيام الكتابة فإنه لو أقر على مكاتبه خاصة لم يكن الاقرار صحيحا ألا أن يعجز  
ولا دين عليه خيفة صحح الاقرار فكذلك اذا جعله مترددا بينه وبين نفسه ولو أقر على عبده  
التاجر يدين والعبد يجده وعليه دين يحيط بقيمته فأقراره باطل لأن ماليته وكسبه حتى

غرمائه فلا يملك المولى ابطال حقهم ولا اثبات مزاحم لم بقوله كالمرهون لما صار حقا للمرته  
لا يملك الراهن ابطال حقه واثبات مزاحم له باقراره وصحة اقرار المولى على عبده باعتبار  
ماليته دون ذمته فانه في حق الذمة مبقى على أصل الحرية فان بيع العبد لثمرائه في دينهم لم  
يلزمه الدين الذي أقربه المولى وكذلك ان عتق لانه ازداد بمدا عن مولاه لهذه الاسباب  
ولو أقر أن لقان ألف درهم عليه أو على فلان ألف درهم ثم مات فلان والمقر وارثه وترك  
مالا فلا اقرار يلزمه ارثا كان عليه وارثا كان في مال الميت لانه لو جدد الاقرار في هذه الحال  
كان ملتزما اياه وهذا لان وجوب الاقرار بالدين بوجه المطالبة بقضائه من ماله وقد صار هو  
المطالب بقضاء هذا الدين من ماله عينا لانه ان كان مراده الاقرار على نفسه فليعه قضاؤه  
وان كان مراده الاقرار على مورثه فليعه قضاؤه من تركته وتركه المورث حتى الوارث فلهذا  
حكم بصحة اقراره وجعل البيعة على المقر في ذلك واذا أقر أن لقان على ألف درهم ثم مات  
فلان والمقر وارثه فالدين في تركه الميت بمنزلة ماله وجد الاقرار بموته لان الاقرار في  
حق المقر خبر ملزم غير محتمل للفسخ وان جبه الصدق منفية فيه في حق المقر ونسخه في  
تعيين جبه الكذب فيه وبمد ما تميزت جبه الصدق فيه لا بتصور تعيين جبه الكذب فيه  
فلهذا جعلناه كجديد الاقرار في هذه الفصول بمد ما خلص الحق له فان كان على الميت دين  
في صحته أو في مرضه فدينه واجب في تركته من هذا لان صحة اقرار الوارث باعتبار التركة  
وذلك حين يخلص حقاله ومادام على الميت دين أقربه في صحته أو في مرضه فلا حق للوارث  
في تركته فتجمل هذه الحال كحال حياة المورث لو قال له على ألف درهم لابل على فلان  
لزم المقر المال لانه التزمها باقراره ثم أراد الرجوع عنه والزام غيره بقوله لابل على فلان لان  
كلمة لابل الاستدراك بالرجوع عن الاول واقامة الثاني مقام الاول وليس له ولاية الرجوع  
ولا ولاية الزام المقر به غيره فلفي آخر كلامه وبقي المال عليه باعتبار أول كلامه لانه يخالف  
ماسبق فان حرف أول التشكيك فلا يكون مع ذكره ملتزما للمال باقراره دار بين رجلين أقر  
أحدهما أنها بينهما وبين فلان وأقر الآخر أنها بينه وبين هذا المقر له وبين آخر أربابا فانا  
نسعى الذي أقر له متفقا عليه والذي أقر له أحدهما مجورا والذي أقر لها مقرا وشريكه  
مكذبا فتقول على قول أبي يوسف رحمه الله يأتي التفتق عليه الى المقر فيأخذ منه ربع مافي يده  
ويضمه الى مافي يد المكذب فيقسما بينهما نصفين وما بقي في يد المقر يكون بينه وبين

المجود نصفين فيحتاج الى حساب يتقسم نصفين ثم ربع نصفه يتقسم نصفين وأقل ذلك ستة  
عشر فيجعل سهام الدار ستة عشر في يد كل واحد منهما ثمانية ثم يأخذ المتفق عليه من المربع ربع  
ما في يده سهمين فيضمه الى ما في يد المكذب وهو ثمانية فيصير عشرة أسهم نصفين لكل  
واحد منهما خمسة وما بقي في يد المقر وهو ستة بينه وبين المجود نصفين قال وهذا قول أبي  
يوسف رحمه الله الذي قاله على قول أبي حنيفة رحمه الله فأما على قول محمد رحمه الله على  
قياس قول أبي حنيفة المتفق عليه يأخذ من المربع خمس ما في يده والباقي كما قال أبو يوسف  
رحمه الله. وأصل المسئلة ما قال في كتاب الفرائض رجل مات وترك ابنين فأمر أحدهما بإثنين  
آخرين للبيت وصدقه أخوه في أحدهما وكذبه في الآخر فلي قول أبي يوسف رحمه الله  
الذي قاله على قول أبي حنيفة رحمه الله يأخذ للمتفق عليه من المربع ربع ما في يده وعلى قول  
محمد رحمه الله خمس ما في يده ووجه قول أبي يوسف رحمه الله ظاهر لأن المتفق عليه بقول  
للمقر قد أقررت بأن الدار بيننا ارباعا فلي ربع كل نصف من الدار وفي يدك النصف فأعطى  
ربع ما في يدك لأقرارك لي به فانه لا يجحد بدا من قوله ثم فإذا أخذ منه ربع ما في يده ضمه  
الى ما في يد المكذب لانه يقول له قد أقررت بأن حقا في الدار على السواء وأقرره ملزم  
في حقه ووجه قول محمد رحمه الله ان المقر يقول للمتفق عليه انا قد أقررت بأن حقا في سهم  
وحق المجود في سهم وحقك في سهم ولكن السهم الذي هو حقك نصفه في يدي ونصفه في  
يد شريكى وهو مقر لك بذلك وزيادة فلا يضرب بما في يدي الا بما أقررت لك به وذلك  
نصف سهم فأت تضرب بما في يدي بنصف سهم وأنا بسهم والمجود بسهم فهذا أخذ منه خمس  
ما في يده وضمه الى ما في يد المكذب فاقسما نصفين لا تفاهما على أن حقهما في الدار سواء  
واذا تنازع الرجلان في حائط ووجه البناء الى أحدهما فهو بينهما نصفين على قول أبي حنيفة  
رحمه الله ونحكم وجه البناء لبس وعندهما الحائط لمن اليه وجه البناء وانصاف اللبن وقد بينا  
هذا في كتاب الدعوى في الحائط والحسن جميعا فأعاده هنا لقروع ذكرناها على سبيل  
الاحتجاج لابي حنيفة رحمه الله وقال قد يحمل الرجل وجه الحائط الى الطريق فلا يكون  
ذلك دليلا على ان الحائط غير مملوك له وقد يكون أحد جانبي الحائط محصا فلا يكون دليلا  
على القضاء للحائط لمن يكون جانبه محصا وكذلك قد يكون في أحد الوجهين من الحائط  
روازن أو طاقات فلا يكون ذلك دليلا على ترجيح احدهما فكذلك وجه البناء وأبو يوسف

ومحمد رحمه الله يقولان في الحصن والروازن كذلك فأما اذا كان الحائط مبنيًا بطاقات فالحائط للذي اليه الطاقات عندهما لان الطاقات بمنزلة وجه البناء والظاهر أن الذي يبنى الحائط يحمل الطاقات الى جانب نفسه لان الجانب الذي يكون فيه الطاقات يبنى مستويا وانما يعتبر الحائط من جانب نفسه لا من جانب جاره ولهذا جعل وجه البناء حكما فكذلك الطاقات وقال وان كانت الروازن في البناء من الآخر فهي مثل الطاقات فهذا اللفظ دليل على انها انما لم يعتبر الروازن الموجودة في الحائط فقد يغفر ذلك صاحب الحائط وقد يغفر جاره ليدخل فيه الضوء فاما ما كان يعلم أنه مبني مع الحائط من الروازن فإنه يحمل حكما عندهما بمنزلة الطاقات ويقضي بالحائط لمن اليه استواء تلك الروازن لان الباني للحائط يراعى الاستواء من جانب نفسه لا من جانب جاره وان كان الباب في حائط قاعده كل واحد منهما وغلقت الباب الى أحدهما فالباب والحائط بينهما نصفين في قول أبي حنيفة رحمه الله وفي قولها الحائط بينهما نصفين والباب الذي اليه التعلق اعتبارا فيه العادة قالت الذي يركب الباب على الحائط يحمل التعلق في جانبه وأبو حنيفة اعتبر القياس أن التعلق متنازع فيه كالإمام والمادة مشتركة قد يحمل التعلق الى جانبه وقد يحمل الى جانب جاره فكان بينهما نصفين فان كان له فلقان من كل جانب واحد فهو بينهما نصفين عندهم جميعا لاستوائهما في الدعوى والشاهد بالعلامة ولما تمارض الفلقان جعل كأنه لا فلق على الباب فيقضي به بينهما نصفين كالحائط والله أعلم بالصواب

### باب الاقرار بشئ بنير عينه

(قال رحمه الله) واذا أقر الرجل لرجل بشاة من غنمه صح اقراره لأن المقر له معلوم ولا تأخير لجهالة المقر به بالنعم من صحة الاقرار لانها جهالة مستدركة بإيجاب المقر على البيان فإذا ادعى المقر له شاة بعينها فإن ساعده المقر على ذلك أخذها وان أثنى ذلك لم يأخذها بالإقامة البينة لأن المقر بها منكر والمدعى معين والمنكر غير المبين فلا يأخذها إلا بإقامة البينة عليه أو سكوت المدعى عليه بعد استعلافه ولكنه بدعى هذه الشاة صار كالراد لاقراره فيما سواه فإذا حلف المدعى عليه في هذه الشاة لم يبق للمدعى خصومة بسبب ذلك الاقرار فان ادعى المقر له شاة بنير عينها أعطاه المقر أي شاة شاء من غنمه بذلك لانه أبهم الاقرار فكان

الخيار اليه ويأنه مطابق للفظه فكان مقبولا منه وان حلف المقر علي كلهن لم يقبل ذلك  
ويجبر علي أن يعطيه شاة منها لان الاستحقاق بالاقرار ثم بتعديدي المقر له فيما أقر به فلا  
يطل ذلك باليمين الكاذبة بخلاف الاول فان المقر له هناك صار رادا لاقراءه فيما سوى  
التي عينها واقراءه غير موجب استحقاق تلك الشاة بعينها وان لم يمين واحد منهما شيئا منها  
وقال لأدري أو رجوع المقر عن اقراره وجحد فهو شريكه فيها فقد جمع في السؤال بين  
الفصلين وأجاب عن أحدهما وهو ما اذا قال لأدري فهناك تكون الشركة بينهما ثابتة  
لاختلاط ملك أحدهما بالآخر علي وجه يتعذر تمييزه حتى اذا كانت النعم عشرة فله عشر  
كل شاة وان ماتت شاة منها ذهبت من مالها وان ولدت شاة منها كان لها جميعا علي ذلك  
الحساب هذا هو الحكم في المال المشترك أن الزيادة لهما والهلاك عليهما فاما اذا جحد المقر  
أصلا ومنع النعم فهو ضامن لتعويض المقر له حتى اذا هلكت شاة منها ضاع مقدار نصيب شريكه  
منها وهو المشر وان مات المقر فورثته في ذلك بمنزلة لانهم خلفاؤه في ملكه وانما كان الشأن  
للمقر لاختلاط ملكه بملك غيره وورثته في ذلك بمنزلة لانهم يستحقون علي العلم لان يمينهم  
علي فعل الغير وأنواع الحيوان والرقيق والعروض في هذا مثل النعم . ولو قال له في دراهمي  
عشرة دراهم وهي مائة فللمقر له منها عشرة دراهم وزن سبعة لما بينا أن الدراهم عبارة عن  
الوزن والمياري فيه وزن سبعة فينصرف مطلق الاقرار اليه والاقرار به في ماله وفي ذمته سواء  
وان كان في الدراهم صغار نقص وكبار ومال المقر هي عشرة نقص لم يصدق لان هذا بيان فيه  
تفسير موجب كلامه فلا يقبل منه مفصلا وان كان فيها زيوف فقال هي منها صدق لانه  
ليس في هذا بيان تفسير موجب كلامه بل فيه تقريره وهذا بمنزلة الاقرار بالنصب او الوديعة  
لما عين له محلا يسوي ذمته وقد بينا في النصب والوديعة انه اذا قال هي زيوف صدق وان  
كان مفصلا ولو قال له في طمائي هذا كرحضة ولم يبلغ الطعام كرا فهو كله له لانه أقر  
بحقه في محل عين ولكنه غلط في العبارة عند مقداره والزيادة علي ذلك القدر لولزمته انما  
تلززه في ذمته وهو ما أقر له بشيء في ذمته ولكنه يحلف انه ما استهلك من هذا الطعام شيئا  
وهذا اذا ادعاه المدعي لانه يدعي عليه السبب الموجب لاضمان في الزيادة علي الموجود الي تمام  
الكر وهو لذلك منكر فيتوجه عليه اليمين ولو قال له هذه الشاة أو هذه الناقة ثم جحد  
ذلك وحلف ماله منها شيء وادعاهما الطالب فانه يقضي له بالشاة لانه حين ادعاهما صار مصدقا

له فيها أقر به وهو أحدهما بنير عينه مدعى في الزيادة على ذلك فتم استحقاقه في المقر به ولا يبطل ذلك باليمين الكاذبة فالأوكس متيقن به وهو الشاة فلهذا الزمة ذلك ولا يكون المقر له شريكا في الناقة لانه بجوده نفي حقه عنهما ولو نفي حقه عن الناقة وحدها بأن عين الشاة كان مقبولا منه فكذلك هنا يقبل منه نفي حق المقر له عن الناقة فلا يكون شريكا فيها ولو شهد الشهود على اقراره بذلك وقالوا سمي لنا احدهما فتمسيناها لم تجز شهادتهما لاقرارهما على أنفسهما بالنفقة ولائهما ضيعا ما تحملا من الشهادة فأنهما تحملاهما على الاقرار باليمين وقد ضيعا ذلك بالنسيان \* وإذا أقر لرجل بحق دار في يده فانه يجبر على أن يسى ذلك ما شاء لانه أبهم الاقرار بجزء له من الدار فليس ببيان ما أبهم فان أقر بالشر وادعى المقر له أكثر من ذلك حلقه على الزيادة لانه خرج عن صيغة اقراره بما بين القول قوله في انكار الزيادة مع يمينه وان أبى أن يسى سمي له الحاكم ثم وقف على شيء من ذلك حتى اذا انتهى الى أقل ما يقرب له له عادة استطفه ماله فيه الا ذلك لان قدر الأقل متيقن به وذلك معلوم بالمادة وعليه ينهى مطلق الاقرار فيستطفه على الزيادة اذا ادعاها الطالب ثم يقضى له بذلك القدر والاصيان الملوكة كلها على هذا. ولو أقر أن لقان حقا في هذه النعم قال هو عشر هذه الشاة فالقول قوله مع يمينه لان بيانه مطابق لاقراره فقد يضاف المقر به الى عمله الخاص تارة والى العام من جنسه تارة فيقبل بيانه وعليه اليمين ان ادعى المقر له الزيادة . ولو أقر أن لقان حقا في هذه الدار ثم قال هو هذا الجذع أو هذا الباب المركب أو هذا البناء بنير أرض لم يصدق في ذلك لان بيانه مغير لموجب كلامه فان موجب اقراره ثبوت حق المقر له في رقة الدار وهذا البيان ينفي حقه عن رقتها فلا يصدق في ذلك الا موصولا وحقيقة المعنى في الفرق بين هذا وبين النعم ان في الدار يما للأصل ولهذا يدخل في البيع من غير ذكر ويستحق بالشفعة وقوام البناء بأصل الدار وقد أضاف اقراره الى أصل الدار فلا يقبل بيانه في الصفة والبيع بعد فأما في النعم بعض ليس يما للبعض فيأبى في أصل النعم كاقراره فلهذا قبل منه قال أرايت لو عنيت به الثوب أو الطعام الذي في الدار أ كنت أصدقه وهذا إشارة الى ما قلنا ان الموضوع في الدار ليس من رقة الدار في شيء واقرارته يتناول رقتها . ولو أقر ان له في هذا البستان حقا ثم قال هو ثمرة هذه النخلة لم يصدق لان اقراره تناول أصل البستان والثمرة ليست من أصله في شيء وان أقر بالنخلة بأصلها فالقول قوله لانه أقر له بجزء

من الارض فكان ياتيه مطابقا لاقراءه وان قال هي له بنسب أرض لم يصدق لان ياتيه غير مطابق لاقراءه فان حرف في حقيقة للطرف واسم البستان لاصل البقعة والاشجار فيه وصف ونسب لان قوامها بالبقعة وانما يتناول أصل اقراره شيئا من البقعة أو جبل البقعة لما أقر به من الحق فاذا فسر به بالنحلة من غير أرض لم يكن التفسير مطابقا للفظه . فان قيل الطرف غير المعروف فاما جبل البستان محل حقه فاذا فسر به بالنحلة فالبستان محل حقه قلنا لا كذلك فانه اذا فسر به بالنحلة فحل حقه موضعها من الارض وذلك الموضع لا يتناول اسم البستان فاما يتحقق كون البستان ظرفا لحقه اذا كان المقر به جزءا منها ولو قال له في هذه الارض حق ثم قال حقه فيها اتى أجرتها اياه سنة ايزدعا لم يصدق لانه أقر له بالحق في رقبته ثم فسر به بالمنفعة فلم يكن تفسيره مطابقا للفظه وكذلك لو أقر ان له في الدار حقا ثم قال سكنى شهر فتفسيره غير مطابق للفظه وكذلك لو أقر ان له في هذه الدار ميراثا أو شراء ثابتا أو بابا أو ملكا ثابتا ثم قال هو هذا الباب المنطق لم يصدق لانه جعل ربة الدار ظرفا لما أقر له به فلا بد من أن يفسره بجزء من رقبته ولو قال له في دار والدي هذه وصية من والدي ثم قال له سكنى هذا البيت سنة لم يصدق حتى يقر له بشركة في أصل الدار لانه جعل الدار ظرفا للموصى به والمنافع أعراض تحدث شيئا فشيئا فلا يكون تفسيره مطابقا لاقراءه ما لم يقر بشيء من أصل الدار ولو وصل المنطق في جميع ذلك كان مقبولا لان ظاهر اقراره منصرف الى شيء من أصل الدار على احتمال أن يكون المقر به منفعته لان المنافع محل الاعيان فاذا بينه موصولا قبل بيانه وان كان منيرا لموجب مطلق كلامه . وكذلك لو قال له فيها ميراث بسكنى شهر وفي هذا نوع اشكال فان المنافع لا تورث عندنا فينبى ان لا يقبل بيانه هذا موصولا وكذا يكون بيانه من محتملات كلامه فان تورث النعمة مجتهد فيه ولو قضى به القاضي نفذ قضاءؤه قلله أقر له بذلك بعدما قضى له به قاض فكان هذا يانا من هذا الوجه وقيل هو على الخلاف وينبى أن يكون هذا الجواب عندهما بناء على ما تقدم واذا قال لفلان على ألف درهم من ثمن خمر لم يصدق عند أبي حنيفة رحمه الله وان وصل لان ثمن الخمر لا يجب للمسلم شرعا وعندهما يصدق وكان ذلك يانا منه على غلته وكذلك هذا ولو كان في يده عشرة من النعم فقال لفلان فيها شرك شاة ثم ماتت النعم كلها فقال المقر له أنت خلطت شاتي بضمنك لم يصدق على ذلك ولم يضمن المقر شيئا اذا حلف لان اقراره بالشركة في العين لا يتضمن الاقرار بوجود السبب

الموجب للضمان عليه فان نصيب كل واحد من الشريكين في يد صاحبه أمانة والاختلاط يحصل من غير خطأ فدعواه الخلط دعوى السبب الموجب للضمان عليه ابتداء فلا يصدق في ذلك الابحجة . ولو قال في زيتي هذا اقلان رطل من زيتي وقال كل واحد منهما أنت خلطته لم يصدق واحد منهما في دعواه الابحجة لانه يدعى السبب الموجب للضمان على شريكه ابتداء ولكنه يلحق كل واحد منهما على دعوى صاحبه واذا حلقا فهما شريكان في الزيت يباع فيضرب صاحب الزيت في قيمة رطل من زيت لا بقيمة رطل من زيتي ويضرب الآخر بقيمة ما بقي من الزيت قال لانه قد صار زيتا كله ومعنى هذا أن الزيت هو الثالب والزيت يصير كالمستهلك فيه قيمة الزيتي تنقص بالاختلاط وهذا النقصان حصل من غير فعل أحد فيكون على صاحب الزيتي وانما يضرب كل واحد منهما في الثمن بقيمة ملكه كما يتداوله القدر وعقد الكل زيت فلهذا ضرب بقيمة رطل من زيت . ولو كان لرجل خمسون رطلا من زيتي فامر أن فيه لرجل رطلا من بنفسج بتمه وقسمت الثمن بينهما يضرب فيه صاحب البنفسج بقيمة رطل منه وصاحب الزيتي بقيمة زيتيه لان البنفسج بالاختلاط بالزيتي تزداد قيمته وهذه الزيادة حصلت من ملك صاحب الزيتي فلا يضرب بها مع صاحب الزيتي وانما يكون ضربه بقيمة ملكه وهو رطل بنفسج وان شاء صاحب الزيتي أعطى صاحبه رطلا من البنفسج والزيتي كاه له والخيار اليه دون صاحب البنفسج لان البنفسج صار مستهلكا بالزيتي فان الزيتي هو الثالب وعند الاختلاط الاقل يصير مستهلكا بالاكثر والحكم للثالب فيكون الخيار لمن كان حقه قائما من كل وجهه في أن يملك على صاحبه نصيبه بضمان المثل ألا ترى أن ثوب انسان لو وقع في صبغ غيره فأنصبغ به كان لصاحب الثوب أن يعطى لصاحب الصبغ قيمة الصبغ لان الثوب قائم من كل وجهه وأنصبغ فيه مستهلك من وجهه فكان الخيار لصاحب الثوب فهذا مثله لرجل في يده ثوب مصبوغ بصبغ فقال لرجل في ثوبي هذا لك قفيز من عصفر في صبغه فصاحب الثوب بالخيار ان شاء رد عليه ما زاد قفيزا من عصفر في ثوبه لان ملك المقر له صار وصفا للملكه فكان له أن يملكه بضمان بدله وان أبي بيع الثوب ويضربه صاحب العصفر بقيمة ملكه وهو ما زاد قفيز من عصفر في ثوبه وصاحب الثوب بقيمة ثوبه فان كان صبغه أكثر من قفيز ضرب صاحب الثوب بالفضل مع قيمة الثوب الا يرضى لان المقر له ما استحق الا مقدار قفيز من العصفر الذي في الثوب لان استحقاقه بأمراده



وانما أقر له بهذا المقدار وان اختلفا فقال المقر له ليس في هذا الثوب زيادة على قبيز من  
عصفر وقال صاحب الثوب بل فيه زيادة على ذلك سأل القاضي أهل العلم بذلك من الصباغين  
لانه يحتاج الى معرفة الحق منهما فيرجع فيه الى من له نظر في ذلك الباب كما اذا احتاج  
الى معرفة قيمة المين سأل عنه من له نظر فيه فان اتفقا على شيء يعرف في ذلك أخذ بقولهم  
والا القول فيه قول صاحب الثوب لانه صاحب الاصل والمقر له انما يستحق من جهته  
فيكون القول في بيان مقدار ما يستحق المقر له قول صاحب الثوب ولو أن رجلا في يديه  
عبد فقال لفلان في هذا العبد شرك أو قال شركة فله النصف في قول أبي يوسف رحمه الله  
وقال محمد رحمه الله القول قول المقر في بيان مقدار ما أقر به واتفقا انه لو قال فلان شريكي  
في هذا العبد أو مشترك بيتي وبين فلان أو هولي ولو كان بينهما نصفين لان لفظة الشركة  
تقتضي المساواة قال الله تعالى فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث ثم يستوى فيه  
ذكورهم وانهم وكذلك لفظ بين يقتضي المناصفة بين المذكورين ومطلق الاضافة اليهما  
تقتضي التسوية بينهما فاما في قوله شرك أو شركة في العبد فكذلك يقول أبو يوسف رحمه  
الله لان لفظ الشركة يقتضي التسوية وقال محمد رحمه الله اذا ذكر الشرك منكر فهو عبارة عن  
النصيب قال الله تعالى أم لم شرك في السموات وقال الله تعالى وما لم فيها من شرك أي  
من نصيب فهذا وقوله لفلان في عبدي نصيب سواء وهناك البيان فيه الى المقر له والى  
نفسه فيقتضي المساواة وهنا جملة صفة للمقر به فلا يتحقق فيه اعتبار معنى المساواة فهذا كان  
هو وذكر النصيب سواء وان فصل الكلام فقال هو شريكي فيه بالشر أو هو معي شريك  
بالشر فالقول قوله لان الافراد بالشركة يقتضي المساواة ولكن على احتمال النفاوت فكان  
بيانه مغايرا لما اقتضاه مطلق كلامه فيصبح موصولا لا منفصولا وكذلك لو قال هذا  
العبد لي ولفلان لي الثلث ولفلان الثلث واذا أقر أن لفلان ولفلان معه شركا في هذا  
فهو بينهم اثلاثا في قول أبي يوسف رحمه الله بمنزلة ما لو قال فلان ولفلان فيه شركائي وعند  
محمد رحمه الله البان فيه الى المقر كما في الفصل الاول واذا قال قد أشركت فلانا في  
نصف هذا العبد ففي القياس له ربه لانه لو قال أشركت فلانا في هذا العبد كان له نصفه  
فاذا قال في نصف العبد كان له نصف ذلك لنصف وهو الربع لان الاشارة يقتضي

التسوية بين الموجب والقابل فيما أضيف الايجاب اليه وقد أضيف هنا الى نصف العبد ولكنه استحسن فقال له النصف لان معنى قوله أشركت فلا تافى نصف العبد أى بنصف العبد فقد يستلزم حرف فى معنى الباء مجازا لان الباء اللصاق وفي اللطيفة وبين الظرف والمظروف نوع الصاق فامكن أن يستلزم حرف فى معنى الباء وانما حملناه على هذا النوع من المجاز لعدم امكان اعتبار الحقيقة فانه وان جعل له ربع العبد كان شريكا فى جميع العبد لافى نصفه فان صاحب القليل مشارك لصاحب الكثير فى جميع المين • واذا قال له على حق ثم قال عنت حتى الاسلام لم يصدق ولا بد من أن يقر له بشئ لان كلمة على للالتزام فى الذمة ومطلق هذا اللفظ انما يفهم منه فى العادة الدين فتفسيره بحق الاسلام معتبر لمطلق لفظه فلا يقبل منه مقصوده ثم خص نفسه بالالتزام الحق الذى أقر به وحق الدين على كل واحد منهما لصاحبه ففى تخصيصه نفسه دليل على أنه مراده من ذلك • وإن قال لقان على عبدى هذا حق ثم قال عنت به الدين فالقول قوله لان كلمة على للالتزام فى الذمة فانه مشتق من الملو ومنه علاه ما أقره لالوجوب فى ذمته حتى صار مطلقا فانه وان ادعى المقر له الشركة فى الرقة لم يصدق الا بحجة لانه ليس فى لفظ المقر ما يوجب ذلك ولو قال له فى رقة عبدى هذا المتق أو قال فى عبدى فهذا تنصيب على الاقرار بما يوجب الشركة فى الرقة والقول فى مقدارها قول المقر وان قال لقان حق فى عبدى هذا أو فى أمتى هذه فادعى الطالب حقه فى الامة فان المقر يحلف عليه لان المسمى غير مآقر به فانه أقر بحقه فى غير معين وهو انما ادعاه فى معين فيصير ذلك الاقرار فيما سوى المحل الذى عينه ولمعنا فى ذلك المحل فالقول قول المنكر مع يمينه واذا حلف لم يكن له فى واحد منهما شئ لانه خرج عن موجب اقراره بما تضمن دعواه من رد اقراره الحق فى العبد وان ادعى فيها يحجر المقر على أن يقر فى أيهما شاء بطائفة منه لانه صدقه فيها أقر به وادعى زيادة عليه والاستحقاق بحكم اقراره يتم بتصديقه فالقول فى مقداره قول المقر وان حاب عليهما جميعا فباليمين الكاذبة لا يبطل استحقاقه فى مقدار ما تناوله اقراره فيجبر على بيان ذلك ويحلف على دعوى الطالب ان ادعى زيادة على ذلك وان أقر بحائط لرجل وقال عنت البناء دون الارض لم يصدق وية نسي عليه بالحائط بارضه لان الحائط اسم المبنى ولا يتصور ذلك الا بالارض فاما غير المبنى يكون أجرا وخشبا ولبنا وتداوه ولا يكون حائطا فكأن فى اقراره ما يدل على استحقاق الارض وثابت بدلالة النص

كالمنصوص عليه فكان يأنه هذا منابرا لمقتضى مطلق كلامه وكذلك لو أقر بأسطوانة في دار  
وانما أراد به المبنى من الاسطوانة بالآجروانه لا يكون اسطوانة ما لم يكن مبنيًا كالحائط فانه  
اذا كانت الاسطوانة من خشب فللمقر له الخشبة دون الارض لانه يسمى اسطوانة قبل  
البناء عليه كما يمدد فليس في لفظ المقر ما يدل على استحقاق موضعه من الارض فان كان  
يستطاع رفعها بغير ضرر أخذها المقر له وان كان لا يؤخذ الا بضرر ضمن المقر قيمتها للطالب  
بمنزلة من غصب من آخر ساجدة وبني عليها فان حق صاحب الساجدة يتقطع عن الساجدة ويقرر  
فيه ضمان القيمة دفعا للضرر عن صاحب البناء عندنا وهي مسئلة معروفة ولو أقر له بنخل  
أو شجرة في بستانه فهي له بأصلها من الارض لان المقر به النخل والشجر وانما يسمى بهذا  
الاسم اذا كان ثابتا في الارض فاما اذا لم تكن ثابتة فتسمى خشبة فكان في لفظه ما يدل على  
دخول موضعها من الارض ولا خلاف في هذا في اقراره وانما الخلاف في البيع اذا باع  
نخلة أو شجرة فمسل قول أبي يوسف رحمه الله انه باعها بأصلها فله موضعها من الارض واذ  
باعها ليقطعها المشتري فليس له موضعها من الارض وان باعها مطلقا فليس له موضعها من  
الارض وروى هشام عن محمد رحمهما الله انه اذا باعها مطلقا فله موضع أصلها من الارض وله  
الموضع الذي ينتهي اليه عروقها من الارض فمحمد رحمه الله سوى بين البيع والاقرار وقال  
الاجاب من البائع كان في النخلة والشجرة ولا تكون نخلة وشجرة الا وهي ثابتة وأبو يوسف  
رحمه الله يفرق بينهما فيقول البيع تمليك مبتدأ فلا يتناوله الا ما وقع التصبيع عليه والتصبيع  
انما وقع على الثابت دون موضعه الذي ثبت عليه وموضعه الذي ثبت عليه ليس مانعا لما ثبت  
فلا يستحقه المشتري باستحقاقه الثابتة وبالباع لا يستحق المشتري استدامته على حاله بخلاف  
الاقرار فانه اخبار عن ملك سابق للمقر له وفيه اشارة الى استدامته ولا يكون ذلك الا  
بموضعها من الارض فاستحق موضعها من الارض بدلالة كلامه والمطلوب عليه في الاقرار  
كالمنصوص عليه ولو أقر بثمره في نخل لم تكن النخلة له لان اسم الثمرة لا يختص بحال الاتصال  
بالنخل بخلاف اسم الحائط والنخلة ولان اتصال الثمار بالنخل ليس بأصل بل هو للادراك حتى  
تجدد بعد الادراك ويفسد اذا ترك ولهذا لا يدخل في بيع النخل من غير ذلك فكذلك لا  
يدخل في الاقرار بالثمره أما اتصال البناء بالارض والنخل بالارض فلما قرار ولهذا دخلا في  
بيع الارض من غير ذكر فكذلك الاقرار بهما يتضمن الاقرار بموضعها من الارض ولو أقر

له بكرم في أرض كان له الكرم بارضه كلها لان اسم الكرم بجميع الشجر والارض عادة ومطلق اللفظ في الاقرار ينصرف الى المعناه وما ثبت بدلالة النص عادة فهو كالتنصوص عليه وكذلك لو أقر له بالبستان كان له الشجر والارض والتخل لان اسم البستان عند الإطلاق يجمع الكل فاصل الاسم للارض والاشجار والتخل فيه بمنزلة الوصف فيكون الاسم جامعا للكل ولو أقر أن هذا التخل لقلان فإراد المقرر له أن يأخذ الارض كلها لم يكن له ذلك وانما له التخل بأصوله من الارض ولا يستحق الطريق ولا ما بين التخل من الارض لان التخل اسم للشجر ولكن لا يسمى نخلا الا وهو ثابت فاما بعد القطع فيسمى جذوعا فتدخل موضعه من الارض لضرورة التصحيح على اسم التخل في اقراره وهو لا يدوم موضع أصولها من الارض فلا يستحق شيئا من ذلك وكذلك ليس في لفظه ما يدل على استحقاق الطريق ولا يدخل الطريق في البيع من غير ذكر فكذلك الاقرار هو الحاصل انه في هذه المسائل على معنى كلام الناس وما يطلقونه في عباراتهم في كل موضع ولو أقر له بأصول عشرة من هذا الكرم معروفة كان له تلك الشجرة بأصولها ولا يكون له ما بين الشجر من الارض والكرم في هذا الموضع كالتخل لانه ما أقر له بالكرم وانما أقر له بأشجار معروفة فتدخل أصولها لدلالة لفظه ولا يدخل ما سوى ذلك من الارض ولو قال بناء هذه الدار لقلان كان له البناء دون الارض لانه نص في لفظه على البناء والارض ليست من البناء في شيء بخلاف الحائط فانه اسم للبناء في موضع من الارض وفرق بين البناء والتخل فقال التخل يخرج من الارض والبناء لا يخرج من الارض ومعنى هذا الكلام أن اسم البناء يثبت بفعل العبد وذلك فيما ارتفع من وجه الارض لافي الارض فلا يستحق شيئا من الارض بذكر البناء فاما اسم التخل فلا يحدث بفعل العباد بل بالنبات من الارض ولا يسمى نخلا الا وهو ثابت فلهذا استحق بتسمية التخل موضعه من الارض وكذلك لو قال له بناء هذا الحائط لم يستحق الارض لما قلنا واذا أقر له بجزء من داره يصح ويان المقدار الى المقرر لان لفظ اقراره يحتمل الكثير والقليل فالجزء من الجزأين يكون نصفاً ومن عشرة اجزاء يكون عشراً فكان يانه مقررأ لما أقر به لا مغيراً فصح موصولا كان أو مفصلاً وكذلك النصف والنصيب والحق والطائفة البيان في ذلك كله الى المقرر وقبل يانه في القليل والكثير لانه من محتملات كلامه وليس فيه تمييز اللفظ عن ظاهره فكان بمنزلة كنايات الطلاق اذا نوى الزوج بها شيئا انصرف

ليقولوا قر له بسهم في داره فكذلك الجواب عندهما وعند أبي حنيفة رحمه الله له السدس وأصل  
المسئلة في الوصايا وهو ما إذا أوصى بسهم من ماله بمئة أبي حنيفة رحمه الله ينصرف السهم  
الى السدس أخذنا بقول ابن مسعود رضي الله عنه واحتج بقول ابن عباس بن معاوية رضي الله  
عنه وجماعة من أهل الفتنة وجمعهم إقرار السهم هو السدس وعندهما السهم يتناول القليل  
والكثير فإن سهما من سهمين يكون النصف ومن عشرة يكون العشر فهو الجزء والنصيب  
سواء وإذا أقر لرجل بنقص الحائط فله البناء دون الأرض لأن النقص اسم لما يبنى به الحائط  
من لبن وآجر وخشب فليس في لفظه ما يدل على استحقاق موضعه من الأرض وكذلك لو أقر  
بجذع هذه النخلة فله الجذع دون الأرض والله أعلم

### باب إضافة الأقرار الى حال الضر وما أشبهها

(قال رحمه الله) رجل أقر أنه كان أقر وهو صبي فقلان بالف درهم وقال الطالب بل  
أقرت بها لي بعد البلوغ فاقول قول المقر مع يمينه لأنه أضاف الأقرار الى حال مبهودة تنافي  
الوجوب به فإن قول الصبي حذر في الأقرار والصبا حال مبهودة في كل أحد فكان هو في  
المنكر المنكر الال لا مقرا به . فإن قيل هو قد ادعى تاريخا سابقا في إقراره والمقر له منكر  
لتلك التاريخ فيبني أن يكون القول قوله قلنا المصير الى هذا الترجيع بعد ثبوت السبب  
ملزما وإذا كان الأقرار في حال الصبا غير ملزم أصلا فلم يكن هو مدينا للتاريخ بالإضافة  
إليه بل يكون منكر الأصل للمال طبعه كمن يقول لبيد اعطتك قبل أن أخلق أو قبل أن  
تخلق فكذلك لو قال أقرت له بها في حال نومي لأن النوم حال مبهودة تنافي وجوب المال  
بالأقرار فيها فإن أصل القصد ينعدم من النائم والقصد المتبر ينعدم من الصبي فإذا كان  
إضافة الأقرار الى حال الصبا لا يكون إقرارا فإضافته الى حال النوم يكون إنكارا بطريق  
الأولى وكذلك لو قال أقرت بها قبل أن أخلق لانه مستحيل في نفسه فكان منكر لا مقرا  
ومثل هذا اللفظ إنما يذكر للمباينة في الإنكار عادة ونو قال أقرت له وأنا ذاهب القتل  
من برسام أو لم فإن كان يعرف أن ذلك أصابه لم يلزمه شيء لانه أضاف الأقرار الى حال  
مبهودة تنافي صحة الأقرار فيها وإن كان لا يعرف أن ذلك أصابه كان ضامنا للمال لأنه لم يصف  
الأقرار إلى حال مبهودة فيه فكان هو في الإضافة الى الحال التي هي غير مبهودة مدينا لما

يسقط عنه بعد اقراره بها فلا يقبل قوله في ذلك وهذا لان الاقرار في الاصل ملزم فيجب  
 العمل بهذا الاصل ما لم يظهر المانع منه والمانع اضافته الى حال مبهود تنافي صحته فالإضافة  
 الى حال غير مبهود لا يصلح مانعا بل تكون دعوى السقوط بعد ظهور السبب الملزم فلا  
 يقبل ذلك الا بجهة ولو قال أخذت منك ألف درهم وأنا سبي أو ذاهب العقل من مرض يعرف  
 انه كان أصابه فهو ضامن للمال لان الاخذ فعل موجب للضمان على الاخذ صبيا كان أو  
 بالثا عجنونا أو عافلا فانه المجبر بسبب الصبا والجنون عن الاتوال لا عن الافعال لان  
 تحقق العقل بوجوده فلا يكون الصبا والجنون مؤثرا في حكمه وظهور الفصل باقراره فاذا  
 كان اقراره ملزما حين أقربه والعمل ملزوما فيه في حال الضرر تقرر السبب الموجب للضمان  
 عليه بخلاف ما تقدم فان قوله في حال الضرر ليس يلزم اياه ولو أقر الحر أنه كان  
 لفلان عليه ألف درهم وهو عبد لزمه المال لان الرق لا ينافي وجوب المال في ذمته فان للعبد  
 ذمة صحيحة لان صحة الذمة لكونه أصيا وبالرق لا يخرج من ذلك وكذلك لو أقر انه كان أقر  
 له وهو عبد بألف درهم لان اقرار العبد ملزم في حق نفسه لكونه مخاطبا وانما لا يقبل في  
 حق مولاه فكان مؤاخذا به بعد التق وكذلك الحرى يسلم ثم يقر انه كان قد أقر لفلان  
 في دار الاسلام بألف درهم في دخلة دغها بأمان أو قد دخل علينا بأمان فأقررت له وأنا في  
 دار الحرب وهو في دار الاسلام والمسلم يقر انه كان أقربه فلان حين كان حريا فذلك كله  
 ملزم اياه لانه أضاف الاقرار الى حال لا تنافي صحة الاقرار ووجوب المال بها فانما لو عاينا  
 اقراره في ذلك انومت كن مؤاخذا به دار الاسلام فكذلك اذا ظهر ذلك باقراره ولو انه  
 كان أقر بألف درهم لفلان حين أن يمتق وقال فلان أقررتني بها بعدما أعتمت لزمه المال  
 لانه أضاف الاقرار الى حال رق المقر له وذلك لا ينافي كون الاقرار ملزما فكان ملزما  
 للمال باقراره قاصدا الى تحويله من المقر له الى مولاه بإسناده الاقرار الى حال رده من المقر  
 له الى غيره ولو أقر مسلم قد كان حريا انه أخذ في حال حرايته من فلان ألف درهم في حال  
 ما كان حريا أو تعلمت يده حال ما كان حريا وقال المقر له بل فلت ذلك بدم اسلامت فان  
 كان للمال قائما بدمه عليه رده وهو غير مصدق في الإضافة الى حال الحرب لانه أقر أن هذه  
 العين في الاصل كانت مملوكة له وادعى تملكها عليه بإضافة الاخذ حال كونه حريا فلا  
 يصدق فيه الا بجهة كما لو ادعى التملك عليه بشراء أو هبة ولو كان مستهلكها فهو ضامن

يكون اخبارا بخلاف قوله اليس قد اعطيني وفي الحقيقة لا فرق فان ألف الاستفهام يدل على  
 نفي ما قرن به فاذا قرن بحرف النفي وهو ليس يدل على نفي ذلك النفي فيكون تقريرا واذا  
 قرن بالفعل كان دليلا على نفي ذلك الفعل فلم يكن مقرا بالاعطاء واذا أقر أن لقلا ن عليه مائة  
 درهم أو لا شيء عليه أو قال أولا فاقول قوله لان أو للتخير بين أحد المذكورين وقد  
 دخلت بين نفي الاقرار وإيجابه فكان القول قوله لان أو للتخير في اختيار أيهما شاء ولان  
 حرف أو اذا دخل بين الشيئين كان مقتضاه اثبات أحد المذكورين بنفي عنه وقولنا انه  
 للتشكيك مجاز فان التشكيك لا يكون متصوفا ليوضع له لفظ ولكن لما كان مقتضاه أحد  
 للمذكورين بنفي عنه عبر عنه بالتشكيك مجازا فهنا لما كان عمله في اثبات أحد المذكورين اما  
 الاقرار وإيجابا لانكارا لم يعين الاقرار فيه وكذلك لو قال غصبتك عشرة دراهم أو لم أغصبك  
 وكذلك لو قال أو حتى عشرة دراهم ولم يودعي لم يلزمه شيء لما قلنا وكذلك لو قال علي  
 عشرة دراهم أو علي فلان قال مقتضى كلامه أن المال على أحدهما بنفي عنه فلا يكون به  
 ملتزما للمال عيناه ما لم يكن كلامه انذارا لا يكون قرارا وكذلك لو كان فلان ذلك عبدا أو  
 صبا أو حرا أو مكنا أو مؤلا مدة مائة سنة لا يترام الدين فادخله حرف أو بين نفسه  
 وبينه فيه يقتضي أحدهما بنفي عنه وكذلك لو قال غصبتك أنا أو فلان وكذلك لو قال لك  
 علي عشرة دراهم أو علي هذا الحائط أو الحمار أو العبد أو أبي حنيفة رحمه الله  
 ولا يلزمه في قولها وهو بغير اختلافهم في منه كتب التناهي اذا جمع بين عبده وحائط  
 أو بين حي وميت وقال أحد كما حر علي سيد الاستعداد في هذه المسئلة هما بقولان عمل  
 حرف أو في شيئين ضم المذكور عليه حر أو مملوك وتفي بالالتزام عن نفسه عينا وهما أعماله في  
 أحدهما ممكن وهو فيه الالتزام عن نفسه فيكون عاملا في ذلك بمزلة ماله أو ليس لك على  
 شيء أو بحقيقة رحمه الله يقول قوله لك على التزام تام وإنما يعلم معنى الالتزام بالتردد  
 بينه وبين الله كور آخر وإنما يحصل هذا الردد اذا كان المذكور آخر مما لا التزام للمال  
 فاذا لم يكن محلا لتلك كان ذكره في معنى الالتزام لم يبق هو مستلزما له أو ليس كلامه  
 عينا وهو نصير مؤتمر في معنى ذلك لا يرد لان واحدتهما ميت كان الثالث كله للحي  
 ولو قل له ان علي عشرة دراهم أو مملوك آخر علي ليس لم يلزمه شيء لانه ذكر حرف أو  
 بين شيئين أو شخصين اقرهما فتح دلت ليس حالين وتعين أحد التبريكين مقرأه

فلا يكون هو بهذا الكلام ملزماً شيئاً وكذلك قوله لك على عشرة دراهم أو لقفلان على دينار ولو قال لك على عشرة دراهم أو على عبدى فلان فإن لم يكن على العبد دين فاللأن لازم والخييار إليه أن شاء عين ذمته وإن شاء عبده لأنه هو الملتزم لما في ذمته أو كسب عبده وهو ملكه وإن كان على عبده دين يحيط بقيمته لم يلزمه شيء لأن كسب عبده ومالته حتى غراماته فكان بمنزلة مالو ذكر غريم العبد مع نفسه في الاقرار وأدخل حرف أو بينهما فإن سقط دين العبد بسبب من الأسباب وهو عبد على حاله لم يلزمه حكم اقراره لأنه جمل عند سقوط الدين عن العبد كالمجهد لاقراره والله أعلم بالصواب

باب الاقرار بقبض شيء من ملك انسان والاستثناء في الاقرار

(قال رحمه الله) وإذا أقر أنه قبض من بيت فلان مائة درهم ثم قال هي لي أو قال هي لقفلان آخر تلزمه لصاحب البيت لأن ما في بيت فلان في يده فإن أصل البيت في يده وبده الثابتة على مكان تكون ثابتة على ما فيه (ألا ترى) أنه لو نازعه انسان في شيء من متاع بيته أو في زوجته وهي في بيته كان القول قوله باعتبار يده ويترجح بالبينة في الزوجة فأقراره بالقبض من بيته بمنزلة الاقرار بالقبض من يده فله أن يرد ما لم يثبت لنفسه حقاً بالبينة ولا قول له فيما أقر به لنفيه بعد أن صار مستحقاً لصاحب البيت فإن زعم أنه لا آخر وأنه قبضه منه ضمن له مثله لأن اقراره صحيح وقبضه مال النير موجب للضمان عليه ما لم يرد بمنزلة قوله غصبته منه أو أخذه وقال الشافعي رحمه الله اقراره بالقبض من النير لا يكون موجباً للضمان بخلاف اقراره بالاخذ والنصب لأن لفظ الاخذ يطلق على قبض نير حق ولفظ القبض يطلق على قبض بحق كقبض المبيع ونحوه وهذا ليس بصحيح فإن لفظ الاخذ قد يطلق على ما يكون بحق قال الله تعالى نخذه بقوة وقال الله تعالى نخذه ما آتيتك وكن من الشاكرين ومع ذلك كان الاقرار به موجباً للضمان عليه فكذلك في لفظة القبض وكذلك لو قال قبضت من صندوق فلان ألف درهم أو من كيس فلان أو من سبط فلان ثوباً أو من قرية فلان كر حنطة أو من نخل فلان كر تمر أو من زرع فلان كر حنطة فهذا كله اقرار بالقبض من يده أو جمل المقبوض جزءاً من ملكه فيكون مقراً بالملك وكذلك لو قال قبضت من أرض فلان عدل زطى فإنه يقضى بالزطى لصاحب الأرض لأن ما في أرضه في يده ثم المنزلاً بما بين يدى



لنفسه يدا في أرضه ولم يعرف سبب ذلك فلا ثبت بمجرد هواه وإذا لم يثبت ما ادعى بقي  
 اقراره بالقبض من يده فليس رده وعلى هذا لو قال أخذت من دار فلان مائة درهم ثم قال  
 كنت فيها ساكنا أو كانت مومي بجارة لم يصدق لأنه مدع فيأذ كره من سبب ثبوت يده  
 في الدار فلا يصدق في ذلك إلا بحجة فإن جاء باليعة أنها كانت في يده بجارة وأنه نزل أرض  
 فلان أبرأته من ذلك لأنه أثبت سبب ثبوت يده في المكان بالحجة ولأن الثابت باليعة كالثابت  
 بالمائة فلو علم كون الدار في يده بجارة أو كونه نازلا في أرض وعيائه انها خلاها متاعا كان  
 ذلك القول قوله في أن هذا ملكه فكذلك إذا أثبت باليعة دارا في يد رجل فاطر أنها لفلان  
 إلا يتأمل ما قام له فهو على ما قال لأن الكلام إذا قرن به الاستثناء يصير عبارة عما وراء  
 المستثنى فكانه قال هذه الدار ماسوى هذا البيت من الدار لفلان وهذا لأن اسم الدار يتناول  
 ما فيها من البيوت والمستثنى إذا كان مما يتناوله لفظه كان استثناءه صحيحا لأن عمل الاستثناء في  
 إخراج ما يتناوله لولاه لكان الكلام متناولا له وكذلك لو قال الا كلها إلى أو قال الا تسعة  
 أعشارها لما يتأأن الاستثناء صحيح إذا كان يبقى بعد المستثنى شيء قل ذلك أو كثير . ولو  
 قال الدار لفلان وهذا البيت لي كانت كلها لفلان لأن قوله وهذا البيت لي دعوى وليس  
 باستثناء فإن الواو للعطف ولا يطفف المستثنى على المستثنى منه فصار جميع الدار مستحقا للمقر  
 له باقراره وكان المقر مدعيا يتأ في دار غيره فلا يصدق إلا بحجة وكذلك لو قال الدار  
 لفلان ولكن هذا البيت لي أو قال الدار لفلان وبنائها لي أو الأرض لفلان ونخلها لي أو  
 النخل بأصولها لفلان والتمرة لي لا يصدق في شيء من ذلك إلا بحجة لأن البناء تبع للأصل  
 والنخل تبع للأرض والتمرة بملك بملك الأصل فكان هو في آخر كلامه مدعيا لنفسه شيئا من  
 ملك الغير فلا يستحقه إلا بحجة . ولو قال هذه الدار لفلان الا بناؤها فانه لي لم يصدق أيضا  
 على البناء والبناء تابع وليس هذا باستثناء ومعنى هذا الكلام أن اسم الدار لا يتناول البناء  
 مفصولا فإن اسم الدار لما أدير عليه الحائظ من البقعة والبناء يدخل فيه تبعا والاستثناء إنما  
 يكون مما تناوله الكلام نصا لأنه إخراج ما لولاه لكان الكلام متناولا له فإن الاستثناء  
 يصرف في جميع الكلام بحمله عبارة عما وراء المستثنى فما لم يتناوله الكلام نصا لا يتحقق فيه  
 عمل الاستثناء فهذا معنى قوله وليس هذا باستثناء وهذا لأن المعنى الذي لاجله كان يدخل  
 البناء لولا هذا الاستثناء لا يندم بهذا الاستثناء فانه معنى كونه تبعا للأصل أن هذه التسمية قائمة

بمد الاستثناء، وعلى قول الشافعي رحمه الله هذا الاستثناء صحيح بناء على أصله في أن عمل الاستثناء في منع نبوت الحكم في المستثنى فبدليل المعارضة بمنزلة التخصيص في العموم وهذا يتحقق فيما يدخل في الحكم تبعا كما يتحقق فيما يتناوله اللفظ قصدا ويأني في باب الاستثناء أن شاء الله تعالى. وعلى هذا لو قال هذا البستان لفلان الانحلة بغير أصلها فأنها لي أو قال هذه الحديقة لفلان الا بطاقتها فأنها لي أو قال هذا السيف لفلان الا حليته فأنها لي أو هذا الخاتم لفلان الا فمه فأنه لي أو هذه الحلقة لفلان الا فصها فأنه لي ففي هذا كله ما جعله مستثنى لم يتناوله الكلام نصا وإنما كان دخوله تبعا فلا يعمل استثناءؤه وان كان موصولا بل هو والدعوى المبتدأة سواء فلا يستحقه الا بجملة. ولو قال هذه الدار لفلان ثم قال بمد ذلك لابل لفلان فهي للاول وليس للآخر شيء. لانه رجع عن الاقرار به للاول وأقام الثاني مقامه في الاقرار ورجوعه عن الاقرار باطل. وكذلك لو قال الدار لفلان ثم قال بمد ذلك له ولفلان أولي ولفلان فالدار كلها للاول ورجوعه عن بعض ما قر به للاول باطل كما في جميه وان قال ابتداء أنها لفلان ولفلان فوصل النطق فمؤيديهما نصفين لانه عطف الثاني على الاول والعطف للاشتراك بين المطوف والمطوف عليه في الخبر وفي آخر كلامه ما يباير موجب أوله فيتوقف أوله على آخره وصار كقوله هي لهما فان وصل ذلك قال لفلان الثلثان ولفلان الثلث فهو كما قال لان مقتضى أول كلامه المناصفة بينهما على احتمال التفاوت فكان آخر كلامه يباير ما يباير وذلك صحيح منه موصولا واذا ولدت الجارية في يد رجل ثم قال الجارية لفلان والولد لي فهو كما قال لانه لو سكت عن ذكر الولد لم يستحقه المقر له فكذلك اذا نص المقر على أن الولد له بخلاف ما سبق من البناء وهذا لان الولد بمد الانفصال ليس تبعا للام بخلاف النخل والبناء فانه تبع للأرض ثم فرق بين الاقرار واليئنة بانه لو أقام وجعل اليئنة أن الجارية له به استحق ولدها معها والفرق ان الاستحقاق باليئنة يوجب الملك للمستحق من الاصل (ألا ترى) أن الباعة يرجع بعضهم على البعض باليمين فيبين ان الولد انفصل من ملكه فكان مملوكا له فأما الاستحقاق بالاقرار فلا يوجب الملك للمقر له من الاصل حتى لا يرجع الباعة بعضهم على بعض باليمين ولكن استحقاق الملك له مقصور على الحال ولهذا جمل الاقرار كالإيجاب في بعض الاحكام فلا يبين به انفصال الولد من ملكه فلهذا لا يستحقه وللشافعي رحمه الله في الفصلين قولان في قول يستحق الولد فيها وفي قول لا يستحق الولد فيها وعلى القولين لا يفصل

بين البيعة والاقرار وعلى هذا ولد سائر الحيوانات والثمار المجدودة من الاشجار. ولو كان في يده صندوق فيه متاع فقال الصندوق لفلان والمتاع الذي فيه لي أو قال هذه الدار لفلان وما فيها من المتاع لي فاقول قوله لانه لو لم يذكر فيه كان لا يستحقه المقر له فكذلك اذا ذكره لنفسه نصا وهذا لان ما في الصندوق ليس يتبع للصندوق فالصندوق وعاء لما فيه والموعى لا يكون تبعا للوعاء وكذلك المتاع يكون في الدار ليس يتبع للدار ولو قال بناء هذه الدار لي وأرضها لفلان كانت الارض والبناء لفلان لان أول كلامه وهو قوله هذه الدار لي غير معتبر فانه قد كان له ذلك قبل أن يذكره ففي قوله وأرضها لفلان اقرار بالاصل والاقرار بالاصل موجب ثبوت حق المقر له في البيع كما لو قال أرض هذه الدار لفلان لاستحق الارض والبناء جميعا ولو قال البناء لفلان والارض للآخر كان البناء للاول والارض للثاني كما أقر به لان أول كلامه هنا اقرار معتبر بالبناء للاول فبأن آخر كلامه اقرار بالارض والبناء ولكن اقراره فيما صار مستحقا لغيره لا يصح فان للثاني الارض خاصة فأما في الاول فآخر كلامه بالاقرار بالارض والبناء وهما جميعا ملكه (توضيح الترتيب) ان البناء لما صار للمقر له الاول خرج من أن يكون تبعا للارض فاقراره بالارض للثاني بسد ذلك لا يمتدى الى البناء وفي الاول البناء باق على ملكه فكان تبعا للارض فاقراره بالارض يثبت الحق للمقر له في البناء والارض مما ولو قال غصبت هذا العبد من فلان لابل من فلان فالعبد للاول لان رجوعه عن الاقرار باطل والثاني قيمته لانه أقام الاقرار للثاني بالنصب فيه. مقام الاقرار للاول وذلك منه صحيح في حق نفسه فاذا صار مقرا بالنصب من الثاني وتعدر رده عليه ضمن له قيمته سواء دفعه الى الاول بقضاء أو بنير قضاء قال وكذلك الوديعة والعارية وهو قول محمد رحمه الله فأما عند أبي يوسف رحمه الله في الوديعة والعارية ان دفع الى الاول بقضاء القاضي لم يضمن للثاني شيئا وان دفع بنير قضاء فهو ضامن للثاني (وبيانه) اذا قال هذه الالف بيننا وديعة عندي لفلان ثم قال مفصلا أو موصولا لابل هي وديعة لفلان أو دعها فلان فالالف للاول وان دفعها اليه بنير قضاء قاض ضمن للثاني مثلها لان اقراره حجة عليه وقد أقر أنه صار ملقا لها على الثاني بالاقرار والدفع الى الاول فهو والنصب سواء وان دفعها بقضاء القاضي لم يضمن للثاني شيئا عند أبي يوسف رحمه الله لانه بمجرد اقراره لم يتلف على الثاني شيئا والدفع حصل بقضاء القاضي فلا يوجب الضمان عليه كما لو قال هذه الالف لفلان

لا بل لفلان ودفع الى الاول بقضاء قاض لم يضمن للثاني شيئا وعند محمد رحمه الله يقول المودع ملتزم بحفظ الوديعة للمودع وقد صار بالاقرار للاول تاركا ما التزمه من الحفظ للثاني بزعمه فيكون ضامنا له كما لو دل سارقا على السرقة وهذا بخلاف الاقرار بالمال مطلقا لان هناك لم يلتزم الحفظ للثاني ولكنه شاهد بالملك للثاني على الاول والشاهد اذا ردت شهادته لم يضمن شيئا ولو قال هذا العبد الذي في يدي وديعة فلان الانصفه فانه لفلان كان كما قال لانه استثناء بعد ما تناوله الكلام فصا فبقى مقرا للاول بما وراء المستثنى وذلك لا يمنع اقراره بالمستثنى للثاني (توضيحه) انه قال الانصفه فانه لي كان صحيحا فكذلك اذا قال فانه لفلان وكذلك لو قال هذان العبدان لفلان الا هذا فانه لفلان لان المستثنى بعض ما تناوله الكلام فصا ولو قال هذا العبد لفلان المقر له الاول الا الاول فانه لي لم يقبل قوله ولا يصدق وكنا جميعا لفلان لانه متكلم بكلامين أحدهما معطوف على الآخر بحرف الواو ثم استثنى جميع ما تناوله أحد الكلامين واستثناء الكل باطل لما بينا ان عمل الاستثناء في جمل الكلام عبارة عما وراء المستثنى فان كان لا يبقى وراء المستثنى شيء لم يكن هذا استثناء بل يكون رجوعا بخلاف الاول فان الاقرار بالعبدين كلام واحد وكان استثناء أحدهما صحيحا ولو قال هذا العبد لفلان أو أنه لفلان عندي وديعة كان للاول ينرم للثاني قيمته وعلى هذا الخلاف الذي ذكرنا اذا دفعه الى الاول بقضاء الماضي ولو قال هذا العبد لفلان وهذا لفلان الانصفه فانه لفلان والا نصف الآخر فانه لفلان جاز على ما قال لان الكلام موصول ببعضه ببعض وقد استثنى من كل كلام بعضه فكان صحيحا على أن يحمل عبارة عما وراء المستثنى وكذلك هذا في الخنطة والشعير والذهب والفضة والدار والارض والله أعلم بالصواب

### باب الاقرار بالجهول أو بالشك

(قال رحمه الله) أقر أن فلان عنده وديعة ولم يبين ما هي فما أقر به من شيء فهو مصدق فيه وقد تقدم نظيره في القصب في الوديعة أولى لان المودع أمين فيكون مبول القول فيما بين يمينه أن يكون ما بين يمينه يقصد به الابداع وان ادعى المقر له شيئا آخر فلي المقر الجمين لانكاره مادامه وكذلك لو أقر بثوب وديعة وجاء به مبييا وأقر أنه حدث به عنده هذا العيب فلا ضمان عليه في ذلك لانه لو هلك في يده لم يضمن شيئا واذا أنكر صاحبه

أن يكون استودعه فالجواب كذلك لأن ما في يده لم يقر على نفسه بالسبب الموجب للضمان عليه وإنما أقر بأنه ودية في يده فصاحبه يدعى عليه السبب الموجب للضمان وهو الأخذ بشير رضاه وذو اليد منكر لذلك بالقول قوله مع يمينه قال (الآثرى) أنه لو قال وضعت خاتمك في يدي فضايع كان القول قوله لأنه لم يصف إلى نفسه في ذلك فلا يضمن به وإنما أراد بهذه الإشارة إلى الفرق بين هذا وبين ما لو قال أخذته منك ودية فإن هناك إذا أنكر صاحب الإيداع كان المودع ضامناً لاتقراره بالفعل الموجب للضمان عليه وهو الأخذ فأما هنا فقد أضاف الفعل إلى صاحبه بقوله أودعني أو وضعه في يدي ولو كانت الودية ثوباً فلبسه المودع أو دابة فركبها ثم قال هلكت بعد أن نزلت عنها وكذبه صاحبه فهو ضامن لأنه أقر بالسبب الموجب للضمان وهو اللبس والركوب في ملك الغير ثم ادعى ما يبرئه عن الضمان فلا يقبل قوله إلا أن يقيم البينة على ما ادعى وكذلك لو قال ركبها باذن المودع وأنكر المودع الاذن فهو ضامن إلا أن يقيم البينة على الاذن لاتقراره بالفعل الموجب للضمان عليه وكذلك لو دفعها إلى غير صاحبها ثم أقر أنه دفعها باذنه فهو ضامن إلا أن يقيم البينة على ذلك وعلى صاحبها الجمين في ذلك كله لدعوى الرضا والاذن عليه وهو مسقط للضمان عنه ولو أقر به ولو قال لقلان على ألف درهم أو لقلان على ألف درهم ولقلان مائة دينار أو لقلان فאלف الاول لأنه أقر له بها عينا حين لم يقرن به حرف التخيير وذكر حرف التخيير بين الآخرين في مائة دينار فيكون الجواب في حقهما مثل الجواب في المسئلة الاولى من حكم الاصطلاح والاستخلاف ولو قال لقلان على مائة دينار ولقلان على كرحنطة أو لقلان كرحشعير والمائة لدينار الاول ثابتة لأنه أقر له بها عينا ولا شيء للآخرين لأنه ما عين في الاقرار لو احدى منها شيئاً حين أدخل بينهما حرف أو وعد يثبت أن حرف أو يمنع عينا في حق من اقترن به ولكن لكل واحد منهما أن يحلفه على ما يدعيه عليه كأنه لم يقر لها بشيء ولو قال له لك على مائة درهم ولقلان أو لقلان فالاول نصف المائة والنصف الباقي يحلف لكل واحد من الآخرين عليه الآن يصطاحا على شيء فيكون بينهما فانه عطف أحد الآخرين على الاول فيما هو موجب حرف أو فكانه قال لقلان على مائة درهم ولاحد هذين الآخرين فنصف المائة للاول لأنه لا يترجم من الآخرين إلا أحدهما والنصف الآخر متردد بين الآخرين والمستحق منهما غير معين والحكم فيه الاصطلاح أو الاستخلاف وإن قال لقلان قبلي مائة درهم أو لقلان وفلان

فالنصف الثالث والنصف الباقي بين الاولين كما بينا في المسئلة الاولى بين الآخرين لانه عين  
الاقرار للثالث هنا حين لم يقرن به حرف أو وأثبت المزاحمة لاحد هذين ولهذا على مائة  
درهم فنصف المائة الثالث وفي النصف الآخر حكم الاصطلاح بين الاولين أو الاستحلاف  
قال وقوله على وقبلي دين وقوله عندي وديمه وقوله من ملكي وديمه وقوله في ملكي أو في  
مالي شركة لأن كل لفظ محمول على ما هو المتعارف بين الناس في مخاطبتهم وقد بينا هذا وإن  
قال لقلان على مائة درهم والافقلان فقي قول أبي يوسف رحمه الله هذا مثل قوله لقلان أو  
لقلان وفي قول محمد رحمه الله الالف الاول ولا شيء للثاني (وجه) قول محمد رحمه الله أنه أقر  
للاول بالمال عينا وفي حق الثاني على الاقرار بالشرط فان قوله والافقلان يعني أن لم يكن لقلان  
على مائة درهم وهذا تعليق بالشرط والاقرار لا يحمّل التطبيق بالشرط فيبقى اقراره الاول ملزما  
وفي حق الثاني باطلا (ألا ترى) أنه لو قال لقلان على مائة درهم والا فبدي حر أو فأمرأى  
طالق أو فملى حبة لزمته المائة دون ما سواها لأن كلامه الثاني تعليق بشرط عدم وجوب  
المال وفي هذا الفصل دليل من وجبين أحدهما أنه لو لم يكن المال واجبا باقراره للاول  
لكان يلزمه العتق والطلاق ويلزمه الحج لوجود شرطه والثاني أنه جعل هناك آخر كلامه  
تطبيقا فلم يؤثر في الاقرار السابق فكذلك هنا وأبو يوسف رحمه الله يقول مثل هذا اللفظ  
إنما يذكر عند التردد بين المذكورين على أن يكون أولى الوجبين في ظنه الاول فان الرجل  
يقول هذا القدام زيد والا فمرو وكل هذا الطعام والا فهذا يكون المراد أحدهما على أن  
يكون أولى الوجبين للاول فهذا أيضا يكون بهذا اللفظ مقرا لاحدهما بمنزلة قوله لقلان  
أو لقلان وهذا بخلاف قوله والا فبدي حر أو فملى حبة فإنه لا مجانسة بين الاقرار وبين  
اشاء العتق والتزام الحج حتى يحصل كلامه على معنى التردد فكان آخر كلامه محمولا  
على معنى التمين ولأن العتق والطلاق والحج معلق بالشرط فيمكن تصحيح آخر الكلام تطبيقا  
فأما الاقرار فلا يحمّل التعليق بالشرط في جعلنا إياه شرطا للغاؤه من كل وجه فلهذا جملناه  
بمعنى أو ليكون مقرا لاحدهما بنير عينه. وإن قال لقلان على مائة درهم بل لقلان أو لا بل  
لقلان فهو سواء ولكل واحد منهما مائة درهم لأن آخر كلامه لاستدراك اللفظ بالرجوع  
عن الاقرار للاول وإقامة الثاني مقامه في الاقرار له بالمائة والرجوع في حق الاول باطل  
والاقرار للثاني بالمائة صحيح. ولو قال لقلان على مائة درهم بل على حجة لزمته المائة والحجة

جميعا لما يتنا انه أقام التزام الحج مقام الاقرار للاول بالمال فيبقى المال للاول ويلزمه الحج  
 بالتزامه ولو قال على لقان مائة درهم أو على حجة أو قال عبدي حر لم يلزمه من ذلك شيء  
 لانه أدخل حرف أو بين المذكورين فلا يكون كلامه عزيمة في واحد منهما بعينه ولو قال  
 لقان على الف درهم وزن سبعة أو نصفها لقان آخر فهذا باطل الا أن يجتمعا على قبضها  
 فيأخذ انها لانه ردد كلامه بين الاقرار بجميعها للاول وبين الاقرار بنصفها للآخر ولو ردد  
 كلامه بين الاقرار للاول والآخر بجميعها لم يلزمه شيء الا أن يصطلحا فكذلك هنا .  
 ولو قال لقان على الف درهم ولقلا أو فلان وفلان فلاول ثلث الالف وفي حق الثاني  
 والثالث الاستعلاف أو الاصطلاح في ثلث الالف لانه أدخل حرف أو بين الثاني والثالث  
 ولا يقرن الاول بالاربع فكان مقرا للاول والرابع وواحد اما الثاني أو الثالث فيقسم  
 أثلاثا عليهم ثلثة الاول عين والثالث الآخر متردد بين الثاني والثالث فيكون الحكم الاصطلاح  
 أو الاستعلاف ولو قال قد أقرضني فلان أس الف درهم والافيدته حر أو فليته حجة  
 فهذا اقرار بالمال لانه أكد الاقرار بعينه ولو لم يؤكد كان المال واجبا عليه فعند التأكيد أولى  
 ولو قال أقرضني فلان أس دراهم والافقلان آخر على مائة دينار لزمته الدراهم وبطل الدينار  
 أما على قول محمد رحمه الله فظاهر وعلى قول أبي يوسف رحمه الله الجواب هنا هكذا بخلاف  
 ما لو قال لقان على مائة درهم والافقلان على مائة دينار ولان في الفصل الاول لا مجانسة  
 بين الكلامين فاحدهما اقرار بالفصل وهو قوله أقرضني فلان أس والآخر اقرار بالمال  
 فلاعدام المجانسة بينهما يتعذر حمل على معنى التردد واذا لم يمكن حمل قوله والا بمعنى أو بقي  
 معولا على حقيقته وهو تعليق الاقرار بالشرط في حق الثاني فيلزمه المال للاول وفي الفصل  
 الثاني الكلامان من جنس واحد فامكن ان يحمل قوله والا بمعنى أو محمولا على المجاز باعتبار  
 المادة فلماذا لا يلزمه لواحد منهما شيء ولو قال لقان على دينار او درهم فهذا في القياس باطل  
 لانه لم يلتزم واحد من المالين بعينه حين أدخل بينهما حرف أو ولا يجوز ان يلزمه ما لم  
 يلتزمه (ألا ترى) أن أصل المال ما لم يلتزمه فكذلك عين احد المالين لا يلزمه ما لم يلتزمه وفي  
 الاستحسان يلزمه الدرهم لان التزام أقل المائتين منيقن به ولان الدراهم والدنانير في بعض  
 الاحكام كجنس واحد حتى يضم أحدهما الى الآخر في حكم اثر كاة وفي شراء ما يباع بأقل مما  
 يباع مما جنس واحد فكان هذا وقوله على درهم أو درهمان سواء فيلزمه الاقل لكونه متيقنا

به وهذا اذا ادعاهما المقر له فان ادعى الدينار وحده يستحلف للمقر على دعواه وهو يرى من الدرهم لانه رد اقراره فيه فلما اذا ادعاهما قد صار مصدقا له في الاول ومدعيا الآخر أيضا فيلزمه الدرهم وفي الدار لدعواه فكذلك لو قال له كر علي حنطة أو كر حنطة أو درهم أو ثوب سلم مروى أو مروى قال ادعاهما الطالب يلزمه الاقل لكونه متفيا عنه معنى المالية ويستحلف على الآخر لدعوى صاحبه. ولو قال له علي الف درهم أو دينار أو كر حنطة لزمه الالف لا اقراره بها عينا ويلزمه الاقل من الدينار والكر لا دخاله حرف أو بينهما ولو قال له علي مائة درهم أو دينار وكر حنطة فالكر لازم لا اقراره به عينا وفي المائة درهم أو دينار له الاوكس منها اذا ادعاهما المقر له لا دخاله أو بينهما. ولو قال له علي مائة درهم أو نصفها فنصفها ثابت عليه لانه التزمها عينا وانما رد كلامه في النصف الآخر فيلزمه نصف المائة عينا لهذا. وكذلك لو قال له علي مائة درهم الا نصفها فنصفها ثابت عليه لانه استثنى نصف المائة فيصير اقراره عبارة عما وراء المستثنى. ولو قال له علي الف درهم يرض أو سود ف عليه الاوكس منها لما بينا أن الاوكس متيقن به. ولو قال افلان علي ألف درهم ومائة دينار أو كر حنطة وكر شعير فقد عين الاقرار بالف درهم وبالكر الشعير فيلزمه كل واحد منهما وأدخل حرف أو بين مائة دينار وكر حنطة فيلزمه الاوكس منها (والحاصل) أنه لا فرق بين أن يصل ببعض هذه الكلمات ببعض أو يفصل بعضها عن بعض فينظر الى ما قرن به حرف أو فيكون الحكم التزام الاوكس وما لم يقرن به حرف أو فيكون الحكم فيه التزامه بعينه وعمل حرف الواو في المصنف والمطوف غير المطوف عليه فلا نصير الكلمات به في الحكم ككلام واحد والله أعلم

#### باب اقرار المريض قبض الدين وغيره

(قال رحمه الله) ولا يجوز اقرار المريض اذا مات من مرضه قبض الدين له من وارثه أو من كفيل به ويستوى ان كان الوارث هو الاصيل والاجنبي كفيل به أو علي عكس ذلك ويستوى ان كانت الكفالة له في الصحة أو في المرض لان الاقرار بالقبض بمنزلة الاقرار بالدين أو العين فان كان عين المقبوض في يده فقد أقر انه كان لوارثه قبضه منه بدنه وان لم تكن عينه في يده فقد أقر انه وجب للوارث عليه مثل ما كان له علي الوارث ثم صار قصاصا به واقراره بالدين أو العين للوارث باطل اذا كانت منفته تمود اليه وبرائة الاصيل توجب



براءة الكفيل على كل حال وكذلك براءة الكفيل بالاستيفاء منه توجب براءة الاصيل  
فكان في هذا الاقرار منفعة الوارث براءة ذمته. وكذلك لو أقر بالقبض من أجنبي تطوع  
به عن الوارث أو أقر بحالة أجنبي عن الوارث فهذا باطل لتضمنه الاقرار ببراءة الوارث  
وان كان قبض المال من الوارث أو ممن أدى عنه بمعاية الشهود جاز لانشاء البهمة من القبض  
المعين وانما فارق المريض الصحيح لعدم تمكن الصحة في تصرف المريض وفيما لاتهمه فيه  
المريض كالمصحيح. ولو وكل رجل رجلًا يبيع عبده فباعه من ابن الأمر ثم مرض الأمر  
فاقر بقبض الثمن منه أو أقر الوكيل بقبضه ودفعه الى المريض لم يصدق في ذلك لما في  
هذا الاقرار من منفعة الوارث براءة ذمته عن المدين. فان قيل ليس أن الوكيل بمنزلة الماقد  
لنفسه وهو صحيح قلنا في حقوق المقتد نم فاما في الواجب من المدين فلا حق له بل هو للموكل  
وفي هذا الاقرار اذا صح سلامة المدين للوارث وسقوط مزاحمة سائر الورثة منه فلماذا  
لا يصدق الوكيل على ذلك فان كان المريض هو الوكيل صدق وان جعل الأمر ذلك لان  
المشتري أجنبي من الوكيل واقرار المريض باستيفاء دين واجب له على أجنبي صحيح فلا أن  
يصح اقراره باستيفاء دين واجب لغيره كان أولي وحال مرض الوكيل في هذا الدين كحال  
صحته لانه تصرف ليس مع وارثه ولا في محل فيه حق غرمائه أو ورثته وان كان المشتري  
وارثا للوكيل والأمر وهما مريضان لم يصدق الوكيل على ذلك لان مجرد مرض الأمر يمنع  
صحة هذا الاقرار فرضهما أولى وان كان المشتري وارثا للوكيل دون الأمر فان أقر  
الوكيل انه قبضه ودفعه الى الأمر أو هلك المقبوض في يده فهو مصدق على ذلك وان أقر  
بقبضه فقط لم يصدق على ذلك لانه اذا أقر في الدين بالقبض لزمه ضمان المقبوض اذا مات  
مقرا به فكان هذا الاقرار منه انما يرى ذمته وارثه ويلزمه المال فهو بمنزلة قبول الحوالة  
والكفالة عن وارثه بالمال أو تبرعه بالقضاء عنه واما اذا قال دفعته الى الأمر أو ضاع مني  
فليس فيه التزام شيء في ذمته لانه أمين في المقبوض فالقول قوله ولئن كان فيه منفعة للوارث  
فليس في مال تلقى به حق الورثة والمريض في ذلك والصحيح سواء. ولو ان مريضا عليه دين  
يحيط بماله أقر بقبض دين له على أجنبي فان كان ذلك جائزا اذا كان وجوب الدين في الصحة  
لان التبريم يستحق براءة ذمته عند اقرار الطالب بالقبض منه فلا يبطل استحقاقه بمرض  
الطالب ولان حق التبريم لا يتعلق في مرضه بالدين وانما يتعلق حقهم بما لا يمكن استيفاء الدين

منه واستيفاء الدين من المدين غير ممكن وكان اقراره باستيفاء ما لم يتعلق به حق غرمائه في  
 المرض والصحة سواء بخلاف ما اذا كان الدين على الوارث لان بطلان اقراره هناك لحق  
 الوارث وحقهم يتعلق بالدين والمدين فان كان التبريم اخاله وله ابن فبات الابن قبل الاب حتى  
 صار الاخ من ورثته لم يجوز اقراره بقبض الدين منه وقد ينشأ هذه القصول في اقراره بالدين  
 لمن لم يكن وارثا ثم صار وارثا بسبب قائم وقت الاقرار فصار غير وارث فكذلك هذه القصول  
 في الاقرار بالاستيفاء ان اقر بالدين اذ الاقرار بالاستيفاء بالدين على ما ينشأ ولو خلع امرأته في  
 مرضه على جمل وانقضت عنها فاقر باستيفائه منها وليس عليه دين في الصحة ولا في  
 المرض كان مصدقا لانها باقضاء المدة خرجت من ان تكون وارثة يبين فاقرارها باستيفاء  
 الدين منها ومن اجنبي آخر سواء واشترطه انقضاء المدة صحيح لان اقراره قبل المدة  
 يتمكن فيه تهمة المواضعة فانها لو لم تساعد على الخلع حتى فارقتها لا تخرج عن أن تكون وارثة  
 فيحتل أنها ساعدته على الخلع ليتضح اقراره باستيفاء الدين منها فلزوال هذه التهمة شرط  
 انقضاء المدة وكذلك اشتراطه أن لا دين عليه في الصحة لان دين الصحة مقدم على ما يقر  
 به في المرض فأما اشتراطه أن لا دين عليه في المرض فسبب معين صحيح وان كان المراد  
 بسبب الاقرار فالمراد في حكم الاختصاص انها انما تختص بما في ذمتها اذا لم يكن على المقر  
 دين في مرضه وكذلك لو صالح عن قصاص في مرضه على مال ثم اقر بقبضه وهو على غير  
 وارثه صدق في ذلك بخلاف ما اذا كان على وارثه لان بالصلح قد انقلب الواجب مالا ففى  
 اقراره بقبضه من الوارث اتصال منفعة المالية اليه والمريض لا يملك ذلك في حق وارثه بخلاف  
 عفوه عن القصاص فان ذلك ليس بمال وانما يمنع المريض من أن يقر لوارثه بما هو مال وان  
 اقر العبد بالتاجر بقبض دين كان له على مولاه فان لم يكن عليه دين جاز لان كسبه خالص  
 حق مولاه ولان العبد لا يستوجب على مولاه دينا اذ لم يكن عليه دين فبراءة المولى  
 لا تكون باقراره وان كان عليه دين لم يجوز اقراره بذلك لان المولى يخلف عبده في كسبه  
 خلافة الوارث حتى تتعلق سلامته له بشرط الفراغ عن الدين للعبد فيكون اقراره لمولاه  
 في مرضه اذا مات منه بمنزلة اقرار المورث لوارثه وكما تمكن هناك تهمة إسناده على سائر  
 الورثة تمكن هنا تهمة إسناده لمولاه على غرمائه وكذلك المكاتب اذا اقر بقبض دينه من  
 مولاه وهو مريض ثم مات وعليه دين والمولى وارثه فاقرارها باطل وان لم يكن عليه دين

فكان له على مولاة طعام ومكاتبته دراهم فأقر باستيفاء الطعام ثم مات وترك ولاء فان لم يكن له وارث سوى المولى فالأقرار صحيح لانه لاحق لاحد في ماله سوى مولاة فهو كريض ليس له الا وارث واحد وأقر باستيفاء دينه منه وان كان وارثه غير المولى فهو مصدق في ذلك أيضا لان المولى أجنبي عنه والأقرار بقبض الدين من الأجنبي صحيح ممن لا دين عليه ولو كان عليه دين يحيط بماله لم يصدق في ذلك لانه يموت عاجزا فتفسخ الكتابة ويبرء مبداء المولاة وقد بينا أن أقرار المبد بالقبض من مولاة باطل اذا كان عليه دين لان المولى في حقه كالوارث واذا أقر المريض المدين انه قبض من وارثه ودية كانت له عنده أو عارية أو مضاربة أو بضاعة فهو مصدق في ذلك لانه ليس في أقراره منفعة مالية للوارث فان الوارث لو قال رددته عليه صدق لكونه أميناً فيموان جعده المريض فاذا لم يكن في أقرار المريض ما يوجب براءة للوارث كان مصدقاً في ذلك وكذلك اذا كان ذلك من ثمن مبيع باعه له من غير وارث فقال الوارث قد قبضته ودفعته الى المريض أو ضاع عندي وصدقه المريض كان صحيحاً لان الوكيل بالبيع أمين فيما يقبض من الثمن فبرأته بقوله دفعت لا يتصدق المريض وكذلك لو أعطاه المريض الدراهم ليشتري له بها حاجة فقال الوارث قد فلت ودفعت الى المريض فهو مصدق في ذلك صدقه المريض أو كذبه لانه أمين في المال المدفوع اليه واكثر ما في الباب أن في تصديق المريض اسقاط الثمن عنه فهذه الثمن ليست بمال وان دفع المريض الى وارثه دراهم ليقضيها غريباً من غرمائه صدق في المال المدفوع اليه ولا يصدق في ابطال حق التبريم لانه يدعى عليه وصول حقه اليه ولو ادعى ذلك المطلوب نفسه لم يصدق فكذلك اذا ادعاه وكيله وان وكله فيه بقبض دين له على أجنبي فقال قد قبضته ودفعته اليه فهو مصدق والمطلوب برىء أما في حق براءة المطلوب فلا أن أقرار الوكيل بالقبض كأقرار الموكل بنفسه (الآ ترى) أنه لو كان الوكيل أجنبياً صح أقراره بالقبض فاذا كان وارثاً أولى لان في هذا الأقرار نوع ضرر على الوارث وأما في حق نفسه فهو أمين في المقبوض فالقول قوله في إيصاله الى المريض وان وكله يبيع متاع له ولا دين عليه فباع بقيمته بشهادة الشهود ثم قال في حياته أو بعد موته قد قبضت الثمن ودفعته اليه أو ضاع فهو مصدق في ذلك أما في حق براءة المشتري فالوكيل بمنزلة العاقد لنفسه فصح أقراره بالقبض منه وأما في حق نفسه فلا أنه أمين فيما يقبض من الثمن وان قال بمت المتاع واستوفيت الثمن وضاع

فان كان المتاع مستهلكا ولم يعرف الذي اشتراه فهو مصدق كان المريض حيا أو ميتا لانه أمين في المتاع المدفوع اليه وهو مسلط على يمينه ولو أخبر بهلاك عينه في يده كان مصدقا فكذلك اذا أخبر بيمينه وقبض العوض وهلاكه في يده وان كان المتاع قائما والذي اشتراه معروفا مقرا بذلك وليس على المريض دين فالوارث مصدق أيضا اذا كان المورث حيا لانه أخبر بما يملك انشاءه فان الوكالة باقية مادام المورث حيا فيصح اقراره بالبيع وقبض الثمن وان كان على المريض دين لم يصدق الوارث على ذلك وان صدقه المريض فيه لان المريض لو أقر بهذا بنفسه لم يصح اقراره لتضمن ابطال حق غرماء الصحة عن ماله فكذلك اذا أقر به وكيله وان كان ميتا حين أقر الوارث بذلك لم يصح اقراره لانه قد انفزل عن الوكالة بموته فانما أقر بما لا يملك انشاءه فلا يصح اقراره اذا كان على المريض دين محيط وان لم يكن فكذلك في حق سائر الورثة لا يصح اقراره . واذا مات المريض فقال وارثه كانت له عندي وديمة فدفعها اليه أو مضاربة أو بضاعة فهو مصدق في ذلك لانه ما أقر على نفسه بوجود الثمن الموجب للضمان بل هو أمين منكر لوجوب الضمان عليه فالقول قوله مع اليمين ان اتهمه الورثة فان عمل بالمضاربة أو البضاعة لم يصدق وكان ضامنا لان عمله في مال الغير سبب موجب للضمان عليه ما لم يثبت اذن صاحب المال له في ذلك وبمجرد قوله لا يثبت الاذن وان كان المريض قد أقر في مرضه أن معه مضاربة أو بضاعة فالوارث مصدق في الرد لان المريض أقر بملك أنشاءه فان اذن المورث بالتصرف في ماله بطريق المضاربة والبضاعة صحيح لان كان أمينا فيه والقول في الرد قول الأمين فان قال الوارث دفعت الى الورثة أنصباهم من ذلك بعد موت المريض كان مصدقا في براءة نفسه ولكنه غير مصدق في سلامة ما بقي له بل ما بقي مشترك بينه وبين الورثة بمسأله أن يخلفوا ما قبضوا لان ما زعم انه دفعه اليهم يحمل كالهالك فان قوله مقبول في البراءة عن الضمان لافي وصوله اليهم فيكون الباقي مشتركاً بينه وبينهم ولو أقر المريض بقبض شيء مضمون له في يد وارثه من غصب أو غيره لم يصدق لان الوارث لو ادعى الرد هنا لا يصدق في سقوط الضمان عنه ولو أسقطنا الضمان انما نسقطه بقول المريض ونحوه في اتصال المنفعة المالية الي وارثه باطل واذا مرض العبد التاجر فامر بدين لاربعة رهط لكل رجل منهم ألف درهم ثم باعه القاضي وهو مريض فاشتراه أحدهم بألف درهم وقبضها القاضي أو أمينه فهلك من عنده وأعتق المشتري العبد

ثم مات المشتري وأحد الترماء وارثه واكتسب العبد مالا في مرضه ثم مات فان ماله يقسم بين غرمائه الثلاثة الباقين كل منهم يضرب بدينه ويضرب الوارث بدينه ولا يضرب الذي أعطه بدينه لان الديون كلها واجبة في ذمته لم يقض شي منها حتى تمته والدين الواجب في ذمة العبد يقضى من كسبه بعد موته الا أن دين المشتري قد سقط عنه لانه ملك رقبته والمولى لا يستوجب على عبده ديناً وقد كان يحول حقه الى الثمن الذي تبضه القاضي فلما هلك ذلك فات محل حقه أصلاً فسقط دينه فلها لا يضرب في الكسب الذي بعد العتق بشي وأما وارث المشتري فهو أجنبي عن العبد فدينه ثابت في ذمته بعد العتق كدين الآخرين وهو وان صار وارثاً للعبد يموت المشتري فانما صار وارثاً بسبب حادث بعد الاقرار وهو الولاء فلا يبطل ذلك اقراره فلها لا يضرب مع الآخرين بدينه وكذلك ان كان أحد غرماء الدين أقر لهم وارث العبد لانه حين أقر له لم يكن وارثه فلا يبطل اقراره له وان صار وارثاً بعد ذلك ولو أن مريضاً أقر لابنه بدين وابنه عبد ثم عتق ثم مات الاب وهو وارثه فاقراه بالدين جائز لان كسب العبد لمولاه فهذا الاقرار حصل من المريض في المعنى للمولى والمولى أجنبي منه فبان صار العبد من ورثته لا يبطل ذلك الاقرار وهذا هو المعنى في الفصل الاول أن الدين الواجب على العبد باقراره يتعلق برقبته وكسبه وذلك لمولاه دونه فبان صار المقر له وارثاً له بعد ذلك لا يبطل به الاقرار المتقدم وان وجب قضاء من كسب هو خالص حق العبد بعد العتق لان هذا حكم يثبت بسبب حادث وهو الاعتاق وقد بينا أن من صار وارثاً بسبب حادث بعد الاقرار لا يبطل الاقرار به بخلاف من ورث بسبب قائم وقت الاقرار وان كان العبد تاجراً وعليه دين والمسئلة بحالها فالأقرار باطل لان كسب العبد التاجر لا يكون لمولاه ففي هذا الاقرار منفعة للعبد من حيث انه يقضى به دينه وقد صار وارثاً بسبب قائم قائماً وقت الاقرار فلها يبطل اقراره فأما اذا لم يكن عليه دين فكسبه يكون ملكاً لمولاه ويحمل هذا كالاقرار للمولى ولو أقر المريض لابنه وهو مكاتب ثم مات الاب والابن مكاتب على حاله فاقراه له جائز لان المكاتب ليس من جملة الورثة فانما كان مقراً بهذا الدين لأجنبي وان عتق المكاتب قبل موت الاب لم يحز اقراره له لانه صار وارثاً بسبب قائم وقت الاقرار وكسبه بعد العتق له فكان هذا الاقرار موجباً ايصال النفع الى وارثه فلها لم يصح . ولو أقر المكاتب في مرضه لابنه الحر بدين ثم مات مكاتباً ولم يترك وفاء أو ترك

وفاء بالدين دون المكتابة فلا تترار جائز لانه مات عبدا عاجزا فلا يكون ابنه من ورثته فكان الاقرار له كالاقرار للاجنبي وهذا لان الدين مقدم على المكتابة لانه أقوى (الأرى) أنه لا يملك اسقاطه عن نفسه بخلاف بدل المكتابة فاذا كان الدين مقدما فهو لم يترك وفاء ببذل المكتابة وان ترك وفاء بذلك كله كان اقراره بالدين باطلا لانه يؤدي كتابته ويحكم بمقتضى مستندا الى حال حياته فيكون ابنه من ورثته وموجب اقراره قضاء الدين من كسبه وكسبه حقه فاذا حصل اقراره لمن يرثه بسبب قائم وقت الاقرار كان الاقرار باطلا والله أعلم بالصواب

### باب الاستثناء

(قال رحمه الله) واذا أقر الرجل أن لفلان عليه ألف درهم الا تسعة وخمسين درهما فاستثناه جازر وعليه خمسون لانه عطف الحسين على التسعة وتسعون وحكم المطوف حكم المطوف عليه فاذا كان المطوف عليه مستثنى فكذلك المطوف وقد بينا أن الاستثناء صحيح اذا كان يتي ما وراء المستثنى شيء فجعل الكلام عبارة عنه قل ذلك أو أكثر والباقي وراء المستثنى فكان مقرا بها بهذه العبارة بخلاف ما لو قال الألف درهم فانه لا يتي وراء المستثنى شيء مما تناوله كلامه ليصير الكلام عبارة عنه فيكون هذا رجوعا عن الاقرار لا استثناء والرجوع باطل وان كان موصولا لانه اما يصلح موصولا ما يكون فيه معنى البيان لا اول كلامه والابطال ليس من البيان في شيء فلم يقص وان كان موصولا ولو قال له على ألف درهم الا ديناراً فلا استثناء جائز وي طرح من الألف قيمة الدينار وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله وأبي يوسف استحسانا وفي القياس لا يصح هذا الاستثناء وهو قول محمد وزفر رحمهما الله وكذلك لو قال الاقلما أو كر حنطة أو استثنى شيئا مما يكال أو يوزن أو يمد عدا فهو على هذا الخلاف فأما اذا قال الاشاة أو ثوبا أو عرضا من العروض فلا استثناء باطل عندنا وقال الشافعي رحمه الله صحيح وي طرح عنه بقدر قيمة المستثنى أما الكلام مع الشافعي رحمه الله بناء على الاختلاف في موجب الاستثناء فعنده موجب الاستثناء امتناع ثبوت الحكم في المستثنى لقيام الدليل المعارض بمنزلة دليل الخصوص في العموم فاذا قال لفلان على عشرة الا درهم يصير كانه قال الا درهم فانه ليس على فلا يفرق بينهما للدليل المعارض لا اول كلامه لانه يصير كالاستثناء

كانه لم يتكلم به وعندنا موجب الاستثناء أن يصير كالتكلم بما وراء المستثنى خاصة ويخرج  
 كلامه في القدر المستثنى من أن يكون إيجاباً وأصل الخلاف بيننا وبينه في التعليق بالشرط فانه  
 لاخلاف بيننا وبينه أن الاستثناء والتعليق بالشرط كل واحد منهما يان إلا أن عنده بالتعليق  
 بالشرط لا يخرج كلامه أن يكون إيجاباً بل يتمتع وقوعه مانع وهو الشرط فكذلك الاستثناء  
 وعندنا التعليق بالشرط يخرج الكلام من أن يكون إيجاباً فيكون ذلك ياناً في أحد الحكمين  
 والاستثناء يخرج المستثنى من أن يكون في الحكم المذكور أصلاً فيكون هذا ياناً أن أصل  
 الإيجاب لم يتناول إلا ما وراء المستثنى ودليله على إثبات أصله قول أهل اللغة الاستثناء من  
 النفي إثبات ومن الإثبات نفي فلو لم يكن حكم الاستثناء ضد حكم أصل الكلام لكان قولهم  
 هذا باطلاً وفي كلمة الشهادة إثبات التوحيد بالافتقار ولو كان عمل الاستثناء فيما قلّم لكان هذا  
 نفيًا للشرك لأن إثباتاً للتوحيد فإذا ثبتت هذه القاعدة قلنا يجب للعمل بالدليل المعارض بحسب  
 الامكان فإن كان المستثنى من جنس المستثنى منه كان الدليل المعارض في المين فيتمتع العمل  
 بقدره وإن لم يكن من جنسه كان الدليل المعارض باعتبار القيمة فيتمتع ثبوت الحكم بقدر قيمة  
 المستثنى (ودليلاً) على إثبات الأصل قوله تعالى قلبت فيهم ألف سنة إلا خمسين عاماً واستناع  
 ثبوت الحكم لقيام الدليل المعارض يكون في الإيجاب لافي الأخبار فإذا لم يعمل الطريق في  
 الاستثناء ما قلنا أن المستثنى منه عبارة عما وراء المستثنى كان هذا رجوعاً واستنداً كاللفظ  
 وذلك لا يجوز على الله تعالى ولأن الدليل المعارض كما يتحقق في البعض يتحقق في الكل بمنزلة  
 دليل الحق لخصوص وبالاتفاق استثناء الكل بمنزلة باطل عرفنا أنه ليس الطريق ما قال  
 والدليل المعارض يستقل بنفسه كالخصوص في الموم والاستثناء لا يستقل بنفسه عرفنا أن  
 طريقه إخراج المستثنى من أن يكون الكلام متناولاً له ولما قال أهل اللغة ما ذكره فقد قالوا  
 الاستثناء للاستخراج ويكون عبارة عما وراء المستثنى فنجمع بينهما فنقول هو للاستخراج  
 من الكلام قصداً وباعتبار الإشارة ضد حكم الأصل فكان الاستثناء من النفي إثباتاً بهذه  
 الطريق وما زاد على هذا التقرير فيه مذكور في أصول الفقه إذا ثبت هذا قلنا إنما يصح  
 الاستثناء إذا كان الكلام متناولاً له ولم يكن أصل كلامه متناولاً للتوب قلّم يكن هذا استثناء  
 بل يكون كلاماً مبتدأ لبيان أنه ليس عليه شيء من الثياب إنما عليه ألف درهم فقط وهذا هو  
 القياس إذا استثنى مكيلاً أو موزوناً أو معدوداً من خلاف جنس المذكور لأن أصل الكلام

غير متناول وان لم يذكر الاستثناء ولكن استحسنت أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله قالا  
 للمقدرات جنس واحد معنى وان اختلفت أجناسها صورة لانها ثبتت في الذمة ثمة وشئت  
 حالا وهـ وجلا ويجوز الاستراض فيها فكانت في حكم الثبوت في الذمة كجنس واحد معنى  
 وانما كان الاستثناء اخراجا لطريق المعنى على أن يصير الكلام به عبارة عما وراء المستثنى ولهذا  
 صح استثناء المقدر من المقدر وان اختلفا في الجنس فصورة المدييات التي لا تتفاوت بمنزلة  
 المقدرات في ذلك بخلاف الثياب والنعم قلنا ليست من جنس المقدرات معنى فلم يكن  
 استثناءها استخراجا من الكلام صورة ولا معنى فكان باطلا. ولو قال لقان على الف درهم  
 ولقان على مائة دينار الا قيراطا كان الاستثناء من الاخير لانه موصول بالقرار في الثاني  
 وهو أيضا من جنس المستثنى منه على وجهه. ولو قال لقان على الف درهم ولقان على مائة  
 دينار الا خمسين درهما من الالف كان كما قال لانه فسر المستثنى على وجهه لم يبق احتمال في  
 كلاهما الا التقدير الثيق وهو وخسون فلهذا لم يسمعه وخسون ولو قال لانه على الف درهم الا  
 مائة درهم عشرة دنانير الا قيراطا كانت المائة درهم والعشرة الا قيراطا كلها استثناء فيطُل  
 ذلك من الدرهم لان قوله الا مائة وقوله عشرة دنانير عطف على المستثنى وحكم المعطوف  
 حكم المعطوف عليه وقوله الا قيراطا استثناء من المستثنى صحيح قل الله تعالى الا آل لوط انا  
 المنجى وأمرنا مستثناء من المنجى فكانت من المهلكين ففرضا أن الاستثناء صحيح فلهذا  
 صارت المائة درهم والعشرة دنانير الا قيراطا كلها مستثناءة ولو قلناه على الف درهم ومائة  
 دينار الا مائة درهم وعشرة دنانير كانت الدنانير عشرة مستثناءة لكونها معطوفة على المستثنى  
 والمقر له بالماضي واحدا فيجعل كل استثناء من نوعه استحسانا فلهذه تسعة دراهم وتسعون  
 ديناراً ولو قال لقان على الف درهم ومائتا دينار الا أنا كان الاستثناء باطلا لانه استثنى أحد  
 النوعين كله ومعنى هذا المقر له اذا كان واحد فالاستثناء مجبول من نوعه ونوع المستثنى  
 الالف المذكورة ولا قد استثنى جميع ما تناوله أحد الكلايين واستثناء الكل باطل لما قلنا  
 ولانه للتمييز بين المستثنى والمستثنى منه وهذا لا يتحقق في استثناء الكل ولو قلناه ان علي كر  
 حنطة وقفيز شمير فاستثناءه كر حنطة باطل لانه استثنى جميع ما تناوله أحد الكلايين  
 واستثناءه ففيز شمير باطل أيضا في قول أبي حنيفة رحمه الله وهو صحيح عند أبي يوسف ومحمد



رحمهما الله وعليه كره حنطة وتفتيز شمير وجه قولهما أن الكلام موصول وفي حق الشمير  
 إنما استثنى بعض ما أقر به فيكون صحيحا كما لو بدأ باستثناء الشمير فقال الا فتيز شمير  
 وكر حنطة وأبو يوسف رحمه الله يقول استثناءه كره حنطة باطل فيكون ذلك لنوا من  
 الكلام وقد تخطل بين المستثنى والمستثنى منه في الشمير وفي تخطل بين المستثنى والمستثنى منه  
 كلام لنوا كان الاستثناء باطلا لأن شرط صحة الاستثناء الوصل والكلام اللغو فاصل بمنزلة  
 السكوت أو أبلغ منه فإن التكلم باللغو اعراض عن الجدد وليس في السكوت اعراض وهذا  
 باطل نظير اختلافهم فيمن قال لامرأته أنت طالق ثلاثا وثلاثا إن شاء الله أو قال لبيده أنت  
 حر وإن شاء الله وعند أبي حنيفة رحمه الله الاستثناء باطل ويقع الطلاق والعتاق جميعا  
 لأن كلامه الثاني لنوا فصار فاصلا وعندهما الاستثناء صحيح لكون الكلام موصولا ظاهرا  
 ولو قال لفلان على ألف درهم ولفلان مائتا دينار الألف درهم كان الاستثناء جائزا من  
 الدناير لأن المقر له إذا كان غنظا فلا استثناء من المال الذي وصله به وإنما وصل الاستثناء  
 بالدناير هنا واستثناء ألف درهم من مائتي دينار صحيح عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما  
 الله لأنه استثناء بعض ما تكلم به بطريق المستثنى المعين . ولو قال لفلان ألف درهم استغفر  
 الله إلا مائة درهم كان الاستثناء باطلا لأنه فصل بينه وبين الاقرار بما ليس من جنسه ولا هو  
 راجع إلى تأكيد الاقرار فكان بمنزلة الفصل بالسكوت وكذلك لو ذكر بين المستثنى والمستثنى  
 منه تهليلا أو تكثيرا أو تسبيحا لأن هذه كلمة ليست من الاقرار في شيء فيتحقق الفصل بها  
 كما يتحقق بالسكوت وشرط صحة الاستثناء الوصل . ولو قال لفلان على مائة يافلان إلا  
 عشرة دراهم كان الاستثناء جائزا لأن قوله يافلان نداء للمخاطب لينبئه فيستمع كلامه  
 فكان كلامه راجعا إلى تأكيد الاقرار فلا يوجب الفصل بين المستثنى والمستثنى منه بخلاف  
 ما سبق . ولو قال لفلان على مائة درهم فاشهدوا على بذلك إلا عشرة دراهم كان الاستثناء  
 باطلا لوجبه أحدهما أنه أمرهم أن يشهدوا على ألف ولا يكون ذلك مع صحة الاستثناء  
 والثاني أن قوله فاشهدوا على ذلك كلام آخر أعقب الاقرار به بحرف التقييد وهو الفاء ولو  
 عطف على الاقرار بحرف الواو كان فاصلا بين المستثنى والمستثنى منه فكذلك إذا أعقبه به  
 وهذا لأنه كلام مفيد مفهوم المعنى بنفسه فلا يكون تابعا للكلام الأول بل يصير فاصلا  
 بخلاف قوله يافلان فإنه ليس بكلام مفهوم المعنى بنفسه فكان من تمة المراد بالكلام الأول

فلا يوجب الفصل بين المستثنى والمستثنى منه . ولو قال فلان على ألف درهم الا عشرة دراهم أقبضتها اياه كانت عليه الألف كلها لان قوله أقبضتها صفة المشرة وقوله الا عشرة ظاهره استثناء المشرة على أن لا يكون واجبا أصلا ويحتمل أن يكون المراد الاستثناء على أنها ليست بواجبة في الحال لسقوطها عنه بالقضاء فكان بيانه المذكور بقوله أقبضتها من محتملات كلامه فيصح منه وإذا صح كان منه دعوى القضاء في المشرة ودعوى القضاء منه غير مقبول من غير حجة سواء ادعاء في بعض المال أو في كله لان صحة الاستثناء بطريق أنه يكون عبارة عما وراء المستثنى وذلك لا يتحقق هنا لانه لا يلقى أصل الوجوب فيما زعم أنه قضاء من المال وكذلك لو قال الا عشرة دراهم قد أقبضتها اياه لان حرف قد حرف التأكيـد فدعواه القضاء في المشرة مع حرف التأكيـد وبدون حرف التأكيـد سواء . ولو قال الا عشرة دراهم وقد أقبضتها اياه كان عليه الألف الا عشرة لان قوله وقد أقبضتها كلام مطوف على المستثنى فلا يكون للمستثنى اذ ليس بين الوصف والموصف حرف المطف فيكون هذا منه دعوى القضاء في أصل المال فيبقى استثناءه المشرة صحيحا بخلاف الاول فانه لم يذكـر حرف المطف هناك بين المشرة وذكر القضاء (الارى ) انه اذا قال زيد عالم كان صفة زيد واذا قال زيد وعالم لا يكون قوله وعالم صفة لزيد لان الوصف لا يطف على الموصوف ولو قال له على الف درهم الادرم أقبضتها اياه كانت عليه ألف درهم لان قوله أقبضتها لا يمكن أن يحمل صفة للمستثنى فانه ذكر فيه حرف التأنيث فيكون صفة لما يعبر عنه بعبارة التأنيث والمستثنى يعبر عنه بعبارة التذكير فمرقا بهذا ان قوله أقبضتها دعوى القضاء منه في أصل المال فيبقى استثناءه الدرهم صحيحا ولو قال له على درهم غير دائق من ثمن بقل قد أقبضتها اياه كان عليه درهم هكذا ذكره في نسخ أبي سليمان رحمه الله لان قوله قد أقبضتها صفة للدائق الذي استثناءه كان هذا منه دعوى القضاء في الدائق لا الاستثناء على الحقيقة فزومه درهم وقال في نسخ أبي حفص رحمه الله عليه درهم الادائق قال الحاكم رحمه الله هذا أقرب الى وفاق ما اعتل به في المسئلة لافي تعليل المسئلة قال لانه قطع بين الاستثناء وبين القضاء بكلام فصار القضاء على ألف درهم ومعنى هذا التعليل ان دعوى القضاء انما يصير صفة للدائق اذا وصله به وقد تخل بينهما كلام آخر هنا وهو قوله من ثمن بقل فصار دعوى القضاء منه على درهم وبهذا التعليل يتبين ان الجواب الصحيح ما ذكره في نسخ أبي

حفص رحمه الله قيل وجه التوفيق بين الروايتين ان مراده في نسخ أبي سليمان رحمه الله انه  
 ذكر غير بالرفع وقوله درهم غير دائق لا يكون استثناء بل يكون بيان انه درهم وليس  
 بدائق كما يقال زيد عالم وما ذكر في نسخ أبي حفص رحمه الله مراده انه نصب غير فقال  
 غير دائق فيكون هذا استثناء ولكن هذا التوفيق ليس بصحيح لما ذكر بعد فقال وقوله  
 الادائق ونقصان دائق سواء. لو قال لقلان على ألف درهم ان شاء الله كان الاقرار باطلا  
 لان الاستثناء لما اتصل به خرج كلامه عن أن يكون عزيمة ولانه علق الاقرار بشرط  
 لا يحاط به فان الاشياء كلها كما هي به فلا يدري انه يشاء التزامه هذا المال للمقر له  
 بعينه وكذلك قوله عندي ومعي فهو وقوله على سواء لما قلنا ولو كتب عليه ذكر حق لقلان  
 على فلان كذا وأجله الى كذا أو من قام بذكر هذا الحق فهو ولي ما فيه ان شاء الله تعالى  
 فهذا المال باطل ولا يلزمه ما في الصك في قول أبي يوسف رحمه الله قياسا لان المكتوب  
 موصول ببعضه ببعض فيكون قياس المذكور ومتى سقت الاستثناء كله معطوفا بمضيا على  
 بعض كان منصرفا الى الكل اذا كان الاصل في الكتاب ينصرف الاستثناء الى الكل وقال  
 أبو يوسف ومحمد رحمهما الله يستحسن في الصك فيلزمه المال لان معنى الاستثناء على من  
 يقوم بالحق هو المتعارف بين الناس والمطلق مما هو مكتوب محمول على المتعارف كالمطلق مما  
 هو مذكور فصار هذا العرف بمنزلة دليل الخصوص في كلامه وللتحرز عن قول أبي حنيفة  
 رحمه الله جرى الرسم في كتبه الدائق أن يترك شيئا من البياض عند قوله ومن قام بهذا الذ كر  
 ليكون فصلا بينه وبين ما بقى في حكم الاستثناء. لو قال لقلان على ألف درهم ان شاء فلان  
 فقال فلان قد شئت فهذا الاقرار باطل لانه علقه بشرط في وجوده خطر والاقرار لا يحتمل  
 التعليق بالخطر لان التعليق بما فيه خطريين ولا يحلف بالاقرار ولانه اخبار يتردد بين الصدق  
 والكذب فان كان صدقا لا يصير كذبا بفوات الشرط وان كان كذبا لا يصير صدقا بوجود  
 الشرط فلا يليق التعليق به أصلا انما التعليق فيما هو ايجاب ليين بالتعليق انه ليس باقاع مالم  
 يوجد الشرط وكذلك كل اقرار علق بالشرط أو بالخطر نحو قوله ان دخلت الدار أو مطرت  
 السماء أو ان هبت الريح أو ان قضى الله أو ان اراده أو رضيه أو أحبه أو قدره أو سره  
 أو ان يشرب ذلك أو صيت بمثل أو ان كان كذلك أو ان كان حقا فهذا مبطل للاقرار  
 اذا وصله بالكلام للمعنى الذي ذكرناه. ونو قال اشهدوا أن له على ألف درهم ان مت في

عليه ان عاش أو مات لان هذا ليس باستثناء ولا مخاطرة فان موته كائن لاحالة ومراده أن يشهدهم على المال المقر به حتى لا تبقى ذمة مرتبته به بأن يشهدوا عليه بمسء موته اذا جحد الوارث وامتنع من قضائه فكان ادراجا الى تأكيد اقراره فيلزمه المال مات أو عاش. وكذلك لو قال له علي ألف درهم اذا جاء رأس الشهر أو اذا أظفر الناس أو الى القطر أو الى الاضحي لان هذا ليس بتطبيق بل هو دعوى منه الاجل الى الوقت المذكور اما في قوله الى فخير مشكل وكذلك قوله اذا فانه للوقت والوقت الذي ذكره آت لاحالة فكان اقراره صحيحا ودعوى الاجل غير مقبولة الا أن يثبت بالبيئة أو يقر به الطالب وعلى قول الشافعي رحمه الله المال عليه الى أجله لانه أقر بمال موصوف بأنه مؤجل الى القطر فيلزمه بالوصف الذي أقر به وهو رأس الشهر فان الاجل حق لمن عليه المال فكيف يكون صفة للمال ولكنه مؤخر المطالبة الى مضيه فكان دعواه الاجل كدعواه الابداء ولو قال له علي ألف درهم الا أن يبدو لي أو الا أن أرى غير ذلك فالاقرار باطل سواء بداله أو مات قبل أن يبدو له أو غير ذلك لان هذا اللفظ تطبيق بالشرط (الآرى) أن الايجاب جمل شرطا حتى اذا قال لامرأته أنت طالق الا أن يبدو لي أو الا أن أرى غير ذلك كان تطبيقا بالشرط فكذلك هنا فهو شرط فيه خطر فتعلق الاقرار به يكون مبطلا له ولو قال له علي ألف درهم ان حمل متاعى الى منزلى بالبصرة ففعل ذلك وقد كان حاضرا يسمع هذه المقالة فهو جائز والمال واجب لانه استتجار له على حمل المتاع الى البصرة بمنزلة قوله لك على ألف درهم على أن تحمل هذا المتاع الى البصرة وهو استتجار بمثل معلوم ببدل معلوم فاذا حمل بمسء ما سمع مقالته كان قابلا للمقد فيستوجب الاجر. وكذلك لو قال لك على ألف درهم ان حملت هذا المتاع الى بيتي فهو استتجار بمنزلة قوله حمل الى بيتي ولك درهم ولو قال قلان على ألف درهم فيما أعلم فهو باطل بمنزلة الشهادة اذا قال أشهد ان قلان على فلان ألف درهم فيما أعلم كانت الشهادة باطلة وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله وقتل أبو يوسف رحمه الله هو شك في الشهادة ويقين في الاقرار لازم له لانه في الاقرار يخبر عن واجب غيبه والانسان يعرف حقيقة الحال فيما عليه فكان قوله فيما أعلم بمنزلة قوله فيما أتيقن والاخبار عن نفسه يكون مؤكدا لاقراره لا مبطلا وأما الشاهد فاما يخبر في شهادته عن واجب للغير ولا طريق له الى مرتبته حقيقة ذلك فكان قوله فيما أعلم استثناء لنفسه بمنزلة قوله أحسب أو فيما ظن

وأبو حنيفة ومحمد ورحمهما الله قالا لا اقرار والشهادة كل واحد منهما خبر عن أمر ماض وما كان ماضيا فليس يمتنع عنده في الحال لاقى حق نفسه ولا في حق غيره لجواز أن يكون عنده أن الدين واجب عليه وليس بواجب لإبراء الطالب إياه واستيفائه منه تبرأ من ماله أو تبرع أجني بالقضاء عنه أو لنفسه يمكن في أصل السبب فيمتنع وجوب المال به وكان قوله فيما أعلم استثناء لليقين في الفصلين جميعا وعلى هذا الخلاف لو قال له علي ألف درهم في علمي وإن قال قد علمت أن له علي ألف درهم فهذا اقرار بالاتفاق وبه يستدل أبو يوسف رحمه الله والفرق هنا أن حرف قد للتأكيد فقد أكد علمه بما أخبر به فكان ذلك منه تأكيداً لا نكراً والشاهد لو قال قد علمت فأنا أشهد عليه بما قد علمت لم يكن ذلك قدحا في شهادته فكذلك لا يكون قدحا في اقراره ولو قال له علي ألف درهم فيما أعلن أو فيما ظننت أو فيما أحسب أو فيما حسبت أو فيما أرى أو فيما رأيت فهو كله باطل لأن هذه الالفاظ إنما تذكر في المادة لبيان سكة فيه واستثناء بقية وفرق بين قوله فيما رأيت أو حسبت وبين قوله فيما قد علمت لأن مطلق العلم يطلق على ما يتيقن به بخلاف الحسبان والظن والرؤية فقد يتراءى شيء للإنسان وإن لم يكن له حقيقة كالظن أن يرى السراب من بعيد فيترأى أنه ماء ولا حقيقة لذلك. ولو قال له علي ألف درهم في شهادة فلان أو في علم فلان لم يلزمه شيء لأن هذه اللفظة في المادة إنما تذكر لبيان أن الأمر بخلاف ما يشهد به فلان أو يعلمه ويكون هذه انكارا لا اقرارا بخلاف ما لو قال شهادته أو يعلمه لأن الباء للاتصاف ولا يتحقق التصاق بشهادة فلان وعلمه بما أقر به إلا بعد وجوبه فكان مقرا بوجوب المال عليه مؤكدا لذلك بعلم فلان وشهادته وإن قال في قوله أو بقوله أو بحسابه أو في حسابه أو في كتابته أو في كتابه لم يلزمه شيء لأن قواه فلان لا أثر له في وجوب المال ولا حسابه فقصوده من هذه الالفاظ بيان أن الأمر بخلاف ما يقوله فلان وبحسبه ويكتب به بخلاف الشهادة والعلم فإن الشهادة مما يؤكد بها الواجب والعلم يطلق على ما يتيقن به فلذلك فرق بين هذه الالفاظ ولو قال بصكه أو في صكه أو في صك ولم يضعه في أحد فالمال واجب عليه لأن الصك اسم خاص لما هو وثيقة بالحق الواجب فهذا تأكيد لما أثر به من المال (الآثر) أنه لو قال في رجل أقر سجدة كان المال لازما له وكذلك لو قال في كتاب أو من كتاب يني وينه أو من حساب أو في حساب يني وينه فهذا كله اقرار لأن مثل هذا اللفظ

يذكر لبيان سبب وجوب المال ويان الحل الذي أثبت فيه وجوب المال عليه فلا يكون  
 قدحا في اقراره وكذلك لو قال علي صك بالف درهم أو كتاب أو حساب بالف لزمه المال  
 لأن الباء للالصاق ولا يتحقق الصاق الالف بالصك والكتاب والحساب الا بصد  
 وجوبه. ولو قال له علي الف درهم من شركة بيني وبينه أو من شركة ما بيني وبينه أو من  
 تجارة بيني وبينه أو من خلطة لزمه الالف في جميع ذلك لأن حرف من للتبويض ولا يتحقق  
 كون الالف من الشركة والتجارة والخلطة بينهما الا بصد وجوبها. ولو قال له علي الف درهم  
 في قضاء فلان وهو قاض أو في فلان التقييه أو هنا أو في قبه لم يلزمه شيء لأن قوله في  
 قضاء فلان كقوله في شهادة فلان أو في علم فلان وقد بينا أن المراد من هذا اللفظ بيان  
 الأمر بخلاف ما في علمه فكذلك هنا وقوله شهادة بمنزلة قوله بقول فلان لأن شهادته قوله فان  
 قال بقضاء فلان وفلان قاض يلزمه المال كقوله بشهادة فلان وبطله لأنه ألصق القضاء بالمال  
 فالمال المقضى به لا يكون الا واجبا وان لم يكن فلان قاضيا فقال الطالب ما كتبه اليه قضى لي  
 عليه لزمه المال لأن قضاء الحكم في حق الخصمين كقضاء القاضي في حق الناس كافة فكان  
 قوله بقضائه بيانا لتأكيد المال عليه بهذا السبب وان تصادقا علي أنه لم يحاكمه اليه لم يلزمه شيء  
 لأنه لم ينتصب قاضيا في حقهما قط فلا يكون قضاؤه ملزما اياه شيئا فهذا وقوله يقين فلان  
 سواء وان قال لفلان علي ألف درهم في ذكره أو يذكره لم يلزمه شيء بمنزلة قوله في حسابه  
 أو بحسابه أو في كتابه أو كتابه لأنه ذكر كتابه بذلك غير ملزم فكيف يلزم غيره وان  
 قال لفلان علي كره خلطة من سلم أو بسم أو بسلف أو من سلف لزمه ذلك لأن السلف والسلم  
 عبارتان عن شيء واحد وهذا أخذ العاجل بالآجل فكان هذا منه بيانا نسب وجوب الكره  
 عليه وعلى هذا لو قال له علي مائة درهم من ثمن بيع أو بيع أو لبيع أو من قبل بيع أو من  
 قبس أجرة أو بأجرة أو بكفالة أو بكفالة أو علي كفالة لزم المال لأن هذا كله يان وسبب  
 وجوب المال منه وهو سبب صحيح فيلزمه المال به. ولو قال لفلان علي ألف درهم الا شيء  
 يلزمه خمسمائة وزيادة تقدر ما بينه لأن الجهالة في المستثنى لا تكون أكثر ما يبرأ من الجهالة  
 في المنقربه نكحنا أن جهالة المنقربه لا تمنع صحة الاقرار فكذلك جهالة المستثنى لا تمنع صحة  
 الاستثناء بل أولى لأن المنقربه مثبت والمستثنى غير مثبت فاذا صح الاستثناء مع الجهالة  
 كان ينبغي أن يحمل القول قوله في بيان المستثنى سواء بينه بقدر النصف أو أكثر أو أقل

ولكننا تركنا هذا القياس فيه للمادة فان المادة جارية أن المستثنى يكون أقل من النصف  
وانما يختار المادة عن الواجب بذكر حمله مع الاستثناء اذا كان المستثنى أقل من الواجب  
وتنضح هذه المادة في هذا الفصل فان قوله الا شيء انما يبرره عن القليل عادة فهو وقوله  
الا قليل سواء قلنا لزمه خمسمائة وزيادة ولا طريق لنا الى معرفة تلك الزيادة سوى الرجوع  
الى بيانه بخلاف الا تسمائة فان هناك نص على بيان قدر المستثنى ولا معنى للمادة مع النص  
ببخلافه وكذلك لو قال له على زهاء الف درهم أو عظم الف درهم أو جل الف درهم أو قرب  
من الف درهم فهذا وما سبق سواء لانه وصف لواجب بانه عظم الف ولن يتحقق ذلك  
الا اذا كان أكثر من النصف وقدر الزيادة على النصف لا طريق لنا الى معرفته سوى  
الرجوع الى بيانه فان ملت للقر كان القول فيما زاد على خمسمائة الى ورثته لانهم قاطعون  
مقامه وقضاء المال من التركة واجب عليهم فلما كان بانه مقبولا فكذلك يانهم بمده وكذلك  
هذا في النصب والوديعة وغيرهما وكذلك هذا في المكيل والموزون والقياس وكل شيء  
يجوز فيه السلم ولو قال له على ما بين درهم الى مائتي درهم فانه تسعون درهما في قول أبي  
حنيفة رحمه الله وفي قول أبي يوسف رحمه الله ومحمد رحمه الله مائتا درهم وفي قول زفر  
رحمه الله عليه مائة وعشرون درهما والقياس ما قاله زفر رحمه الله فانه جعل الدرهم الاول  
والآخر حدا ولا يدخل الحد في المدهود كمن يقول لفلان من هذا الحائط الى هذا الحائط  
أو بين هذين الحائطين لا يدخل الحائطان في الاقرار فكذلك هنا لا يدخل الحدان لان  
الحد غير المدهود وأبو يوسف ومحمد رحمه الله قالا هذا كذلك في حد هو قائم بنفسه كافي  
المحسوسات قائما فيما ليس بقائم بنفسه فلا لانه انما يتحقق كونه حدا اذا كان واجبا فاما ليس  
بواجب لا ينصور حدا لما هو واجب وأبو حنيفة رحمه الله يقول الاصل ما قاله زفر رحمه الله  
أن الحد عبر المدهود ومالا يقوم بنفسه ذكرنا وان لم يكن واجبا الا أن الغاية الاولى لا بد من  
ادخلها لان الدرهم الثاني والثالث واجب ولا ينحصر الثاني بدون الاول لان الكلام يستدعي  
استدعاء الآخر حنا الاول من ان يكون واجبا صار الثاني هو الابتداء فيخرج هو من ان يكون  
واجبا ثم الثالث ورابع هكذا بعده فلاجل هذه ضرورة ادخلنا فيه الغاية الاولى ولا ضرورة  
في ادخل الغاية الثانية فأخذنا فيها بالقياس . ووقال له على ما بين كرشير الى كرخطة فطليه في

قول أبي حنيفة رحمه الله كرمه وكر حنطة الا قفيز حنطة لان القفيز الآخر من الحنطة هو الناية الثانية وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله يلزمه الكران. ولو قال له على ما بين عشرة دراهم الى عشرة دنانير فتد أبي حنيفة رحمه الله يلزمه الدراهم وتسعة دنانير وعندهما يلزمه الدراهم وعشرة دنانير وكذلك لو قال له على ما بين عشرة دنانير الى عشرة دراهم فعليه الدراهم وتسعة دنانير في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله وقع في بعض نسخ أبي حنيفة رحمه الله في هذا الفصل أن عليه عشرة دنانير وتسعة دراهم وهو ظاهر عند أبي حنيفة رحمه الله لان الناية الثانية من الدراهم هنا ولكن الأصح هو الاول واليه أشار بعد هذا فقال وكذلك الكيل والوزن سواء اختلف انواعان أو اتفقا فهو سواء والواحد من الاكثر هو الناية فهذا بيان أن ما ينتص باعبار الناية عنده من الأفضل أو آخره لانه لا يلزمه الا القدر المتيقن واحدى الغائتين صار خارجا وجب الاخذ بالاحتياط فيه وجعل ذلك من الأفضل حتى لا يلزمه الا المتيقن به وقوله من كذا الى كذا بمنزلة قوله ما بين كذا وكذا في جميع ما ذكرنا والله أعلم

### باب الاقرار بشئ غير مسمى المبلغ

(قول رحمه الله) اذا اقرن انه ذن عليه درهم ولم يسمها زمه ثلاثة دراهم لان اقراره حصل بصيغة الجمع وذنى لجمع اثنين دراهم ثلاثة واشئ اثنى رحمه الله قال انه يلزمه درهما بناء على أصله ان أدنى الجمع اثنى لأن معنى الاجتماع اياكما تقول لكلام العرب بان ثلاثة اقره واثنان اجمع منه دليل على أن الجمع غير اثنىة من حيث المقول في معنى معارض الاقرار من الجانبين ولا يرجح فيه أحد الجانبين وفي الثلاثة انما يمارض فرض اثنى فثبت أنه معنى الجمع على معنى التردد ولم يرد في الكتاب على هذا وذكر ابن سبعة عن أبي يوسف رحمه الله اذا قال له علي درهم مضاعفة لزمه ستة لان أدنى الجمع ثلاثة وأدنى التضفيف مرة ولو قال له علي درهم مضاعفة مضاعفة لزمه ثمانية درهم لان اضافاف لفظه الجمع فبصير تسعة فبمضاعفة مرة يصير ثمانية عشر وكذلك لو قال مضاعفة اضافاف لان بالمضاعفة يصير ستة والاضاعف جمع وكذلك لو اقره قال له على عشرة دراهم واضافاف مضاعفة لزمه ثمانون درهما لان قوله واضافافها يؤخذ وهي غير المشبهة بحرف المضاعف فصارت



أربعين وبالمضاعفة تصير ثمانين. وإن قال له على دراهم كثيرة لزمه عشرة في قول أبي حنيفة رحمه الله لأن أكثر ما يتناول هذا اللفظ مقرونا بالعد عشرة فقال عشرة دراهم ثم قال بعده أحد عشر درهما وعندهما يلزمه مائتا درهم لأن الكثير من الدراهم ما يحصل به النقص لصاحبه وهو النصاب الذي يجب فيه الزكاة وأبو حنيفة رحمه الله يبني الجواب على اللفظ وهما على المعنى المقصود باللفظ. وكذلك لو قال له عليّ دنانير كثيرة فليسه عشرة دنانير عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما عشرون ديناراً باعتبار نصاب الزكاة ولو قال له على كذا درهما يلزمه أحد عشر درهما لأنه ذكر عدد من مبهين مركبين غير معطوفين وأدنى المعددين المفسرين بهذه الصفة أحد عشر ولو قال كذا وكذا درهما يلزمه أحد وعشرون درهما لأنه ذكر عدد من مبهين أحدهما معطوف على الآخر وأدنى ذلك في المفسرين أحد وعشرون فكذلك المبهم يبر به وعلى هذا الدنانير والكيل والوزن حتى إذا قال كذا وكذا عتوما من حنطة كان عليه أحد عشر عتوما ولو قال له على كذا كذا درهما وكذا ديناراً لزمه من كل واحد منهما أحد عشر اعتباراً لحالة الجمع بحالة الإقرار بخلاف ما لو قال كذا كذا ديناراً أو درهما يلزمه أحد عشر منهما بمنزلة ما لو فسره في الفصلين جميعاً ولو قال أحد عشر ديناراً أو درهما يلزمه من كل واحد منهما النصف بخلاف ما إذا قال أحد عشر ديناراً أو درهما فكذلك عند إيهام المعددين. ولو قال له على مال عظيم من الدراهم فليسه ما يجب فيه الزكاة في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله وهو مائتا درهم على قياس منذهبهما عند الوصف بالكثرة ولم يذكر قول أبي حنيفة رحمه الله هنا وقيل مذهبه في هذا الفصل كدسبهما لأنه في الفصل الأول بنى على لفظ الدراهم وذلك غير موجود هنا والأصح أن قوله بنى على حال انصر في الفقر والغنى فإن القليل عند الفقير عظيم وإضاف ذلك عند الغنى ليس بمعظم وكما أن المائتين مال عظيم في حكم الزكاة فالمشقة مال عظيم في قطع السرقة وتقدير المهر بها فيتمارض فيرجع إلى حال الرجل وعلى حاله يبني فيما بينه وعلى قول الشافعي رحمه الله البيان إلى المقر في ذلك فأي مقدار بين يؤخذ به لأن الإيهام حصل من جهة وهذا بعيد فانه لو قال على مال ثم بينه بشيء يقبل ذلك منه ولا يجوز اللناء قوله عظيم ولو قلنا بيانه في القليل والكثير كنافذ ألفينا تنصيصه على وصف العظيم وذلك لا يجوز. ولو قال على مال فالقول في بيان مقداره فوله قال والدراهم من وهذا إشارة إلى أن فيما دون الدرهم لا يقبل بيانه لأن ما دون الدرهم من

الكسور لا يطلق اسم المال عليه عادة قال الحسن لمن الله الدائق ومن دق الدائق . ولو قال له  
على حنطة فاقول في ذلك ما قل ربع حنطة فافرقه فان الربع أدنى المقادير في الحنطة كالدرهم  
في الفصل الاول . ولو قال له على عشرة دراهم ونيف فاقول في النيف ما قال درهم أو أقل  
منه أو أكثر لان النيف عبارة عن الزيادة يقال جبل منيف اذا كان مشرفا على الجبال ومنه  
سمى الانف لزيادة خلقته في الوجه فكأنه قال عشرة وزيادة واسم الزيادة يتناول الدائق  
وما زاد فاذا كان يئانه مطابقا لفظه كان مقبولا منه وان قال له على بضعة وخمسون درهما  
فالبضعة ثلاثة دراهم فصاعدا ليس له أن يتقصه عن ثلاثة لان البضع من ثلاثة الى سبعة على ما روى  
أنه لما نزل قوله تعالى سينبلون في بضع سنين خاطر أبو بكر رضي الله عنه قريشا على ان الروم  
تتلب فارس في ثلاث سنين وأخبر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صلوات الله  
عليه كم تعدون البضع فيكم قال من ثلاث الى سبع قال صلى الله عليه وسلم زد في الخطر وأبعد  
في الاجل فهذا دليل على ان البضع ثلاثة . ولو قال له على حق أوله قبلي شيء فاقول في بيان  
مقداره وجنسه قوله لان ما صرح به في اقراره ينطلق على ما قل وكثر من المال ولو قال له  
على عشرة دراهم ودائق فالدائق فضة لانه عبارة عن سدس الدرهم والمعطوف من جنس  
المعطوف عليه . وكذلك لو قال له على عشرة دراهم وقيراط فالقيراط من القضة لان المعطوف  
من جنس المعطوف عليه وقد بينا فيما سبق أن الدرهم أربعة عشر قيراطا . ولو قال له على مائة  
ودرهم فليبه مائة درهم ودرهم عندنا وقال الشافعي رحمه الله درهم واحد والقول في بيان المائة  
قوله وكذلك لو قال مائة ودينار أو مائة وفتيز حنطة فذكر شيئا من الكيل أو الوزن فهو  
كله على هذا الخلاف وان قال مائة وعبد يلزمه البد والقول في بيان المائة قوله . وكذلك  
ان قال مائة وثوب في ظاهر الرواية وروى ابن سماعه عن أبي يوسف رحمه الله في قوله  
مائة وثوب أن الكل من الثياب وكذلك في قوله مائة وشاة أما الشافعي رحمه الله فقال انه  
أبهم الاقرار بالمائة وقوله ودرهم ليس بتفسير له لانه عطف عليه بحرف الواو والمعطوف لم يوضع  
للتفسير انما فليزمه ما أقرب مفسرا في الفصول كلها ويكون القول فيما أبهم قوله وكذلك له  
على مائة ودرهمان بخلاف ما لو قال مائة وثلاثة دراهم لانه عطف أحد العددين المبهمين على  
الآخر ثم فسر بالدرهم فيصرف التفسير اليهما جميعا لحاجة كل واحد منهما الى التفسير  
# ووجبنا في ذلك قوله ودرهم بيان المائة عادة ودلالة اما من حيث العادة فلان الناس يحترزون

عن تطويل المبارات فيأون به للتنصيص على الدراهم عند ذكر كل عدد ويكتفون بذكره مرة وهذا  
شي لا يمكن انكاره (الآثرى) انهم يقولون احد وعشرون درهما فيكتفون بذكر الدرهم  
مرة ويجمعون ذلك تفسيراً للكل. وأما من حيث الدلالة فلان المعطوف مع المعطوف عليه  
بمنزلة المضاف مع المضاف اليه اذ كل واحد منهما للمعريف ثم المضاف يحصل تعريفاً  
للمضاف اليه اذا كان صالحاً له فكذلك المعطوف يحصل تعريفاً للمعطوف عليه اذا كان صالحاً  
له والصلاحيه موجودة في الكميات والموزونات لانها تثبت في الذمة مع جميع المعاملات  
حالا ومؤجلاً ويجوز الاستقراض فيها ولم يعم البلوى بها المطف فيها تفسيراً بخلاف  
قوله وثوب وشاة لان الثوب لا يثبت في الذمة دينا الا بميسا مسلماً فيه والشاة لا تثبت دينا في  
الذمة أصلاً يعني به ثبوته لازماً فلم يصلح قوله وثوب أن يكون تفسيراً للثابت لان قوله على  
مائة عبارة عما يثبت في الذمة مطلقاً ثبوته صحيحاً فلهذا كان البيان اليه وجه رواية أبي يوسف  
رحمه الله ان الثياب والنعم تقسم قسمة واحدة بخلاف المييد فلهذا لا تقسم قسمة واحدة يحقق  
في أعدادها الخائصة فيمكن أن يحمل المفسر منه تفسيراً للمبهم وما لا يقسم قسمة واحدة لا  
يتحقق في أعدادها الخائصة فلا يمكن أن يحمل المفسر تفسيراً للمبهم. ولو قال له على مائة  
ومائة أبواب فالكل من الباب إلا ما بقي لما بينا انه عطف العدد الميم على عدد مبهم ثم فسر  
بما يصلح أن يكون تفسيراً للكل فيكون الكل من الباب والمول في بيان جاسها قول  
المقرر. ولو قال له على مائتا مثقال فضة وذهباً فله من كل واحد منهما النصف لانه أضاف  
العدد المذكور الى الجسدين والمساواة في الانصفة تقتضي التوزيع على سبيل التساوي الا أن  
الواجب هما من كل جنس مثقال بخلاف ما لو قدر له على مائتا درهم ودينار فهناك يلزمه  
مائة دينار تاماً قليل ومائة درهم وزن سبعة لانه نص عن المتأخر هنا فقال مائتا مثقال ثم فسر  
بالذهب والنصفه فيكون من كل واحد منهما مائة مثقال وهناك أطلق اسم الدراهم والدينار  
والدراهم عبارة عن وزن سبعة ثم الدور قوله في الجودة والرداءة لانه ليس في لفظه ما يبين  
أحد الوصدين وعلى هذا جميع ما يترتب من الكميات والموزونات. ثم سبب قوله ولو قال  
له على كرم من حصاة وشعير ومسم فيه من كل واحد اثنتان لان الدر عارة عن أربعين  
قفيز وقد مر به لا بد من كذا فيقولون كل جس "ثلاث" ونحوه على قفيز من حنطة  
وشعير "لاربعة" لانه قد مر به لا بد من كذا. وبعبارة أخرى رباح مبعز من كل

واحد النصف اعتبارا لاقرار بعض القفيز باقراره بالكل . وكذلك لو قال له قبلي مثاقيل  
 من مسك وزعفران وكذلك لو قال لفلان وفلان على قفيز من حنطة وشمير فمليه لهما من  
 كل واحد منهما نصف قفيز للتسوية بينهما في الاقرار والتسوية بين الجنسين في التفسير وان  
 قال استودعني ثلاثة أثواب زطي ويهودى كان القول قوله فان شاء قال يهودى وزطيان فقبل  
 قوله مع يمينه لان الثوب الواحد لا يتبع بعض فتعين أحد الثلاثة يهوديا والآخري زطيا بقي الثالث  
 مترددا بين وصفين فان يمينه باليهودى فقد انزم الزيادة وان يمينه بالزطى فالقول قوله مع يمينه  
 بمنزلة ما لو قال له على ثوب زطى أو يهودى . ولو أقر أن الدين لذي له على فلان لفلان وكان  
 المقر له على فلان مائة درهم في صك وعشرة ذانير في صك فقال المقر عيت أحدهما وادعاهما  
 المقر له فهما جميعا للمقر له وأما صحة الاقرار بالدين فلانه اخبار من الغائب عن واجب سابق  
 وذلك يتحقق في الديون كما يتحقق في الاعيان بخلاف التملك ابتداء وتصحيح الاقرار  
 ليس على وجه تصحيح التملك فان الاقرار بالخبر صحيح وتملكها ابتداء لا يصح من المسلم ثم  
 أدخل الالف واللام في موله الدين الذي على فلان وذلك للجنس عند عدم المهود فيتناول  
 جنس ماله على فلان لصا فقوله بعد ذلك عيت أحدهما يكون رجوعا ولو عاب المقر لم يكن  
 للمقر له أن يتقاضى مال من التبريم وب صدقه التبريم لانه أقر له بذلك ولا يجبر على الدفع  
 اليه لانه أقر له بذلك لأحق القبض وليس من ضرورة كون الدين ملكا للمقر له أن يكون  
 حق القبض اليه من اللوكل بأبج حق قبض الممن وهو ملك للموكل ولهذا قال لو دفعه  
 التبريم اليه برئ كما لو دفع المشتري ثمن ثلث الثوكل وفي الأصل عطل في المشتبه فقال لان  
 في هذا قضاء على العتب وفي هذا التحيل نظر فان القضاء على الغائب بالاقرار جاز ولكن  
 مراده أن يقال ان في هذا بطلان حق الغائب في القبض من غير حجة وكذلك لو أقر بنصف  
 الدين الذي له على فلان لغيره حار والمقر هو الذي يتقاضى فيعطى المقر له نصف الدين الذي  
 له على فلان لغيره جاز والمقر هو الذي يتقاضى فيعطى المقر له نصف ما يستوفى لما بنتا في  
 الفصل الاول فان دعي المقر له الضمان على المقر وقال أدية غير مرمى فان قال المقر للمقر  
 ذلك فأتى المقر ولا ضامن عليه لانه ليس من ضروره صيروره ملكا دينيا عليه مباشرة  
 لادائه فلهذا صيررت عليه باستملاك منه أو بادائها جميعا ومقر له يدعي عليه بمسب الضمان  
 وهو مكرر فان قال أدية بأمرك كان ضامنا لصبيه بعد أن يحلف المقر له ما ذن له في

ذلك لانه أقر بالسبب الموجب لضمان عليه وادعى المسقط وهو الاذن ولو كان لرجل على رجل كرشير وكر تمر وكر حنطة فافر أن نصف طعامه الذي على فلان لفلان فله نصف الحنطة خاصة لان ذكر الطعام مطلقا يتناول الحنطة ودقيقتها ولهذا لو حلف لا يشتري طعاما أو وكل وكبلا بشراء الطعام ينصرف الى شراء الحنطة ودقيقتها خاصة لان ذكر الطعام مطلقا يتناول الحنطة ودقيقتها فان بائعا يسمى بائع الطعام وسوق الطعام الموضع الذي يباع فيه الحنطة ودقيقتها ولهذا لو حلف لا يشتري طعاما أو وكل وكبلا بشراء الطعام ينصرف الى شراء الحنطة ودقيقتها خاصة والاقرار من جنس التجارة فطلق لفظ الطعام فيه يتناول الحنطة دون الشير ولو قال له عندي ألف درهم قرض ووديعة فهو ضامن لنصفها قرضا والنصف الآخر وديعة لان قوله قرض ووديعة تفسير للاتف فيتنصف بينهما اذ هما لا يجتمعان في محل واحد وكذلك لو قال مضاربة وقرض فان وصل الكلام فقال مائة منها قرض وتسعمائة مضاربة فاقول قوله لان ظاهر كلامه أنه ينزل على النصف من كل واحد منهما مع احتمال التفاوت وكان هذا يائنا متبرا لظاهر لفظه بما هو محتمل ومثل هذا البيان يصح موصولا لا مفصولا وكذلك لو قال له قبلي كرم من حنطة وشير الحنطة محتوم والشير تسعة وثلاثون محتوما قبل يائنا موصولا لما قلنا ولو قال له عندي الف درهم هبة أو وديعة فانها وديعة ولا يكون هبة لان الهبة لا تتم الا بالقبض وهو لم يقبضها وكانت وديعة ولو قال غصبتك شيئا كثيرة فهو على أربعين شاة لما قلنا ان النصيب على ما يستفاد به النفي من هذا الجنس وأدناه أربعون شاة ولو قال غصبتك ابلا كثيرة فهو خمسة وعشرون لان الكثير ما يحتمل الوجوب من جنسه فاما الخمسة وان كانت نصاب الزكاة ولكنها قليلة من هذا الجنس ولعلها لا تحتمل الوجوب من جنسها والكثير من هذا الجنس ما يحتمل الوجوب من جنسه وأدنى ذلك خمسة وعشرون واذا قال حنطة كثيرة فهي خمسة أوسق في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله بناء على أصلهما ان النصاب الذي يجب فيه العشر خمسة أوسق والوسق ستون صاعا ولم يبين قول أبي حنيفة رحمه الله فيه وقيل البيان فيه الى اقر على قوله بعد أن يبين أكثر مما يتناوله اسم الحنطة ان لو أقر بها مطلقا لانه لو أقر بالحنطة مطلقا ويته بالربع كان مقبولا منه فاذا نص منه على صفة السكثرة لا بد من أن يبين أكثر من ذلك على وجه يحتمله هذا اللفظ لو أقر أن الوديعة التي عند فلان لفلان فهو جائز وليس للمقر له ان يأخذها من المستودع ولكن

المقر يأخذها فيدفعها اليه على قياس ما يئناه في الدين وفي هذا بعض اشكال فان قبض  
الوديعة الى صاحبها ولكنه اعتبر اقراره وليس من ضرورة ملك المدين له ثبوت حق  
القبض له لجواز ان يكون المقر مرتبنا فيه أو بائنا من المقر له وكان محبوسا عنده بالمدين  
في يد المودع فلهذا كان حق القبض الى المقر وان دفعها المستودع الى المقر له برى على  
قياس ما يئنا في الدين وهذا لان وجوب الضمان عليه بالاحتمال لا يكون بل بحق ثابت للمقر  
في المدين وذلك ليس بظاهر وان كانت له عنده ودائع قتال عتيت بمضها لم يصدق لادخاله  
الالف واللام في قوله الوديعة كما يئنا في الدين فان قال فلان ما استودعني المقر شيئا وقال المقر  
له استودعها اياه بنير امرى فالمقر ضامن لما بعد ان يحلف المقر له ما امره بذلك لانه اقر  
بالايداع هنا وهو فعل موجب للضمان عليه الا ان يثبت الاذن ولم يثبت الاذن اذا حلف  
المقر له وان اقر بالامر وقال المستودع قد رددتها الى المقر أو قال دفعها الى المقر له أو قال  
قد ضاعت فالقول في ذلك قوله مع عتبه لانه أمين أخبر بما هو مسلط عليه ولكن الذي يلي  
خصومته في ذلك واستعلافه المقر اذا كان أودعه باذن المقر له لان حق الاسترداد اليه فتكون  
الخصومة له مع المودع في الاستعلاف وذكر في الاصل من هذا الجنس مسألة أخرى اذا  
قال له على الف فالقول في بيانه قوله لانه لم يفسره بشيء فالقول في تفسيره اليه سواء فسر  
بما يتفاوت من المسهديات أو لا يتفاوت وذكر ابن رستم عن محمد رحمه الله أنه اذا قال له  
على غير الف فليبه ألقان ولو قل له على غير درهم فليبه درهمان لان الغير اسم لما يقابل  
الشيء فيوجب المغايرة فيه وفي الدراهم انما ثبت ذلك بدرهم آخر وفي الف بألف آخر  
وفيما دونه لا يتغير اللفظ الاول لانه يقال الف ومائة وتسعمائة فاما ثبت المغايرة بألف آخر  
فليزمه ألقان والله أعلم

### ساخته باب الاقرار بكذا لا بل كذا

(قال رحمه الله) واذا أقر قتل على غلاز ألف درهم لا بل خمسمائة فسيه الف وكذلك  
لو قال خمسمائة لا بل ألف لان كلمة لا بل لا استدراك الغلط ورجوع عما أقر به لا يصح  
واختياره بوجوب الزيادة عليه صحيح فاذا قل خمسمائة لا بل ألف فقد استدرك الغلط بالترام  
خمسمائة أخرى زيادة على الخمسمائة الاولى فليبه ألف واذا قال الف لا بل خمسمائة فقد

تصدد الاستدراك بالرجوع عن الألف إلى الخمسة فلا يصح ذلك منه وعلى هذا لو قال له  
على عشرة دراهم بض لابل سود أو قل سود لابل يرض أو قال جيد لابل ردى  
أو ردى لابل جيد فليبه أفضلهما لأن الجنس واحد ومثل هذا التلطف في الجنس الواحد  
يقع فاستدروا أنه بالتزام زيادة الوصف صحيح ورجوعه عن وصف التزامه باطل . ولو قال له  
على درهم لابل دينار فليبه درهم ودينار لأن الجنس مختلف وللتلطف لا يقع في الجنس المختلف  
عادة فرجوعه عن الأول باطل والتزامه الثاني صحيح وما ذكره ثانيا لم يتناوله الكلام الأول  
أصلا بخلاف الأول فإن ما ذكره ثانيا قد تناوله الكلام الأول باعتبار أصله أن لم يتناوله بصفته  
عرفنا أن المراد هناك الحاق الوصف بالأصل . هنا المراد التزام الأصل المذكور وعلى هذا  
لو قال على كر حنطة لابل شحير فليبه الكر أن جيما وإن قال فخير حنطة جيدة لابل ردى  
أو ردى لابل جيد فهو فخير جيد وكذلك لو قال محتوم من دقل لابل فارسي وكذلك لو  
قال محتوم دقيق ردى لابل حواري فهو حواري لأن الجنس واحد وذكر الكلام الثاني  
لاستدراك التلطف بالتزام زيادة وصف ولو قال له على رطل من سمن النعم لابل من سمن البقر  
فليبه الرطل لأن الجنس مختلف وكذلك لو قال على ألف درهم لابل لصلان فليبه لكل  
واحد منهما ألف لأن المقر له مختلف وهو نظير اختلاف الجنس في المقر به والمعنى فيه أنه  
رجوع عن الإقرار للأول وإقامة الثاني مقامه في الإقرار له وكذلك لو كان الثاني مكتوبا  
للمقر له الأول أو عبدا تاجر له عليه دين لأن المولى من كسب مكتبه وعبده ابديون بمنزلة  
أجنبي آخر فتحقق إقراره بشخصين صورة ومعنى وإن لم يكن على السيد دين في القياس  
كذلك لأن الدين في الدمة مجرد مطالبة في الحب وفيها إبداء هو المطالب دون المولى فكان  
إقراره بشخصين فيكون رجوعا في حق الأول وفي الاستحسان لا يلزمه إلا ألف واحدة  
لأن كسب العبد أن لم يكن عليه دين مملوك لمولاه ففي مولاه لابل إبداء لا يكون رجوعا عما  
أقر به للمولى ولكنه يحقه زيادة كلامه في أن إبداءه أن يطالبه بذلك المثل فهذا لا يلزمه إلا  
مال واحد ولو قال له على ألف درهم من ثمن جائزة باعنيها لابل فلان باعنيها بألف درهم  
فليبه لكل واحد منهما ألف لأنه غير مصدق فيما يخبر به أن مبايعة الثاني معه كانت على وجه  
المكتوبة لنيابة عن الأول فيكون هو راجعا عن الإقرار الأول وذلك باطل فليبه لكل واحد

منها الف لاقراره بقرار ينتهينه وبين كل واحد منهما الا أن يقر الثاني انها للاول فيثبت  
 عليه في القياس ألان وفي الاستحسان عليه الف واحد لانه غير راجع من الاقرار للاول بل  
 هو الحق به وثبت حق المطالبة للثاني وهذا وفصل المأذون الذي لا دين عليه سواء وإذا  
 كان لرجل على رجل عشرة دراهم يرض عشرة دراهم سود فاقتر الطالب أنه اقضى منه  
 درهما أبيض لابل أسود وادعى المأذوب أنه قد قصا درهمين وبقي أثر الطالب الدرهم  
 الأبيض فقط لان الاقرار بالاستيفاء بمنزلة الاقرار بالدين ذن الدينون تقضي بانها لما وقد  
 ينماثلة في الاقرار بالدين أنه يلزمه قضاء اهدا مله ولو كان عليه مائة درهم في صك ومائة  
 في صك آخر فقال قبضت مائة عشرة من هذا الصك بين من مائة وهي عشرة واحدة  
 ففي قياس الاقرار بالدين يجمعها من بينهما الثاني لأنه هو الذي ملكه فلاختيار في  
 بيان جهته اية وتبين فائدة في ذلك لانه درهم كنس ولو كان له مائة درهم وعشرة  
 درهم فاقتر قبضت مائة درهم لان درهم واحد من مائة درهم كنس ولو كان له مائة درهم وعشرة  
 ولو كان له على رجلين على كل واحد منهما مائة درهم وقبضت من هذا عشرة لابل من  
 هذا ازمه لكل واحد منهما عشرة لاختلاف امره واستوى ان كان كل واحد منهما كفيلا  
 من صاحبه أو لم يكن وكذلك ان كان كل واحد منهما ذميا ولو كان له مائة درهم من كل كفيلا  
 يثبت حق الرجوع لذلك المأذوب في الاصلين الثاني درهم مائة من كل المأذوبين ولو  
 كان له على آخر مائة درهم من مائة درهم مائة درهم مائة درهم مائة درهم مائة درهم  
 في مائة واحدة ولو قرره قبض من مائة درهم مائة درهم مائة درهم مائة درهم مائة درهم  
 بها اليك مع ان وثوب بملكه مائة درهم مائة درهم مائة درهم مائة درهم مائة درهم في هذه  
 المائة فاقول في قوله مع يديه لان بانه مائة درهم مائة درهم مائة درهم مائة درهم مائة درهم  
 اليه رمونه وهو ليس بشيء مائة درهم مائة درهم مائة درهم مائة درهم مائة درهم مائة درهم  
 الصرف يرقى بمائة ريال مائة درهم مائة درهم مائة درهم مائة درهم مائة درهم مائة درهم  
 المأذوب عشرة دراهم مائة درهم مائة درهم مائة درهم مائة درهم مائة درهم مائة درهم  
 فيما قرره مائة درهم مائة درهم مائة درهم مائة درهم مائة درهم مائة درهم مائة درهم  
 وانما مائة درهم مائة درهم مائة درهم مائة درهم مائة درهم مائة درهم مائة درهم  
 بخلاف مائة درهم مائة درهم مائة درهم مائة درهم مائة درهم مائة درهم مائة درهم



كل واحد منهما لم يكن عليه يمين لانه قد أقر بذلك لكل واحد منهما ولا يتوجه اليمين للمقر  
على المقر له والله أعلم

باب الاقرار بمال دفعه اليه آخر

(قال رحمه الله) وإذا قال الرجل دفع الى هذه الالف فلان فهي لفلان فلو ادعى الالف  
كل واحد منهما فهي للدافع لانه قد أقر له بالمال أولاً حين الاقرار بوصوله الى يده من جهة  
تم اقراره للثاني حصل بما هو مستحق لغيره بيده فلا يكون ملزماً اياه شيئاً والمال للدافع فاذا  
رده المقر عليه برئ مالكا كان أو غير مالك فان المودع من الناصب بالرد عليه يبرأ كالمودع  
من المالك واذا قال هذه الالف لفلان دفعها الى فلان فهي للمقر له الاول لان اقراره بالملك  
للاول فاقراره بعد ذلك باليد للثاني لا يكون صحيحاً في حق الاول فان ادعاها الدافع فليها ولا  
أن يحلف انها مامى لفلان لان المقر يقول أنا وان أقررت بانك دفعتها الى ولكن الملك كان  
لفلان وقد ردتها عليه فليس لك على شيء فهذا يتوجه اليمين على الثاني فان حلف أنها مامى  
لفلان ضمن المقر له ألماً أخرى والوديعة والعارية فيه سواء أما اذا كان دفعها الى الاول بغير  
قضاء القاضي فهو قولهم جميعاً لان اقرار المقر حجة في حقه فقد زعم أن المال وصل اليه من جهة  
الثاني فاذا دفعها الى غيره باختياره كان ضامناً له بمثله وان كان دفعها بقضاء القاضي فعند أبي  
يوسف رحمه الله لا ضمان عليه للثاني لانه بتبين الاقرار للاول ما أئلف على الثاني شيئاً ولا  
اختيار له في الدفع بل القاضي أئزمه ذلك فلا يضمن للثاني شيئاً وعند محمد رحمه الله هو ضامن  
لثاني ألماً لانه بالاقرار به للاول سلط القاضي على هذا القضاء وقد زعم أنه مودع فيها من  
الثاني والمودع بهذا التسليط يصير ضامناً كما لو دل سارقاً على سرقة الوديعة ولو قال هذه  
الالف لفلان أقرضتها فلان آخر فادعياها فهي للذي أقر له بها أولاً لتقدم الاقرار له بها  
وللمقرض عليه الف درهم لانه أقر أنه قبض الف من الثاني بحجة القرض والقبض بحجة  
القرض يوجب ضمان المقبوض على القابض واذا كان في يده عبد فقال هو لفلان باعني فلان  
آخر بألف درهم فادعي كل واحد منهما ما أقر له به فاليد للمقر له أولاً يدفعه اليه اذا حلف  
أنه لم يأذن للآخر في يمينه لتقدم الاقرار باليمين له ويقضى باليمين للبائع عليه لانه أقر بشراؤه  
من الثاني وثبت هذا السبب باقراره في حقه وهو نام يقبضه فيقضى له عليه باليمين قال

ولا يشبه البيع والقرض الوديمة وفي بعض النسخ قال ولا يشبه القرض والبيع والوديمة  
 ما سواها وهذا أقرب الى الصواب على ظاهر ما تقدم لانه أجاب في هذه الثلاثة بجواب  
 واحد وأشار الى الفرق بين هذه الثلاثة وبين المسئلة الاولى من الباب حيث قال يدفع المال  
 الى الدافع ولا شيء عليه للثاني فلما اللفظ الاول فهو مستقيم على أصل أبي يوسف رحمه الله  
 لانه في الوديمة قال اذا دفع الى الاول بقضاء القاضى لم يفرم للثاني وفي القرض والبيع ان  
 دفعه الى الاول بقضاء القاضى فهو ضامن للثاني ويحتمل أن يكون المراد بيان الفرق بين  
 القرض والوديمة في أن الوديمة لا تكون مضبوطة عليه للثاني . ألم يدفع الى الاول وفي  
 القرض والبيع للمال واجب عليه للثاني وان لم يدفع الى الاول شيئاً وهذا فرق ظاهر فان  
 الاقراض والمبايعه سببا ضمان بخلاف الايداع . ولو أقر أن هذا البعد الذى في يده لفلان  
 غصبه فلان المقر له من فلان آخر فانه يقضى به للمقر له ولا يقضى للمضروب منه بشئ لانه  
 مقر بالملك الاول شاهد عليه بالنصب للثاني وشهادته عليه بالنصب لا تكون مقبولة وفي بعض  
 الروايات في لفظ السؤال لفلان غصبه من فلان وليس فيه ذكر المقر له فيكون المقهور منه  
 اقراره على نفسه بالنصب للثاني وجوابه أن البعد الاول والمضروب منه عليه قيمته قال  
 (الآ ترى) أنه لو قال هذا الصبي ابن فلان غصبته من فلان آخر وادعى الصبي انه ابنه وادعى  
 المضروب منه انه عبده قضى به الاب وهو ثابت النسب منه لتقدم الاقرار له (الآ ترى)  
 أنه لو قال هذا الصبي ابن فلان أرسل به الى مع فلان كان الابن الاول اذا ادعاه دون الرسول  
 لتقدم الاقرار له وفي جميع هذا ان ادعى الرسول ذلك كان له على المقر مثله لاقراره انه  
 وصل الى يده من جهته وتضمن الرد عليه بما أقر به للاول ودفع اليه باختياره ما خلا الابن فان  
 كان يمر عن نفسه فأقر أنه ابن الذى أقر به المقر فلا ضمان على المقر للدافع لان من يعبر  
 عن نفسه بما هو في يده نفسه وليس عليه للغير يد موجهة للاستحقاق اذا لم يقر بالرق على نفسه  
 وان كان صغير الا يتكلم فعلى المقر قيمته للرسول اذا ادعاه لنفسه وأنه مملوك له لان الذى  
 لم يتكلم لصغره ثبت عليه يد موجهة للاستحقاق بمنزلة البنات وغيرها ولو قال هذه الالف  
 لفلان أرسل بها الى مع فلان وديمة وادعاه كل واحد منهما فعلى للاول لتقدم الاقرار له  
 بها فان قال الاول ليست لي ولم أرسل بها فعلى للرسول لانه قد أقر بالكلام الثاني ان  
 وصولها الى يده كان من يد الرسول وانما أمر بالرد عليه لثبوت الاستحقاق فيها



قبضته منى فليهد أن يردده لأقراره بقبض المال من يد الغير وعلى اليد ما أخذت حتى ترد ولم  
يثبت ما ادعى من الحق فيه لنفسه فليهد أن يردده ولو قال أسكنت بيتي فلانا هذا ثم أخرجه  
منه ودفعه إلى وادعى الساكن أنه له قال قول قول صاحب البيت استعسانا وعلى الساكن اللينة  
في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله القول قول الساكن وهو  
القياس ووجهه هو أن الأقرار بوصول البيت إلى يده كاذم من جهة الساكن وادعى لنفسه فيه  
ملكاً قديماً ولم يثبت ما ادعاه فليهد رد ما أقر قبضه كما في الفصل ولا في حنيفة رحمه الله  
طريقان أحدهما أنه ما أقر الساكن بيد أصلية في البيت إنما أخبر باز يده كانت بناء عن  
يده لأن يد الساكن تبني على المسكن والحكم للبيه الأصلية لالما هو بناء فلم يصير مقرا بما  
يوجب الاستحقاق له بخلاف مسألة الاختضاء لأنه ما أقر بيد أصلية كانت له فيما استوفاه  
منه وبخلاف مسألة الوديعة لأنه هناك أقر بفعل نفسه وهو قبضه المال من فلان وذلك أقرار  
بيد أصلية كانت لفلان في هذا المال فبعد ذلك هو في قوله كانت لي عنده وديعة أراد أن  
يجعل يده بناء بعد ما أقر أنها كانت أصلية فلا يقبل قوله في ذلك ولأن الإعادة بين الناس  
معروفة وفي القول بالقياس هنا قطع هذه المنفعة عن الناس لأن المير يتحرز عن الإعادة  
للسكنى إذا عرف أنه لا يعمل بقوله عند الاسترداد فترك القياس فيه لتوفير هذه المنفعة على  
الناس وعلى هذا الخلاف لو قال هذه الدابة امرئها فلان ثم قبضتها منه أو هذا الثوب لي  
أعزته فلان ثم قبضته منه وإذا أقر الرجل أن فلانا الخطاط ساط قيصه هذا بنصف درهم  
وقبض منه القميص وقال الخطاط هو فيسمى أمرتكم قال قول في الأول وكذلك  
الثوب أسلم إلى الصباغ وإن قال رب الثوب خط لي الخطاط فيسمى هذا بنصف درهم ولم  
يقبل قبضته منه ففي قولهم جميعاً لا يرجع على الخطاط إنما عند في حنيفة رحمه الله فظاهر وأما  
عندهما فلأنه لم يقر بيد الخطاط هنا في الثوب لأنه قد يخط الثوب وهو في يد صاحبه بأن  
كان أجيرا وجد في بيته لعل له بخلاف الأول فإن هناك قد أقر بالتبض منه وذلك أقرار  
بكونه في يده ولو كان ثوب معروفاً للمقر أو الداه أو الدار هناك أعزته فلانا وقبضته  
منه كان القول قوله لأن الملك فيه معروف للمقر فلا يكون مجرد اليد فيه تغيره سبب  
الاستحقاق عليه وقد قال في الباب المتقدم إذا أقر الخطاط أن الثوب اتقى في يده فلان  
أسمه أيه فلان ليخطه فهو ثلثي أقر له أول مرة ولا تضمن للثاني مثله وهذا دليل لا في

حنيفة رحمه الله في الخلافات لاقراره أن يد الذي أسلمه اليه بناء لا ابتداء ولكن مشايخنا  
 رحمهم الله قالوا هو على الخلاف أيضا بناء على مسألة الاسكان أو مسألة أخرى وهو أن  
 الاجير المشترك عند أبي حنيفة رحمه الله مؤتمن فلا يصير ضامنا بمجرد اقراره للاول  
 وعندهما الاجير المشترك ضامن فيضمن الثوب الذي أسلمه اليه اذا لم يرد عليه وهكذا  
 ذكره ابن سماعه عن أبي يوسف رحمهما الله وذكر أيضا فيما اذا قال هذا المال لفلان أرسل  
 به الى مع فلان ودية ان المال للاول ولا ضمان على المقر لرسول عند أبي حنيفة رحمه الله  
 لانه انما أقر له يدهى بناء وذلك غير موجب للاستحقاق عنده بخلاف الدين وهو ما اذا  
 قال لفلان على ألف درهم أرسل به الى مع فلان لأن محل الدين الذمة وفي الذمة سعة فيكون  
 مقرا بوجوب المال عليه للثاني لما أقر ان وصوله الى يده من جهته وفي كتاب الاقرار أورد  
 المسئلة في موضعين قال في أحدهما لا شيء عليه للدافع وهو الاشبه بقول أبي حنيفة رحمه  
 الله وفي الثاني قال عليه مثله للدافع وهو الاشبه بقول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله وقد  
 بينا بعضه في الباب المتقدم واذا أقر لرجل ان فلانا سكن هذا البيت فادعى فلان اليه  
 فانه يقضي به للساكن على المقر لأن السكنى تثبت اليد للساكن على المسكن واقراره باليد  
 للغير حجة عليه وما ثبت باقراره كالمعين في حقه وهذا بخلاف ما لو أقر أن فلانا زرع هذه  
 الارض أو بنى هذه الارض أو بنى هذه الدار أو غرس هذا الكرم أو البستان وذلك كله  
 في يد المقر فقال كله لي واستعنت بك قصات ذلك أو فطنته باجر وقال الآخر بل هو ملكي  
 فالقول قول المقر لأن يده للحال ظاهرة ولم يقر أنه كان في يد غيره من قبل لأن فصل  
 الزراعة والبناء والدرس لا يوجب اليد للفاعل في المقبول وقد فصله المعين والاجير والمعين في  
 يد صاحبه فهذا وقوله خاط لي القيص سواء ثم ذكر الخلاف الذي بيننا فيما اذا قال لمعتمة  
 أخذت منك مالا قبل العتق أو قطعت يدك قبل العتق وانما اعادها لقروع فقال وكذلك لو  
 باعه أو وهبه وسلمه ثم أقر انه قطع يده قبل البيع والهبة وقال المشتري والموهوب له بل  
 فعله بمسء البيع والهبة لأن البيع والهبة والتسليم ثبت الحق فيه للمتلئ كما أن العتق ثبت  
 الحق للمعتق في نفسه وأطرافه فيكون الخلاف في الفصلين واحدا ولو نازل قطعت يده ثم ابتاعه  
 أو وهبه فالقول قوله لانه ما أقر بالفعل الموجب للضمان على نفسه فانه أقر بالقطع قبل ظهور  
 بيعه لأن ظهور البيع باقراره وقد أقر بالقطع سابقا على الاقرار بالبيع فلماذا كان القول قوله

الا أن يقيم البيئة على هبته أو يمه قبل اقراره بهذا فيكون على الاختلاف المتقدم لان الثابت  
 بالبيئة كالثابت بالمعينة ولو أعتق أمة ثم قال أخذت منك هذا الولد قبل العتق وقالت بل  
 أخذه مني بعد العتق فانه يرد عليها وهو حر لان الولد قائم بعينه وقد يثبت في المال القائم  
 اذا أقر انه أخذه قبل العتق يصدق وعليه رده في أنه أخذه قبل العتق فله رده عليها والقول  
 في حريته قولها ولو لم يقل أخذه منك ولكنه قال أعتقتك بعدما ولدته وقالت بل أعتقتي قبل  
 ان ألدته فان كان الولد في يد المولى فاقول قوله لانه أقر يدها من قبل ولادتها ولا نها  
 تدعى سبق تاريخ في العتق حين ادعت انه كان قبل الولادة والمولى ينكر ذلك والعتق فعل  
 حادث من المولى فاقول قوله في انكاره سبق التاريخ فيه ولان عتقها ظهر في الحال والولد  
 منفصل عنها وعتقها غير موجب العتق للولد المنفصل وان كان الولد في يدها فاقول قولها  
 لان يدها توجب الاستحقاق لها في الحال وقد أقرت بالحرية للولد فوجب الحكم بحريته  
 ولو أن رجلا أعتق عبدا فآثر رجل انه أخذه منه ألقا وهو عبد وقال العبد أخذها مني بعد  
 العتق فاقول قوله لان القابض يدعى سبق تاريخ في قبضه والتاريخ لا يثبت بمجرد قوله  
 ولانه أقر بالسبب الموجب للضمان عليه للعبد وهو أخذه منه وشهد عليه أن المال لغيره وهو  
 المولى فلا تنبيل شهادته ربيح المال مستحقا عليه للعبد وكذلك لو كاتبه مولاه لان الكتابة  
 توجب استحقاق الكسب للكاتب واعتبار يده فيه لحقه كالتاريخ وكذلك لو باعه ثم أقر رجل  
 أنه غصب منه مائة درهم وهو عند ولاء الاول وقيل المشتري بل غصبته وهو عندى فالل  
 للآخر لان المشتري هو المستحق لكسبه بعد الشراء كما أن العبد هو المستحق لكسبه بعد  
 الكتابة فكما لا يصدق اقرار هناك وفيما يدعى من سبق التاريخ فكذلك هنا ولو أقر بأنه فها  
 عين فلان عمدا ثم ذهب عين الفاقى بعد ذلك وقال انفقوه عينة بل فقات عيني وعينك ذاهبة  
 فالقول قول انفقوه عينة لانها تصادقا على وجوب الضمان على الجاني فان كانت عينة قائمة  
 وقت النقص فالواجب قصاص وهو فيها واجب باعتبار المائة وان كانت عينة ذاهبة فالواجب  
 الارش نعرف أنها تصادقا على وجوب الضمان وادعى الفاقى ما يسقطه بغوات المحل بعد  
 الوجوب فلا يقبل قوله في ذلك ولانه يدعى تاريخا سابقا في النقص والتاريخ لا يثبت الا بحجة  
 ولو أن عبدا أعتق ثم أقر أنه قتل ولي هذا الرجل خطأ وهو عبد وقال ذلك الرجل قتله بعد  
 العتق فليس على العبد في هذا شيء لانه ما أقر على نفسه بوجوب الضمان فان جانيته قبل العتق

لا توجب عليه الضمان في الحال ولا بعد التمتع انه هو على مولا في الحال يخاطب بالدفع أو القداء وان أعتقه وهو يعلم بالجناية يصير مختاراً للقداء وان كان لا يعلم ف عليه القيمة فزفنا أنه انما أقر به على النير فلا يلزمه شيء واذا أقر أحد المتفاوضين أنه كفر عن صاحبه بمهر أو نفقة زوجته أو جنائته لزمه ولزم صاحبه أيضا في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله يلزمه ولا يلزم صاحبه لانه انما أقر بوجوب المال على صاحبه بطريق غير التجارة ولا قوله على صاحبه في الاقرار بالمال لا بطريق التجارة لان فيما يجب لا بطريق التجارة كل واحد منهما أجنبي عن صاحبه بنى اقراره على نفسه بوجوب المال بطريق الكفالة وقد بينا فيما سبق أن كفالة أحد المتفاوضين أو اقراره بالكفالة يلزم شريكه عند أبي حنيفة رحمه الله ولا يلزم عندهما فهذا بناء على ذلك ولو أقر أحدهما أن على صاحبه ديناً قبل الشركة اطلاقاً فأنكره صاحبه والطلب يدعى أن هذا الدين كان في الشركة لزمهما جميعا المال لان الاقرار بطلاق الدين ينصرف الى جرمه التجارة ولهذا يقر أحدهما دين مطلق يلزم شريكه وفيما هو واجب بطريق التجارة واقرار أحدهما المتفاوضين به على نفسه وعلى شريكه سواء ولو أقر به على نفسه وزعم أنه كان قبل الشركة لا يصح في الاستناد اذا كذب الطالب فكذلك اذا أقر به عن صاحبه واذا لم يصدق في الاستناد لزم المقر المال بأقرار موثوقه شريكه بالكفالة عنه لان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه فيما يلزمه من ذلك ولو أقر أن ذاك عليه دون شريكه قبل الشركة ودعى الطالب أنه عليه من الشركة فلان عليهما لما بينا أنه غير مصدق في الاستناد وان تصادقا أن الدين كان قبل الشركة لم يوجب واحد منهما بدفع صاحبه لان حكم الكفالة منهما انما ثبت بالمفاوضة فيكون ثابتا بما يجب بعد المفاوضة لا بما كان واجبا قبلها واذا أقر أحدهما أن فلان عليه المدينه وقر الآخر لا يبل لقرن لزمهما جميعا المال لان المقر كان هو الذي قال فلان لزمهما جميعا ولا أثر لاختلاف اقرارهما فكذلك اذا قال ذلك صاحبه لان قول كل واحد منهما يلزم صاحبه ومما بعد المفاوضة تشخص واحد في اسباب التزامه بالمال بالتجارة وادامت أحدهما ونهرا فانه يقر أحدهما بدفع المدينه للشركة لزمه خاصة لانه في الاستناد غير مصدق في حق صاحبه فيبقى لزمه المال في الحال راس بينهما سبب بوجوب كفالة صاحبه عنه فيما يلزمه مع نفسه في حساب فلانه كان ذاك عليه خاصة وعلى صاحبه ليعين ان ادعاء الطالب وان ادعى رجل غليظة فلا يمكن له بيتة تخف أحدهما وأبي

الآخر أن يحلف لزمها جميعا المال لاث نكوله عن اليمين كإقراره وبأن حلف أحدهما لا يسقط اليمين عن الآخر بخلاف ما إذا كانت الدعوى لهما على إنسان فاستحلف أحدهما المطلوب حلف لم يكن للآخر أن يستحلفه لأن النيابة في الاستحلف تجزئ وفي الحلف لا تجزئ فلا يمكن أن يحمل الخالف منهما ثابا عن صاحبه في اليمين ولأنه بعد ملحف أحدهما كان استحلف الآخر مفيدا لأن الناس يتفاوتون في النحر عن اليمين الكاذبة أما بعد ما استحلف أحدهما المطلوب كان استحلف الآخر إياه غير مفيد لعلنا أنه يحلف لاحالة ولو أقر أحد المتناوضين لابنه أو لامرأته أو لمساكنه بدين لم يصدق في قول أبي حنيفة رحمه الله على شريكه لأنه منهم في حق هؤلاء فيما يوجب لهم على النحر وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله يصدق على ذلك إلا في المكاتب وهو بناء على الخلاف المعروف في الوكيل بالبيع بيع من أحد هؤلاء والله أعلم

### باب الإقرار في المضاربة والشركة

(قال رحمه الله) وإذا أقر المضارب بدين في مال المضاربة وجهه رب المال فأقراره جائز لأنه من التجارة ولهذا يملكه المصلي المأذون والبد المأذون والمضارب مستند لما هو من التجارة في مال المضاربة وكذلك لو أقر فيها بأجر أجير أو أجر دابة أو حاوت لأنه ماله لا إنشاء سبب وجوب هذه الديون في مال المضاربة فصح إقراره بها وهذا لأنه لا يجبد من التزام الدين بهذه الأسباب ويحصل ما هو المقصود من المضاربة فإن كان دفعها إلى رب المال فقال هذا من رأس مالك فأقبضه ثم أقر بعد ذلك ببعض ما ذكرنا من الدين لم يصدق لأنه مناقض في كلامه فإن المدفوع إنما يكون سائلا لرب المال من رأس ماله إذا فرغ عن الدين فكان في أول كلامه مفرا بأنه لا دين فيه ولأن حكم المضاربة قد انتهى فيما وصل إلى رب المال من رأس المال حتى لا يملك المضارب إنشاء التصرف فيه وكذلك لا يصح إقراره في ذلك ولو كان المضارب رجلين ومال المضاربة البر درهم وربها القافر أحدهما أن خمسمائة قلان وقال الآخر بل الألف كلها ربح فإن المرف يصدق في مائةين وخمسين مما في يده قلان فإن في يد كل واحد منهما نصف المال وقد أقر بخمسمائة شاة في الكل نصفها فيما في يده ونصفها فيما في يد صاحبه فأقراره فيما في يده صحيح وفيما في يد الآخر باطل



فيدفع هو مائتين وخمسين الى المقر له ويقسم مثلها بين رب المال وبين المضارب الآخر لان  
 المقر يزعم انه لاحق له فيها بل هي لفلان فلا يكون له فيها نصيب وما بقي من الربح وهو  
 خمسمائة بينهما على الشرط كما بينا وكذلك ان اقر بهذه الخمسمائة لايه او لابنه فهو وما سبق  
 سواء لان اقرار المضارب لمؤلا صحيح ولا نشأه التصرف معهم ولو اقر المضارب بربع ألف  
 درهم في المال ثم قال غلطت انما هو خمسمائة درهم لم يصدق وهو ضامن لما اقر به من المال  
 لانه مناقض في كلامه راجع مما اقر به ولانه جاحد لما اقر به بحصوله في يده ورجا وهو أمين  
 في الربح فيضمن ذلك بالوجود وان بقي في يده شيء من المال فقال هذا ربح وقد دفعت  
 رأس المال الى رب المال وكذبه رب المال فالقول قول رب المال لان المضارب يريد  
 استحقاق شيء مما في يده وانما يقبل قول الامين في دفع الضمان عن نفسه أما في الاستحقاق  
 فلا يقبل قوله ولكن يحلف رب المال بدعوى المضارب فان حلف يأخذ مافي يده بحساب  
 رأس ماله لان حق المضارب في الربح ولا يظهر الربح ما لم يصل رأس المال الى رب المال واذا  
 قال لرجل فلان شريكي معاوضة فقال نعم او اجل او قال صدق او قال هو كما قال أو قال هو  
 صادق فهذا كله سواء وهما شريكان في كل مال عين او دين أو رقيق أو عقار أو غير ذلك مما  
 هو في يد كل واحد منهما لان ما في من الجواب غير مستقل بنفسه فيصير ما تقدم من الخطاب  
 معاداً فيه حتى يثبت به تصادقهما على شركة المعاوضة والثابت باتفاقهما كالتثبت بالمعاينة ولو  
 عاينا شركة المعاوضة بينهما كان ما في يد كل واحد منهما بينهما ان فبن لان المقايضة تعدي  
 المساواة ولعل الشركة يوجب ذلك الاطعام متساوي كل واحد منهما وكسونه وكسره عمله  
 فلمن في يده استحسان وفي نقيس يكون بينهما كسائر أموال وسائر ما في يده  
 هو موجب شركة المعاوضة لان الحاجة اليه معلوم وهو لكل واحد منهما في مدة  
 المعاوضة ولهذا لو كانت الشركة ظاهرة بينهما كان ما اشتراه كل واحد منهما مشتركاً بينهما  
 الا الطعام والكسوة وكذلك اذا ثبت العقد باقرارهما وكذلك أم ولد احدهما ومديرته لان  
 أم الولد ليست بمال والمديرة ليست بمحل للتجارة ومقتضى المعاوضة الشركة بينهما في كل مال  
 قابل للتجارة والتصرف (ألا ترى) انه لا تثبت الشركة بينهما في الزكوة فكذلك في المديرة  
 وأم الولد فأما اذا كان احدهما مكتاباً قد كتبه قبل اقراره فاعليه من بدل الكتابة يكون بينهما  
 لانه قابل للتصرف والانتقال من ملك الى ملك بمنزلة سائر الديون (ألا ترى) أن رقبة

المكاتب لا تصير ميراثا وما عليه من بدل الكتابة يصير ميراثا للورثة فكذلك باقراره  
ثبت الشركة للآخر في بدل الكتابة وان كانت لا تثبت في الرقبة (ألا ترى) أنه لو عجز  
المكاتب كان مشتركا بينهما فكذلك ما عليه من البذل قبل عجزه وكذلك لو قال هو مفاضني  
في الشركة لأن هذا العقد يضاف اليهما تارة وإلى أحدهما أخرى وثبت حكم المفاضة  
لا يختص بأحد الجانبين فكانت الاضافة إلى أحدهما بمنزلة الاضافة اليهما ولو أقر أحد  
المفاضين لشريك ثالث منهما وأنكر الآخر فهو جائز عليهما لأن المفاضة من جملة التجارة  
وهو من صنع التجارة فأقرار أحدهما به كأقرارهما في سائر التجارات وإذا أقر الذي لمسلم  
بالمفاضة أو أقر المسلم للذي بها فهو جائز في قول أبي يوسف رحمه الله وفي قول أبي حنيفة  
ومحمد رحمه الله لا يكونان مفاضين ولكن ما في أيديهما يكون بينهما نصفين وأصل المسئلة  
في كتاب الشركة أن المفاضة لا تصح بين المسلم والذي في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما  
الله للثلاث بينهما في المصروف في أنواع المصارف وإذا كان مندهما لا يصح إنشاء هذا العقد  
فكذلك لا يثبت باقرارهما ما قرأ به فوجب هذا الاقرار كون ما أيدهما بينهما نصفين وما  
في يدهما كذلك فثبت هذا الحكم أن لم يثبت أصل المفاضة كما لو أقر أحد الاخوين  
بأن آخر فانه يشركه في الميراث وإن لم يثبت النسب باقراره وعند أبي يوسف رحمه الله ابتداء  
المفاضة بين المسلم والذي صحيح فكذلك يظهر باقرار الحر لعبد مأذون أنه شريكه  
مفاضة أو أقر به لمكاتب وصدقه في ذلك لم يثبت المفاضة بينهما لأن إنشاء المفاضة بينهما  
لا يصح ولكن ما في أيديهما يكون بينهما نصفين لاتفاقهما على ذلك واحتمال أن ما في أيديهما  
لشركة بينهما ولا يجوز اقرار واحد منهما على صاحبه بدين ولا ودية لأن نفوذ اقرار أحدهما  
على صاحبه لا يكون إلا بعد صحة المفاضة ولم تصح وعلى هذا لو أقر لصبي تاجر بالمفاضة  
أو أقر الصبي للتاجر لصبي تاجر وصدقه الآخر فما في أيديهما بينهما لاتفاقهما على ذلك  
ولكن لا تثبت المفاضة بينهما لأن إنشاء هذا العقد بينهما لا يصح فإن موجب المفاضة  
الكفالة العامة من كل واحد منهما عن صاحبه والصبي ليس بأهل لذلك وإذا أقر لرجل  
بالشركة مفاضة وأنكر الآخر ذلك فلا شيء لواحد منهما فيما في يد صاحبه لأن تكذيب  
المقر له بطل لاقراره ولو قال الآخر أنا شريكك فيما في يدك غير مفاضة ولست شريك  
فيما في يدي فأقول قوله بعد أن يحلف لانه يتصرف فيما في يده وادعى لنفسه ما في يد صاحبه

وقد صدقه في اقراره وكذبه في دعواه فيثبت ما اقر به ويكون على صاحب اليمين في انكار ما ادعاه وهذا لان تكذيب المقر له في الجهة لا يوجب تكذيبه في اصل المال كما لو قال لك على الف درهم قرضا وقال الآخر بل هي غصب يلزمه المال فليس من ضرورة انتفاء المفاوضة بتكذيبه انتفاء الشركة فيما في يده كما في المسائل المتقدمة . واذا اقر لصبي لا يتكلم بشركة المفاوضة وصدقه ابوه كان ما في يد الرجل بينهما نصفين لما بينا انه اقر له بنصف ما في يده وقد اتصل به التصديق من أبيه ولكن لا يكونان متفاوضين لان ثبوت المفاوضة بينهما يقتضي المساواة بينهما في التصرف والصبي الذي لا يتكلم ليس بأهل للتصرف واذا اقر لرجل انه شريك فلان في قليل وكثير فقال فلان نعم فهما شريكان في كل قليل وكثير في يد كل واحد منهما لانهما بمنزلة المتفاوضين لان افضة لشركة تقتضي التسوية كما في قوله تعالى فهم شركاء في الثلث وانما يتحقق ذلك اذا جعلنا ما في يد كل واحد منهما بينهما نصفين الا انه لا يجوز اقرار احدهما على صاحبه بالدين والوديعة لان ذلك من خصائص عقد المفاوضة ولم يثبت باقرارهما حين لم يصرحا بافظ المفاوضة ( ألا ترى ) انهما لو انشأ عقد الشركة العامة بينهما لان تكون مفاوضة الا ان يصرحا بافظ المفاوضة وهذا لان الموام من الناس قلما يعرفون جميع احكام المفاوضة ليدكروا ذلك عند الخند فاقام الشرع التنصيص منهما على لفظ المفاوضة مقام ذكر تلك الاحكام واذا كان عند الانشاء لا يثبت المفاوضة الا بالتصريح بلفظها فكذلك عند الاقرار ولو كان اقر انه شريكه في النجارات كان ما في يدهما من متاع التجارة بينهما ولا يدخل في ذلك مسكن ولا كسوة ولا طعام لان التصديق منهما كان مقيدا بمال التجارة بخلاف الاول فقد تصادقا هناك في الشركة في كل قليل وكثير وذلك بمال الدار والخادم وغيرها ولو كان في يدهما دار او عبد او امسة وقال ليس هذا من تجارتنا فالقول قوله لان هذه الاعيان ليست للتجارة باعتبار الاصل فن قال انها ليست من التجارة فهو متمسك بما هو الاصل ولان التصديق منهما لم يحصل منهما بصفة العموم وانما حصل خاصا في متاع التجارة والسبب متى كان مقيدا بوصف لا يكون موجبا بدون ذلك الوصف فالما يثبت كونه من التجارة لا يتحقق سبب الشركة بينهما فانهما كان القول قول ذي اليد وعلى هذا لو قال احدهما للراهم او دائر هذا مال في يدي من غير الشركة اصبته من ميراث او جائزة او بضاعة لانسان فانه قول توله الا ان يقوم الآخر ببينة انه من الشركة او

كان في يده يوم أقر به لان الثابت بالينة كالثابت باقراره ولو أقر أنه كان في يده يوم أقر  
 كان في الشركة لان الدوام والدانير من التجارة باعتبار الاصل وانهما خلقا لذلك ولهذا  
 وجبت الزكاة فيهما باعتبار هذا المعنى من غير نية التجارة فاذا ثبت كونه في يده وقت  
 الاقرار بقدر السبب الموجب للشركة فيه فهو يريد اخراجه من الشركة بعد ما تناوله الاقرار  
 بها فلا يصدق في ذلك. ولو كان في التجارة فقال ليس هذا من التجارة التي يقتنا ولم يزل في  
 يدي قبل الشركة كان المتاع بينهما لان بثبوت التجارة فيه صار الاقرار بالشركة متناولاً له  
 فلا يصدق في اخراجه بعد ما تناوله الاقرار. ولو قال فلان شريكى ولم يسم شيئاً ثم قال عنيت  
 في هذه الدار كان القول قوله لان في يائه تقريراً لما أقر به لاتصيراً فيصح موصولاً  
 ومنفصلاً ولان مطلق الاقرار بالشركة غير مضاف الى محل لا يثبت من المال الا قدر مالا  
 يتحقق هذا الوصف لها الا به وهذا الوصف يتحقق لها بالشركة في شئ واحد فيثبت  
 القدر المتيقن به ويكون القول في انكار الزيادة على ذلك قوله ولو قال فلان شريكى في  
 تجارة الزطى كان القول قوله لانه قيد اقراره بمحل سماه وتقييد المقر اقراره موصولاً بكلامه  
 صحيح. ولو قال فلان شريكى في كل تجارة وقال فلان أنا شريكك فيها في يدك واست شريكى  
 فيما في يدي كان القول قوله لانه أقر بنصف ما في يده وادعى انفسه نصف ما في يده وقد  
 صدقه في الاقرار وكسبه في دعواه فالقول قوله مع يمينه. ولو كان في يده حانوت فقال فلان  
 شريكى فيما في هذا الحانوت ثم قال أدخلت هذا العدن بعد الاقرار من غير الشركة لم  
 يصدق على ذلك وهو على الشركة الا أن يأتي بالينة على ما يدعى قال لان الحانوت وما في  
 الحانوت مملوك ومعنى هذا الكلام أنه وقع الاستثناء عن يار المقر في معرفة ما أقر به بتعيينه  
 محله وهو الحانوت فلا يبقى له قول في الياز ولكن جميع ما يوجد في الحانوت يكون بينهما  
 نصفين الا ما ثبت بالحجة أنه أدخله بعد الاقرار وهو بمنزلة مالو أبراً غيره من كل قليل  
 وكثير له عليه ثم ادعى بعد ذلك عليه شيئاً وقال قد حدث وجوبه بعد البراء وقال المدعى  
 عليه بل كان قبل البراء فالقول قوله الا أن يثبت المدعى بالينة أنه وجب بعد البراء  
 وهذا بخلاف مالو قال جميع ما في يدي مشترك بيني وبين فلان ثم قال لتناع بعد ذلك أنه  
 حدث في يدي بعد الاقرار فالقول قوله لانه ما وقع الاستثناء عن يائه هناك فان ما في  
 يده لا يعلم الا بقوله فلذا جئنا بيانه مقبولاً فيه وأورد مسألة الحانوت بعد هذا وأجاب

فيها أن القول قول المقر بمنزلة قوله جميع ما في يدي يعني وبين فلان فيه روايتان والاصح  
 هو الاول ووجه الرواية الثانية ان اقراره بتقيد بمحل خاص وهو الموجود في الخاتوت وقت  
 اقراره فاما ثبت هذا التقيد بالحجة لا يستحقه المقر له لان وجوده في الخاتوت في الحال  
 دليل على أنه كان في الخاتوت عند الاقرار باعتبار الظاهر والظاهر حجة لدفع الاستحقاق  
 لا للاستحقاق ولو قال فلان شريكي في كل تجارة وأقر بذلك فلان ثم مات أحدهما وفي  
 يده مال فقال ورثته هذا مال استفادته من غير الشركة فالقول قولهم لأنهم قائمون مقامه  
 ولو قال هو في هذا الفصل لمال في يده انه حادث في يدي من غير الشركة وجب قبول قوله  
 في ذلك فكذلك يقبل قول ورثته وان أقرأ أنه كان في يده يوم أقرأ أنه من التجارة  
 فهو من الشركة لان اقرارهم بهذا بعد موته كإقراره به في حياته وكذلك ان كان للميت  
 صك باسمه على رجل بمال تاريخه قبل الاقرار بالشركة بينهما لانه أقر له بالشركة في كل  
 تجارة وذلك يمين العين والدين جميعا وان كان تاريخ الصك بعد الشركة فالقول قول الورثة  
 انه ليس من الشركة لانه انما يكتب في الصك تاريخ وجوب الدين فاذا كان تاريخ  
 الاقرار ان كان هذا دينا حدث وجوبه فلا يثبت الشركة بينهما فيه دائما بل في وقت  
 في ذلك وحاجتهم الى دفع استحقاق المقر له والظاهر يكفي لهذا ولو قال فلان شريكي في  
 الطعن وفي يد المقر رحاوا بل ومتاع الطعانين فادعى المقر له الشركة في ذلك كله فالقول  
 قول المقر لان الطعن اسم للمحل دون الآلات وليس من الضرورة كونه شريكاً له في  
 الآلات وكان القول قول المقر في الاول وكذلك كل عامل في يده خاتوت وفيه متاع لمن  
 متاع عمله فإقراره شريك لفلان في عمل كذا فهما شريكان في العمل دوز المتاع لان ثبوت  
 الشركة بينهما بإقراره انما يثبت فيما صرح به أو فيما هو من ضرورة ما صرح به ولو قال هو  
 شريكي في هذا الخاتوت في عمل كذا فكل شيء في ذلك الخاتوت من عمل أو متاع ذلك العمل  
 فهو بينهما لانه عين لما أقر به محلاً وهو الخاتوت وذكر العمل لتقيد الاقرار بمتاع ذلك  
 العمل فاما كان في الخاتوت من متاع ذلك العمل فقد تناوله اقراره فكان بينهما ولو كان  
 الخاتوت وما فيه في أيديهما فقال أحدهما فلان شريكي في عمل كذا فاما المتاع فهو لي وقال  
 الآخر بل المتاع بيننا فهو بينهما لان ثبوت يدهما على الخاتوت سبب لثبوت اليد لهما على ما في  
 الخاتوت فكان في قوله انا اعلى مدعيان للنصف الذي في يد صاحبه فلا يقبل قوله الابحجة

بمخلاف الاول فان الحانوت هناك في يد المقر فافيه يكون في يده أيضا . ولو قال فلان شريكى فى كل زطى اشتريته وفى يده عدلان فقال اشتريت أحدهما وورثت الآخر فالقول قوله لانه قيد المقر به بالزطى المشتري فإلم يثبت هذا الوصف في محل لا يتناول اقراره لذلك المحل . وكذلك لو قال هو شريكى فى كل زطى عندى للتجارة ثم قال اشتريت أحدهما من خاص مالى لتبر التجارة فالقول قوله لان مجرد الشراء فى الزطى لا يجعل المشتري للتجارة بدون النية ( ألا ترى ) أنه لا يجب فيه الزكاة اذا لم ينوبه التجارة ونية التجارة لا يوقف عليها الا من جهته فاذا قيد الاقرار بما لا يوقف عليه الا من جهته وجب قبول قوله فيه . ولو أقر أنهم فى يده للتجارة ثم قال هذا من خاصة مالى لم يصدق لان سبب الشركة قد تقرر فيه فلا يصدق فى اخراجه ولو قال هو شريكى فى كل زطى قدم لى من الاهواز أمس ثم أقر أن الاعمال المشرة قدمت له من الاهواز أمس وقال أحدهما من خاصة مالى والآخر بضاعة فلان وقال الشريك هى كلها من الشركة فالكل من الشركة لثبوت الوصف الذى قيد الاقرار به فى جميع الاعمال باقراره الا أن العدل الذى أقر أنه بضاعة يصدق على حصته منه ولا يصدق على نصيب شريكه لان اقرار أحد الشريكين لغيره فى نصيب نفسه صحيح ويضمن لصاحب البضاعة نصف قيمة هذا العدل لانه صار متلفا باقراره السابق للمقر له فالشركة واقراره الذى منتهى به صحيح فيصير به ضامنا وقد تقدم نظائر هذه المسئلة فيما أتت ر . . . . . رابع . . . . . ولو كان تعبد بين الشريكين فاقرا به بينهما من شركتهما ثم قال . . . . . رد شاه فلان فهو مصدق على حصته غير مصدق على حصة شريكه ولا يضمن للمقر له شيئا من نصيب شريكه لان ذلك لم يكن فى يده قط والمودع فيما لم تصل اليه يده لا يصير ضامنا وما كان فى يده وهو المقر النصف قد سلمه الى المقر له واذا قال فلان شريكى فى هذا الدين الذى على فلان وفل المقر له أت أدبته بغير اذنى ولم يكن بينى وبينك شركة فان كان المقر هو الذى باع المبيع فهو ضامن لنصف قيمة المتاع لان اقراره بالشركة بينهما فى الثمن اقرار منه أن الاصل كان مشتركا بينهما فان الثمن يملك بملك الاصل وهو الذى باشر البيع فيه وذلك سبب موجب الضمان عليه فى نصيب شريكه الا أن يثبت الاذن وهو ينكر الاذن فالقول قوله مع يمينه وان لم يكن فى ذكر الحق انه باع المتاع فقال لم أبه أنا ولكن بضاه جيمعا وكتب للصك باسمى فالقول قوله لان المقر له يدعى عليه سبب

وجوب الضمان في نصيبه يمينه بغير اذنه وهو لذلك منكرو وليس من ضرورة كتيبه الصك باسمه ان يكون هو المباشر للبيع فكان القول قوله لانكاره مع يمينه فان اراد المقر له ان يضمن الذي عليه الصك نصفه قيمة المتاع وقال بمحض متاعي بغير اذني وقال الذي عليه الصك ما اشتريت منك شيئاً باعني المتاع الذي الصك باسمه فلا ضمان له عليه لانه يدعى لنفسه عليه حقاً وهو يشكره ولو ضمنه انما يضمنه باقرار المقر واقراره ليس بحجة على المشتري فلا ضمان له عليه ولكن المال الذي في الصك بينهما كما لو اقر به وحق المطالبة لمن باسمه الصك واذا كان صيد في يد رجل وقال هذا مضاربة لفلان ممي بالنصف ثم باعه بالدين وقال كان رأس المال ألف درهم وقال رب المال دفعت البعد اليك بعينه للمضاربة فالقول قول رب المال لانه اقر بمالك البعد له حين قال انه مضاربة لفلان ممي هذا فان اللام للتسليم فثبت الملك في البعد الرب للمال في اقراره والتمن بمالك مالك الاصل فاذا ادعى المضارب لنفسه جزءاً من ثمنه لا يقبل قوله لا بحجة فكان الثمن كله لرب المال وعليه للمضارب اجر مثله لان رب المال اقر له بذلك على نفسه فان المضاربة بالمروض فاسدة وانما يستحق المضارب بسببه اجر مثل عمله واذا اقر المضارب ان ماله الف درهم لفلان مضاربة بالنصف وأنه قد ربح فيها الف درهم وقال رب المال بل وس مالي الف درهم فو قول أبي حنيفة رحمه الله الاول وهو قول زفر رحمه الله القول قول رب المال لان المضارب يدعى استحقاق بعض ماله لنفسه فان جميع ما في يده حاصل من ماله ولا يقبل قوله في ذلك الا بحجة ثم رجع وقال المضارب مع يمينه وهو قولهم لار الاختلاف بينهما في مقدار المقبوض وفي مقدار المقبوض القول قول الفاض اذا لم يسبق منه اقرار بخلاف ما يقوله لأن فكان عليه رد ما اقر بقبضه من رأس ماله والباقي ربح بينهما نصفين ونحو قال هذا المال ممي مضاربة لفلان ثم قال بعد ذلك فهو لفلان وادعى كل واحد منهما انه له مضاربة بالنصف ثم عمل به المضارب فربح فيه فانه يدفع رأس المال الى الاول ونصف الربح ويدفع الآخر مثل رأس المال غيره من ماله ولا ضمان له من الربح شيئاً هذا قول أبي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله نصنح كل واحد منهما عند رأس ماله والربح كله له يتصدق به واصل المسئلة في كتاب المضاربة ان المضارب اذا جحد ثم اقر ونصرف وربح كان الربح بينهما على الشراكة عند أبي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله الربح كله للمضارب فهذا الاول لما تقدم اقرار

المضارب له ثبت حقه وصار كالثابت بالامانة ثم باقراره للثاني صار جاحدا لحق الاول وانما هو تصرف وريح بمسد جوده فيكون نصف الريج للاول عند أبي يوسف رحمه الله وجميع الريج للمضارب عند محمد رحمه الله ولكنه بسبب جلبه فيصدق به وينرم لكل واحد منهما نصف رأس ماله أما للاول ففسير مشكل وأما للثاني فلاقراره بأنه كان أمينا من جهته وقد دفع الامانة الى غيره وباقراره صار ضامنا له واذا أقر أن المال مضاربة في يده لفلان وفلان وصدقه ثم قال بعد ذلك لاحدهما الثلثان وللآخر الثلث لم يصدق وهو بينهما نصفان لأن مطلق الاضافة اليهما يقتضي المتانفة بينهما وكان يأنه بمسد ذلك مفسرا فيصح موصولا لامفصولا ولو أقر المضاربان بمال في أيديهما انه مضاربة لفلان وصدقه في ذلك ثم أقر رب المال لاحدهما بنك الريج وللآخر برمه فالقول قوله لا نه ليس من ضرورة تصديقه اياهما الاقرار بشئ معلوم لهما من الريج والمساواة بينهما في الريج بل لكل واحد منهما ما يستوجب الريج عليه بالشرط فيكون القول قوله في يان شرط كل واحد منهما واذا أقر بمضاربة لرجل ولم يسمها فالقول قوله فيما يسمى من ذلك لانه جعل المقر به فالقول في يانه قوله وان مات فالقول قول وارثه لانه خلف عنه قائم مقامه والله أعلم

### باب الاقرار بالبراءة وغيرها

(قال رحمه الله) واذا قال الانسان لاحق لي على فلان فيما أعلم ثم أقام اليانة أن له عليه حقا مسمى قبلت بينته وليست هذه البراءة بشئ لانها بقوله فيما أعلم وقد يبا أن هذا اللفظ في الاقرار يخرج عن أن يكون موجبا فكذلك في البراءة والاعتراف بها ولم يذكر قول أبي يوسف رحمه الله هنا فقيل هو على الخلاف أيضا وقيل بل أبو يوسف رحمه الله يفرق بينهما ويقول ان باتقاء حقوقه عن النير لا طريق له الى معرفته حقيقة قوله فيما أعلم في هذا الموضع لنفي اليقين كما في الشهادة وأما وجوب الحق للنير عليه فلا بد أن يعرفه بمعرفة سببه حقيقة فلم يكن قوله فيما أعلم للتشكيك فيه . وكذلك لو قال في علمي أو في نفسي أو في ظني أو في رأيي أو فيما أرى أو فيما أظن أو فيما أحسب أو حسابي أو كتابي لان هذه الالفاظ انما تذكر لاستثناء اليقين فيما يقرر به كلامه من أن يكون غريبا أو موجبا للبراءة . ولو قال قد علمت أنه لاحق لي قبل فلان لم تقبل منه بينة الا بتاريخ بمسد الاقرار بالبراءة وكذلك لو قال قد



استيقنت لأن ذكر هذين اللفظين لتأكيد معنى العلم واليقين بما يخبر به فإن قوله قد علمت  
 خبر عن الماضي وقد يقرره به لتأكيد ولو أطلق الاقرار بالابراء لم يسمع منه دعوى الا  
 بتأخير بعده فاذا أكد بما يقرن به أولى . واذا قال لاحق لي عليك فاشهد لي عليك بالف درهم  
 وقال الآخر أجل لاحق لك علي ثم أشهد له بالف درهم والشهود يسمون ذلك كله فهذا  
 باطل ولا يلزمه منه شيء ولا يسمع الشهود أن يشهدوا عليه لانه بما تقدم من تصادقهما على  
 انتفاء حقه عنه تبين أن المراد به الزور والباطل وما ليس بواجب لا يصير بالاشهاد واجبا واذا  
 علم الشهود انتفاء وجوب المال حقيقة لا يسمهم أن يلزموه بشهادتهم شيئا ( ألا ترى ) أنه  
 لو قل ذلك بين يدي القاضي لم يكن للقاضي أن يقضى عليه بشيء فكذلك لا يسمع الشهود أن  
 يشهدوا به عليه . واذا أقر الرجل أن لقان عليه الف درهم تلجئة فقال الطالب بل هو حق فإن  
 كان المقر له لم يقر بأنه تلجئة فالمال لازم للمقر لان قول المقر تلجئة كالرجوع منه عن الاقرار  
 فان ظاهر قوله على اقرار حق لازم وما يكون تلجئة فهو باطل ورجوعه عن الاقرار لا يصح  
 وان كان موصولا الا أن يصدقه المقر له بذلك فيثبت هو مثل الاول لانها تصادقا على أن  
 الاقرار كان زورا والاعتراف بالزور لا يوجب على المقر شيئا وكذلك لو قال اشهدوا أن لقان  
 على الف درهم زورا وباطلا وكذا يقال فلان صدق في جميع ما قاله لم يلزمه شيء فان قال  
 صدق في المال وكذب في قوله زورا وباطلا أخذته بالالف لما بينا وعلى هذا لو أقر أنه باع  
 داره من فلان بالف درهم تلجئة لزم المقر البيع اذا كذبه المقر له في قوله تلجئة وان صدقه في  
 جميع ما قال فهو باطل وان قال صدق فهو باطل أيضا لان مطلق التصديق ينصرف الى  
 جميع ما أقر به اذا لم يخص فيه شيئا . ولو قال فلان علي ألف درهم فقال فلان . الى ذلك شيء  
 فقد برئ المقر مما أقر به لانه كذبه في الاقرار ولانه صار ميراثا له لان قوله مالي عليك شيء  
 يحتمل أنه أراد مالي عليك شيء في الحال لاني أبرأتك ويحتمل أن يكون مراده ما كان لي  
 عليك شيء ومن ضرورة نفي حقه في الماضي نفيه في الحال فان أعاد الاقرار وعال بل لك علي  
 ألف درهم فقال المقر له أجل هي لي عليك لزمته أما على الطريق الاول فلان الاقرار بطل  
 بالكذب فصار كالمردوم بق اقراره الثاني وقد صدقه فيه وعلى الطريق الثاني الابراء انما يعمل  
 فيما كان واجبا وقت الابراء فلما فيها يجب بمسبب باشره فلا يعمل فيه ذاك الابراء  
 والاعتراف سبب لوجوب المال في الحكم فلا يبطل بالابراء السابق . ولو أقر بهذه الجارية لقان

غصبها اياه فلاز وليست هذه لي بطل اقراره بالرد فان ادعاها المقر له وقتت اليه لما بينا أن  
الاقرار الاول صار كالمدموم فكانه انشأ الاقرار الآن وصده المقر له. ولو قال هذا المبدك  
فقال ليس هو لي ثم قال بلى هو لي لم يكن له لان الاقرار قد بطل بالتكذيب ولم يوجد  
اقرار آخر فكذلك لو أقام البينة عليه لم تقبل بيئته لان شرط قبول البينة دعوى صحيحة وبعد  
ما قال ليس هو لي لا يصح دعواه انه له لكونه مناقضا فيه فلا تقبل بيئته عليه. وكذلك لو أقر  
أنه برى من هذا المبد ثم ادعاه وأقام البينة لا تقبل بيئته الا على حق يحدث له بعد البراءة لان  
قوله أنا برى من هذا المبد اقرار منه بأنه لا ملك له فيه وهو صحيح في حقه لانه لا يتعدى عن  
عمل ولايته الى غير ولايته. والدعوى بمد ذلك أنه لي يصير مناقضا ويده المناقض في الدعوى  
لا تكون مقبولة وكذلك لو قال خرجت من المبد أو خرج هذا المبد عن ملكي أو عن  
يدي لان اقراره بهذا مقصور على عمل ولايته لا يتعدى الى إثبات الملك فيه لتغيره فأقيم به  
وحده فيكون هو في الدعوى بمد ذلك مناقضا وقيل هذا الجواب في قوله خرج عن  
يدي غير صحيح لانه يمكنه أن يوقف فيقول هو ملكي وقد خرج عن يدي بنصب ذى اليد  
أو اعارني منه فلا يثبت التناقض واذا قال الرجل للمرأة اني أريد أن أشهد اني قد تزوجتك  
بألف درهم تزوجا باطلا وتاجئة وقالت المرأة ثم أنا أقفل هذا على هذا الوجه وقد حضر  
الشهود هذه المقالة ثم أشهد أنه قد تزوجها بألف درهم وأقرت المرأة بذلك فالنكاح جائز لازم  
لها لان بالشهاد السابق تبين أن قصودهما بهذا العقد المزل دون الجد وفي النكاح الجد  
والمزل سواء كما ورد به الاثر ثلاث جد عن جد وهزل عن جد النكاح والطلاق والعتاق  
ولان تأخير التلجئة انعدام ضمانها بالعقد النافذ بمنزلة اشتراط الخيار ولا يشترط الخيار في  
النكاح فكذلك التلجئة ولانه انما تؤثر التاجئة فيما هو محتمل للفسخ بعد تمامه والنكاح غير  
محتمل للفسخ بعد تمامه ولهذا لا يجري فيه الرد بالميب ولا يؤثر فيه التلجئة وكذلك الطلاق  
والعتاق على مال وغير مال وانخلع والمال واجب فيما سمي فيه المال لانه تبع للسبب فكما  
لا تؤثر التلجئة في أصل السبب فكذلك لا تؤثر فيما يتبعه كالزهر وأما الكتابة على هذا  
الوجه فباطلة بمنزلة البيع لانه محتمل للفسخ بعد انعقاده كالبيع. ولو قال أريد أن ألجئ اليك  
دارى هذه واشهد عليك بالبيع وقبض الثمن تلجئة منى اليك لا حقيقة وقال الآخر ثم  
فاشهد له بالبيع وقد حضر الشهود تلك المقالة فان أبا حنيفة رحمه الله قال فيما أعلم يقع البيع

والقالة التي كانت قبله باطلة وقال أبو يوسف رحمه الله البيع باطل على الكلام الاول ومعنى قوله أجبني أي أجبتك ظهرا لي لا تمكن بجاهلك من صيانة ملكي يقال التبع فلان الى فلان وألجا ظهره الى كذا والمراد بهذا المعنى وقيل معناه أنا ملجأ مضطر الى ما أبشره من البيع ملك ولست بقاصد حقيقة البيع ثم صحح أبو يوسف رحمه الله روايته على أبي حنيفة رحمه الله بقوله فيما أعلم لأن الرواية عن الثوري كالشهادة وهذا اللفظ شك في الشهادة عند أبي يوسف رحمه الله ولكن روى المصلي عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله أن البيع جائز مطلقا وروى محمد رحمه الله في الاملاء عن أبي حنيفة رحمه الله أن البيع باطل وهو قولهما والحاصل أنهما إذا تصادقا أنهما بنيا على تلك المواضعة فلا يبيع بينهما كما ذكرنا في البيع نصا وإن تصادقا أنهما أعرضا عن تلك المواضعة فالبيع صحيح بالاتفاق لأن تلك المواضعة ليست بلازمة ولا تكون أقوى من المماقعة ولو تبانيا بخلاف الاول كان الثاني مبطلا للاول فاذا تواضعا ثم تصادقا أولى وإذا اختلفا فقال أحدهما بينا على تلك المواضعة وقال الآخر بل أعرضا عنها فنقدتهما القول قول من يدعى البناء على المواضعة ولا يبيع بينهما لأن الظاهر شاهد له ولأننا نجعل كأن أحدهما أعرض عن تلك المواضعة والآخر بنى عليها وتلك المواضعة بمنزلة اشتراط اختيار منهما ولو شرطا لاختار ثم أمطعه أحدهما لم يمت البيع وأبو حنيفة رحمه الله يقول الاصل في العقود الشرعية الصحة وال لزوم فمن يقول لم يبن على تلك المواضعة يتسك بما هو الاصل فالقول قوله وتوضيحه أن تلك المواضعة ليست بلازمة بل ينشرد أحدهما بإبطالها فاعراض أحدهما عن تلك المواضعة كاعراضها وإن تصادقا على أنه لم يحضرها نية عند العقد فنقدتهما وهو رواية محمد عند أبي حنيفة رحمه الله البيع باطل لأنهما ما قصدا بالمواضعة السابقة لا بناء العقد عليها فيجعل كأنهما بنيا وعلى رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله البيع صحيح لأن مطلقه يقتضي الصحة والمواضعة السابقة لم يذكرها في العقد فلا يكون مؤثرا فيه كما لو تواضعا على شرط خيار أو أجل ولم يذكر ذلك في العقد لم يثبت الخيار ولا الاجل فهذا مثله ولو قال أشهد لي عليك بالف درهم على أنها باطل أو على أنك منها برىء ففعل لم يكن عليه شيء منها لأن نفوذ الاقرار يعتمد تمام الرضا ولهذا كان الاكراه مانعا صحة الاقرار فهو والبيع سواء بخلاف النكاح ولو قال لامرأة اني أمهرك ألف درهم في السر واظهر في العلانية الفين واشهد على ذلك فظهر لها ألف درهم لأنهما تصادقا أن ما زاد على الألف سمياء

سعة وباطلا فلا يكون ذلك موجبا . ولو تواضعا على أن المهر في السر ألف درهم وانها  
يظهر ان العقد بمائة دينار سعة فعلا ذلك فلها مهر مثلها لان ما تواضعا عليه لم يذكراه في  
العقد وثبت المسمى انما يكون بالتسمية وما سمي به العقد تصديان به السعة ففي النكاح  
خاليا عن تسمية مهر المثل وكذا لو قال هذا في البيع وأما في الألف درهم والمائة دينار ففي  
القياس البيع باطل لو لم يسميا ثمتا وفي الاستحسان البيع صحيح بمائة دينار لانها قصدا  
تصحيح أصل العقد وانما قصدا السعة في الثمن ولا يمكن تصحيح أصل العقد هنا الا  
باعتبار الثمن المسمى فيه وأما في النكاح فتصحيح أصل العقد من غير اعتبار المهر المسمى فيه  
ممكنا ولو كان هذا الألف والألفان في البيع وقال أبو يوسف فيما أعلم عند أبي حنيفة رحمه  
الله البيع بالعين وهكذا رواه الملق عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله وروى محمد رحمه  
الله في املائه عن أبي حنيفة رحمه الله أن البيع صحيح بألف درهم وهو قولها لانها قصدا  
السعة بذكر أحد الألفين ولا حاجة في تصحيح البيع الى اعتبار تسميتهما الألف الثانية  
فهذا والنكاح سواء \* وجه الرواية الاخرى عن أبي حنيفة رحمه الله أن البيع لا يصح الا  
بتسمية الثمن فاذا وجب اعتبار بمض المسمى وجب اعتبار كله كما في اختلاف الجنس بخلاف  
النكاح وقيل هذا ينبت على أصل أبي حنيفة رحمه الله أن الألفين غير الألف ولهذا لو شهد  
أحد الشاهدين بالألف والآخر بالألفين لم يقبل عنده فهو واختلاف الجنس سواء على  
منهجه ولكن هذا ينصف بالنكاح والله أعلم

### باب الأقرار بالجناية

( قال رحمه الله ) ولو أن رجلا أقر بقتل رجل خطأ وقامت اليمين به على آخر وادعى  
الولى ذلك كله كان له على المقر نصف الدية ولا شيء له على الآخر لان المقر قد أقر له بدية  
كاملة حين زعم انه تفرد بالقتل وقد صدقه في النصف حين زعما أنها اشتركا في القتل  
وتصديقه في بعض ما أقر به صحيح فان الشهود شهدوا له على الآخر بدية كاملة وهو قد ادعى  
عليه نصف الدية والشهادة بالاكثر مما ادعاه المدعى لا تكون مقبولة لمعنى وهو أنه صار  
مكذبا لشهوده في بعض ما شهدوا له وتكذيب المدعى شهوده يطل شهادتهم وصار مكذبا  
للمقر أيضا في بعض ما أقر به ولكن تكذيب المقر له في البعض لا يمنعه من التصديق في

البعض ولو ادعى الولي ذلك كله على المقر كان عليه الدية في ماله لانه قد صدقه في جميع ما أقر  
 به ولكن ما ثبت بالاقرار لانقله المأقلة للحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم لانقل صلحا  
 ولا عمدا ولا عبدا ولا اعترافا وهذا لان قول المقر حجة على نفسه خاصة دون عاقلة ولو ادعى  
 ذلك كله على الذي قامت عليه البيئة كانت الدية على عاقلة لانه صار مكذبا للمقر فبطل  
 اقراره وبقيت دعواه على الذي شهد له الشهود وقد ثبت عليه قتل الخطأ بالبيئة فتكون الدية  
 على عاقلة ولو أقر رجل أنه قتل فلانا عمدا وحده وأقر آخر بمثل ذلك وقال الولي قتلناه  
 جميعا كان له أن يقتلها لان كل واحد منهما صار مقرا له على نفسه بالقصاص وقد صدقه في  
 ذلك ثم قد بينا أن الاسباب مطلوبة لاحكامها فبعد ما وجد التصديق في الحكم لا يستبر  
 التفاوت بين الاقرار والتصديق في السبب. ولو قال لاحدهما أنت قتلتك كان له أن يقتله لانه  
 كذب الآخر في اقراره فبطل ذلك الاقرار وبقي الاقرار الثاني وقد صدقه فيه ولو قال  
 صدقنا فيه ولا يتصور تكرار القتل بهذه الصفة من شخصين على واحد فكان في تصديق  
 الاكثر منهما انه قتله وحده تكذيب الاصغر وكذلك في تصديقه الاصغر انه قتله وحده  
 تكذيب الاكبر فلهذا لا يقبل واحد منهما ولو أقر أحدهما انه قتله عمدا وقامت البيئة بمثل ذلك  
 على آخر فادعى الولي أحدهما كان له أن يقتل المقر لانه صدقه فيما أقر له به من القصاص  
 ولا شيء له على الآخر لانه ادعى عليه قتلا مشتركا والشهود شهدوا عليه بقتل انفراد هو  
 به فكانت الشهادة أزيد من الدعوى ولان التفاوت بين الدعوى والشهادة في السبب يمنع  
 قبول الشهادة كما لو ادعى الفاعل غصبا وشهد له الشهود بالف قرض بخلاف الاقرار والله  
 أعلم بالصواب

### باب من الاقرار

(قال رحمه الله) وإذا أقر الرجل أنه اقتضى من فلان ألف درهم فقال فلان ما كان  
 لك علي شيء ولكنك أخذتها مني ظلما أمر القاضي بردها وقد بينا هذامرة وأعدناها لقروع  
 نذكرها هنا وهو انه لو قال قبضتها بوكالة من فلان كانت له عليك أو وهبتها له فأمرني فقبضتها  
 ودفعها اليه كان ضمانا للمال واقراره بالقبض لغيره في حق صاحبه كاقاراه بالقبض لنفسه  
 لان الضمان انما ينتفي عنه في الفصلين بثبوت المال له على صاحب المال ولمن يدعى أنه قبض

له ولم يثبت ذلك بدعواه فكان ضامنا للمال واذا أقر أن لفلان على ألف درهم وجحد ذلك فلان وادعى الطالب أن المال على المقر وحده فانه يلزم المقر من ذلك النصف لاث إضافة الألف الى نفسه والى غيره موجبة للاقسام فصار مقرنا بنصفه على نفسه ونصفه على الآخر (ألا ترى) أن الآخر لو صدقه كان على كل واحد منهما نصفها فاذا كذبه بطل ما أقر به عليه وبقي مؤاخذا بما أقر به على نفسه وهو النصف وكذلك ان أقر بمثله من غصب أو ودية أو مضاربة أو قتل خطأ أو جراحة فهذا والأول سواء لما بينا. ولو أقر انه قطع يد فلان هو وفلان عمدا وجحد فلان ذلك وادعى الطالب أن المقر قطعه وحده لم يلزمه شيء في القياس لانه أقر له على نفسه بنصف الارش فان اليمين لا يقطعان بيد واحدة عندنا ولكن على كل واحد من المالين بنصف الارش والمدعى يدعى عليه القصاص فكان مكذبا له فيما أقر به مدعيا عليه شيئا آخر ولكن استحسن فقال له عليه نصف أرش اليد وهذا نظير ما قال في كتاب الديات اذا قال قتل ولى هذا عمدا فقال بل قتله خطأ قضى بالدية استحسانا لانه يمكنه أن يأخذ ما أقر به مع اصراره على الدعوى بأن يقول حق في القصاص ولكنه طالب منى أن أخذ المال عوضا عن القصاص وهذا جائز وكذلك هنا يمكنه أن يأخذ ما أقر به وهو نصف الارش مع اصراره على دعوى القصاص بهذا الطريق ولو كان هذا في النفس كان له أن يقتل المقر خاصة لان المتي يقتل الواحد وقال والقياس في النفس هكذا أن لا يستوفى المتي بالواحد لان القصاص يستمد المائة والواحد لا يكون مثالا للمتي وكيف يكون مثالا لهما وهو مثل لكل واحد منهما وكنا تركنا القياس في النفس لحديث عمر رضى الله عنه انه قتل سبعة من أهل صنعاء بواحد وقال لو تمألا عليه أهل صنعاء لقتلهم به وهذا القياس والاستحسان لم ينص عليه في البسوط الا هنا ولو قال أقرضنى انا فلان ألف درهم لزمه النصف لما بينا أنه أقر على نفسه بنصف المال قال (ألا ترى) انه لو قال لفلان على ألف درهم وفلان ثم قال غنيت الآخر مى في الدين لم يصدق على ذلك وكان الدين لهما عليه نصفين فكان بمنزلة قوله لفلان وفلان على ألف درهم ووقمت هذه المسئلة في أكثر الروايات انه قال لفلان على ألف درهم وفلان ولكن الاصح هو الاول لانه قال بسده ولو قال لفلان على ألف درهم وفلان كانت الألف بينهما نصفين واذا أقر أن لفلان عليه ألف درهم ثم قال بعد ذلك لاحدهما ستمائة وللآخر اربعمائة لم يصدق الا أن يصل كلامه لان

مقتضى أول كلامه المناصفة بينهما فكان ياتيه غيرا ولكنه من غملات كلامه فيصح موصولا ولا يصح مفصولا الا انه اذا فصل فليته للذي أقر له بأربعمائة خمسمائة لانه راجع عن الاقرار له في قدر المائة وعليه للآخر ستمائة لانه أقر له في ياتيه بمائة زائدة وذلك صحيح منه على نفسه ولو قال أقرضني فلان ألف درهم مع فلان كانت الألف لها بمنزلة مالو قال أقرضني فلان مع فلان ألف درهم لان كلمة مع للقران فيوجب الجمع بينهما بحرف الواو ولو قال أقرضني فلان ألف درهم عند فلان كانت الألف للاول لانه ما اشرك الثاني مع الاول في لا قراض وانما أخبر أن الاقراض من الاول كان بالقرب من الثاني. ولو قال أقرضني وفلانا مئتي الف درهم كان عليه من ذلك خمسمائة لانه ذكر فلانا منصوبا فذلك دليل على أنه في محل المفعول كالمقر وان المقر له أقر فيها جميعا بالألف فهذا كانت عليه خمسمائة ووقع في بعض النسخ وفلان مئتي والاصح هو الاول وان قال أقرضني وفلانا مئتي شاهدا على ذلك فلان ألف درهم كانت الألف عليه وحده لانه ذكر للثاني خبرا وهو انه كان شاهدا فلا يدخل معه فيما أخبر به من الاستقراض فانما يكون مقر على نفسه خاصة باستقراض الألف وكذلك قوله وفلان مئتي حالين والله أعلم

### باب اقرار الوصي والوكيل بالقبض

(قال رحمه الله) واذا أقر الوصي انه قد استوفى جميع ماله الميت على فلان ولم يسم كم هو صح اقراره في براءة التريم لانه في الاستيفاء قائم مقام الوصي فاقراره به كاتقرار الموصي بالاستيفاء منهما صحيح لان الحاجة الى بيان المستوفى فيما يحتاج فيه الى القبض وما تم استيفاؤه لا يحتاج فيه الى القبض فترك البيان لا يمنع صحة الاقرار. ولو قال بعد ذلك انما قبضت منه مائة درهم وقال التريم كان للميت على الف درهم وقد صح فيمنعه ذلك من أن يطالبه بشيء بعد ذلك ولان بيان المقدار من الوصي للمستوفى غير مقبول في حق التريم لانه لا ولاية له عليه في أن يلزم ذمته شيئا وقد استفاد البراءة باقراره مطلقا ولكن لضمان على الوصي أيضا لان قول التريم في بيان مقدار الدين غير مقبول في الزام الضمان على الوصي فان اقرار المرء انما يصح فيما يلزم نفسه لا غيره وهو بهذا الاقرار لا يلزم نفسه وانما يلزم الوصي فلا

معتبر بأقراره ولكن القول في مقدار المقبوض قول الوصي مه فإن قامت الينة أن لليت على  
 الغريم ألف درهم أو قامت الينة على اقرار الغريم بذلك قبل إشفاده بالقبض فالوصي ضامن  
 لها لانه قد أقر قبض جميع ماله ليت على فلان وقد ثبت بالينة أنه كان لليت على فلان  
 يومئذ ألف درهم فأنصرف اقراره بالقبض الى جميعها فان قال بعد ذلك قبضت مائة كان ارجاها  
 عن بمض ما أقر به وذلك غير صحيح منه فيصير ضامنا بمجرد ولانه ان قبض المائة قد  
 تمذر بأقراره استيفاء ما بقي من الغريم وصار هو متلقا لذلك على اليتيم والوصي بالاتلاف  
 يصير ضامنا والمنع من الاستيفاء كاتلاف المستوفى ايجاب الضمان (الآ ترى) أن شهود  
 الابرء اذا رجعوا ضمنوا لانهم منعوه من الاستيفاء بشهادتهم فصاروا متلفين عليه والوكيل  
 في القبض في هذا بمنزلة الوصي لان الموكل أقامه مقام نفسه في القبض فأقراره بالقبض  
 مطلقا كأقرار الموكل به فاذا قال الوصي قبضت جميع ماله ليت على فلان وهو مائة درهم  
 فقال فلان كان على الف درهم وقد قبضها الوصي فقال الوصي انما قبضت مائة فانه يؤخذ  
 من الغريم تسعمائة لان الالف عليه قد ثبت بأقراره والوصي ما أقر الا قبض مائة لانه  
 فسر مطلق اقراره موصولا بكلامه والكلام المطلق اذا اتصل به تفسير كان الحكم لذلك  
 التفسير فكانه قال قبضت مائة درهم منه بخلاف الاول فان هناك لم يفسر اقراره المبهم  
 بشئ فكان المعتبر مانص عليه وهو متناول لجميع ما كان واجبا على الغريم قال ولا يصدق  
 الوصي أن جميع ماله مائة وكذلك الوكيل في هذا بخلاف الطالب وانه لو أقر انه قبض  
 جميع ماله على فلان فالطالب يرى من جميع الالف لان اقرار الطالب بقبض جميع ماله على  
 فلان وتفسيره ذلك بالمائة كلام صحيح معتبر فانه ان كان الواجب ألفا يكون هو مبرئا من  
 الزيادة بهذا والابرء من صاحب الحق صحيح بخلاف الوصي والوكيل فان ابرءهما لا يكون  
 صحيحا فلا يعتبر قولهما في اسقاط مازاد على المائة اذا فسرا اقرارهما بالمائة موصولا (توضيح  
 الفرق) أن الطالب صار رادا لاقرار المقر فيما زاد على المائة بقوله ان جميع مالى عليه مائة ورد  
 الاقرار منه صحيح فاما الوصي والوكيل فرد الاقرار منهما باطل وقد ثبت بأقرار الغريم  
 وجوب جميع الالف عليه وهما أقرتا قبض المائة فبقي الغريم مطالبا بتسعمائة ولو أن الوصي  
 باع خادما للورثة وأشهداه قد استوفى جميع ثمنها وهى مائة درهم وقال المشتري بل كانت  
 مائة وخمسين فلا شئ على المشتري لأن الوصي في الاقرار بالاستيفاء هنا بمنزلة صاحب الحق



لان وجوب الثمن بمقداره وفيما يجب في المقدار المأخذ كالمالك ولهذا صح ابرأؤه عند أبي حنيفة  
ومحمد رحمهما الله وهو في الاستيفاء كالمالك بالاتفاق . ولو كان المالك هو الذي باع وأقر  
بالاستيفاء بهذه الصفة كان المشتري بريئاً عن جميع الثمن وكذلك الوصي ولكن لا يصدق  
المشتري على الوصي في الزام الزيادة بل القول قول الوصي في مقدار الثمن لان المشتري لا ولاية  
له على الوصي في الزام ذمته شيئاً والوصي في المقبوض أمين فالقول في مقداره قوله مع  
اليمين وهذا لان المشتري يبين الثمن بالاتقرار بمد فرائغ ذمته من الثمن وولاية بيان المقداره  
حال اشتغال ذمته باليمين لا بعد الفراغ منه كاليائع واذا أقر بقبض الثمن فقد استقل ببيان  
مقداره ولا يقبل قوله في حق الشفيع بخلاف ما قبل اقراره بالقبض والوكيل والمضارب في  
هذا بمنزلة الوصي ولو أقر الوصي أنه استوفى من المشتري مائة درهم وهي جميع الثمن وقال  
المشتري بل الثمن مائة وخمسون فلو وصى أن يطالبه بالحسين لانه أقر بقبض المائة فقط  
وقوله وهي جميع الثمن كلام لنحو ولما ثبت باقرار المشتري أن الثمن مائة وخمسون كان له أن  
يطالبه بالفضل بخلاف الاول فقد أقر هناك بقبض جميع الثمن أولاً وذلك كلام معتبر منه  
فليس له أن يطالب المشتري بشيء بعد ذلك قال . وكذلك لو باع صاحب المال ما لنفسه وفي  
هذا بعض اشكال في قوله وهي جميع الثمن معنى الخط لما زاد على المائة فينبغي أن يكون له  
أن يطالبه بالفضل ولكن يقول الخط والبراء تصرف في الواجب بالاستقاط وان كان أصل  
الوجوب لا يكون تصرفاً في الواجب كإنكار الزوج لأصل النكاح لا يكون تصرفاً في النكاح  
بالطلاق وقد ثبت باقرار المشتري أن الثمن مائة وخمسون وكان له أن يطالبه بالفضل ولو أقر  
الوصي أنه قد استوفى جميع ما للبيت على فلان وهو مائة درهم فقامت البينة أنه كان له  
مائتا درهم فان التريم يؤخذ بالمائة الفاضلة ولا يصدق الوصي على ابطال المالان وجوب المال  
هنا لم يكن بمقدار الوصي فلا قول له الا فيما يرجع الى الاستيفاء وقد أقر بأن المستوفى مائة  
درهم موصولاً بكلامه وقد ثبت بالبينة أن المال مائتا درهم وكان التريم مطالباً بالباقي بخلاف  
ما سبق فان وجوب المال هناك بمقدار الوصي فكان قول الوصي قولاً مطلقاً فيما يرجع  
الى براءة المشتري فاذا أقر بقبض الجميع أولاً صح اقراره في براءة المشتري ولو أقر  
الوصي أنه قد استوفى جميع ما للبيت عند فلان من وديعة أو مضاربة أو شركة أو بضاعة أو  
عارية ثم قال الوصي بعد ذلك انما قبضت مائة درهم وقال المطلوب قبض الوصي الف درهم

وقامت البينة على ذلك فالوصى ضامن لذلك كله لان الثابت بالبينة كالثابت بالمعينة ولو عايننا قبض الوصى الالف ثم جحد قبض ما زاد على المائة كان ضامنا فكذلك اذا ثبت بالبينة وان لم يتم البينة على هذا فالمطلوب غير مصدق على الوصى بل القول قول الوصى في مقدار المقبوض لانه أمين فيقبل قوله مع اليقين ولكن لا يرجع الوصى على المطلوب بشيء لانه كان آمينا فيما في يده فيقبل قوله في دفعه الى الوصى في براءة نفسه عن الضمان بخلاف ما تقدم من الدين فانه ضامن لما في ذمته (ألا ترى) انه لو لم يسبق الاقرار من الوصى بالاستيفاء لسكان القول في الأمانات قول الامين في الدفع وفي الديون في الايفاء فكذلك بعد اقرار الوصى ولكن قول الامين مقبول فيما هو عليه وذلك براءة نفسه عن الضمان لا يجاب الضمان على الوصى والوكيل بالقبض في هذا كالوصى واذا أقر الوصى أنه قبض كل دين لليت على الناس نجاء غريم لليت وقال دفعت اليك كذا وقال الوصى ما قبضت منك شيئا وما علمت أن لليت عليك شيئا فالقول قول الوصى لان اقراره بالقبض هنا باطل فان الوصى لو أقر بهذا بنفسه كان باطلا منه لان المقر له بالقبض مجهول وجهالة المقر له متى كانت فاحشة كانت تامة صحة الاقرار ولو قامت البينة على أصل هذا الدين لم يلزم الوصى منه شيء لانه لم يقر بقبض شيء من رجل بعينه ومعناه ما بينا أن الاقرار بالقبض بمنزلة الاقرار بالدين للتزيم فان المقبوض يصير مضمونا على القابض للتزيم ثم يصير قصاصا بحاله عليه واقراره بالدين للمجهول باطل فكذلك اقراره بالقبض من المجهول وكذلك لو قال قبضت كل دين فلان بالكوفة فهو باطل لجهالة المقر له والوكيل في هذا بمنزلة الوصى واذا أقر الوصى أنه قد استوفى ما على مكاتب فلان المائة وهو مائة درهم والمكاتب معروف يدعى ذلك ويقول قبضت منى الف درهم وهى جميع مكاتبتى فالقول قول الوصى في المائة ويلزم المكاتب تسماة لان وجوب هذا الدين لم يكن بمقدار الوصى وقد فسر اقراره بالمائة بكلام موصول وانما يصير مقرا بقبض المائة وبقي المكاتب مطالبا بتسماة لان دعواه الايفاء غير مقبولة بنير حجة وان أقر الوصى بقبض المكاتب منه ولم يسم شيئا عتق المكاتب لان حق الاستيفاء الى الوصى فاقراره بالاستيفاء مطلقا يوجب براءة ذمة المكاتب كاقرار الوصى به فان قامت البينة أن أصل المكاتب أنه درهم أو أن المكاتب أقر بذلك قبل أن يشهد الوصى بالقبض فالوصى ضامن لجميع الالف لان الاقرار بالقبض مطلقا ينصرف الى جميع

بدل الكتابة وقد ثبت بالينة أن جميع بدل الكتابة ألف درهم فكانه أقر قبض ذلك مفسرا  
 ولو أقر الوصي أن المكتبة ألف درهم وقال قبض الميت منها تسعمائة في حياته وقبضت أنا  
 مائة بعد موته وقال المكتاب بل قبض مني الألف كلها فالمكتاب حر لا قرار الوصي قبض  
 مبرئ في جميع بدل الكتابة فإن قامت الينة للمكتاب على اقرار الوصي أنه قد استوفى جميع  
 ما كان على المكتاب والثابت بالينة كالثابت بالمائة فتكون الألف كلها على الوصي في ماله  
 بعد أن يحلف الورثة ما يملكون أن الميت قبض منها تسعمائة لأن الوصي يدعي عليهم ما لو أقر به  
 لهم فيستحقون عليه عند انكارهم ولكن الاستحلاف على فعل النذر يكون على العلم فإن  
 قيل كيف تصح هذه الدعوى من الوصي وقد قامت الينة على اقراره باستيفاء جميع ما على  
 المكتاب قلنا لأن اقراره بهذا محتمل يجوز أن يكون هو المباشر للاستيفاء ويجوز أن يكون  
 الميت مباشر الاستيفاء بعهه فيضيف الوصي الاستيفاء لنفسه على معنى أن فعله متمم لاستيفاء  
 بدل الكتابة وهو يجب عتق المكتاب فلا يمتنع ذلك من دعواه أن الميت قد استوفى البعض  
 والوكيل في قبض بدل الكتابة في هذا كالوصي وعلى هذا لو أقر الوصي أنه استوفى ما  
 كان على فلان من دين الميت فقال التبريم كان له على ألف درهم فدفعها اليك وقال الوصي  
 كان له عليك ألف درهم ولكم أعطيته خمسمائة ودفعت إلى خمسمائة بعد موته فعلى الوصي  
 جميع الألف لاقراره بالاستيفاء ولكنه يحلف الردية على ما دعي من قبض الميت نفسه والاشكال  
 في هذا كالاشكال في الأول وقد ظن بعض مشايخنا رحمهم الله أن وضع المسئلة في الفصلين فيما  
 إذا انضاف فعل الاستيفاء إلى نفسه ولكنه أقر بقض ما لم يسم فاعله قال قد استوفى جميع ما على  
 فلان وهذا غلط لأنه لا يلزم الوصي جميع المال لأنه ليس مقبول القول فيما يخبر به من الوصول  
 إليه إذا لم يسبق منه بخلاف ما لو أقر الوصي أنه قد استوفى ما لفلان الميت على الناس من دين  
 استوفاه من فلان ابن فلان وقامت الينة أن للميت على رجل ألف درهم فقال الوصي ليست  
 هذه بمقبضت فلها تلزم الوصي وكل من قامت عليه يينة أن للميت عليه ما لانه يلزم الوصي  
 ذلك لانه أقر بالقبض من رجل بعينه واقراره للمعلوم بالمجهول صحيح كما أقر به وقد أقر قبض  
 جميع ديون الميت من هذا الرجل وصحة القضاء من التبرع كصحة بمن هو عليه ولو أقر  
 قبض جميع ما للميت عليه كان ضامنا لكل ما ثبت له من عليه بالينة فكذلك هذا بخلاف  
 ما سبق فإن اقراره بالقبض هنا من المجهول وذلك باطل وكذلك الوارث يكتب على الوارث

البراءة من كل ميراث ويكتب اليه عجلت نصيبك من كل شيء تركه الميت على الناس فهو جائز عليه وان لم يسمه لانه أقر بالاستيفاء من مملوك وهو الوارث الذي عجل له ذلك والاقرار بالمجهول للمملوك صحيح ولو أقر الوصي انه قبض جميع مافي منزل فلان من متاعه ومسيراته ثم قال بعد ذلك هو مائة درهم وخمسة آتواب وأقام الورثة البينة انه كان في منزل فلان يوم مات الف درهم ومائة ثوب لم يلزم الوصي أكثر مما أقر به لانه أمين في المقبوض فالقول في بيانه قوله وليس من ضرورة كون الزيادة في منزله عند الموت قبض الوصي لذلك فما لم يشهد الشهود أن الوصي قبض ذلك لا يصير ضامنا وهذا بخلاف ما تقدم من الدين لان اقراره بالقبض هنا مطلقا موجب براءة المشتري عن الكل فقول الوصي متلف لما زاد علي القدر الذي بينه مفصولا وهنا اقراره بقبض جميع ما في المنزل مطلقا لا يوجب اتلاف شيء من الاعيان وقوله في بيان ما وصل اليه مقبول لما بينا فلا يكون هو ضامنا لما زاد على ذلك لانه لم يتلفه ولم يشهد الشهود بوصوله اليه وكذلك لو أقر أنه قبض مافي ضيعة فلان من طعام وما في نخله هذا من ثمر وانه قبض زرع هذه الارض ثم قال هو كذا وادعى الوارث أكثر منه وأقام البينة انه كان في هذه الضيعة كذا وكذا لم يلزم الوصي زيادة على ما أقر بقبضه لما بينا أن مطلق الاقرار لا يوجب اتلاف شيء ولا يلزم الا ما ثبت قبضه فيه وانما ثبت قبضه فيما أقر به فلا يلزمه الزيادة على ذلك الا أن يشهد الشهود انه قبضه والله أعلم بالصواب

### باب الاقرار بالبيع والميب فيه

( قال رحمه الله ) واذا أقر البائع أنه باع هذا العبد من هذا وبه هذا الميب وان المشتري أبرأه منه فعليه البينة اذا جحد المشتري البراء لان مطلق البيع يقتضى سلامة المعقود عليه ووجود الميب يثبت للمشتري حق الرد فالبائع يدعى عليه اسقاط حقه بعد ما ظهر سببه فلا يقبل قوله الا بحجة لان الميب فوات وصف من المعقود عليه والوصف يستحق باستحقاق الاصل فصار ذلك الجزء حقا للمشتري باستحقاقه أصل المبيع والبائع يدعى بطلان استحقاقه بعد ظهور سببه وان لم يكن له بينة استحلف المشتري بالله ما أبرأه ولا رضى به ولا خرج من ملكه ومن أصحابنا رحمهم الله من يقول انما يستحلف بهذه الصفة اذا

ادعى البائع كله فاما اذا ادعى البائع البراء استحلقة عليه لان الممين حق البائع فانما توجه  
 بقدر طلبه والاصح أن القاضي يستحلقة على ذلك كله صيانة لقضاء نفسه ولان البائع يدعى  
 سقوط حقه في الرد وهذه الاسباب مستقطعة لحقه في رد فصار كانه ادعى جميع ذلك فلهذا  
 يستحلقة مفسرا بهذه الصفة . وان ادعى المشتري انه اشتراه وبه هذا العيب وهو عيب  
 يحدث مثله وجحد البائع ذلك وأقر أنه باعه وبه عيب لم يسمه لم يلزمه بهذا الاقرار شي . لان  
 المشتري بدعواه معيناً بصير . برئالة عما سواه والبائع ما أقر بذلك العيب بمينه وانما أقر  
 بعيب منكر والمنكر غير الممين فاذا لم يكن اقراره ملزماً بقي دعوي المشتري الرد بعيب  
 يحدث مثله والبائع منكر لذلك والقول قوله مع يمينه ولو كان البائع اثنين فأقر أحدهما بعيب  
 وجحد الآخر كان للمشتري أن يردّه على المقر دون الآخر لان كل واحد منهما بائع لنفسه  
 واقرار المقر حجة عليه دون شريكه فان كان البائع واحدا وله شريك مفاوض فجحد البائع  
 العيب وأقر به شريكه كان للمشتري أن يردّه لان اقرار أحد المتفاوضين فيما يرجع الى التجارة  
 ملزم شريكه فكان للمشتري أن يردّه وفي الحكم كأقرارهما وان كان الشريك شريك عيان  
 لم يكن للمشتري أن يردّه بأقراره لان الرد بالعيب من حقوق العقد فهو كاجنبي آخر (الآخرى)  
 أن للمشتري أن يخاصم الشريك في هذا العيب بخلاف المفاوض اذا باع خادما من المضاربة  
 فأقر رب المال فيها بعيب لم يكن للمشتري أن يردّه على المضارب بذلك لان حقوق العقد تتعلق  
 بالمضارب ورب المال في ذلك كسائر الاجانب (الآخرى) انه لو نهاه المضارب عن البيع  
 لم يعمل بنهيه ولو أراد أن يفسخ عليه عقدا لم يملكه فكذلك اقراره بما يثبت حق الفسخ  
 للمشتري وكذلك لو كان رب المال هو الذي باع فأقر المضارب بالعيب لانه أجنبي من حقوق  
 العقد الذي باشره رب المال وكذلك الوكيل بالبيع اذا باع وسلم ثم أقر الآخر بعيب وجحد  
 الوكيل لم يلزم الوكيل ولا الآخر من ذلك شيء لان الخصومة في العيب من حقوق العقد  
 والوكيل فيه منزل منزلة العاقد لنفسه فكان الآخر أجنبيا من حقوق العقد فلهذا لا يثبت  
 للمشتري حق الرد بأقراره ولو أقر الوكيل بالعيب وجحد الآخر كان للمشتري أن يردّه  
 على الوكيل لانه في حقوق العقد بمنزلة العاقد لنفسه فأقراره بثبوت حق الفسخ للمشتري  
 صحيح ولكن في حقه دون الآخر لان الوكالة قد انتهت بالتسليم فلا يكون قول الوكيل بعد  
 ذلك ملزماً للآخر وان كان العيب يحدث مثله فان أقام الوكيل البيّنة على أنه كان عند الآخر

رده عليه ثبوت العيب بالحجة في يده وان لم يكن له بينة استخلف الأمر على دعواه فان  
 نكل رده عليه وان حلف فهو لازم للوكيل وفي شريكي العيان لو أقر البائع منهما بالعيب  
 وجحد شريكه رده عليه ولزمهما جميعا لان الوكالة التي بينهما ما انتهت لتسليم المبيع ولكنها  
 قائمة بقيام عقد الشركة وكان تصرف البائع منهما نافذا في حق شريكه (ألا ترى) انه لو  
 أقل المشتري أو اشتراه منه ابتداء يلزم شريكه فكذلك اذا رده عليه باقراره بخلاف الوكيل  
 على ماسبق وكذلك المضارب اذا أقر بالعيب لزمه ولزم رب المال لان النيابة في التصرف  
 باقية بقاء المضاربة ولو أقاله العبد أو اشتراه لزم رب المال فكذلك اذا رده وان كانا شريكين  
 في سلمة خاصة فالبايع منهما باهر صاحبه وكيل في بيع نصيبه وقد انتهت وكالته بالتسليم فاقراره  
 بعد ذلك يلزمه دون شريكه فلو باعها من آخر فطمعن فيها المشتري الآخر ببيع وأقر به البائع  
 الثاني فان قبلها بغير قضاء القاضي لم يكن له أن يردّها على البائع الاول سواء كان عيبا يحدث  
 مثله أولا يحدث مثله وهو الصحيح المشهور في عامة الروايات لان القبول بغير قضاء القاضي  
 بمنزلة الاقالة وهو فسخ بين المتعاقدين وبيع جديد في حق غيرهما فصار في حق البائع الاول  
 كان البائع الثاني اشتراه ابتداء وفي كتاب البيوع أشار الى الفرق بين العيب الذي يحدث  
 مثله أولا يحدث فقال في العيب الذي لا يحدث مثله سواء قبله بقضاء أو بغير قضاء رده على  
 بآئمه لثبته بوجود العيب عند البائع الاول ولانه فعل بدون القاضي غير ما يأمر به القاضي  
 لو رفع الامر اليه ولم يشتغل بالخصومة لانه لم يرف فيها فائدة والاصح هو الاول وان قبلها  
 بقضاء فان كان العيب لا يحدث مثله فله أن يردّها على بائعها سواء رده عليه باقراره أو  
 بنكوله وبينه قامت لان الرد بقضاء القاضي فسخ من الاصل وقد يتقنا بوجود العيب  
 عند البائع الاول فيردّها عليه وان كان عيبا يحدث مثله فله أن يخصم بآئمه ويثبت بالحجة  
 وجود العيب عنده ليردّها عليه ان كان رده عليه باقراره وكذلك ان رده عليه بنكوله لان  
 السكول لا يكون أقوى من الاقرار وهذا اذا لم يكن منه جحود للعيب نصا فان كان قال  
 بتمها وليس هذا العيب بها فاستحلفه فأبى أن يحلف فردّها عليه فأراد خصومة البائع الاول  
 فيها واحتج البائع الاول عليه بقوله لم يكن هذا العيب بها فانه لا يستطيع ردّها على البائع  
 الاول لان من ضرورة جحوده كون العيب عند الاقرار بانه لم يكن عند البائع الاول  
 واقاره حجة عليه للبائع الاول وهذا الجحود مطلق له اليمين فاذا امتنع من ذلك صار كالباذل

لفسخ المشتري منه فلا يكون له أن يخصم بالتمه كما لو قبله بتبر قضاء قاض. وإذا باع داراً ثم  
 أقر أنه باعها وفيها هذا العيب لصدع في حائط يخاف منه أو كسر في جذع أو في باب رده  
 عليه بذلك لأن هذا العيب يمكن بقضاء باقي المألية وقد يقلل رضاك الناس فيه وقد ثبت كونه  
 عنده باقاره وكذلك لو باع أو ضافها نخيل فأقر بسبب يمرض النمر في نخلة أو شجرة والحاصل  
 أن المبيع كله في حكم شيء واحد فوجود العيب في جزء منه كوجوده في جميعه وكذلك الثياب  
 والمرض والحيوان يقر البائع فيه بسبب ينقص الثمن لأن ما ينقص الثمن يمدد التجار عيباً ويقلل  
 رغبتهم في السلمة فيثبت حق الرد به ولو قال بمتك هذا الثوب وبه حرق فجاء المشتري بحرق  
 آخر فقال بعينه وهذا به وقال البائع ليس هذا الذي أقررت لك به وهذا حدث عندك ولم يكن  
 بالثوب حرق غيره لم يصدق البائع على ما قال لأن الظاهر يكذبه لأن الحرق الموجود في  
 الثوب لا ينضم بحيث لا يبقى له أثر لانه إما أن يخطأ أو يرقأ وأثرهما يكون ظاهراً فإن لم ير  
 في الثوب حرق ظاهر أولاً أثر لحرق سوى ما عينه المشتري عرفنا أن ما أقر به البائع هو الذي  
 عينه المشتري فله أن يرد به بذلك ولو قال كان هذا الحرق صغيراً وزاد فيه فاقول قول البائع  
 لانه أقر بأصل الحرق لا بمقداره فالقدر الذي ادعى المشتري لم يسبق من البائع إقرار به  
 فكان القول فيه قول البائع لانكاره والحرق في ذلك قياس الحرق ولو كان فيه حرق  
 غير ذلك فقال بمتك هذا الثوب وهذا به ولم يكن الآخر به فالقول قوله مع يمينه لأن  
 بيانه مطابق لمطلق كلامه فانه أقر بالحرق في الثوب والذي عينه سوى ما أراد المشتري الرد  
 به فخرج به عن عهده إقراره يبقى دعوى المشتري للحرق الثاني والبائع منكر له فالقول  
 قوله مع يمينه ولو قال بتمه هذا المبد وبه قرحة ثم جاء المشتري يريد رده فقال البائع قد برأ  
 المبد من تلك القرحة وهذه غيرها فالقول قوله لأن القرحة تزول بحيث لا يبقى لها أثر بعد  
 البرء فلم يكن من ضرورته إقرار البائع كون هذه القرحة التي عينها المشتري موجودة عنده  
 وكذلك أن سعى البائع نوعاً من العيوب صدق أنه قد ذهب وهذا غيره إن كان ذلك مما يبرأ  
 ويذهب ولو أقر أنه باع أقطع اليد فجاء به المشتري وهو أقطع اليدين لم يكن له أن يرد به  
 ولكن يرجع بنقصان العيب في يد واحدة لأن إقرار البائع لم يتناول الاقطع يد واحدة فقطع  
 اليد الثانية عيب حادث عند المشتري فيمنعه من الرد ويرجع بنقصان العيب بعد ما يحل البائع  
 باقه ما باعه وهو كذلك وإن كان للعبد أصبح زائدة فلم يشتري أن يرد به إن أقر البائع أو

أنكر لأن هذا لا يحدث مثله عادة فقد تيقنا بوجودها عند البائع فبرده المشتري الآن  
يثبت البائع سبباً مانعاً من الرد وقد تستوى هذه المواضع في الخصومة في الميب بين حضرة  
العبد وغيبته إذا كان البائع مقراً بوجود العيب به في الحال (الآن) أن الخصومة في  
موت العبد مسوعة وإذا أقر الرجل أنه باع عبده هذا من فلان وقبض الثمن منه ولم يسمه  
فهو جائز لأن حكم البيع في الثمن ينتهي بقبضه فترك التسمية فيه لا يمنع صحة الإقرار لأن  
التسمية إنما يحتاج إليها فيما توجه المطالبة به ويحتاج إلى قبضه وذلك معدوم في الثمن المقبوض  
ولو سمي وأقر أنه قبضه كان هذا أجوز من الأول لأنه أقرب إلى قطع المنازعة والخصومة  
فقد تقع الحاجة إلى معرفة مقدار الثمن عند استحقاق المبيع أو رده بالعيب فإذا كان مسمى  
لا تمكن فيه المنازعة ولو سمي ثمنا وقال لم أقبضه وقال المشتري قد قبضه فاقول قول البائع مع  
يمينه والبيئة على المشتري لأن الثمن دين لازم للبائع في ذمة المشتري فإذا ادعى بقاءه كان  
عليه إثباته بالبيئة فإن لم يجدها فاقول قول البائع مع يمينه لا سكاره فإن إقراره بالبيع لا يتضمن  
الإقرار بقبض الثمن كما أن إقرار المشتري بالشراء لا يتضمن الإقرار بقبض السلعة وليس له  
أن يأخذ العبد حتى يتقد الثمن لأن مطلق البيع عن حال يثبت حق الحبس للبائع مادام المبيع  
في يده فإن كان المشتري قد قبضه فعليه أن يتقد الثمن وليس للبائع أن يسترد العبد لأن  
ثبوت حقه في الحبس سقط بإسليمه إلى المشتري وقد سلمه وهذا لأن مطلق فعل المشتري  
محمول على ما يحل شرعاً سالم بطهر خلافه الذي لا يحل شرعاً كالقبض بغير إذن البائع ولأن خروج  
المبيع من يد البائع يبطل حقه في الحبس إلا أن يثبت أنه كان يعتبر رضاه ولو أقر أنه باعه  
منى أو قبضه منى ثم استحق العبد أو رده المشتري بميب كان القول قول البائع في الثمن لأنه  
دين للمشتري في ذمة البائع فالقول في بيان مقداره قول المديون ولا يصدق صاحب الدين  
على دعوى الزيادة إلا بحجة ولو أقر أنه باعه منه بال درهم فقال المشتري اشتريته بخمسائة  
وقد خرج نصف العبد من ملك المشتري فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله القول قول المشتري في  
الثمن وهذا بخلاف ما قال في البيوع إذا نسب المبيع في يده المشتري ثم اختلفا في الثمن لم يتعالتفا  
إلا أن يشاء البائع أن يسترد العبد ولا يأخذ للميب شيئاً لأن هناك لم يسلم للمشتري شيء  
فيصح رضا البائع بسقوط حقه في حصة العيب فيتعالتفان عند ذلك وهما ما أخرجه للمشتري من  
ملكه بموض أو بغير عوض سالم له فلا يجوز أن يسلم له ذلك مجاناً فهذا كان القول في الثمن



قول المشتري سواء رضى البائع باسترداد ما بقي أو لم يرض وعلى قول أبي يوسف رحمه الله القول في الثمن قول المشتري مع يمينه إلا أن يرضى البائع أن يأخذ ما بقي منه ويتبع المشتري بحصة ما خرج من ملكه على قول المشتري فيثبت يجرى التحالف لأن من أصل أبي يوسف رحمه الله أن تضر جريان التحالف في بعض المقود عليه لا يمنع التحالف فيما بقي كما في العبدين إذا هلك أحدهما ثم اختلفا في الثمن يتحالفان في القائم إلا أن هناك هلاك أحدهما لا يوجب عيباً في الآخر فلم يشترط فيه رضا البائع وهنا خروج بعض العيين عن ملكه يوجب العيب فيما بقي فلهذا شرط رضا البائع بالفسخ فيما بقي منه لجريان التحالف بينهما وكذلك في العبدين قال أبو حنيفة رحمه الله إذا رضى بأن يأخذ من ثمن المالك شيئاً تحالفاً في القائم لأن هناك لم يسلم للمشتري شيء فرضاه بذلك مسقط لحقه في تضمين المالك للمشتري بمنزلة ما لو قبضه بأذنه بغير عقد فاما على قول محمد رحمه الله فيحالفان ويتراذان قيمة العبد إلا أن يشاء البائع أن يأخذ ما بقي من العبد وقيمة ما استهلك المشتري لأن خروج جميع العبد من ملكه لا يمنع جريان التحالف عند محمد رحمه الله فكذلك خروج بعضه وما بقي يتسبب لخروج البعض عن ملكه فثبت للبائع الخيار وإن شاء رضى بعيه فاسترده مع قيمة ما استهلك منه المشتري وإن شاء لم يرض واسترد جميع قيمة العبد منه وإذا أقر أنه باع هذا العبد من فلان ألف درهم قتال ما اشترته منك بشيء ثم قال بلى قد ابتعته منك بألف درهم وقال البائع ما بعتك فالقول قول المشتري وله أن يأخذه بالثمن لأن البيع لم يبطل بمجرد انكاره الشراء (ألا ترى) أن البائع لو أقام اثينة قفصى القاضى بالشراء فأنما وجد التصديق من المشتري في حال قيام البيع بينهما ولا معتبر بجهود البائع بعد ذلك والدليل عليه أن بعد جهود المشتري لو استحلقة البائع فإني أن يحلف ثبت البيع بينهما حتى يقضى به القاضى فإذا أقر به المشتري أولى أن يثبت البيع ولو كان حين جهده المشتري الشراء قال البائع صدقت لم تشتره ثم قال المشتري بعد ذلك قد اشتريته لم يلزمه البيع ولم يقبل منه يئنة على ذلك لأن البائع حين صدقه في انكار الشراء انتقض البيع بينهما بتصادقهما فأنهما يملكان فسخ العقد فتجاحدهما له يكون فسخاً (ألا ترى) أن البائع لا يتمكن من اثبات البيع باليئنة بعد ذلك ولا يكون له أن يحلف للمشتري فكذلك لم تصح دعوى المشتري البيع بعد ذلك ولم يقبل منه يئنة على ذلك للتناقض في كلامه إلا أن يصدقه البائع على ما يدعى من الشراء بعد ذلك فيثبت تصادقهما على الشراء بمنزلة البيع المستقبل كما

كان تجاحدهما بمنزلة الفسخ اذا التجاحد لم يكن قد ساء في الحقيقة وانما جعل ذلك بمنزلة الفسخ  
 في الحقيقة فاذا تصادقا على أن البيع كان منقادا بينهما حقيقة ظهر البيع بهذا التصديق ولو أنه  
 باع هذا العبد من فلان ولم يسم ثمنه قال فلان اشتريته منك بخمسائة ووجد البائع أن يكون  
 باعه بشئ فالقول قول البائع مع عيئه لان اقرار البائع بالبيع من غير تسمية الثمن ليس بشئ  
 كإيجابه البيع من غير تسمية الثمن وهذا لان الاقرار ما يمكن العمل به والالتزام بحكمه ولا  
 يمكننا أن نلزمه فيما يثنى سعى بهذا الاقرار لانه لا يقر بذلك ولا يكون البيع الا بثن  
 مسمى فلهذا كان اقراره باطلا بقرى المشتري بالبيع بخمسائة والبائع منكر لذلك فالقول  
 قوله مع عيئه وكذلك لو أقر المشتري بالشراء من غير تسمية الثمن وادعى البائع يمينه منه بثن  
 مسمى فهذا والاول سواء واقرار المشتري غير ملزم اياه شيئا لما بينا وهذا بخلاف ما سبق من  
 الاقرار بالبيع والقبض فانه صحيح بدون تسمية الثمن لان العمل بموجب ذلك الاقرار ممكن  
 فان موجه الزام تسليم المبيع لانتفاء حكم العقد في الثمن بالقبض فلهذا كان الاقرار صحيحا ولو  
 أقر انه باعه من فلان ثم قال لا بل من فلان فهذا كله باطل لتعذر الزام شئ بحكمه وبخلف  
 لكل واحد منهما ادعى شراء بثن مسمى بمنزلة ماله لم يسبق ذلك الاقرار من البائع ولو  
 ادعى انه اشترى هذا من هذا الرجل فجحد البائع فادعى المدعى أن العبد كان له في الاصل  
 وأقام البينة على ذلك لم تقبل بينته لان دعواه الشراء منه اقرار بان أصل الملك كان له فان  
 الاستيلاء في احدي الروايتين اقرار بالملك للبائع فالشراء أولى وعلى الروايتين جميعا هو أقر بأنه  
 لاحق له فيه فكان في دعواه الملك ثمن الاصل بعد هذا منقضا والمناقض لا قول له ولا تقبل  
 بينته ولو أقر انه باع عبده من فلان ولم يسم العبد ثم جحد فهذا الاقرار باطل لتعذر الالتزام  
 بحكمه فان الاقرار بالبيع في عبد يبر عنه كإيجاب البيع في عبد يبر عنه وكذلك ان أقر أنه  
 باع عبده من فلان غير أن الشهود لا يعرفونه بعينه ومراده من هذا أنهم شهدوا على اقراره  
 ببيع عبد وقالوا لانعرفه بعينه لو أشهدهم على اقراره بذلك وهم لا يعرفون العبد بعينه فهذا كله  
 باطل لتعذر الالتزام بحكمه وهو على هذا لو كان الاقرار في دار أو ثوب أو دابة فان حدد  
 الارض والدار وسى الثمن فهو جائز لان التحديد فيما يتعذر احضاره بمنزلة الإشارة الى  
 العين فيما يتيسر احضاره بدليل سماع الدعوى والشهادة باعتباره وكان هذا اقرارا ملزما فان  
 جحد البائع بعد ذلك فشهد الشهود باقراره ولا يعرف الشهود الحدود بلبت هذه الشهادة بعد

ان يتم البيئة على معرفة الحدود لان عند قيام البيئة على ذلك كان اقراره ملزما فكان العمل بها متمكنا فالبيئة عليه تكون مسموعة وكذلك لو كان المشتري أقر بالشراء ثم جحد وادعى البائع ذلك فهذا والاول سواء لما يتنا وجوز اقرار شريك العنان على شريكه في بيع شيء بينه وبين شريكه وفي شراء شيء قائم بعينه في يد البائع لانه أقر بملك أنشاء فان كل واحد منهما بملك انشاء البيع والشراء في حق شريكه ما دامت الشركة بينهما قائمة فتنتفي التهمة عن اقراره بذلك فلهذا صح اقراره وله على شريكه ثمن حصته وكما لو أنشأ الشراء أو ما أقر به من شراء شيء مستهلك يكون ديننا بزمه دون شريكه الا أن يقر به شريكه فان أقر به فالثابت بتصادقهما كالثابت بالمباينة وان جحدا وكل واحد منهما في حق صاحبه وكيل بالشراء والوكيل لا يقبل اقراره بالشراء اذا كان المبيع مستهلكا في الزام الثمن في ذمة الموكل فكذلك الشريك لا يقبل اقراره في الزام الدين في ذمة شريكه لانه بعقد الشركة يتسلط على التصرف في المال المشترك ولا يتسلط على ذمة شريكه في الزام الدين فيها وهذا الاقرار يوجب الدين في ذمة شريكه من غير ملك يظهر له بمقابلته في العين فلا يقبل قوله فيه بخلاف ما اذا كان المبيع قائما بعينه وأما المضارب فاذا أقر بالمضاربة ببيع أو بشراء فهو مصدق في ذلك فيها أو في الدين اعتبارا للاقرار بالانشاء ولو أنشأ الشراء سمع منه وكان الثمن ديننا على رب المال حتى اذا هلك مال المضاربة في يده قبل أن ينفذه رجع عليه فكذلك اقراره بالشراء يكون صحيحا مطلقا لانفاء التهمة ولو وكل رجلا يبيع عبده وأقر الوكيل انه قد باعه من فلان ألف درهم وصدقه وجحد الوكيل فالعبد لفلان بألف درهم لان ملك الامر باق بعد الوكالة وهو مالك لانشاء البيع فيه فيصح اقراره بذلك سواء أضافه الى نفسه أو الى وكيله غير أن الأمر مع المشتري لا يصدقان في الزام المهددة على الوكيل ومتى تعدم ايجاب المهددة عليه يتعلق بأقرب الناس اليه وهو الموكل كما لو كان الوكيل بالبيع صبيا محجورا ولو أمر رجل رجلا بشراء عبد بعينه له فأقر الوكيل انه اشتراه بألف درهم وصدقه البائع وجحده الأمر فالقول قول الوكيل لانه أقر بما يملك انشاءه ولو أقر بشراء عبد بغير عبته وسبي جنسه وصفته ونحوه فأقر الوكيل انه قد اشترى هذا العبد للأمر بالثمن الذي سماه له وجحد الأمر فان كان الثمن مدفوعا الى الوكيل فالقول قوله لانه أمين فيما دفع اليه من الثمن وقد أخبر بإداء الامانة فيه ومباشرة ما كان مسلطا على مباشرته فيكون مصدقا فيه وان لم يكن الثمن مدفوعا

اليه لم يصدق في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله إذا كان العبد قائما بينته وكان مثله يشترى بذلك الثمن فالقول قول الوكيل وكلامهما ظاهر لان الوكيل أقر بما به يملك انشاءه فيقبل اقراره فيه كما لو كان العبد مملوكا ولكن أبو حنيفة رحمه الله يقول يتمكن التهمة في اقراره هذا من وجهين أحدهما أنه ربما اشترى هذا العبد لنفسه فظهر أنه مغبون فيه فأراد أن يلزمه الأمر وهذا لا يوجد في العبد الممين لانه لا يملك شراءه لنفسه بالثمن المسمى له والثاني أنه ربما كان هذا العبد في الاصل مملوكا له وهو يريد أن يلزمه الأمر بهذا الاقرار ولو باشر شراءه من نفسه للأمر لم يصح فتمكن التهمة في اخراج كلامه مخرج الاقرار فلهذا لم يصح اقراره وانما تعتبر هذه التهمة اذا قصد لزوم الثمن ذمته لانه لا ولاية له على ذمته في الزامه مطلقا بخلاف ما اذا كان الثمن مدفوعا اليه لانه لا يلزم ذمة الأمر شيئا بل يجبر باداء الامانة فيما يحمله اضافته واذا كان الأمر قد مات ثم أقر الوكيل بشراء هذا العبد فان كان الثمن في يده بينته أو في يد البائع أو كان الأمر لم يدفع الثمن اليه لم يصدق الوكيل على الأمر أما اذا لم يكن الثمن مدفوعا اليه فظاهر وكذلك ان كان الثمن مدفوعا اليه لان الوكالة قد بطلت بموت الأمر وصار ما في يده من الثمن ملكا للورثة فهو بهذا الاقرار يريد ابطال ما حكم في الثمن فلا يقبل قوله في ذلك بخلاف حال حياة الأمر لان الوكالة قائمة وهو يملك اخراج الثمن من ماله بانشاء الشراء فكذلك الاقرار واذا لم يقبل اقراره هنا يكون مشترا لنفسه ويلزمه الثمن الا أن يحلف الورثة على عملهم لانهم لو أقروا بما ادعاه لزمهم والاستحلاف على فعل النفي يكون على العلم وان كان قد استهلك البائع الثمن فالقول قول الوكيل ويلزم البيع الميت لانه بهذا الاقرار لا يخرج شيئا من ملك الورثة ولكنه يشكر وجوب الضمان عليه فما كان أمينا فيه فالقول قوله في ذلك وهذا مستحسن قدينا

فما أملينا من شرح الجامع واذا دفع رجل الى رجل عبدا وأمره ببيعه ثم مات الأمر فآثر الوكيل انه باعه بألف درهم وقبضه فان كان العبد قائما لم يصدق الوكيل لان الوكالة بطلت بموت الأمر والعبد صار مملوكا للوارث فآثره بما يبطل فيه ملك الوارث باطل وان كان مستهلكا صدق لانه لا يبطل اقراره ملكا للوارث وانما ينكر وجوب الضمان عليه فيما كان أمينا فيه ولو كان العبد لرجل أجنبي وقد استهلك المشتري العبد فقال رب العبد للبائع أنا أمرتك بالبيع فلي الثمن وقال الوكيل لم تأمرني فالقول قول رب العبد وله الثمن لان الثمن

يملك بملك الاصل والاصل كان مملوكا لرب العبد فالثمن يكون له والوكيل بمجوده  
 الاثر منافض من وجهه لان اقدمه على البيع كالانقرار منه بصحته وصحته باذن صاحب  
 العبد ومن وجه آخر هو لا يدعى لنفسه شيئا بهذا المجود لانه ان لم يكن مأذونا فلرب العبد  
 أن يضمن المشتري القيمة ويرجع المشتري بالثمن على البائع فيأخذ رب العبد منه هذا الثمن  
 بحساب القيمة فان لم يكن الوكيل مدعيًا لنفسه شيئا لم يقبل قوله وكذلك ان كان العبد قائما  
 وهذا أظهر لان رب العبد يملك اجازة البيع فيه فلا تمكن التهمة في اقراره بالاذن ولو لم يأمره  
 بذلك ولكنه أجاز البيع فان كان العبد قائما بعينه جاز وان كان مستهلكا لم يجز لان الاجازة  
 في نفوذ العقد وثبوت حكمه بمنزلة الانشاء فانما تصح الاجازة في محل يصح انشاء البيع فيه  
 وان كان لا يعرف انه حي أو مستهلك فالبيع جائز حتى يعرف انه ميت لانه عرف حياته  
 وما عرف ثبوته فالاصل بقاؤه ويجب التمسك به حتى يعلم خلافه وان كان قطع يده ثم أجاز  
 البيع فالارش للمشتري لانه بمنزلة الزيادة المنفصلة والمشتري عند الاجازة يستحق المبيع بالزيادة  
 المنفصلة وهذا لان البيع الموقوف سبب ملك تام فانما يوجد قطع اليد والمشتري فيه سبب  
 ملك تام فاذا تم له الملك بذلك السبب ملك الارش وان لم يجز البيع فالارش لرب العبد لان  
 اليد المقطوعة على ملكه المتقرر قبله يكون له وان أقر رب العبد انه أجاز البيع بعد ما وقع البيع  
 اليوم وقال المشتري لم يجز والعبد قائم فالقول قول رب العبد لانه يملك انشاء الاجازة في  
 الحال ولا يمين عليه لانه غير متهم في اخراج الكلام مخرج الانقرار ولو كان العبد ميتا  
 فالقول قول المشتري لان رب العبد لا يملك الاجازة في الحال فلا يقبل قوله في الانقرار به  
 وعلى المشتري اليمين على علمه لانه لو أقر رب العبد بما ادعاه لزمه فاذا كان العبد قبله رجل  
 فوجب عليه قيمته فهو بمنزلة الميت لان ابتداء الاجازة فيه لا يصح كما لا يصح انشاء العقد فهو  
 والميت في حكم الاجازة سواء واقفه أو علم

### باب الانقرار بالنكاح والطلاق

(قال رحمه الله) رجل أقر أنه تزوج فلانة بالف درهم في صحة أو مرض ثم جحد  
 وصدقته في حياته أو بعد موته فهو جائز لان النكاح ظهر في حقه باقراره ثم لا يبطل  
 بمجوده رجوعه فالرجوع عن الانقرار باطل فاذا اصل به تصديق المقر له استند التصديق

الى وقت الاقرار وكان كالموجود يومئذ فثبت النكاح ولها الميراث والمهر الا أن يكون فيه فضل علي مهر مثلها فيظل الفضل اذا كان في المرض لانها وارثة وهو متهم في الاقرار للوارث وما زاد علي مهر المثل لو ثبت انما يثبت باقراره فلما مقدار مهر المثل فثبت حكمه لصحة النكاح فلا يتمكن التهمة في اقراره به ولو أقرت المرأة في صحة أو مرض أنها تزوجت فلانا بكذا ثم جعلته فان صدقتها الزوج في حياتها يثبت النكاح لما بينا أن وجودها بعد الاقرار باطل وان صدقتها بعد موتها لم يثبت النكاح في قول أبي حنيفة رحمه الله ولا ميراث للزوج منها وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله يثبت النكاح اعتبارا لجانبها بجانبه بعملة أن النكاح ينتهي بالموت فانه يعقد للعمر فضي المدة بنفيه ولهذا يسحق المهر والميراث وان لم يوجد الدخول والتمت في نفسه فيصح التصديق في حال تقرر المقر به كما يصح قبل تفرده وأبو حنيفة رحمه الله فرق بينهما وأشار الى الفرق في الكتاب فقال لان القراش له عليها لالهلا وتقرير هذا من اوجه أحدها أن المدة تبقى بعد موته عليها والمدة من حقوق النكاح عليها فبقاؤها كبقاء النكاح في صحة التصديق وبمدموتها لاعادة في جانب الزوج فتدفعات المقر به لا الى أثر فلا يعمل التصديق بمس ذلك والثاني أن الزوج مالك لحكم النكاح والمرأة محل الملك وبمدفوات الحل لا يتصور بقاء الملك حكما فيبقى الملك بقاء المحل فيعمل بتصديقها ولهذا حل لها أن تنسله بعد موته ولم يكن له أن ينسلها بعد موتها والثالث أن القراش لما كان له عليها فالزوج في التصديق بمد موتها مدع لنفسه لان يكون مقرها بشيء لان حقها كان في ملك الحل وقد انقطع بموتها بالكلية فاما بمدموت الزوج فالتصديق من المرأة اقرار له على نفسها بالقراش فيصح التصديق بهذا الطريق ثم يمتني عليه حكم الميراث والمهر وكذلك لو لم تكن المرأة جعلت بعد اقرارها حتى ماتت فهو على هذا الخلاف كما بينا وان أقرت المرأة أنها تزوجت هذا الرجل وهي أمة وقد كانت أمة ثم عفت وقال الزوج قد تزوجتها بعد العتق أو قبله فهو سواء والنكاح جائز لاهما تصادقا على نفوذ النكاح ان كان بعد العتق فظاهر وان كان قبل العتق فقد كان يوقف علي سقوط حق المولى أو سقط حقه بالعتق ثم الاصل بعد هذا فيأذ كر من المسائل أن أحد الزوجين متى أضاف الاقرار بالنكاح الى حال ينفي أصل العقد لانعدام الاهلية يكون القول قوله الا أن يثبت الآخر ما يدعيه بالينة وذلك مثل ان يقول تزوجتك قبل ان اخلق أو قبل أن اولد أو قال

تزوجتك وأنا صبي قال الصبا يمنع الاهلية للعقد بدون اذن الولي أو يقول تزوجتك وأنا نائم  
 فان النوم حال مبهودة في الانسان تنافي أصل العقد وان قال تزوجتك وأنا مجنون فان علم  
 جنونه قبل ذلك فالقول قوته لانه أضاف العقد الى حال مبهودة تنافي أهلية العقد فكان منكرا  
 معنى وان كان لا يعرف جنونه فالنكاح لازم له لانه أضافه الى حال غير مبهودة فيه ولا  
 ثبتت هذه الحال بخبره فاما اذا أضاف أحدهما النكاح الى حال لا تنافي أصل النكاح كالندام  
 الاهلية ولكن يمنع ثبوت الحل وانقضاء العقد لالندام شرطه لا يصدق في الاضافة ويجعل  
 القول قول صاحبه لان شرط الشيء تابع له فاقراره بأصل العقد اقرار بشرائطه فهو بمد  
 ذلك في هذه الاضافة راجع عن الاقرار بباطل وبيانه أنه لو ادعى أحدهما ان النكاح كان  
 بغير شهود أو في حال ادعى تمجس المرأة قبل أن تسلم أو في عدة النير أو تزوجها واختها تحت  
 أو تزوجها وتحت أربع نسوة فانه لا يصدق في هذه الاضافة لان امتناع ثبوت النكاح في  
 هذه الاحوال للمعنى في المحل والمحل في حكم الشروط واقراره بالعقد اقرار بشرطه الا أن  
 المرأة ان كانت هي التي ادعت هذه الموانع فالنكاح جائز لازم لها وان كان الزوج هو الذي  
 ادعى ذلك يفرق بينهما لانه أقر بحرمتها عليه وذلك بمنزلة بدليته اياها وان كان قبل الدخول  
 بها فلها نصف المسمى وان كان بعد الدخول بها فلها جميع المسمى ونفقة العدة وكذلك لو أقر  
 انه كان طلقها ثلاثاً ثم تزوجها قبل أن تنكح زوجا غيره وقالت هي ما طلقته أو تزوجت  
 غيرك ودخل بي فانه يفرق بينهما لاقراره بذلك وعليه نصف المهر لها قبل الدخول وجميع المهر  
 ونفقة العلة الدخول لما بينا ولو أقر انه تزوجها أمس وقال ان شاء الله موصولا وقالت هي  
 ما استنتي لم يلزمه النكاح وكذلك لو أقرت هي بالنكاح وادعت الاستثناء وادعى هو النكاح  
 لان الاستثناء اذا اتصل بالكلام فهو بمنزلة الشرط . ان كان الكلام ايجابا فكان هو بهذا  
 اللفظ . منكر الاصل العقد لا مقر به فيجمل القول في ذلك قوله والذي بينا في النكاح مثله  
 في الطلاق في دعوى الاستثناء وفي الاضافة الى حال منادية لاصل الطلاق كحال النوم والصبا  
 والمجنون اذا كان يعرف ذلك انه اصابه للمعنى الذي بينا ولو قال رجل لامرأة ألم أتزوجك  
 أمس أو أليس تزوجتك أمس أو أما تزوجتك أمس فقالت بلى وجحد الزوج فهذا اقرار  
 بالنكاح منها لما بينا فيما سبق ان جواب الاستفهام ينبغي يكون حرف بلى وما تقدم من الخطاب  
 يصير معاداً في الجواب وعلى هذا الطلاق اذا قال ما طلقتك أمس أو ليس قد طلقتك أمس

قالت نعم أو بلى فهذا اقرار بالطلاق وكذلك ان قالت المرأة ذلك وقال الزوج بلى فهو اقرار  
لما بينا ولو قال لها قد تزوجتك أمس قالت لا ثم قالت بلى وقال هو لا ثمه النكاح لان اقراره  
لم يبطل بتكذيبها فان النكاح عقد لازم لا يبطل بمجرد أحد الزوجين فصح تصديقها بمس  
التكذيب وبثبت النكاح بينهما ثم ان أنكر الزوج النكاح بمس نبوته بتصادقهما فلا معتبر  
بانكاره واذا أقر انه طلقها منذ ثلاثة أشهر فان كان تزوجها منذ شهر لم يقع عليها شيء لانه  
أضاف الطلاق الى وقت قبل النكاح ولا طلاق قبل النكاح وان كان تزوجها منذ أربعة أشهر  
وقع الطلاق عليها لكونه مالا كالانقضاء في الوقت الذي أسند الطلاق اليه الا أنها ان صدقته  
في الاسناد فعدتها من حين وقع الطلاق وان كذبت في الاسناد فعدتها من وقت اقرار الزوج  
به لان في المدة حقها من حيث انها تستوجب النفقة والسكنى فلا يقبل قوله في الاسناد  
اذا لم تصدقه في ذلك لما فيه من ابطال حقها ولو قال فلانة طالق وذلك اسم امرأته أو قال عنيت  
غيرها لم يصدق في الحكم لان كلامه ايقاع شرعي ولانه له الايقاع على زوجته دون غيرها  
فاذا قال عنيت غيرها كان الظاهر مكذبا له في مقالته فلا يصدق في الحكم وكذلك لو قال  
ابنة فلان طالق واسم أبيها ما قال طلقت ولم يصدق في قوله لم أعن امرأتى وكذلك لو نسبها  
الى أمها أو الى ولدها فاذا قال عنيت غيرها يكون الظاهر مكذبا له في مقالته وكذلك كلامه صالح  
الايقاع عليها فهو بما يدعى بعد ذلك يريد أن يخرج كلامه من أن يكون ايقاعا فلا يصدق  
على ذلك في الحكم ولو أقر بعد الدخول أنه كان طلقها قبل أن يدخل بها وقد سعى لها مهرا  
فالطلاق واقع عليها لانه أضاف الطلاق الى وقت لا ينفي او وقوع فيه فيجن موقفا للطلاق  
ولها عليه مهر ونصف لانه أقر أن نصف أذر عليه بالطلاق قبل الدخول وانه رططها بالشبهة  
بعد ذلك فيلزمه مهر باوطة ونصف مهر بالطلاق قبل الدخول والله أعلم بالصواب

### باب اقرار المحجور والمملوك

(قال رحمه الله) واذا حजर القاضي على حر ثم أقر المحجور عليه بدين أو عصب أو  
بيع أو عتق أو طلاق أو نسب أو قذف أو زنا فهذا كله جائز عليه في قول أبي حنيفة وأبي  
يوسف رحمهما الله الاول لان المحجر على الحر بسبب السفه باطل عندهما فاقراره بعد المحجر  
كاقراره قبله قال (ألا ترى) انه لو شهد قبلت شهادته ان كان عدلا ومعنى هذا معنى



الاستشهاد وإن الأقرار ملزم كالشهادة فإذا كان بسبب السفه لا يؤثر في افساد عبارته ولا  
 يخرج من أن يكون ملزماً بطريق الشهادة فكذلك بطريق الأقرار على قول أبي يوسف  
 رحمه الله الآخر وهو قول محمد رحمه الله والمجرب عليه صحيح ولا يجوز إقراره بعد ذلك بدين  
 ولا بيع كما لا يجوز مباشرة هذه الأسباب عندهما والحاصل أن تأثير المجرب عندهما كتأثير  
 الهزل لأن فصل السفه لا يكون على نهج أفعال العقلاء لمكابرته عقله كما أن فعل الهازل  
 لا يكون على نهج أفعال العقلاء لقصد غيره فكل مآثر فيه الهزل أثر فيه المجرب فلا يصح  
 إقراره به وما لا يؤثر فيه الهزل لا يؤثر فيه المجرب ولكن هذا يبطل بالشهادة حتى إذا علم  
 القاضي أن الشاهد قد قصد الهزل بشهادته لا تقبل شهادته ثم المجرب لا يكون مؤثراً فيه وهذه  
 مسألة كتاب المجرب. وإذا أقر الرجل لصبي صغير لقيط بدين مائة درهم فهو لازم له لأن  
 الصغير أهل أن يجب له الحق على غيره وتصحيح الأقرار محض منفعة له والصبا لا يوجب  
 المجرب عن ذلك وكذلك لو قال أقرضني الصبي والصبي بحال لا يتكلم ولا يقرض فالمل  
 لازم له لاحتمال أن يكون الولي باشر هذا السبب وإضافة المقر به إلى الصبي بطريق باشره أما  
 باشره له ولازماً أكثر ما في الباب أن هذا السبب لا يثبت لانه لا يتصور من الصبي ولكن  
 امتناع ثبوت السبب لا يمنع ثبوت المال بإقراره كما لو كذب المقر له في السبب بأن قال لك على  
 ألف درهم من قرض أقرضتني وقال المقر له ما أقرضتك بل غصبتها مني فالمل لازم وإن لم  
 يثبت السبب التكنييه إياه. وعلى هذا قال أودعني هذا الصبي أو هذا المبدائة درهم  
 أو أقر بذلك لمجنون فأقراره بأصل المال صحيح والسبب باطل لما قلنا ولو أقر أنه كفيل  
 لهذا الصبي عن فلان بألف درهم والصبي لا يعقل ولا يتكلم فهذا باطل عند أبي حنيفة ومحمد  
 رحمهما الله وهو جائز في قول أبي يوسف الآخر رحمه الله. وأصل المسئلة أن من كفل  
 لغائب بمال ولا يقبل عن الغائب أحد فهو باطل عندهما صحيح عند أبي يوسف رحمه الله  
 فكذلك إذا كفل لصبي عند أبي حنيفة رحمه الله المقدم باطل وإقراره بالمقد الباطل لا يلزمه  
 شيئاً وعلى قول أبي يوسف رحمه الله المقدم صحيح والمال لازم له لإقراره به على نفسه للصبي  
 قال كأن كان أبو الصبي أو وصيه خاطبه بهذه الكفالة فالكفالة باطلة على معنى أنها غير  
 لازمة بل هو موقوف فإذا أدرك الصبي ورضى بها جازت وإن رجع الرجل قبل أن يدرك  
 الصبي بطلت في قولهما لأن عقد الكفالة لا يثبت الولاية للاب والوصى والكفالة وإن كانت

لا توجب براءة الاصيل وهو عليك للدين من الكفيل من وجهه حتى اذا أدى رجع على الاصيل بحكم الاداء وبين العلماء رحمهم الله اختلافا في براءة الاصيل بحكم الكفالة فكان ابن أبي ليلى رحمه الله يقول الكفالة توجب براءة الاصيل كالحوالة ولو اجتهد قاض قال بهذا القول وقضى به نفذ وفيه اضرار الصبي فلماذا لا يملك الاب والوصى ذلك بل هما فيه كسائر الاجانب اذا بلغه وصح رجوع الكفيل قبل ايجازته فكذلك هنا تتوقف على ايجازة الصبي اذا أدرك وصح رجوع الكفيل قبل ادراكه لان العقد لم يلزم بمد ولو أقر أنه رهن هذا اللقيط لفلان بمائة درهم واللقيط لا يتكلم جاز على الكفيل ولا يلزم الصبي شيء لان اقرار المقر على نفسه صحيح وعلى اللقيط باطل وليس من ضرورة امتناع وجوب المال على الاصيل امتناع وجوبه على الكفيل (ألا ترى) أنه لو أقر بالكفالة عن بالغ وجهد البالغ وجوب المال عليه فان الكفيل ضامن له وان لم يجب على الاصيل شيء وهذا لان الصبي أهل أن يجب المال عليه بحال لان له ذمة صحيحة فيجمل في حق المقر كانت ما أقر به حق وان امتنع بثبوته في حق الصبي كمن قال لا آخر كفلت لك عن فلان الثواب بمائة درهم التي أقرضته أمس ويدل أن الثواب لم يقدم منذ سنة فالمال واجب على الكفيل للمعنى الذي ينشأ ولو كفل عن رجل لرجل حاضر بمائة درهم بغير أمره فقال المكفول عنه قد رضيت بكفالتك ثم قال الطالب قد رضيت بضماك لي فالضمان جائز ويرجع الكفيل اذا ادعى المكفول لان رضا المكفول عنه بالكفالة حصل قبل تمام العقد فان تمامه بقبول الطالب فكان هذا منزلة أمره اياه بأن يكفل عنه فاذا أدى يرجع عليه فلو قال المكفول له أولا قد رضيت ثم قال المكفول عنه قد رضيت كان رضاه باطلا ولم يرجع الكفيل بالمال اذا أداه لان الكفالة تمت بقبول الطالب ولزم المال الكفيل اذا أداه لان الكفالة تمت بقبول الطالب ولزم المال الكفيل على وجه لا يرجع اذا أدى فلا يتعين ذلك برضا المكفول عنه بعد ذلك لان رضاه واجازته انما تؤثر في الموقوف لافي البائد وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله فأما على قول أبي يوسف رحمه الله الاخر الكفالة تم بالكفيل قبل قبول الطالب فيستوى الجواب في انقضاين ولا يعتبر رضا المكفول عنه في اثبات الرجوع للكفيل في انفصليين جميعا وقول المكفول عنه قد ثبتت كفالتك أو سلمتها أو أجزتها مثل قوله قد رضيت بها لان المعنى يجمع الفصول كلها ولو أن الكفيل بمد ما رضى المكفول عنه رجع عن الكفالة قبل رضا المكفول له بها لم

يلزمه المال في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله لما يئد أن نفوذ العقد برضا المكثول له فرجوع الكفيل قبل نفوذ العقد صحيح واقرار العبد التاجر للاجنبي بدين أو وديعة أو اجارة جائز وان كان عليه دين يحيط بقيمته ومافى يده لان هذا كله من أسباب التجارة ومن جملة صنم التجارة والاذن فك الحجر عنه فيما هو من عمل التجارة ولا يخل هذا الفلك بوجوب الدين عليه فاقاراه بهذه الاسباب بمد وجوب الدين كاقاراه قبله وان أقر لمولاه بدين عليه أو وديعة في يده وعليه دين مستغرق لم يجز اقراره لان المولى يخلفه في كسبه خلافة الوارث للمورث فكما أن تعلق حق النرماء بمال المريض ينمعه من الاقرار للوارث فكذلك تعلق حق النرماء بكسب العبد ورقيقته ينمعه من الاقرار لمولاه الا أن تعلق حق النرماء هناك في حق المرض وهنا تعلق ثابت في صحة العبد ومرضه ولا يجوز اقرار العبد التاجر للاجنبي بحناية ليس فيها قصاص لان هذا من التجارة والاذن فك الحجر عنه في التجارات قعيا ليس بتجارة المأذون والمجور سواء واقرار العبد على مولاه باطل واذا أقر بقتل عمدا جاز اقراره وعليه القصاص لانه يقر به على نفسه فان المستحق بالقصاص دمه وهو في حكم الدم مبق على أصل الحرية ولان المولى لا يملك الاقرار عليه بالقصاص وفيما لا يملكه المولى على عبده العبد بمنزلة الحر كطلاق زوجته يصح اقراره به كما يصح اقراره بايقاه وكذلك اذا أقر على نفسه بسبب موجب للعد كالقذف والزنا وشرب الخمر وكذلك اذا أقر بسرقة مستهلكة موجبة للقطع وفي اقرار المجور عليه بسرقة مال قائم بميته في يده خلاف معروف في كتاب السرقة فأما اقرار المأذون به فصحيح في حق المال والقطع جميعا لانه يملك الاقرار بكل واحد منهما أما بالمال فلا تفكك الحجر وأما بالقطع فانه مبق فيه على أصل الحرية ولا يجوز اقراره في رقيقته بمهر امرأة ولا بكفالة بنفس ولا بمال ولا بمقتى عبد له ولا بمكاتبته ولا بتدبيره لان هذا كله ليس من التجارة فالمأذون فيه كالمجور . واذا أقر بشكاح امرأة جاز اقراره غير أن المولى له أن يفرق بينهما بمنزلة مالو أنشأ العقد فلمولى أن يفرق بينهما لان الشكاح تصرف مملوك للمولى عليه وهو ليس من التجارة في شيء بخلاف اقراره بالطلاق فان ذلك غير مملوك للمولى عليه وينفرد به العبد انشاء واقاراه ولو أقر العبد التاجر انه انتقض امرأة باصبعه امة كانت أو حرة لم يلزمه شيء في قول أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله ويلزمه ذلك في قول أبي يوسف رحمه الله وجه قوله ان الاقرار بالانقضاء بمنزلة الاقرار بالنصب والاستهلاك (الآثرى)

انه لو ثبت هذا بالينة عليه يباع فيه ولا يدفع بمنزلة النصب والاستهلاك بخلاف الجنابة  
واقرار العبد المأذون بالنصب والاستهلاك صحيح يؤخذ بضمانه في الحال وهذا لان الفاسد  
بالافتضاض وان لم يكن مالا فانه يسلك به مسلك الاموال حتى يملك بالمقد مقصودا ويستحق  
بالبيع شرطا واقراره بضمان المال صحيح وجه قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ان هذا  
الاقرار بالجنابة لان الفعل بالاصبع جنسية محضة والمتلف به جزء من الادنى والمأذون في  
الاقرار بالجنابة كالمجور فكما ان المجور لو أقر بهذا لم يصح اقراره لانه مقر على مولاه  
فكذلك اذا أقر به فاما قوله انه يباع فيه فقد قيل انه قول أبي يوسف رحمه الله خاصة وبعد  
التسليم يقول من حيث ان هذا الجزء يستحق بالمقد هو بمنزلة المال ومن حيث انه جزء  
من الادنى هو ملحق بما ليس بمال وما تردد بين أصليين يوفر عليه حظه منهما فلشبهة المال  
قلنا اذا ثبت بالينة سببه يباع العبد فيه ولشبهه بما ليس بمال لا يثبت على العبد باقراره  
وهذا لان الدفع انما يصير مستحقا بفعل هو خطأ اذا كان استحقاق القصاص بعمده ولا  
يستحق القصاص بعمد هذا الفعل بحال فكذلك لا يستحق دفع العبد به واذا تضر ذلك  
تمين جهة البيع فيه ولكن اذا ثبت السبب ثبت بما هو حجة في حق المولى ولو أقر العبد  
بزوج أمته وانه قد قبضها لم يلزم مهر لواحد منهما في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله حتى  
يقتى لان النكاح ليس المأذون والمجور فيه في الاقرار سواء وقال أبو يوسف رحمه الله في  
الحرية كذلك الجواب أطلقه في رواية أبي سليمان رحمه الله وفي رواية أبي حفص رحمه الله  
قال اذا كانت كبيرة لان وجوب المهر بالمقد لها وهذا المقد ليس من التجارة فهي قدر ضمنت  
بتأخيرها حين تناوعت العبد فيه فاما اذا كانت أمة فان كان المولى زوجها لم يلزمه شيء حتى  
يقتى لان المولى صار راضيا بتأخير حقه وان لم يكن المولى زوجها فهو مؤاخذ بالمهر في الحال  
لان المتعلق بالافتضاض من الامة في حكم المال حتى يستحق بالبيع شرطا وهو مملوك للمولى  
واقرار العبد المأذون باتلاف مال مملوك للمولى صحيح في إيجاب الضمان عليه فيلزمه المهر هنا  
باعتبار الاتلاف دون المقد وان كانت الامة ثيبا لم يلزمه شيء حتى يمتق لان بالوطء هنا لم  
يتلف شيئا مما هو مال وانما وجوب المهر باعتبار عقد النكاح واقرار المأذون به غير صحيح  
في حق مولاه لانه ليس من التجارة في شيء ثم ذكر في نسخ أبي سليمان رحمه الله بعمد هذا  
وان كان ذهب العبد بها الى منزله وهي بكر يعلم ذلك فولاها بالخيار ان أراد أن يعضمه

المندرة بالنصب فله ذلك وان أراد أن يضمنه بالوطء فلا شيء عليه حتى يمتق ولم يذكر  
 هذا الفصل في نسخ أبي حفص رحمه الله ولا في كتاب الاقرار لابي يوسف رحمه الله فقال  
 مشايخنا رحمهم الله الصحيح أن هذا التفريع على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله لا على قول  
 أبي يوسف رحمه الله لأن المبد حين ذهب بها الى منزل مولاه قد صار غاصبا لها بجميع  
 أجزائها وضمان النصب يؤاخذ به المأذون في الحال فاذا اختار المولى تضمينه ما ذهب من  
 العذرة عنده لا بوطئه بل بالنصب السابق كما لو عايناه أنه غصب أمة عندها ورد هابسه زوال  
 عذرتها وان اختار تضمينه بالوطء ففي الوطء وجوب المهر باعتبار المقد فلا يؤاخذ به المأذون  
 في الحال حتى يمتق وعلى قول أبي يوسف رحمه الله مع الوطء هنا اتلاف المندرة فيضمن  
 باعتبار الحال لحق مولاه ويصح اقراره بمنزلة اقراره باتلاف المال ولو أقر المبد التاجر أنه  
 وطئ أمة اشتراها فاقضها ثم استحققت فليده مهرها للحال لأن الاقتضاء هنا بالوطء  
 ترتب على سبب هو تجاوزه وهو البيع الذي لولاه لكان الواجب عليه الحد فكان الضمان الواجب  
 بسبب التجارة من جنس ضمان التجارة فصح اقرار المبد به في الحال بخلاف ما سبق فالسبب  
 هنا عقد النكاح والنكاح ليس من التجارة في شيء فلا يصح اقرار المبد به في الحال والدليل  
 على أن السبب معتبر أن الوكيل بالبيع اذا باع يما فاسدا وبضه المشتري ضمن القيمة كما  
 يضمنها بالنصب ولكن الوكيل هو الذي يستوفيه دون الموكل لأن وجوب هذه القيمة بسبب  
 عقد الوكيل فيحصل معتبرا بضمن المقدوان كان هو في الحقيقة ضمان العين قال في الكتاب  
 رأيت لو أقر أن عينها ذهبت من عمله أو من غير عمله لم يضمن ولو أقر أن عذرتها ذهبت  
 عنده من غير ووطء ضمن كما يضمن العين المستحق وهذا يبين الفرق بين هذا وبين النكاح  
 فإن سبب النكاح لا يضمن العين اذا ذهبت من غير عمله ولو أقر أنه وطئ بصبيبة بشبهة فاذهب  
 عذرتها فأقضاها لم يلزمه شيء في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله هكذا قال في نسخ أبي  
 سليمان رحمه الله وفي نسخ أبي حفص رحمه الله قال في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد  
 رحمهما الله والمراد أنه لا يلزمه شيء حتى يمتق لأن اقراره بوجوب المهر بالوطء بالشبهة  
 بمنزلة اقراره بوجوب المهر بسبب النكاح وقد بينا أن هناك في حق الحرة لا يلزمه باقراره  
 شيء حتى يمتق فهذا مثله وتبين بما ذكر هنا في نسخ أبي حفص رحمه الله أن فله الكبيرة  
 هناك غير معتبر في قول أبي يوسف رحمه الله فأما ضمان الاقتضاء فهو ضمان الجنابة واقرار

العبد بالجناية لا يصح ماؤذونا كان أو محجورا لانه أقر على مولاه وكذلك لو أقر انه وعلى  
أمة بشبهة فاذهب عذرتها وأفضاها بنير اذن مولاهما في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله  
لان اقراره بالوطء بالشبهة بمنزلة اقراره بالوطء بالنكاح وفي قول أبي يوسف رحمه الله  
ان كان البول لا يستمسك لا يلزمه شيء لافي الحال ولا بعد العتق لان من أصل أبي يوسف  
رحمه الله أن الافضاء بهذه الصفة يوجب كمال الدية في الحرية دون المهر على ما ذكره في  
كتاب الحدود فيكون هذا اقرارا بالجناية وذلك غير صحيح من العبد وان كان البول  
يستمسك قال في نسخ أبي سليمان رحمه الله يصدق في المهر ويكون دينا عليه اليوم ولا  
يصدق في الافضاء لان الافضاء بهذه الصفة في الحرية يوجب ثلث الدية والمهر فاقرار  
العبد صحيح في حق المهر عند أبي يوسف رحمه الله كما في مسألة النكاح اذا أقر انه أذهب  
عذرتها بنير تزويج المولي وفي الافضاء لا يصدق لانه ضمان جناية وفي نسخ أبي حفص رحمه  
الله قال وان كان البول يستمسك فلا يصدق في المهر فلا يكون دينا عليه ووجه هذه  
الرواية أن الجناية قد تحققت هنا بالافضاء لم يبق اذهاب العذرة بالوطء معتبرا وانما كان  
وجوب المهر باعتبار الوطء خاصة فهو نظير قوله في المسئلة الاولى اذا كانت ثيبا واقراره  
بالجناية لا يكون معتبرا صحيحا أصلا بمنزلة اقرار المحجور عليه وما ذكر في نسخ أبي سليمان  
رحمه الله أشبه بالصواب واقرار العبد المأذون بالشركة في شيء خاص أو في تجارة كثيرة  
جائز لان الشركة من عقود التجارة وهو من صنع التجارة فاقرار العبد به صحيح وان أقر  
بشركة مفاوضة جاز عليه فيما في يده كله ولم يكن مفاوضا لما بينا أن الرقيق ليس من أهل  
المفاوضة فبطل اقراره بها وبقي معتبرا في استحقاق المقر له نصف ما في يده لانه أهل للاترار  
بجميع ما في يده لغيره فكذلك بنصفه وقد بينا أنه ليس من ضرورة امتناع ثبوت المفاوضة  
امتناع ثبوت الشركة في المال ولو كان مولى العبد المأذون مرندا أذن له في حال اسلامه أو بعد  
ارتداده ثم أسلم المولى أو قتل على رده فالعبد في أقاريره في حال ردة مولاه بمنزلة المحجور  
عليه عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما اقراره جائز لان تصرفات المرتد عندهما لا تتوقف  
وكذلك ملكه بنفس الردة لا يتوقف فيبقى العبد ماؤذونا له على حاله وعند أبي حنيفة رحمه الله  
ملكه يتوقف بنفس الردة كما يتوقف نفسه ولهذا قال يتوقف تصرفه في المال واذنه للعبد  
كان بمطلق ملكه فاذا توقف ملكه بالردة لم يبق العبد ماؤذونا واذا كان حكم الاذن لا يبقى

بمد الردة فلان لا يثبت ابتداء في الردة بطريق الاولى فلذا كان اقراره بمنزلة اقراره المحجور عليه  
واذا ولدت الامة للتجارة وطبها دين أو لم يكن عليها دين لم يكن ولدها مأذونا له في التجارة  
لان ولدها ملك المولى فلا يصير مأذونا الا أن يأذن له المولى في حال أهليته لذلك وهذا  
بخلاف الكتابة فان ولد المكاتبه كأمة لان ذلك حق لازم فيها فيسرى الى ولدها والاذن  
في التجارة ليس بحق لازم في الام هنا فلا يسرى الى الولد ولان المقصود بالكتابة العتق  
والولد ينفصل عنها وهو ليس بأهل لذلك واذا أقر الاجير أن مافي يده من قليل وكثير  
من تجارة أو متاع أو مال عين أو دين فهو لفلان وقال أنا أجير له فيه فهو جائز لانه أقر له  
بمنافع نفسه وما في يده وما كان في يده يومئذ من شيء فهو لفلان كله لاحق للاجير فيه  
لاقراره بجميع ذلك له والاقرار عاما يصح كما يصح خاصا غير اني أستحسن في الطعام  
والكسوة فاجعلهما للاجير وفي القياس هما للمقر له لان ذلك له من قليل في يده وكثير ولكنه  
استحسن فقال الاجير محتاج الى ذلك فاجتهد دل على انه اتخذ ذلك لنفسه فيصير ذلك مستثنى  
من عموم اقراره كما يصير الطعام والكسوة مستثنى من عموم شركة المتفاوضة وهذا الاستحسان  
مثل ما استحسننا في ثياب بدل الاجر اذا كان يعمل في بيت الاستاذ عند اختلافهما فيها فيجعل  
القول قول الاجير فيه بخلاف سائر الامتعة وان لم يعرف ما كان في يده يوم أقر فالقول  
قول الاجير فيما اذا قال أصبته بمد اقرارى لانه لا يعرف مافي يده الا من جهته وقد بينا أن  
في كل اقرار لا يقع الاستثناء به عن بيان المقر يحمل بيانه مقبولا فيه ولو أقر الاجير أن ما  
في يده من تجارة كذا فهو لفلان كان مافي يده من تلك التجارة وقت اقراره لفلان لتقيده  
بالاقرار بذلك وما كان في يده من غير تلك التجارة فليس لفلان منه شيء والقول في بيانه  
قول المقر وكذلك ما كان في يده من تلك التجارة وادعى انه أصابه بمد اقراره فالقول قوله  
مع يمينه لانه ما وقع الاستثناء عن بيانه باقراره فوجب قبول بيانه في ذلك واذا أقر الاجير  
أن مافي يده من تجارة أو مال لفلان وفي يده صكوك ومال عين فهو كله لفلان لان ذلك كله  
من التجارة فان مافي الصكوك وجب بسبب التجارة وهو مال من وجه باعتبار ماله فيتناول  
عموم اقراره ولو أقر أن مافي يده من طعام فهو لفلان وفي يده حنطة وشعير وسهم وتمر  
لم يكن من ذلك لفلان الا الحنطة لان الاقرار من جنس التجارة واسم "طعام" فيما هو تجارة  
لا يتناول الا الحنطة وقد بينا ذلك فيما سبق ولو لم يكن في يده من الحنطة شيء فلا شيء

للمقر له لانعدام المقر به في المحل الذي عينه باقراره وهو يده والله أعلم

### باب اليمين والاقرار في الرق

(قال رحمه الله) رجل قال لفلان على الف درهم ان حلف أو على أن يحلف أو متى حلف أو حين حلف أو مع يمينه أو في يمينه خلف فلان على ذلك وجحد المقر بالمال لم يؤخذ بالمال لان هذا ليس باقرار ولكنه مخاطرة ومنه انه علق الاقرار بشرط فيه خطر وهو يمين انخلصم والتعليق بالشروط يخرج كلامه عن أن يكون اقرارا كالاكتفاء وان لم يجعل هذا شرطا كان جاعلا اليمين سببا لوجوب المال ويمين المدعى ليس بسبب لاستحقاق المال فان الشرع جعل اليمين لدفع الاستحقاق فلا يكون سببا للاستحقاق وليس له ولانه جعل مالا ليس بسبب سببا قال وكذلك الابراء من المال على مثل هذه المخاطر باطل فان قال الطالب ان حلفت عليها فانت بريء منها فهذا تعليق الشراء بالمخاطرة والبر أن لا يحتمل التعليق بالاخطار \* فان قيل أليس أن يمين المنكر توجب براءته شرعا قلنا عن اليمين لا فانه لو حلف في غير مجلس الحكم لا تثبت به البراءة وكذلك في مجلس الحكم اليمين لا توجب البراءة (ألا ترى) أن بينة المدعى بمدعى مسموعة ولكن انما لا يكون له أن يخصه بمدعى يمينه لانعدام الحجة من اقراره ونكول أو بينة فتأخر خصومته الى أن يجاهد حجة لا أن تكون اليمين وجبة للبراءة ولو ادعى الطالب عليه المال حكما رجلا خلفه فان حلف انقطعت الخصومة لان الحكم في حقها كالقاضي وباليمين في مجلس القاضي تنقطع الخصومة الا أن يجد البينة فان أبى أن يحلف ففضي الحكم عليه بالمال كان جائزا بمنزلة ما لو كان عند القاضي وهذا هو الاصل ان كل يمين لو امتنع منها يستحق القضاء بها عليه فاذا حلف تنقطع الخصومة به وفي كل يمين لو امتنع منها لا يصير القضاء مستحقا عليه فالخصومة لا تنقطع تلك اليمين وقد بينا أن النكول في مجلس القضاء بمنزلة الاقرار وفيه فصول تقدم بيانها في كتاب الدعوى واذا أقر رجل أو امرأة أو صبي يعقل أو لقيط لم يجر فيه حكم الضيق بالرق لرجل فهو جائز لصنع المقر له به ما يصنع بملوكه أما البالغ اذا أقر به فهو غير مشكك لانه أقر على نفسه بأمر محتمل وليس هنا دليل يكذبه في ذلك شرعا فأما الصبي اذا أقر به فقد كان ينبغي أن لا يصح اقراره لان قول الصبي معتبر فيما ينفعه دون ما يضره والاقرار بالرق ليس مما ينفعه ولكنه لما صار عاقلا وجب اعتباره



قوله في نفسه بمنزلة البائع (ألا ترى) أنه لو ادعى أنه حر ومن هو في يده يزعم أنه عبد  
 جعل القول فيه قول العبي وأذا وجب اعتبار قوله إذا ادعى حرية نفسه وجب اعتبار قوله  
 في ضده أيضا كما أنه أيضا لما اعتبر قوله واعتقاده إذا أسلم اعتبر ذلك إذا ارتد أيضا ولأن  
 هذا الإقرار ينهه عاجلا لأنه يستوجب الثقة على مولاه ولأن إقراره بالرق سكوت منه  
 عن دعوى الحرية لاحالة وإقياد المقر له حتى يثبت عليه يده وإذا ثبتت عليه يده وهو يدعي  
 رقيقته وجب قبول قوله كما إذا كان صبيلا لا يمتل وان كان المقرحر الأصل معروفا بذلك  
 لا يجوز إقراره بالرق لأنه مكذب فيه شرعا باعتبار حرية الأصل فيكون إقراره هذا  
 باطلا لحرية وإيجابا للرق على نفسه وذلك ليس تحت ولاية أحد وكذلك ان كان معتقا  
 لرجل فافر بالرق لا آخر لم يصح إقراره لأن ولاده ثابت للذي أعتقه والولاء كالنسب  
 ومعروف النسب من إنسان إذا أقر بالنسب لغيره لم يصح وكذلك هنا قال الآن يصدقه  
 الذي أعتقه فحينئذ يجوز إقراره لأنه المانع حقه فلا يبقى أحد تصديقه وهذا بخلاف النسب  
 فإن هناك صاحب النسب المعروف وان صدقه لم يثبت النسب من المقر له لأن النسب  
 لا يمتثل إلا بطلان بعد الثبوت بحال بخلاف الولاء فإن الممتقة إذا ارتدت ولحققت فسيت  
 فاعتقت كالولاء عاها لثاني دون الأول فصدق الممتق الأول هنا عام في الطل حقه  
 فكان مملوكا مقرا له وإنما قال عبد في يد رجل فافر أنه مملوك لا آخر وقال الذي هو في  
 يده أنت عبي قال قول ذي اليد لأن المملوك حين أقر به لم يثبت له د معتبرة في نفسه  
 فهو بمنزلة الثابت فالتول فيه قول ذي اليد لا تصديقه رقيقته يده وإذا لم يكن المراد في يد  
 أحد فالتول فيه قول العبد لأنه لا استحقاق لأحد به فهو بإقراره لأحدهما يصير مملوكا له  
 فثبتت اليد عليه للمقر له ويكون في الحكم كانه في يده فيجمل مملوكا له ولو كان العبد في يد  
 قصار أو في مكتب فقال أنت عبي وقال العبد بل أنا عبد فلان سلمني اليك وادعاء فلان فالتول  
 قول القصار وصاحب المكتب بل العبد حين أقر بالرق فقد سقط اعتبار يده في نفسه  
 فيكون القول في ملك قول من هو يده وخلاف ما إذا قال أنا حر لأنه هنا لم يقر بالرق  
 على نفسه بيمين يده في نفسه معتبرة وهي أقرب الأيدي إليه ولا تظهر مع ذلك بذى اليد  
 فيه وإذا كانت أمة في يد رجل فقالت أنا أم ولد لفلان أو مكاتبته أو مدبره وصدقه فلان  
 وقال ذو اليد بل أنت أمة لي ومن قوس أي حنفة ومحمراهما لله القول قول ذي اليد وعلى

قول أبي يوسف رحمه الله القول قول الامة والمقر له لان دعواها حق الحرية بمنزلة دعواها  
 حقيقة الحرية ولو قالت أنا حرة كان القول قولها ولا يثبت استحقاق يد ذي اليد عليها الا  
 بحجة فكذلك هنا (توضيحه) أنه المكتبة في يد نفسها كالخبرة فلا تظهر يد ذي اليد فيها مع  
 دعواها أنها مكتبة كما لا يظهر مع دعواها أنها حرة وهذا نوع استحسان ذهب اليه أبو يوسف  
 رحمه الله والقياس قولها لأنها أقرت بالرق المسقط لاعتبار يدها في نفسها فلا تسمع دعواها  
 الا بحجة (ألا ترى) أنها لو ادعت شيئا من ذلك على ذي اليد لم تسمع الا بحجة فكذلك إذا  
 ادعت على غيره وتصديق المقر له ليس بحجة في حق ذي اليد فوجوده كدمه ولو قال المقر له  
 هي أمة لى غير مدبرة كان القول فيها قول ذي اليد بالاتفاق فكذلك إذا صدقتها في التدبير  
 وعلى هذا الخلاف لو قالت كنت أمة لفلان فاعتقني وصدقها فلان بذلك فلي قول أبي حنيفة  
 ومحمد رحمهما الله هي أمة لدى اليد لأنها أقرت بالرق ثم ادعت زواله بسبب حادث وعند  
 أبي يوسف رحمه الله هي حرة لأنها لم تقر بالرق لدى اليد وزعمت أنها حرة في الحال ففي  
 حق ذي اليد هذا ودعواها حرية الاصل سواء ولكن هذا غير صحيح لان دعواها حرية  
 الاصل ثم بها ودعواها العتق من فلان لا يتم الا بتصديق من فلان وتصديق فلان ليس  
 بحجة على ذي اليد ولو كان في يد رجل غلام فقال أنا ابن فلان وأمي أم ولد له وقال ذو اليد  
 أنت عبدي وأملك ابي وقال المقر له هو ابي ففي قول أبي حنيفة رحمه الله هذا كالأول وهما  
 جميعا لدى اليد لأنه أقر أنه جزء من مملوكه فكما لم يقبل قول الامة في ذلك على ذي اليد  
 فكذلك قوله جزء منها وأبو يوسف رحمه الله قال القول قوله في ذلك كما ينفى في الفصل  
 الاول لانه يحمل القول في ذلك قول الامة استحسانا وأما محمد رحمه الله فانه يقول هنا أجعل  
 الولد حرا ابنا للذي ادعاه استحسانا وكذلك لو قال للذي هو في يده أنا ابنك من أم ولد  
 لك هذه وكذبه المولى أجعله حرا استحسانا في قول محمد رحمه الله نص على قوله هذا في بعض  
 نسخ الاقراو ووجهه أن الولد هنا يدعى حرية الاصل لنفسه سواء ادعى أنه ابن ذي اليد  
 أو ابن غيره وفي حرية الاصل القول قوله ثم لو قل أنا حر الاصل ولم يرد على هذا ولكن  
 أبو حنيفة رحمه الله قال حكم اقراره هنا بتوقفه على تصديق المقر به فكان هذا ودعواه  
 حرية العتق سواء بخلاف ما لو قال أنا حر الاصل فان حكم قوله هناك لا يتوقف على تصديق  
 غيره ولو كان في يده عب. وقال أعنتني فكذبه المولى كان عبدا له بالاتفاق لانه أقر على نفسه

بالرق له ثم ادعى زواله بسبب حادث فلا يصدق على ذلك الا بحجة واذا اعتق الرجل عبدا  
 له ثم أقر الرجل والعبد انه كان مملوكا فلان وادعى ذلك ولم يجر في عتقه حكم فهما مصداق  
 على ذلك لانه أقر على نفسه بأمر محتمل لم يجر الحكم بخلافه فصح اقراره وصار مملوكا وظهر  
 هذا الملك في حق المعتق بتصدية ايضا فيبين أنه أعتقه وهو لا يملكه وان كان جرى في  
 عتقه حكم من حد أو قصاص أو شيء مما يجرى في الحر دون العبد فانه في القاضي ذلك فان  
 هذا لا يرد في الرق لانه صار مكذبا في اقراره شرعا والمقر اذا كذبه الشرع لم يعتبر اقراره  
 وان أقر مولاه انه اغتصبه من فلان ضمنه القيمة لان اقراره على نفسه صحيح وقد تمدد عليه  
 رد المفسوب بما نفذ فيه من العتق من جهة فيضمن قيمته وكذلك اذا ادعى هبة منه أو شراء  
 ولم يكن له بينة وحلف فلان ما فعل ذلك ضمن له قيمة التلام لانه أقر أنه قبضه على سبيل  
 التملك وقد تمدد عليه رده فيلزمه قيمته ولو استأجر عبدا ثم ادعى بطلان الاجارة انه عبده لم  
 يصدق على ذلك لان استنجاهه من غيره يشهد بالملك لذلك الثبر أو اقراره بانه لاحق له فيه  
 بمنزلة الشراء والاستخدام فيكون في دعوى الملك لنفسه بعد ذلك منافضا فلا يسمع منه ولكنه  
 عبدا لمن أقر له العبد بالملك وهو الآخر ولو أن رجلا قال أمي كانت أمة لتلان ولم أولد انا  
 وطه الا حرا كان القول قوله في ذلك لانه أقر على أمه بالرق واقراره عليها نافذ وليس من  
 ضرورة دق أمه رقه فان ولد المعروف حر الاصل والام رقيقة والدليل عليه ان من أقر بأمة  
 لا انسان ونما ولد في يده فان الولد يكون للمقر دون المقر له فلما لم يجعل اقراره بالام اقرارا  
 بالولد فكذلك لا يكون اقرار الولد برق الام اقرارا برق نفسه (توضيحه) أن من يكون  
 مرفقا بجمرة الاصل اذا قال جدي كانت أمة لا ينضمن ذلك الافرار بالرق على نفسه ولا  
 دلي احد من ابويه فكذلك اذا قال أمي كانت أمة لتلان فاذا ادعى فلان رقه فعليه البينة ولو  
 ان مجهولة الاصل تزوجت رجلا ثم أقرت بالملك لرجل فهي أمة له لا مراهها على نفسها بأمر  
 محصل ولا يصدق على فساد النكاح لانه ليس من ردة كونها أمة له لا فرارها على نفسها  
 بكونها أمة فساد النكاح وبالنكاح الامة بادمولاها صحيح بخلاف ما اذا ادعى أبو الزوج  
 انه مدته لان من ضرورة ثبوت نسبه من اب الزوج انتفاء النكاح وما ثبت بوجود  
 المدعي ضرورة لا يمكن خاتمة في اقرارها وهنا لما لم يكن من ضرورة ردها فساد النكاح فلو  
 ثبت ذلك لما ثبت باقرارها وامرارها لسبب حجة على الزوج ان ردها يظهر في حق الزوج

في حق حكم يتمكن فيه من التلافي ودفع الضرر عن نفسه ولا يثبت في كل حكم لا يتمكن فيه  
 من التلافي ودفع الضرر عن نفسه حتى لو كان أعطاه المهر قبل الاقرار فهو بريء منه لانا  
 لو صدقناها في هذا الحكم لحقه ضرر لا يمكن دفعه عن نفسه ولو أعطاه المهر بعد الاقرار  
 لم تبرأ منه لانا لو صدقناها في حق الزوج هنا لتمكن من دفع الضرر عن نفسه بدفع الصداق  
 الى مولاها دونها وعلى هذا لو طلقها واحدة ثم أقرت بالرق صار طلاقها نكتين بخلاف  
 ما اذا أقرت بعد ما طلقها نكتين وكذلك لو مضت من عدتها حيضة فأقرت بالرق صارت  
 عدتها حيضتين بخلاف ما اذا أقرت بعد مضي حيضتين وعلى هذا ما ولدت من ولد قبل الاقرار  
 فهم أحرار لا يصدق عليهم في ابطال حريتهم وكذلك ما كان موجودا في بطن أمهم بان ولدت  
 لاقول من ستة أشهر فاما ما يحدث من الاولاد بعد فلي قول أبي يوسف رحمه الله هم أرقاء  
 والوقت فيه ستة أشهر لان الحمل قائم بينهما وعلى قول محمد رحمه الله هم أحرار لان الزوج  
 بالنكاح استحق حرمة الاولاد وهي لا تصدق في ابطال الحق الثابت ولو قبلنا اقرارها في  
 رق الاولاد تضرر الزوج ضررا لا يمكن دفعه عن نفسه الا أن يتمتع من وطئها وفيه ابطال  
 الاستحقاق الثابت له وأبو يوسف رحمه الله يقول هذا ولد حر من أم رقيقة فيكون رقيقا  
 كما لو ثبت رقها بالينة وهذا لان الولد جزء من الام يتبعها في الرق والحرية فالزوج لما أعطها  
 مع علمه برقها فقد رضى برق هذا الولد بخلاف ما اذا كان موجودا قبل اقرارها وفي قبول  
 اقرارها في هذا الحكم لا ضرر على الزوج لانه يمكن من أن يزل عنها عند الوطء ولان الولد  
 نمرة فلا يستحق بالنكاح ولهذا لو كانت عجوزا أو عقيا لا يثبت للزوج الخيار فكيف تكون  
 صفة حرية الولد مستحقة له بالنكاح فلها قبلنا اقرارها في هذا الحكم ولو أن رجلا مجهول  
 الاصل له أولاد وأمها أولاد أقر بالرق لرجل جاز ذلك كله بنفسه وماله لكون ما أخبر  
 به محتملا ولا يصدق على أولاده وأمهاتهم ومديره ومكاتبه لانهم استحقوا الحرية أو حقها  
 وليس من ضرورة رقه بطلان هذا الحق عليهم فلا يصدق في حقهم ولو أن امرأة مجهولة في  
 يدها ابن لها صغير من فجور أقرت انها أمة لفلان وان اسبا عبدا له فهي مصدقة على نفسها  
 وابنها لان الابن لما كان لا يعبر عن نفسه كان القول فيه قول من هو في يده (ألا ترى) أنه  
 لو لم يعرف أصله فادعت انه عبدها كان القول قولها لانه في يدها فكذلك اذا أقرت بالرق  
 لتبرها وان كان ابنها يتكلم قال أما حر كان القول قوله لان من يعبر عن نفسه كالبالغ لا تقوى

يد التير عليه بل يده على نفسه أقوى فكان القول قوله في حريته وكذلك رجبل وامرأته  
مجهولان لما ابن صغير لا يشكلم أقرا بالرق لرجل على أنفسهما وإبنيهما جاز لما يينا وان قالوا  
نحن مملوكا فلان وإبنا هذا مملوك فلان آخر وكذبهما مولاها في الابن قال ابن عبد له  
مهما لان اقرارهما بالرق على أنفسهما يسقط اعتبار يدهما ويجعل يدهما لاغية فكما لا قول لها  
بعد الاقرار بالرق في ابطال الاستحقاق الثابت لذي اليد فيهما فكذلك لا يقبل قولهما في ابطال  
الاستحقاق الثابت للمقر له في ولدتهما ولو أن رجلا ادعى أمة أنها أمته وادعت الامة أنه  
عبدها ولا يمرت أصنهما وليس الواحد منهما في يد صاحبه وصدق كل واحد منهما صاحبه  
في دعواه جعلت ذلك باطلا لان تصديق كل واحد منهما لصاحبه اقرار بالرق له على نفسه  
وبين الاقرارين منفاة لاستحالة أن يكون كل واحد منهما مالكا لصاحبه ومملوكا له فاذا  
تحقق التناق بينهما تبارا اذ ليس العمل باحدهما بأولى من الآخر وان كان أقر احدهما  
قبل الآخر فالذي أقر أخيرا مملوك للاول اذا صدقه فانه لان اقراره بالرق له على نفسه  
ينضمن رد اقرار صاحبه وذلك صحيح منه فيرد ذلك الاقرار له وبني اقرار الثاني بالرق على  
نفسه فان صدقه المقر له في ذلك كان عبدا له وان لم يصدقه ولم يتكده لم يكن واحد منهما  
مملوكا للآخر لان اقرار الاول قد بطل بالرد ولم يبطل اقرار الثاني بتصديق المقر ولو قل  
لا آخر أصعب لك فقال الآخر لانم قال بلى أنت عبيد هو عبده لانه الرق الثابت لا يبطل  
بالجور والاقرار متى حصل بما لم يرد بالرد يبنى بعد ذلك المقر به موقفا على صدقه في اقرار  
بالسبب أرايت لو كان في يديه فقال أنا عبدك فله لانم قال نعم لم يكن عبده فكذلك اذا لم  
يعرف يده فيه ولو قال ذو اليد لرجل هو بيمك يا فلان فقال لانم قال هو عبيد هو عبد لذي  
اليد لانه أقر فلان بالملك والملك مما يبطل الاقرار به بالرد والتصديق بعد ما يبطل الاقرار  
بالرد لا يكون موجبا شيئا بخلاف ماسبق فانه اقرار بالرق والرق لا يبطل بالرد لانه مما يبطل  
بالرد ما يحتمل النقل من شخص الى شخص ولهذا عمل التصديقي هناك بعد الرد وفي الكتاب  
قال ولا يشبه هذا الاول لان الاول لم يكن في يد أحد وهذا ليس بقوى فقد بينا في الفصل  
الاول انه لا فرق بين أن يكون في يده أولا يكون في يده وانما الفرق الصحيح ما قلنا ولو  
قال الذي هو في يده هو عبدك يا فلان فقال فلان بل هو عبدك ثم قال بلى هو عبيد  
وجاء بالينة لا تقبل ينته لان قوله بل هو عبدك رد لاقراره واقراره بملك المبد له فان ادعاء

لنفسه بعد ذلك كان مناقضا وكذلك لو أقر أن هذا العبد لفلان ثم جاء بالينة انه لم تقبل  
 بيته للتناقض ولو ادعى رجل دارا فقال هذه الدار لى الا هذا البيت وجعده ذو اليد  
 فاقام المدعى الينة أن الدار له فان قال كان البيت لى فبته قبلت بيته لان الشهود وان شهدوا  
 له بأكثر مما ادعاه الا أنه وفق بين الدعوى والشهادة بتوقيف محتمل فيخرج من أن يكون  
 مكذبا لشهوده وان قال لم يكن البيت لى قط فهذا كذاب منه لشهوده اذا شهدوا له بجميع  
 الدار والمدعى اذا كذب شهوده بطلت شهادتهم له وان لم يقل شيئا من ذلك سأله القاضي عنه  
 لان الحكم يختلف ببيانه من سؤاله فان أتى بيته لم تقبل بيته لانه فى الظاهر مكذب  
 شهوده فانهم شهدوا له بأكثر مما ادعاه الا انه كان متمسكا من التوقيف فاذا أبى أن يوقف  
 فى ظاهر الا كذاب أو أيت لو قضى بهذه الينة ثم قال المدعى ما كان البيت لى قط لم يكن  
 بحق عليه ابطال قضاة فكذلك فى الابتداء لا يقضى اذا لم يبين وعلى هذا لو ادعى رجل  
 على رجل بالف درهم وشهد له شاهدان بالعين فان قال لم يكن لى عليه الا الف درهم فهذا  
 كذاب منه لشهوده وان قال كان لى عليه الفان فأبرأته من الف قبلت بيته وان أبى أن يبين  
 بطلت الشهادة وهذا استحسان فى التصليين وفى القياس تقبل الينة لان الينات جميع فيجب  
 العمل بها ما أمكن وما دام التوقيف ممكنا فالمانع من العمل بالينة غير متمذول لكن استحسن  
 لا لكذاب انظر على مينا واذا أقرت الامة بالرق لرجل فباعها المقر له جاز لان الملك  
 ثبت له فيها باقراوها والمالك مطلق للتصرف فاذا ادعت عتقا بعد البيع وأقامت الينة على  
 عتق من البائع قبل البيع أو على أنها حرة من الاصل قبلت بينها استحسانا وفى القياس  
 لا تقبل لانها اتعادت للبيع والتسليم وذلك اقرار منها بأنها لم يجر فيها من البائع عتق قبل هذا  
 فيكون مناقضة فى دعوى العتق قبل ذلك وذا ادعت حرية لاصل فالتناقض ظاهر لتقدم  
 الاقرار منها بالرق على نفسها ومع التناقض فى الدعوى لا تكون الينة مقبولة ولكنه استحسن  
 فقائه التناقض بعدم الدعوى والبيعة على عتق الامة قبل من غير الدعوى فكذلك مع  
 التناقض وفى لكتاب على قال لا رهد فرج ومما أن يخرج الترج من حق الله تعالى  
 فتكون الينة عليه مقولة حسية ولكن هذا ليس بقوى فأما التناقض من العبد فيمنع قبول  
 الينة على حربه عند أبى حنيفة رحمه الله وهذا لان التناقض انما يؤثر فيما يحتمل الابطال  
 بعد ثبوت حرية الاصل بعد ثبوت كذبه لا يحتمل الابطال وكذلك العتق بعد ثبوت لا يكون

التناقض فيه ما لما من قبول اليقظة كالنسيب فان التناقض في دعوى النسيب لا يمنع صحته حتى  
أ كذب الملاحن نفسه ثبت النسيب منه ولو أن رجلا باع عبدا ودفعه الى المشتري وقبض ثمنه  
وقبضه المشتري وخدب به الى منزله والعبد ساكت وهو ممن يبر عن نفسه فهذا اقرار منه  
بالرق لانه اتقاد بالبيع والتسليم ولا يثبت ذلك شرعا الا في الرقيق واقراؤه على نفسه بالرق  
بطريق الدلالة بمنزلة التصريح بالاقرار به فلا يصدق في دعوى الحرية بعد ذلك لانه يسي في  
بعض ما تم به الا أن تقوم له بينة على ذلك فحينئذ تقبل اليقظة والتناقض لا يمنع من ذلك وكذلك  
لو رده أو دفعه بحماية لان هذا تصرف في العبد لا يصح الا بره فاقباده لذلك اقرار بالرق  
على نفسه بخلاف ملو أجره ثم قال أنا حر فاقول قوله لان الاجارة تصرف في منافعه لا في  
عينه وليس من ضرورة صحة الاجارة رفق المحل فان منافع الحر تملك بالاجارة عند ايجابه أو  
ايجاب الغير بيبانه وتكون منفعتة حقالة (ألا ترى) انه لو كان يخدمه ثم قال أنا حر كان  
القول قوله فكذلك اذا خدم المستأجر باجارته قال والاجارة ليست باقرار من الخادم بالرق  
وهي اقرار من المستأجر بأن العبد ليس له حتى لو ادعاه بعد ما استأجره لنفسه لم يصدق لان  
المنفعة تملك بملك الرقبة فباشرة سبب الملك في المنفعة مقصودا يكون اقراره انه لا يملك  
الرقبة وأما ايجاب المنفعة للغير فلا يكون اقرارا على نفسه بالملك في العبد لاحد وكذلك لو  
قال اعزني هذا يخدمني كان هذا اقرارا من المستعير ان العبد ليس له كما أنه من المستأجر  
على يدنا ولو ان رجلا قدم من بلد ومعه رجال ونساء وصبيان يخدمونه فادعى أنهم رقيقه  
وادعوا أنهم احرار كانوا احرارا لان اليد لا تقوى على من يبر عن نفسه وكذلك لو كانوا  
اغلثة عجا أو سودا أو حبشا فهذه الصفات لا تنافي حرية الاصل وكذلك ان علم أنهم  
كانوا في يده لان بدهم في انفسهم اقوى فاما يقر بالملك كان القول قولهم في الحرية ولو عرض  
جارية على البيع وهي ساكتة لم يكن هذا اقرارا بالرق منها وكذلك الغلام لان السكوت في  
هذه الحالة محتمل فقد يكون للتجيب انه كيف تعرضني وانا حرة وقد يكون للاستخفاف  
ففيه لا التفات الى كلامه لكونه لا عباه فلذا يحمل اقرارا بالرق ولو ان امرأة زوجها رجل من  
آخر فأمرت بذلك ثم ادعى الذي زوجها أنها أمته لم يصدق على ذلك لان اقباده بالنكاح  
لا يكون اقرارا منها بالرق كاقباده للاجارة فان الحرة محل للنكاح ولو كاتبها أو اعتقها  
على مال أو قال كاتبني أو اعتقني أو بمضى نفسي أو بعني من فلان أو أرهني من فلان أو





عمرتها عليه وهو ضد موجب النكاح ولو قال ألم أطلقك أمس أو أما طلقتك أمس فهذا اقرار منه بالنكاح والطلاق لان في هذا الاستفهام معنى التقرير قال الله تعالى ألم يأتكم رسل منكم أي قد أمأتم وتقرير الطلاق لا يكون الا بعد النكاح فكان اقرارا بهما ولو قال هل طلقتك أمس كان هذا اقرارا بالنكاح دون الطلاق لان الطلاق لا يكون الا بعد النكاح فكان هذا اقرارا بالنكاح ولو قالت هذا ابني منك قتال نعم فهو اقرار منهما بالنكاح اذا كانت مروفة أنها حرة لان ثبوت النسب باعتبار الفراش والاصل فيه القرائن الصحيحة والشرع انما يريد الصحيح دون الفاسد ولا يثبت القرائن الصحيحة على الحرية الا بالنكاح فكان اتفاقهما على النسب اتفاقا على سببه وهو النكاح والله أعلم

### باب اقرار المكاتب والحر

(قال رحمه الله) واذا أقر المكاتب بدين عليه لحراً أو لبيد من نحن يبيع أو قرض أو غصب فهذا لازم له لان الاقرار من التجارة وعقد الكتابة يوجب انفكاك الحجر عنه مما هو من التجارة فان عجز لم يبطل ذلك عنه لان الثابت باقراره كالتاب بالبينة عليه (ألا ترى) أن المبدلو أقر بالدين ثم حجر عليه مولاه لم يبطل اقراره فالمكاتب أولى بذلك ولو أقر المكاتب لمولاه بدين جاز عليه لانه بمقد الكتابة صار أحق بمكاسبه وصار المولى منه كالاجنبي واقرار المكاتب بالملود جائز كقرار العبد بها وان أقر بمهر من نكاح لم يلزم لان النكاح ليس من التجارة ولا هو سبب اكتساب المال في حق الزوج الا أن على قول أبي يوسف رحمه الله اذا أقر بالدخول فانه يلزمه وهو بمنزلة اقرار العبد بالتاجر به وقد ينأى مذهب أبي يوسف رحمه الله في ذلك وكذلك لو أقر انه اقتض امرأة باصبه حرة أو أمة أو صبية فهذا يلزمه في قول أبي يوسف رحمه الله لان العبد التاجر لو أقر به كأنه مؤاخذاً به في الحال عنده فكذلك المكاتب وفي قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله هذا بمنزلة الاقرار بالجناية واقرار المكاتب بالجناية صحيح في حال قيام الكتابة لان الارش يجب فيه وكسبه حقه فان عجز قبل أن يؤدي بطل في قول أبي حنيفة رحمه الله وجاز في قول محمد رحمه الله وانما أراد بهذا اذا عجز بعد ما قضى القاضي عليه بالجناية قلنا اذا عجز قبل قضاء القاضي يبطل اقراره هكذا قال بعض مشايخنا رحمه الله وهو الذي اعتمدته الحاکم وجعل هذا بمنزلة اقراره بقتل

رجل خطأ ولكن الاصح عنه ان هنا الجواب مطلق كما قال في الكتاب لان جناية الخطأ  
 تعلق بنفسه وانما يتحول الى كسبه بالقضاء حتى لو عجز قبل القضاء لدفع به فلما جانيته  
 بالافتضاض بالاصبح فلا تعلق بنفسه لانه لا يدفع به بحال وانما يتعلق بكسبه ابتداء فان  
 عجز قبل القضاء أو بعد القضاء كان مطالبا عند محمد رحمه الله وعلى قول محمد رحمه الله لما  
 كان سبيه اقراره لم يطالب به بمد العجز بمنزلة اقراره بالجناية اذا اتصل به قضاء القاضي واذا  
 قضى عليه بارش جناية الخطأ بمد ما أقربه فادى بعضه ثم عجز بطل فيه ما بقى عند أبي حنيفة  
 رحمه الله لانه لو طوب به انما يطالب باقراره واقراره بالجناية ليس بحجة فيما هو حق للمولى  
 وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله هو لازم له لانه صار ديناً بقضاء القاضي فالتحق بسائر  
 الديون بخلاف ما اذا عجز قبل أن يقضى به عليه لانه لم يصير ديناً بمد فيجمل كانه أقر به بمد  
 العجز وهذا كله عندنا خلافاً لفر رحمه الله هوفى مسألة كتاب الديات ولو أقر أن العبد  
 تاجر أو محجور عليه بدين أو عين وأراد مولاه أخذه من المقر في حال غيبة العبد لم يكن  
 له ذلك لان للعبد بدا في مكاسبه محجوراً كان أو مأذوناً حتى لا يتم كسبه لمولاه الا بشرط  
 الفراغ من دينه فأخذ للمولى لذلك يتضمن القضاء على الغائب بطلان حقه عنه وذلك لا يجوز  
 عند غيبته ولو أقر الحر لعبد بوديعة فأقر العبد انها لتغيره فان كان مأذوناً جاز اقراره وان  
 كان محجوراً عليه فأقراره بها لتغيره باطل لان الوديعة في يد المودع ولو كان في يد العبد  
 مال فأقر به لتغيره صح ان كان مأذوناً ولم يصح ان كان محجوراً عليه فكذلك هنا ولو أقر  
 الحر لعبد بين رجلين بدين وقد أذن له أحدهما في التجارة دون الآخر جاز اقراره لان  
 حكم صحة الافرار لا يختلف بكون المقر له مأذوناً أو محجوراً عليه فجاز وان كان المقر به من  
 كسب العبد فيكون بين المولين نصفين لان الكسب يملك بملك الرقبة ولا يختص الاذن  
 بشيء من كسب العبد وانما اختصاص الاذن يعلق دين العبد بنصيبه من الرقبة لان الاذن  
 لا يحتاج اليه لتعلق الدين بمالية الرقبة لايصح الاكتساب من العبد غير أنه اذا كان على  
 العبد دين فلا يسلم من كسب العبد شيء للذي لم يأذنه ما لم يقض العبد دينه لما بينا أن سلامة  
 الكسب للمولى متعلقة بفراغه عن حاجة العبد (ألا ترى) أن المحجور عليه اذا وجب عليه  
 دين بالاستهلاك فاكسب كسباً كان ذلك الكسب مصروفاً الى دينه ولو أقر هذا العبد بدين  
 لزمه في حصة الذي أذن له لان اقرار المحجور عليه غير صحيح في حق مولاه ونصيب الذي

لم يأذن له مجبور عليه فأجمل نصيب كل واحد منهما في حكم الاقرار بمنزلة عبد على حصة وما في يده من كسب يقضى به دينه ويكون الباقي بين المولين نصيبين الا أن يعلم أنه من غير التجارة مثل أن يكون من هبة أو صدقة أو نحو ذلك فيكون نصيبه للذي لم يأذن له قبل قضاء الدين لان اقراره لم يكن صحيحا في نصيب الذي لم يأذن له من الرتبة فكذلك في الكسب الذي لا يستند في حصوله على الاذن كالوهاب ونحوه بخلاف ما اكتسبه بطريق التجارة فان سبب حصول ذلك الكسب تجارة والاقرار من التجارة والدين الواجب بسبب هو تجارة يظهر في الكسب الحاصل بطريق التجارة واذا ظهر فيه لا يسلم شيء منه للذي لم يأذن له الا بعد الفراغ من دينه كما لو كان الدين عليه بسبب معين والله أعلم

باب اقرار الرجل أنه لاحق له قبل فلان

(قال رحمه الله) واذا أقر الرجل أنه لاحق له قبل فلان فهو جائز عليه لانه أخرج الاقرار بخرج العموم واجراؤه على العموم ممكن لجواز أن ينق حقيقته عن فلان من كل وجه وأمكن العمل بموجب هذا الكلام من غير دين من اقراره بخلاف قوله جمع ما في يدي فلان فان العمل بموجب ذلك الكلام غير ممكن الا ببيان ذلك فلا يمكن اجراؤه الكلام هناك على العموم لان روجته وولده في يده ولا يكون ذلك للمقر له فلها وجب الرجوع الى بيانه هناك ثم يدخل في هذا اقرار كل عين بدين وكل كفالة أو جناية أو اجارة أو حد لان قوله صلى الله عليه وسلم يتناول ذلك كله وقد بان انه سبق فكل هذا حق مالا كان أو غير مال وان قال هو بريء مما لي من ديني ذلك أيضا غير أنه لا ندخ الامانة في هذا اللفظ كالوديعة والمارية لان كلمة عا خاص لها هو راجب في الذمة فلا تدخل فيه الامانة اذ لا وجوب في ذمة الامين وان قال هو بريء مما لي عنده فلما يدخل في هذا اللفظ الامانة خاصة فلما التصوب والودائع التي خالف فيها فذا صار ضمنا مستثناة في ذمته بمنزلة الدين فلا يدخل في هذا اللفظ وان قال هو بريء مما لي قبلة بريء من الامانة والتصوب جميعا وان ادعى الطالب بعد ذلك حقا لم يقبل بينته عليه حتى يشهد بشوذه بعد البراءة أو يوتوا وقتا مددا لانه هذا اللفظ استناد ابراءة على العموم ولا يسمع منه بعد ذلك الدعوى الا أن يعلم خروج ماداعه العامة فان ائتمن بالعام واجب حتى يقوم دليل

الخصوص ولو أقر أن فلانا قد برئ من حقه قبله ثم قال أنا برئ من كل حق له على فلان  
لفظ الجنس يم جميع ذلك الجنس بمنزلة اللفظ العام وكذلك لو قال هو برئ من الدين  
الذي لي قبله أو مالي قبله أو من ديني عليه أو من حق عليه ولكن يدخل في البراءة  
من الحقوق الكمال والجناية التي فيها قود أو أورش لأن ذلك من حقوقه ولو أقر أنه لاحق  
له قبل فلان ثم ادعى قبله حد قذف أو سرقة لم تقبل بيته على ذلك إلا أن يشهد الشهود  
أنه فعل ذلك بعد البراءة وهو ودعوى الدين عليه سواء ولو قال أنه قد برئ من قذفه  
أي أي ثم طلبه به بعد ذلك كان له لأن هذا بمنزلة العفو وممنه أنه برئ من موجب قذفه  
أي أي فإن البراءة عن عين القذف لا تحقق وموجب القذف عندنا لا يسقط بالعفو بخلاف  
الأول فإنه نفي حقه من الأصل فكان منكرا للسبب في حد القذف لا مستقطا للحد ولو قال  
ما قذفني لم تسمع منه دعوى القذف بعد ذلك مطلقا فكذلك إذا قال لاحق لي قبله ولو قال  
هو برئ من السرقة التي ادعيتها لم يكن عليه ضمان ولا قطع لأن دعوى السرقة حق  
المسروق منه وهو مما يسقط باستقاطه (ألا ترى) أنه لو وهب المسروق من السارق سقطت  
خصوصته وبدون خصوصته لا تظهر السرقة في حق المال ولا في حق القطع ولو قال لست  
من فلان في شيء ثم أقام البينة على مال له عليه قبل هذا القول قبلت بيته وهذا القول باطل  
لأنه ما تعرض في كلامي للحق الذي عليه وإنما تعرض لنفسه والحق الذي عليه غير نفسه  
لا يصير مذكور بذكر نفسه وكذلك لو قد برئت من فلان أو قال أنا برئ من فلان لم  
يكن هذا القول براءة من حق لواحد منهم ما قبل صاحبه لأنه أضاف البراءة إلى نفسه دون الحق  
الذي عليه فلا يصير الحق مذكورا به (ألا ترى) أن البراءة من نفس الغير تكون أظهارا  
للمداومة والبراءة من الحق الذي له عليه أظهار للمحبة ولو قال لست من هذه الدار التي  
في يد فلان في شيء ثم ادعى بعد ذلك حقا فيها لم تقبل دعواه لأنه يخرج نفسه من الدار على  
العموم واتصاله بالدار من حيث ملكه أو حق له فيه فأخرجه نفسه منها على العموم يكرن  
اقرارا بأنه لاحق له فيها ولا ملك بخلاف قوله لست من فلان في شيء فإن اتصاله من فلان  
من حيث المحبة والتنازع قائما كون هذا الكلام اقرارا منه بأنه لاحق بينهما ولا تنازع  
وعلى هذا لو قال أنا برئ من هذه الدار كان هذا اقرارا منه بأنه لاحق له فيها لأن تبرؤه عن  
العين يكون اقرارا بانقطاع سبب اتصاله به وذلك بالملك أو الحق ولو قال خرجت من هذه

الدار لم يكن اقرارا بشئ لانه اخبر بصله بالخروج من الدار ولو عاين ذلك لم يكن موجبا  
انتفاء حقه عنها فكذلك اذا قال خرجت منها وان قال قد خرجت منها على مائة درهم أو  
مائة درهم وقبضها كان اقرارا بانه لاحق له فيها لان الخروج بعوض لا يكون اخبارا بين  
الفصل بل يكون اخبارا بازالة ملكه عنها بعوض بطريق البيع أو بطريق الصلح فيكون  
اقرارا بانه لاحق له فيها وعلى هذا الحيوان والعروض والدين فان أنكر ذو اليد ذلك وقال  
هو لي وقد أخذت مائة درهم غصبا حلف على ذلك لانه قد أقر باخذ المائة منه وادعى لاخذه  
شياء وهو الصلح فاذا أنكر صاحبه السبب كان القول قوله مع اليمين ويسترد المائة اذا حلف  
ويكون المقر على خصومته لان ما أقربه من الصلح قد بطل بانكار صاحبه واسترداده بدل  
الصلح واذا قال الطالب قد برئت من ديني على فلان أو هو في حل مما لي عليه كانت هذه براءة  
للمطلوب لانه أضاف البراءة الى الحق الواجب على المطلوب فيكون مستغالا وكذلك لو  
قال وهبت الذي لي عليه له فهو برىء من ذلك لان هبة الدين ممن عليه يكون اسقاطا فانه  
ليس بين قابل للتملك مقصود ولكنه محتمل للاسقاط فتصير الهبة فيه عبارة عن الاسقاط  
مجازا كهبه المرأة من نفسها يكون طلاقا وهبة السيد من نفسه يكون اعتاقا وهبة القصاص  
ممن هو عليه يكون عفوا فان كان فلان حاضرا فلم يقبل الهبة أو كان غائبا فبلغه فقال لا أقبل  
فالل مال عليه كما لو أبرأه فرد الابراء وهذا لان ابراء من عليه الدين وان كان اسقاطا ففيه معنى  
التملك لانه يجوز أن يملك ما في ذمته ويسقط عنه كما يكون عند قضاء الدين أو الشراء بالدين  
فما كان فيه معنى التملك احتمال الارتداد برده ولكونه اسقاطا لا يتوقف على قبوله حتى لو  
مات قبل أن يرده فهو برىء لان البراءة حصلت له بنفس الاسقاط على احتمال أن يعود برده  
فاذا مات قبل أن يرده تم الاسقاط بموته وكذلك لو قال هو في حل مما لي عليه فهذا اللفظ  
يستعمل في الابراء عرفا فهو وقوله هو برىء مما لي عليه سواء ولو قال ليس لي مع فلان  
شئ لم يكن هذا ابراء من الدين وكان براءة من كل أمانة بمنزلة قوله ليس عند فلان لان  
كلمة مع للضم وكلمة عند للتقرب وذلك يتحقق في الاحيان دون الديون واذا أقر الطالب أن  
فلانا قد برىء اليه مما له عليه فهذا اقرار بالقبض لانه أقر ببراءته بفعل من المطلوب متصل  
بالطالب حين وصله بنفسه بحرف الى وذلك انما يكون بإيقاع الدين فان ابتداءه من المطلوب وتماه  
من الطالب بقبضه واذا أقر انه لا قصاص له قبل فلان فله أن يدعى الخطأ والحسد لان

القصاص اسم خاص لقوبة هي عوض حق المباد واجب بطريق المائلة فلا يدخل فيه الخطأ والحد لان موجب الخطأ والحد مال وممظم الحق في الحد لله تعالى واذا أقر أنه لا جراحة له خطأ قبل فلان فله أن يدعى العمد ان كان فيه قصاص أو لم يكن لان الخطأ صفة للفعل لا لموجبه والعمد ضده فلا يكون نفيه بصفة نفيها منه فعلا يصد تلك الصفة فان ما ليس بمعين يختلف باختلاف وصفه ولو أقر أنه لا جراحة له قبل فلان فليس له أن يدعي جراحة عمدا ولا خطأ لانه نفي الفعل مطلقا فلا يتقيد بأحد الوصفين اذ المقيد غير المطلق ونفي الفعل نفي لموجبه ضرورة وله أن يدعى الدم لان الجرح اسم خاص لما دون النفس فلا يتناول النفس لان الفعل في النفس ازهاق الحياة وفيما دونها امانة لجزء ما هو دونها في الجرح ولا مناصرة أين من مناصرة محل الفعل وان أقر أنه لا حد له قبل فلان فادعي سرقة يجب فيها القطع فهو على دعواه لانه انما نفي حدا هو حقه وحد السرقة خالص حق الله تعالى حتى لا يعمل فيه الرجوع عن الاقرار ولا يعتبر خصومة المسروق منه في القطع وانما حقه في دعوى المال وهو ما نفي ذلك باقراره وان أقر أنه لا دم له قبل فلان فليس له أن يدعي دما خطأ ولا عمدا لانه نفي باقراره الدم مطلقا وقد بينا أن نفي السبب نفي لموجبه والدية في الخطأ موجب الدم كالقصاص في العمد وله أن يدعى ما دون الدم والدم في عرف اللسان عبارة عن النفس خاصة وليس من ضرورة نفي النفس نفي مادونها ولو أقر أنه لا ارش له قبل فلان لم يكن له أن يدعي دية خطأ ولا صلحا عن دم عمد ولا عن كفاية بدية نفس ولا عن قبل شيء من الجراحة لان اسم الارش يعم ذلك كله سواء كان ذلك واجبا بنفس الفعل أو بالصلح على الاصل أو على الكفيل بكفائته به فاقارره بنفي الارش يتناول ذلك كله والله أعلم

### باب الاقرار بالعتق والكتابة

(قال رحمه الله) واذا أقر الرجل أنه أعتق عبده هذا أمس وهو كاذب عتق في القضاء ولم يستق فيما بينه وبين الله تعالى لان الاقرار خبر محتمل للصدق والكذب لكن دين المقر وعقله يدعونه الى الصدق والقاضي مأمور باتباع الظاهر فاذا ترجح جانب الصدق باعتبار الظاهر قضى القاضي بعتقه ولكن الله تعالى عالم بمخاتق الاشياء فاذا لم يسبق من المقر فيه عتق كان خبره في الحقيقة كذبا والكذب بالاجابة عنه لا يصيره حقا كقرار المقرين

به لا يصوره حقا بالخيار به فلهذا لا يعتق فيما بينه وبين الله تعالى ولو قال أعتقتك أمس وقلت  
 ان شاء الله لم يعتق لما سبق أن عمل الاستثناء في الكلام كعمل الشرط ولو أقر أنه طلق عتقه  
 بشرط لم يكن هذا اقرارا بالعتق فكذلك اذا أقر انه استثنى موصولا وكذلك لو قال أعتقتك  
 أمس وانما اشتراه اليوم فقد أضاف العتق الى وقت لم يكن مالا للعتق فيه فهو كقوله  
 أعتقتك قبل ان اشتريتك ولو أقر انه اعتق عبده هذا لابل هذا اعتقا جميعا لان رجوعه  
 عما أقر به الاول باطل واقامة الثاني مقامه في الاقرار بعتقه صحيحة فهذا متناولو قال أعتقتك  
 علي مال وقال العبد أعتقتني بنير مال فالقول قول العبد لان المولى أقر بعتقه وادعى وجوب  
 المال لنفسه في ذمته لان العتق ينزل بنفس القبول قبل الاداء والمولى مقر بقوله فلهذا عتق  
 العبد وهو غير مصحوق فيما يدعى من المال في ذمة العبد الا أن يقيم البيينة عليه أو يخلف العبد  
 ان لم يكن له بينه ولو قال جعلت أمرك بيدك في العتق أمس فلم يعتق نفسك وقال العبد  
 بل أعتقت نفسي لم يصدق العبد لان المولى ما أقر بعتقه فان جعل الامر في يده لا يوجب  
 العتق ما لم يعتق العبد نفسه والعبد مدع لذلك والى منكره لا قول للعبد في الحال لانه  
 يخبر بما لا يملك انشاء فقد خرج الامر من يده فامامه من عباده وكما لو قال أعتقتك  
 علي مال أمس نلم نقرر وقال العبد بر قبتي وولدتني بعتي شيء من قول المولى  
 لانه ما أقر بعتقه فان اعتاقه بمال تطبيق بشرط القبول ولهذا لا يملك الرجوع قبل قبول العبد  
 ولو أقر بتطبيق عتقه بشرط آخر لم يقبل قول العبد في إيجاد الشرط في انكار التعاقب  
 بالشرط وكذلك هذا في الطلاق وفي قوله أركب يدك في فتارى قال أمام العبد العبد عني  
 قبوله أو على اعتاق المولى اياه بغير شيء فان العتق بالبيينة كالنكاح بالمرور المولى ولو قال  
 لعبدك كاتبك ولم يسم مالا وقال العبد لا ابر على خمسة مائة فانه يبنى في قول أبي حنيفة رحمه  
 الله أن يصدق العبد ولا يصدق في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله وأصل المسئلة فيما اذا  
 اختلف المولى والمكاتب في قدر الدين انما يبنى في قول أبي حنيفة رحمه الله القول قول المولى  
 ويتحالفان وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله بمنزلة السبع لانه لا يصح الاتباسمية البذل  
 ويحتمل الفسخ كالبيع وفي قول أبي حنيفة رحمه الله لا آخر اقرار قول العبد لان الكتابة ذم  
 تمت بالعتق لا يحتمل الفسخ فتكون بمنزلة العتق على مال وتطلاقه اذا وقع الاختلاف في  
 مقدار البذل يكون ممنون من اسكر في الزيادة ولا يجري التحالف فلما كان من أصلها أن

الكتابة على قياس البيع وقد بينا في البيع أن إقراره به من غير تسمية الثمن باطل فكذلك في  
 الكتابة فيقول العبد مدعيًا للكتابة بخمسائة ولا يصدق في ذلك إلا بحجة وعند أبي حنيفة رحمه  
 الله هو بمنزلة المتق والطلاق فإقراره به صحيح وإن لم يسم ما لا ثم يقول على قول أبي حنيفة  
 رحمه الله الآخر المولى لا يتمكن من انكار أصل الكتابة بعد ما أقر بها وإن ادعى ما لا خلاف  
 ما أقر به العبد فالقول قول العبد فمرنا أنه قد وجب تصديق العبد عندهما إذا ادعى المولى  
 خلاف ما أقر به العبد لم يصدق العبد وتحققا فكذلك هنا ولو قال كاتبك أمس على ألف  
 درهم فلم تقبل الكتابة وقال العبد بل قبلتها فالقول قول العبد لأن الكتابة في هذا قياس البيع  
 من حيث أنها لا تختمل التعليق بالشرط ويلزم الإيجاب فيها قبل القبول فإقراره بالمقد يكون  
 إقرارا بالإيجاب والقبول جيمائهم قوله فلم تقبل يكون رجوعا عن الإقرار فلا يصح رجوعه  
 كما لو أقر أنه باع عبده من فلان بألف درهم فلم يقبل وقال فلان قبلت بخلاف ما تقدم من  
 المتق والصلاق فإنه يحتمل التعليق بالشرط والإيجاب فيه لازم قبل القبول فإقراره بفعله  
 لا يتدون إقرارا منه بقبول العبد والمرأة ولو أقر أنه كاتب عبده هذا على ألف درهم لأبل  
 هذا وادعى كل واحد منهما الكتابة جاز ذلك لهما لما بينا أن رجوعه عن الإقرار للأول  
 باطل وهذا بخلاف ما لو أقر أنه كاتب هذين العبدين على ألف درهم إلا هذا لأنه هناك أخرج  
 كلامه مخرج الاستثناء والاستثناء صحيح ووصولا فانما يصير مقرا بما وراء المستثنى وفي الأول  
 أخرج الكلام مخرج الرجوع ولا يصح الرجوع عن الإقرار موصولا ومفصولا ولو أقر أنه  
 كاتبه وهو صبي فقال إن كاتب بل كاتبتي وأنت رجل فالقول قول المولى لأنه أضاف الإقرار  
 إلى حال معهودة تنافي الكتابة ولو أقر أنه كاتب هذا قبل أن يملكه أو أنه كاتبه أمس وقال  
 إن شاء الله فالقول قول المولى مع يمينه لأنه وصل كلامه بما ينفي أصل الكتابة بخلاف ما لو قال  
 المولى اشترطت الخيار لانتفى أصل العقدان تأثير الخيار في تنيير وصف العقد وجعل حكمه  
 كالمتعلق بالشرط لأن يصير أصل السبب متعلقا لم يكن المولى بدعوى الخيار منكرا لأصل  
 العقد بخلاف الاستثناء والبيع في هذا قياس الكتابة والله أعلم

### باب إقرار الكفار

(قال رحمه الله) وإذا أقر الحربى المستأمن في دار الاسلام بدين لمسلم فهو لازم لانه



أهل أن يجب عليه الحق للمسلم بالمعاملة فيصح إقراره له وهو سبب حادث فيحال به على أقرب الاوقات وهو مايمد دخوله دارنا بأمان فإن قال أدانني في دار الحرب وقال المسلم في دار الاسلام فالدين لازم عليه سواء قال ذلك موصولا بإقراره أو مفصولا لانه يدعى تاريخا سابقا لما أقر به من المال وهو غير مصدق في دعوى التاريخ وإن وصل كلامه ولان بهذا الاضافة لا يشكر وجوب أصل المال فإن المدانة في دار الحرب سبب لوجوب المال للمسلم عليه ولكن لا تسمع الخصومة فيه في دار الاسلام ما لم يسلم أو يصير ذميا فيصير هذا بمنزلة دعوى الاجل وإن ادعاه موصولا بإقراره وكذلك لو أقر بذلك المستأمن مثله أو لذي وكذلك لو أقر بشيء بعينه في يديه أنه له وإقرار المستأمن بالنكاح والطلاق والعناق والولد والجراحات وحده القذف والاجارة والكفالة وما أشبه ذلك جائز لان في هذا كله حق العباد والمستأمن ملتزم لذلك مدة مقامه في دارنا حتى اذا باشر سبب ذلك كان مؤاخذا به فكذلك اذا أقر به ولو أقر بمقد زنا أو سرقة فقد عرف أن قول أبي حنيفة رحمه الله ومحمد رحمه الله الحدود التي هي لله تعالى لا تقام على المستأمن وإن ثبت سببها بالينة أو بالمعاينة وكذلك اذا أقر به وعند أبي يوسف رحمه الله في القول الآخر تقام الحدود عليه كما تقام على الذي فيصح إقراره بها كما يصح إقرار الذي وهي مسألة كتاب الحدود والفرق بين هذا الحد وحده القذف معروف أن فيه حق العبد ويضمن السرقة اذا أقر بها لان الضمان من حقوق العباد ولو أقر مسلم لذي بخمر أو خنزير في يده جاز إقراره لان الخمر مال في حق الذي فيؤمر بردها عليه بمحرم إقراره وكذلك لو أقر الذي للمسلم بدينها لان الخمر للمسلم مملوكة ون لم تكن مالا متقوما فيؤمر الذي بردها عليه بإقراره ويؤمر المسلم أن يخلها ولو أقر له بخمر أو خنزير مستهلك لم يلزمه شيء كما لو عايناه استهلك الخمر والخنزير على المسلم وهو نظير ماله أقر له بجلد شاة ميتة يؤمر بدفعه اليه ليندم به وإن كان مستهلكا لم يلزمه شيء وإن أقر بها لذي يعي بخمر أو خنزير مستهلك لزمه قيمتها لانها مال تقوم في حقه يضمن متلقها عليه عندنا واذا أسلم الذي فأقر ذي أنه استهلك له خنزير بعد اسلامه وقال أسلم استهلكته قبل اسلامي فهو ضامن لقيمه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وفي قول محمد ورحمهما الله لا ضمان عليه وهذا بناء على ما سبق اذا قال لحربي أسلم ألتقت مالك أو قطعت يدك حين كنت حريبا وقد ينشأ هذا الخلاف فهذا قياسه وعلى هذا لو أن ذيا أقر بخمر وقال استهلكتها وأنا حربي فقد علم كونه حريبا من قبل فهو

على اختلاف الذى بينا وافرار المرتد بالحقوق جائز ان أسلم وان قتل على ردة أو لحق بدار  
الحرب لم يجز اقراره فى كسب اسلامه ويجوز اقراره فيما اكتسبه بعد الردة فى قول أبى حنيفة  
رحمه الله وافرار المرتدة بذلك كله جائز وعندهما اقرارها جائز فى ذلك الا أن عند أبى يوسف  
رحمه الله هو بمنزلة اقرار الصحيح وعند محمد رحمه الله هو بمنزلة اقرار المريض وهذا نظير  
اختلافهم فى تصرفات المرتد فان الاقرار تصرف منه كسائر التصرفات وهو مسئلة كتاب  
السير ولو أقر المرتد بمكاتبته عبده أو بعتة فى حال الاسلام لم يجز فى قول أبى حنيفة رحمه  
الله ان قتل أو لحق بدار الحرب ويجوز عندهما الا أن محمدا رحمه الله يقول هو بمنزلة اقرار  
المريض واذا أقرت المرتدة أو المرتد بعد فى قذف أو سرقة أو زنا أو جراحة عمد فيها قصاص  
فذلك جائز عندهم لان الحجر بسبب الزيادة لا يكون أقوى من الحجر بسبب الرق ولان  
توقف تصرفه فى المال عند أبى حنيفة رحمه الله لتوقف ملكه وذلك غير موجود فى العقوبات  
فاما ما كان من الجراحات التى توجب المال فافراره بها يوقف عند أبى حنيفة رحمه الله ويكون  
نافذا عندهما على ما بينا وذ كر حديث القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه أن عبدا أتى على بن  
أبى طالب كرم الله وجهه فأقر بالسرقة مرتين فأمر به فقطع قال عبد الله وكأني أنظر الى يده  
معلقة فى عنقه وفيه دليل على صحة اقرار العبد بالاسباب الموجبة للعقوبة وبه يستدل أبو يوسف  
رحمه الله فى اشتراط التكرار فى الاقرار بالاقرار الا ان أبى حنيفة ومحمدا رحمهما الله قالوا فى  
الحديث أقر مرتين فقطعه وليس فيه لو لم يكرر اقراره لم يقطعه والسكوت لا يكون حجة وذ كر  
عن أبى مالك الاشجعي رحمه الله قال أتى عبد قد رأيت على بن أبى طالب رضى الله عنه فأقر  
عنده بالزنا فأمر به فقبلا وقال اضربه فاذا قال أركنى فاركه فلما وفاه خمسين جلدة قال له العبد  
أركنى فتركه وهو دليل على اقرار صحة العبد بالحد على نفسه ولقوله فاذا قال أركنى فاركه  
تأويلان أحدهما انه اذا رجع عن اقراره فاقبل ذلك منه والثانى انه علم فقه العبدى انه لا يقول  
له أركنى الا بعد أن يتم عليه حد العبد وقد ظهر ذلك حين قال له أركنى بعد خمسين جلدة  
واذا أقر العبد المحجور بدم عمد وله وليان فمنا أحدهما لم يكن الآخر مال فى عتقه لان صحة  
اقراره يكون موجبا للعقوبة عليه وكون دمه خالص حقه فاذا آل الامر الى أن يكون الواجب  
مالا بطل اقراره لان ماليته حق مولاه وكان هو بمنزلة اقراره بالقتل الخطأ ولو أقر بسرقة  
لا يجب فى مثلها القطع كان اقراره باطلا لان كسبه ومالية رقبته حق لمولاه فلا يصدق فى

اقراره واقاراره بالمال بهذا السبب صحيح كاقاراره بالنصب واقرار الصبي المحجور عليه والمتنوه  
والمنفى عليه والتأم باطل بمنزلة سائر تصرفاتهم واقرار السكران جائز كاقرار الصاحي بمنزلة  
سائر التصرفات ينفذ من السكران كما ينفذ من الصحيح ويستوى في ذلك اقراره بالمال  
أو بالحد أو بما يصح الرجوع عنه أو بما لا يصح اذا لم يرجع عنه لان السكر عبارة عن غلبة  
السرور فلا يؤثر في عقله شيئاً فينفذ اقراره كما ينفذ ممن هو صاح وكذلك الاصم والاعمى  
والمقعّد والمفلوج فهذه الآفات لا تؤثر في عقله ولا في لسانه فهو في اقراره كالصاحي واقرار  
الاخرس اذا كان يكتب ويقل جائز في القصاص وحقوق الناس لان له اشارة مفهومة ينفذ  
تصرفاته بتلك الاشارة ويحتاج الى المعاملة مع الناس فيصح اقراره بحقوق العباد ما خلا الحدود  
فان الاقرار بها يستدعي التصريح بافظ الزنا والسرقة وباشارته لا يحصل هذا ولان الحدود  
تدراً بالشبهات قلل في نفسه شبهة لا يتمكن من اظهارها باشارته اذ هو لا يقدر على اظهار كل  
شيء باشارته ولهذا لا تقام عليه الحدود بالبينة ايضاً لانا لو آقأها كان اقامة للعدم شبهة ولا  
يجوز اقرار الاب على ابنه الصغير أو الكبير المتنوه بشيء من مال أو جنابة لانه شهادة منه  
على غيره وشهادة الواحد على غيره لا تكون لازمة ولان ولاية الاب على ولده مقبدة بشرط  
النظر في المصلحة له عاجلاً وذلك لا يحصل باقراره عليه وكان هو في الاقرار عليه كاجني آخر  
والله أعلم

### — باب الاقرار بالكتاب —

(قل رحمه الله) واذا كتب الرجل ذكر حق على نفسه بشهادة قوم أو كتب بحسبة  
ثم قال اشهدوا بهذا لعلان على ولم يقرأ عليهم الصك ولم يقرأ عليه فهذا جائز اذا كتبه بين  
أيديهم بيده أو املاه على انسان فكتبه لان المكتوب معلوم لهم وهو بقوله اشهدوا بهذا  
اعلان على صار مقرا بجميع ما في الكتاب مشه للم على ذلك ولا اظهار أنهم من هذا فلاقرار  
بباز باللسان وذلك بالاملاء حاصل ولكن لا يؤمن النسيان والكتاب يؤمن من ذلك ما يكون  
من البيان وان لم يحضروا كتابته ولا املاه لم تجز شهادتهم لانه لا علم لهم بما في الكتاب حين  
لم يقرأ عليهم وقال الله تعالى الا من شهد بالحق وهم يعلمون فمن لم يعلم ما شهد عليه لا تجوز  
شهادته وان كتب رجل كتابا الى رجل من فلان الى فلان أما بعد فان لك على من قبل

فلان كذا وكذا درهما فذلك جائز عليه اذا كتب ما يكتب الناس في الرسائل وفي القياس لا يجوز هذا لان الكتاب محتمل قد يكون لتجربة الخط والقرطاس وقد يكون ليعلم كتب الرسالة والمحتمل لا يكون حجة ولكنه استحسان للمادة الظاهرة بين الناس أنهم انما يكتبون كتاب الرسائل بهذه الصفة لاظهار الحق واعلام ما عليه من الواجب فاذا ترجع هذا الجانب بدليل العرف حمل الكتاب عليه بمنزلة لفظ محتمل يترجع فيه معنى بدليل العرف وان جحد وشهدت البيعة انه كتبه أو أملاه جاز عليه لان الثابت بالبيعة كالثابت بالمعينة وكذلك هذا في الطلاق والتناق وسائر الحقوق ما خلا القصاص والحد فاني آخذ فيها بالقياس لانها عقوبات تدرك بالشبهات فاحتمال جهات أخرى سوى ما ترجع بدليل العرف يصير شبهة في ذلك وهو نظير الاستحسان في صحة اقرار الوكيل على موكله في مجلس القاضي أنه لا يحمل حجة في القصاص والحدود أخذا بالقياس لبقاء شبهة عدم الخصومة حقيقة في الاقرار ولكنه يضمن السرقة بهذا الكتاب لان الضمان يثبت مع الشبهات وان كتب في الارض أو في صحيفة أو خرفة لفلان على الف درهم لم يلزمه شيء لانه لا عرف في اظهار الحق الواجب بهذا الطريق فينبى محتملا في نفسه والمحتمل لا يكون حجة بخلاف المكتوب على رسم كتب الرسائل للعرف الظاهر فيه بين الناس وقال أبو حنيفة رحمه الله لا أجيز كتاب الله حتى يشهد به اليهود على منى خوفه وهو قول محمد رحمه الله لان المشهود به ما في الكتاب فلا بد أن يكون معلوما للشهود وان شهدوا عليه فاذا كتبه بين أيديهم وقال اشهدوا عليه جاز لانه صار معلوما ثم وان لم يحضروا الكتاب لم تجز شهادتهم حتى يقرأ عليهم فاما عند أبي يوسف رحمه الله اذا شهدهم على الكتاب وانتم وشهدوا على ذلك اجيزه وان لم يعلموا فيه استحسانا لان كتاب القاضي الى القاضي قد يشتمل على شيء لا يريد أن يقف عليه غيرهم في تكليمهم لا هم مني كتاب نوع حرج وبالحكم يقع الامن من التذير والتبديل فلهذا استحس أبو يوسف رحمه الله قبول ذلك غير أنهما قالا كتاب الخصم لا يشتمل على التبديل لذلك كتاب آخر فلا بد من اعلام الشهود ما في الكتاب ولو قرأ رجل على رجل صكا فقال أشهد عليك بما في هذا الكتاب فقال سمع ذلك آخر وسمعه أن يشهد عليه لان معنى كراهه اشهد على جميع ما قرئ وذلك معلوم للسامع والقارىء جميعا وهذا من أخيب اقرار تام فلمن سمعه أن يشهد عليه سواء أشهده عليه أو لم يشهده قال الشعبي رحمه الله اذا

أشهد الرجل قوما على شهادة فسمع ذلك آخرون فشهدوا فهي شهادة جائزة وإذا كتب الرجل ذكر حق فلان عليه بكذا وعندهم قوم حضورهم قال اختصوا عليه فليست هذه بشهادة لأن قوله اختصوا محتمل يجوز أن يكون منه لا تظهره فانه غير واجب على المحتل لا يكون حجة فان الشيء يختم عليه ليكون محفوظا تارة وليكون مكتوما أخرى وكذلك لو قالوا أنشهد عليك فقال اختصوه ولو قالوا نختم هذا الصك فقال اشهدوا كان جائزا لأن الشهادة لا تكون الا للاستئناف بالحق والامن من الجحود فيصير بهذا اللفظ مقرا بوجوب الحق عليه والحاصل أن لفظ الشهادة خاص شرعا لاظهار الحقوق (ألا ترى) أن الشاهد عند القاضي لو أبدل هذه اللفظة بلفظة أخرى لم يقبل القاضي منه شهادته فكذلك الذي يشهد على الكتاب اذا أبدله بلفظ آخر هو محتمل لا يكون اظهارا للحق الواجب عليه ولو كتب رسالة من فلان الى فلان أما بعد فالك كتبت الى اني ضمنت لك عن فلان ألف درهم ولم أضمن لك ألقا وانما ضمنت لك عنه خمسمائة وعندهم جلان شهدا كتابته ثم مجيء كتابه فشهدا بذلك عليه لزمه وان لم يقل لهما اشهدا ولا اختصا فلا استحسان الذي بينا من حيث العرف لا تكتب الرسالة بهذه الصفة الا للاعلام بالحق الواجب ثم يحوه الكتابة بمنزلة الرجوع عن الاقرار ففرق بين هذا وبين الصك فان هناك ما لم يقل اشهدوا على بهذا الا يكون ملزما اياه وهذا فرق مبني على العرف ايضا فان الصكوك وثائق بالاشهاد عليها عادة ولا يتم الا بها وكتب الرسائل تخلو عن الاشهاد عليها عادة فلها كان مجرد الكتابة بين أيديهم ملزما اياه وان لم يقل اشهدوا وكذلك الطلاق والعتاق وكل حق يثبت مع الشبهات ولو كتب هذه الرسالة قدام رجلين أمينين لا يقرآن ولا يكتبان فاصك الكتاب عندهما وشهدا به عليه فهو جائز عند أبي يوسف رحمه الله أما لو أقرأ الكتاب عندهما وشهدا به عليه فهو جائز عند أبي يوسف رحمه الله بمنزلة ما لو أقرأ الكتاب عند القاضي انه كتبه اليه قبل أن يفسر القاضي ما فيه وهذا كله بناء على أصل أبي يوسف رحمه الله أن علم الشهود بما في الكتاب ليس بشرط وأما عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله فلا يجوز حتى يعلم ما في الكتاب أو يقرآنه عند القاضي مفسرا وأصله فيما ذكر كتاب أدب القاضي أن القاضي اذا وجد في خطه سجلا فيه حكمه وختمه ولم يتذكر الحادثة فليس له أن يقضي به عند أبي حنيفة رحمه الله وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله له ذلك فمحمد رحمه الله يفرق بين هذا وبين تلك فيقول أصل الحادثة هناك

كان معلوما عنده ثم نسيه وقد أمن من التبديل فيه لكونه تحت خاتمه وهنا أصل الحادثة لم يكن  
 معلوما للشاهد وهو أُمي لا يعرف الكتاب ولم يسمع الكتاب يخبر فلم يسند علم الشهادة به  
 أصلا ولو كتب على نفسه صكا قدام أمين ثم قال اشهدا عليه وهما لايمان ما فيه لم يجوز ذلك  
 بالاتفاق لان الاشهاد على ما ليس بمعلوم للشاهد باطل فذكره كدمه وأبو يوسف رحمه  
 الله يفرق بين هذا وبين الاول فيقول الاشهاد على كتاب الرسالة ليس بشرط فلم الشاهد  
 بما فيه لا يكون شرطا أيضا والاشهاد على الصك شرط لجواز الشهادة عليه فلم الشاهد بما فيه  
 يكون شرطا أيضا ولو كتب رسالة في تراب لم يجوز لما بيننا من انعدام الترقى المرجع في  
 هذا الا ان يقول اشهدا على بهذا فحينئذ هو جائز لان بالكتابة في التراب صار معلوما لم  
 فاذا أشهدهم على معلوم صار كانه ذكر ذلك بلسانه بين أيديهم وكذلك ان كتبه في خرقة أو  
 صحيفة أو لوح بمداد أو بغير مداد الا أنه يستين فيه الخط ثم قال اشهدا على بذلك أو أقر  
 عند القاضي انه كان كتب لم يلزمه ذلك لان الكتابة التي لا يستين فيها الخط كالصوت  
 الذي لا تستين فيه الحروف وذلك لا يكون اقراوا بشي فكذلك هنا وهذا لان الاشهاد  
 انما يصح على ما يكون معلوما للشهود والكتابة التي لا يستين فيها الخط لا توجب اعلام  
 شيء لهم ولان المقصود بالكتاب الحفظ عن النسيان وشيء من هذا المقصود لا يحصل  
 بالكتابة التي لا يستين فيها الخط فوجوده كدمه ولو كتب في صحيفة حسابه أن لفلان  
 على الف درهم وشهد شاهدان حضرا ذلك أو أقر هو عند الحاكم به لم يلزمه الا أن يقول  
 اشهدوا على به لان ما يكتب في صحيفة الحساب محتمل وقد بينا اختيار أئمة بلغ رحمهم الله  
 فيه فيما سبق ولو كتب أن لي على فلان الف درهم في صك بخطه قدام شاهدين وبمحضر  
 ممن عليه المال وهو كان يعرف ما يكتب ثم قال للشاهدين اشهدا فقال فلان المكتوب عليه  
 نعم فهو جائز وهما في سمة بان يشهدوا أنه أقر وأشهدهما على نفسه لان كتابة صاحب الحق  
 صار معلوما كما يصير معلوما كتابة من عليه الحق ونعم الصك بالاشهاد وقد حصل ذلك  
 بقول من عليه الحق نعم لان معناه نعم فاشهدوا على ذلك (الأتري) أن في الاقرار باللسان  
 لا فرق بين أن يتكلم به صاحب الحق فيقول أليس لي عليك كذا فيقول من عليه بلى وبين أن  
 يتكلم به من عليه الحق فكذلك في الكتاب والله أعلم بالصواب

## باب الافرار بالدين في الحيوان

(قال رحمه الله) فاذا أقر الرجل أو المرأة أن تفلان على عبداً ثم أنكره فانه يقضى عليه بقيمة عبد وسط كما يقضى في المهر في قول أبي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله القول قوله مع يمينه فمحمد رحمه الله يقول أقراره بالعبد ديناً عليه كإقراره بنصب عبد هو عين في يده وذلك لا يتعين به وصف بل على أي وصف يثبت قبل قوله فيه فكذلك هنا ولأن المقر به محمول فيكون البيان فيه إلى المقر ولا يتعين لوجوب المقر به سبب هذا لمطلق إقراره لأنه لم يتعرض في إقراره لسبب وبين الأسباب معارضة فلا تتعين وتعيين صفة الوسط بتعين بعض الأسباب وأبو يوسف رحمه الله يقول أنه أقر على نفسه بالعبد مطلقاً فيصرف مطلق الإقرار إلى السبب الذي يثبت به العبد المطلق ديناً في الذمة وذلك كالنكاح وتعيين فيه وكأنه صرح بذلك فأقر لامرأة بدين عليه صداقاً ولو صرح بذلك تعين فيه الوسط فكذلك هنا وكذلك أن أقر به لرجل فمل هذا الرجل كان زوجه ثلاثة على عبده ثم ماتت فصار ذلك ميراثاً للاب وكذلك أن كان المقر أمه فملها ضمنت المداق عن الزوج ثم ماتت المنكوحه فصار ذلك ميراثاً لآبائها على الضامنة مع أن العمد يطلق كما ثبت صدداً يثبت في الخلع والصلح من دم العمد وتعين فيه الوسط على وجه يكون الواجب متردداً بين العبد وبين قيمته فأيها أي به جبر الطالب على قوله فبالإقرار ثبت هذه الصفة أيضاً وهذه المسئلة في الحقيقة تنفي على الأصل الذي بناه في أول الكتاب أن عند أبي يوسف رحمه الله مطلق الإقرار بالنسب ينصرف إلى التزام بسبب عقد مشروع وعند محمد رحمه الله لا تتعين هذه الجهة وقد يثبت في الإقرار للجنين وإذا قال له عبده فرض عليه قيمة عبد والقول فيها قوله مع يمينه أما عند محمد رحمه الله فظاهر وكذلك عند أبي يوسف رحمه الله هنا لأنه صرح بالقرض وكذلك يمنع مع تعين العقود التي يثبت فيها الحيوان ديناً في الذمة وتعيين الصفة المتوسطة باعتبار ذلك فإذا سقط اعتباره بقي إقراره بقبض عبده بطريق القرض واستفراض الحيوان وإن كان باطلاً فالمقبوض يصير مضموناً بالقيمة كالمقبوض ولو أقر بالنصب كان القول في تعينه قوله ولو كان مستهلكاً فالقول في بيان قيمته قوله فكذلك هنا وبوقال له على دابة كان عليه قيمة أي الدواب لأن اسم الدابة يتناول أجناساً مختلفة ولا يصح التزامها في

شيء من المقود بهذا اللفظ فلم يتعين لما أقر به وضما بل البيان في ذلك الى المقر فاذا جاء بداية  
بسيها وقال هي هذه فالقول قوله ان جاء بفرس أو برفوف أو بفل أو حمار ولا أقبل منه غير  
ذلك لان اسم الدابة يتناول هذه الاجناس الثلاثة بدليل ما لو حلف لا يركب الدابة لا يتناول  
الا هذه الاجناس الثلاثة وذلك معروف في كتاب الايمان وانما يصح البيان من المقر اذا  
كان مطلقا للفظه ولو أقر أن فلان عليه دارا أو أرضا أو نخلا أو بستانا حقيقة هذا الكلام محال  
لان حقيقته اقرار بالدين وهذه الاشياء لا تكون دينا بحال ولكن اذا تمزق العمل بحقيقة  
الكلام وله مجاز محتمل يحمل عليه فكانه قال على رد هذه الاشياء قال صلى الله عليه وسلم  
على اليد ما أخذت حتى ترد فيكون بمنزلة اقراره بنصب دار أو بستان فيؤخذ باذني ما يكون  
ذلك حتى يدفعه اليه لان الاذن هو المتيقن به ولو أقر أن فلان عليه ثوبا هرويا فما جاء به  
من ثوب هروي بعد أن يحلف قبل هذا على قول محمد رحمه الله فاما عند أبي يوسف رحمه  
الله فينبغي أن ينصرف اقراره الى الوسط على قياس العبد وصح في قولهم جميعا وأبو يوسف  
رحمه الله يفرق فيقول هناك العبد المطلق لا يثبت الا دينا الا في معاوضة مال بتاليس بمال  
ويتعين فيه الوسط وهنا الثوب الهروي يثبت دينا في مبادلة مال كالمسلم فلا يتعين فيه الوسط  
بل لا بد من بيان الوصف فيه فلا يتعين لا قراره هنا ببعض الاسباب فلهذا قبل قوله في  
بيانه بعد أن يحلف اذا ادعى المقر له شيئا آخر وكذلك لو قال له على ثوب ولم يسم جنسه  
فأى ثوب جاء به قبل منه الليس والجديد فيه سواء ولا يترك حتى يسمى ثوبا لان عطى اسم  
الثوب لا يثبت الثوب دينا في شيء من المقود فيصير كلامه عبارة عن الاقرار بالنصب  
ومع بيان الجنس والصفة والاجل يثبت دينا فلهذا كان القول في بيانه قول المقر ولو أقر أنه  
لاهبة له قبل فلان ثم ادعى صدقة أو شراء فهو على دعواه لانه ادعى غير ماغاه ولو قال  
لايسع لي قبل فلان ثم ادعى عبدا جملة له من صلح أو قال لا صلح لي قبل فلان ثم ادعى عبدا  
شراء كان على دعواه لانه ادعى غير ماغاه ولو أقر أنه ايس له من هذا العبد شيء ثم ادعى  
أنه اشتراه لغيره قبل اقراره لم يقبل ذلك منه لانه تناقض في كلامه قويا ما اشتراه لغيره مما  
هو من حقوق المقدم من بعض وخصومه في العبد كأنه اشتراه لنفسه ولو ادعاه لنفسه  
بعد ذلك الاقرار لم يسمع منه فكذلك اذا ادعى أنه اشتراه لغيره واذا أقر بالرهن في السلم  
لم يجز في قول أبي حنيفة رحمه الله الا أن حتى يعاين الشهود التسليم ويجوز في قوله الآخر



وهو قولها وقد ينشأ فيها سبق فان كان في يد الراهن أمر بالدفع الي المرتهن لان ثبوت اقراره بالينة كثبوته بالمائة وان تصادقا في رهن بنير قبض أو علي رهن مشاع فهو باطل لان الرهن لا يتم الا بالقبض والشيوخ يمنع ثبوت اليد بحكم الرهن عندنا فانما تصادقا علي سبب غير ملزم ولو عاينا ما تصادقا عليه لا يجبر علي التسليم ولو أقر أنه رهن هذا المبد من فلان بمائة درهم وأنه قد قبضه منه وقال فلان بمائتي درهم فالرهن جائز وهو مائة درهم لان المرتهن يدعي زيادة في دينه والزيادة لا تثبت بدعواه والدين ليس يسدل عن الرهن فاختلافهما في مقدار الدين لا يتضمن التكذيب في أصل الرهن فلهذا كان رهننا بما اتفقا من المال عليه واقه أعلم

### باب الاقرار بكذا والا فليبه كذا

(قال رحمه الله) قد تقدم بيان اختلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمهما الله في قوله لفلان علي ألف درهم والا ففلان أن عند أبي يوسف رحمه الله هذا بمنزلة قوله أو لفلان وعند محمد رحمه الله هو الاول دون الثاني فنرى علي ما ذكرتمة وقال اذا قال لفلان علي ألف درهم أقرضنيها أمس والا فبيده حر فهذا منه تأكيد للاقرار باليمين لان العتق يحتمل التطبيق بالشروط فيلزمه المال ولا يتق المبد كما لو حلف علي ذلك بطلاق أو بجمع ولو أقر أنه استقرض من فلان ألف درهم وقبضها أو لفلان عليه ألف درهم فالأقرار الاول جائز والثاني غاطرة لا يلزمه أما علي قول محمد رحمه الله فظاهر وأما علي قول أبي يوسف رحمه الله فكذلك لانه لا يجانسة بين الكلامين فان القبض بحكم الاستقراض فعل وآخر كلامه قول فلا يمكن أن يحصل قونه والا بمعنى التردد كحرف أو فبق مقرا بالمساك الاول وعلقا اقراره للثاني بشرط عدم الاستقراض والقبض من الاول وتطبيق الاقرار بالشروط لا يجوز. وكذلك لو قال ابتعت من فلان هذا العبد. بالف درهم والا ففلان علي خمسمائة الا أن هنا ان أقر رب العبد ببيع العبد لزمه الالف وان أنكر ذلك لا يلزمه شيء لانه صار رادا لاقراره حين أنكر بيع العبد منه واقراره بالخمسمائة كان مطلقا بشرط وهو باطل من أصله ولو قال قد أعتقت عبدي هذا والا ففلاني هذا حر عتق الاول دون الثاني لانه أكد عتق الاول باليمين بعتق الثاني اذ لا يجانسة بين الكلامين لحل قوله أو ولو قال هذا حر والا فهذا أو أعتقت هذا والا فقد

أعنت هذا كان غيرا بينهما عند أبي يوسف رحمه الله لانه لما تجانس الكلامان قوله والا بمنزلة قوله أو كما لو قال فلان على الف درهم والا فلان على مائة دينار أما عند محمد رحمه الله في هذا كله فالاول إيجاب صحيح والثاني باطل لانه بمنزلة التلطيح بالشرط والله أعلم

### باب اقرار الرجل في نصيبه

(قال رحمه الله) وإذا كانت الدارين رجلين فأقر أحدهما أن نصيبه من فلان لآخر له فيه صح اقراره لثبوت ولاية التصرف له على نصيبه وكذلك أن أقر ببعض نصيبه من نصف أو عشر أو غير ذلك وكذلك لو أقر له بنصف الدار مطلقا ينصرف اقراره الى نصيبه خاصة لان قصده تصحيح كلامه ولا يصح الا بأن يحمل اقراره على نصيبه ولو قال له ربع جميع هذه الدار ولي ربع ونصفه ولصاحبي ربع ونصفه وجحد شريكه ذلك فإن نصف الدار حصه المقرين المقر والمقر له على خمسة للمقر سهمان والمقر له ثلاثة لان المقر يسامل في نصيب صاحبه نفسه كأن ما أقر به حق ولا يصدق على غيره وقد زعم المقر هنا أن حق المقر له في سهمين من ثلثه وحق في ثلثه وحق شريكه في ثلثه الا أن شريكه ظلمهما حين أخذ زيادة على مقدار حقه فلا يكون ذلك الظلم على أحدهما خاصة بل يحصل ذلك كالنكاح ويبقى ما في يد المقر تصرف فيه المقر له بسهمين والمقر ثلثه فيكون مقسوما بينهما على خمسة وإذا أقر أن فلان عليه ألفا وأنه قد قضاها إياه فوصل الاقرار بهذا ثم جاء بالبينة أنه قضاها إياه قبل ذلك منه استحسانا وفي القياس لا يقبل وهو قول زفر رحمه الله لان كلامه محال فإنه أقر بوجوب المال عليه في الحال وما قضا قبل هذا لا يكون عليه في الحال فكان مناقضا في دعوى القضاء والكلام المحال والتناقض لا يمكن إثباته بالبينة ولكن استحسن للعرف فإن الناس يذكرون هذا اللفظ ويريدون به أنه كان له عليه ذلك (ألا ترى) أن الرجل يقول هذا اثوب للامير كسائي أو هذه الدابة للامير حملي عليها والمراد أنه كان له لأنه في الحال له كذلك هنا. ولو قال له على الف درهم ثم قال بعد ما سكت قضيتها إياه قبل أن أقر بها وجاء بالبينة لم يقبل منه لان قوله قضيتها إياه بيان ما ظهر كلامه فان ظاهر كلامه الاخبار بوجوب المال عليه في الحال على احتمال أن يكون مراده أنه كان ومثل هذا الكلام عما يسمع موصولا لا مفصولا فإذا سكت تقرر المال عليه وإيجاب في الحال فهو في قوله

قضيتها اياه قبل ان اقر بها منقضى في كلامه ولو قال كان له على الف درهم ثم قال قد قضيتها  
 اياه قبل ان اقر به وجاء بالينة قبلت بينته لان قوله كان كذا لا يكون تصريحاً منه بقيامه  
 في الحال وانما يجعل قائماً باعتبار استحباب الحال لان ما عرف ثبوته فالاصل بقاءه وانما يصار  
 الى استحباب الحال اذا لم يتم الدليل بخلافه وقد قام الدليل هنا حين اقر بالينة على ما ادعى  
 من القضاء بخلاف ما سبق فان كلامه الاول هنا تصريح بوجود المال عليه في الحال فهو  
 بقوله كنت قضيتها من قبل يكون منقضى فيما صرح به وعلى هذا لو قال هذا العبد لفلان  
 اشتريته منه فوصله باقراره واقام الينة على الشراء بثلث بينته استحصانا ولو قال بعد  
 ما سكت اشتريته منه قبل الاقرار او وجه لي او تصدق به علي لم يقبل بينته استحصانا  
 فهذا والاو سواء ولو اقر ان هذا العبد الذي في يده عبد لفلان اشتريته منه بألف درهم  
 وتقدمه الثمن ثم قال بعد ذلك اشتريته من فلان الآخر بخمسمائة درهم وتقدمه الثمن فان اقام  
 الينة على ذلك كله فهو جائز وعليه التمين للاول والثمن للآخر ومراده من هذا الجواب اذا  
 اقام الينة على التمين فقط دون نقد الثمن فاما اذا اقام الينة على نقد الثمن فلا شيء لواحد  
 منهما واذا اقام على التمين فقط فالبيع مقبوض له وثن المبيع المقبوض يكون ثأباً كذا على  
 المشتري وفي الذمة سعة بالحقوق فلهذا لزمه الثمن لكل واحد منهما واذا لم يتم بينة على  
 ذلك فالعبد للاول اذا جحد البيع لان اقراره بالشراء منه اقرار بملك أصل العبد له ولم يثبت  
 شراؤه منه حين جحد عليه رد العبد عليه وقد اقر للثاني انه قبض العبد منه بمجة البيع فان  
 صدقه في ذلك فله الثمن خمسمائة لانه غير مصدق عليه فيما يدعى من نقد الثمن اذا لم يصدقه  
 في ذلك وان جحد البيع ضمن له المثل قيمة العبد لان المقبوض على جهة الشراء مضمون  
 بالقيمة على القابض كالمقبوض بحقيقة الشراء اذ لم يجب به الثمن المسمى وكذلك هذا في الدار  
 والارض والمروض واذا اقر الرجل ان هذا العبد في يديه بينه وبين فلان ثم قال بعد ذلك  
 هو وبني وبين فلان الآخر ثم تخاصموا الى القاضى فانه يقضى للاول بتعيينه لانه شركة  
 بنفسه في العبد وعند ذلك هو كان مالكا لجميع العبد ظاهر فيكون كلامه اقراراً بالنصف ثم  
 ساوى الثاني بنفسه في العبد وعند اقراره الثاني ما كان يملك في المقر به الا النصف فصار مقرراً له  
 بنصف ذلك النصف وساوى الثالث بنفسه في العبد وعند ذلك ما كان يملك من العبد الاربعه  
 فصار مقرراً له بنصف ذلك الربع وهو الثمن وبقي في يد المقر الثمن وكذلك لو اقر على ميت

هو وارثه فاقتراره فيما يخلف الميت بمنزلة اقراره على نفسه ابتداء ولو أقر بالمبد كله لفلان  
ثم قال بعد ذلك هو لفلان فإنه الاول ولا شيء للآخر الآن يدفعه الى الاول بنيرة قضاء فيثبت  
يضمن للآخر قيمته وقد بينا هذه الفصول في اقراره بالنصب والوديعة والعارية فيما اتفقوا  
عليه واختلفوا فيه . ولو كانت دابة في يد رجل فقال استودعني فلان نصف هذه الدابة  
ثم قال استودعني فلان نصف هذه الدابة ثم قال استودعني فلان آخر نصف هذه الدابة  
فينصرف مطلق اقراره الى ذلك ثم يضمن للثالث نصف قيمتها عند أبي يوسف رحمه الله اذا  
دفع بنيرة قضاء الى الاولين وعند محمد رحمه الله سواء دفع بنيرة قضاء أو بقضاء على ما بيننا فيما  
سبق في دار في يد رجل ثم أقام الآخر البينة عليه أنه أقر أنها له وأقام ذو اليد البينة ان  
المدعى أقر أنها له فالثابت من الاقرارين بالبينة كالثابت بالمعينة فيتنيران للتمارض فتبقى الدار  
في يده على ما كان وان شهد أحد الشاهدين بألف والآخر بالف وخمسائة جازت الشهادة  
على ألف وان ادعى المدعى أكثر المائتين لاتفاق الشاهدين على ألف لفظاً ومعنى وكذلك  
عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله لو شهد أحدهما بألف والآخر بالثلاثين وعند أبي حنيفة رحمه  
الله لا تقبل الشهادة هنا لاختلاف الشاهدين في اللفظ وهي مسألة دواورة في الكتب معروفة  
بينها في كتاب الطلاق وان شهدا على أنه أقر بألف فقال أحدهما كنا جميعا وقال الآخر  
كنت وحدي فالشهادة جائزة لان الاقرار قول يماذ ويكرر ويكرن الثاني هو الاول فهذا  
لا يختلف المشهود به ولو ادعى على رجل ألف درهم فقال قد أخذت منها شيئاً قد أقر بها لان  
الماء والالف في قوله منها كناية عن الالف فكانه قال قد أخذت من الالف التي لك على  
شيئاً وكذلك اذا قال كم وزنها أو متى حلها أو ما ضربها أو قد برئت اليك منها أو قد أدتها  
اليك فهذا كله اقرار بالف لما بيننا ولو قال قد برئت اليك من كل قليل وكثير كان لك على لم  
يكن هذا اقرارا بالالف ولكنه اقرار بشئ لانه لا يؤخذ من قوله الايفاء فيضمن الاقرار  
بشيء مجهول الجنس والقدر فيكون مجبرا على يائه واذا بينه يحل الطالب ما قبضه منه ويخلف  
المطلوب ما عليه غير هذا لان الطالب يدعي عليه زيادة وهو لذلك منكرف القول قوله مع يمينه والله أعلم

باب الاقرار بما قبضه من غيره

(قال رحمه الله) واذا أقر الرجل أنه أخذ ثوبا من دار بينه وبين آخر فادعى عليه الشريك

نصف الثوب وأنكر المقر فاقول قول المقر لأن الثوب في يده واقتراره بالأخذ من دار  
 مشتركة لا يتضمن الإقرار بالثوب غير متولد من الدار بل موضوع فيها وكل واحد من  
 الشريكين ساكن في الدار يضع أمتعته فيها ثم يأخذها منها فلا يكون مترا باليد للشريك  
 في الثوب ولو أقر أنه قبض من بيت فلان ألف درهم ثم قال هو لي فمالك لصاحب البيت  
 لأنه أقر بالأخذ من بيته فهو كإقراره بالأخذ من يده لأن ماني ملك الانسان يكون في  
 يده حكما لو نازعه فيه غيره كان القول قوله فيؤمر بالرد عليه حتى يثبت ما يدعيه من الملك  
 لنفسه وكذلك ان زعم أنه لا آخر الا أنه يضمن للثاني مثله لأن إقراره حجة في حق نفسه  
 وقد أقر بأنه قبض ملكه وتعدر عليه رده فيضمن له مثله وكذلك لو قال قبضت من صندوق  
 فلان مائة درهم أو من كيسه أو سفظه ثوبا هرويا أو من قمرته كرا من خنطة أو من نخلة  
 كرا من تمر أو من زروعه كرا من خنطة فهذا كله إقرار بأنه أخذ ما كان في يد فلان فعليه رده  
 ولو قال قبضت من أرض فلان عدل زطي ثم قال مردت فيها مارا فزاتها لم يصدق اذا لم  
 يعرف نزوله فيها ويقضى بالزطي لصاحب الأرض وقد ينال هذا الا أن تكون الأرض طريقا  
 معروفا للناس أو يكون له التصرف فيها فالقول قوله حينئذ وكذلك القرية اذا كان الطريق فيها  
 لأنه متمكن من التصرف فيها بالنزول فيكون قياس الدار المشتركة التي يمكن كل شريك من  
 السكنى فيها فلا يتضمن كلامه الإقرار بأنه أخذ للعدل من صاحب الأرض ولو قال أخذت  
 من دار فلان مائة درهم ثم قال كنت فيها ساكنا باجرة فان علم ذلك أو بينه بالبينة فهو  
 بريء من المال والا لم يصدق وأمر برد المال لأنه اذا لم يثبت سبب يده على الدار في وقت ما  
 يكون هذا إقرارا منه بأخذ المائة من صاحب الدار ولو شهد شاهدان أن فلانا أتى أرض  
 فلان هذه فاحتفر فيها واستخرج منها ألف درهم وزن سبعة وادعاهما رب الأرض وجحد  
 الحافر أو أقر بذلك وادعى أن المال له فاني أتضي بهما رب الأرض لأن شهادتهم على  
 أخذها من ملكه كشهادتهم على أخذها من يده أو بينة أو شهدا أنه ضرب صاحب الأرض  
 حتى أوتيه أو قتله حتى غلبه ثم احتفر الأرض وأخرج المذموم كان بينه وبينه فله  
 لا يشك على أحد أنه يؤمر برده وكذلك ارضه را أنه أخذ من غنله كذا أو من حاقوته  
 أو أخذ دهنًا من قارورة أو سنان زقة شهدا بهم على الأخذ من يده سواء وكذلك  
 لو أقر أنه أخذ سرجا كان على دابة فلان أو على حماره كذا أو على دابة فلان أو

طاماً كان في جولي فلان قضى به له لاتقراره بالاخذ من يده فان دابة فلان وما عليها من يده وكذلك لو أقر أنه أخذ بطلانة جيبته أو ستر بابه فلاضافة للملك بمنزلة الاضافة اليه في أنه اقرار بالملك له وكذلك لو أقر أنه ركب دابة فلان أو لبس ثوب فلان أو استخدم خادمه ثم أخذه فلان آخر منه فهذا كله اقرار على نفسه بقتل هو غصب من ملك الاول فيؤمر بالرد عليه وإن عجز عن الرد كان ضامناً ولو قال فلان حملت على دابته أو في سفينة لم يضمن شيئاً لانه ما فعل بنفسه في ملك الغير وإنما أقر بفعل صاحب الدابة وذلك غير موجب للضمان عليه وكذلك لو أقر أنه حمل على دابة فلان هذا فلان لم يسم فاعله فلا يصير به مضيعاً للحمل على نفسه ولا مقراً على نفسه بسبب موجب للضمان ولو أقر أنه أخذ ثياباً من حمام فلان لا يضمن شيئاً لان الناس يدخلون الحمام فيضون ثيابهم فيها ثم يأخذونها فلا يضمن هذا اللفظ الاقرار بيد أصلية لمحابب الحمام في اثياب وكذلك المسجد الجامع والكنية والخلان والارض ينزلها الناس ويضون فيها الامتعة ولو أقر أنه وضع ثوبه في بيت فلان لم يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله ان ادعاه رب البيت ويضمنه عندهما وهو نظير ما سبق اذا قال أسكتته دارى ثم أخذتها منه ولو أقر أنه أخذ ثوباً من طريق فلان أو من فناء فلان لا ضمان عليه لان الثناء اسم لسعة خارجة عن ملكه مدة لمنافه من كسر الخطب والقاء الكناسة ونحوها فلا تكون تلك المنفعة في يد فلان على الخصوص بل للناس أن ينتفعوا بها وكذلك الطريق ولو قال أخذت ثوباً من أجير فلان فهو للاجير دون المستأجر من يده ويد الاجير في امتعته يد نفسه حتى لو نازعه في شيء من ذلك فان القول قول الاجير ولو أقر أنه أخذ ثوباً من مسجد فلان لم يكن عليه ضمان الا أن يكون ثبته جده له خاصة في داره فيكون من جملة ملكه وما فيه يكون في يده فيضمنه ولو قال من هذه البيعة أو الكنيسة أو بيت النار أو القنطرة أو الجسر أو كل موضع للامة لا يد عليه فيه لاحد لان له حق وضع الامتعة في هذه المواضع فلا يتضمن كلامه الاقرار بأخذه من يد انسان واقفه أعلم

باب اقرار الرجل على نفسه وعلى غيره

(قال رحمه الله) واذا قال لرجل لفلان على وعلى فلان الف درهم فجدد الآخر ثم المقر نصفه لانه عطف الآخر على نفسه والمطاف بمنعفى الاشتراك في الخبر واقاراره على

نفسه حبة وعلى الآخر ليس بحبة وكذلك لو سئى اثنين معه ثمة الثلث وكذلك لو سئى  
عبدًا مجبوراً أو صبيًا أو حريباً أو ذمياً أو رجلاً لا يعرف فلي المقر حصته على عددهم  
لأن جميع من سئى ذمته صالحة لالتزام المال فيتحقق الاشتراك ويكون مقراً على نفسه بحصته  
خاصة ولو قال إن فلان عينا ألف درهم ولم يسم أحداً ثم قال عيت فلانا وفلانا ثمة المال  
كله إن ادعاه الطالب عليه عندنا وعند زفر رحمه الله لا يلزمه الا حصته لأن إقراره بلفظ  
الجمع وحقيقة لفظ الجمع لا تناول المفرد فكان القول قوله في بيان المدد الذي تضمنه الإقرار  
لأن إبهام المدد في المقر عليه بمنزلة في المقر به فيرجع في بيانه اليه وكنا تركنا هذه الحقيقة  
لدليل عرف الناس قد يخبر الواحد عن نفسه بعبارة الجمع تارة وبعبارة المفرد أخرى (ألا ترى)  
أن العطاء من الناس يقولون فلنا بكذا وأمرنا بكذا ونحن نقول كذا وإنما يريدون أنفسهم  
ويؤيد هذا قوله تعالى ثم إن علينا بيانه وقوله تعالى إنا نحن نزلنا الذكر وقوله تعالى إنا نحن  
نحي ونحيث وقوله تعالى وإنا له لحافظون فإذا كان عرف ظاهر جملناه بهذا اللفظ خبراً عن  
نفسه فيلزمه المال وكذلك لو قال علينا وأشار يده إلى نفسه وإلى آخرين معه لأن الإقرار  
إنما يحصل بلفظه لا بإشارته فوجود هذه الإشارة كملها إلا أن يكون معه رهط فمؤدق قال  
فلان علينا جميعاً أو علينا كلنا وأشار إلى نفسه واليهم فيثبت لا يلزمه الا حصته على عدد القوم  
الذين معه لأنه قرن بكلامه لفظاً بمنزلة أن نحمل كلامه على الأخبار عن نفسه خاصة وهو  
قوله كلنا فرفنا أنه مضيف الإقرار إلى نفسه وإلى القوم الذين هم جلوس معه وقد أظهر ذلك  
بإشارته اليهم فلم يلزمه الا حصته بخلاف ما سبق ولو قال فلان على رجل منا كذا أو رجلين  
منا كذا لم يلزمه شيء لأنه أقر على مجبور فانه جعل المقر عليه منكر وهو معرفته في حق نفسه  
فلا يمكن أن يجعل لفظه عبارة عن نفسه ولو قال يا فلان لك على ألف درهم ثمة المال كله لأنه  
خاطب المقر له بهذا اللفظ وقد يخاطب المفرد بعبارة الجمع تعظيماً وهذا ظاهر عند أهل اللسان  
وكذلك لو قال أنت يا فلان لك على ألف درهم أو قال نحن يا فلان لك علينا ألف درهم فهو  
إقرار له بالمال على نفسه لما قلنا ولو قال يا فلان لك على ألف درهم كان فلان منهم ما نصف  
لأنه لا يخاطب المفرد بعبارة التثنية إذ ليس في ذلك غرض فإن في عبارة الجمع للمفرد معنى  
بعضهم ليس ذلك في عبارة التثنية فإما صار مقراً له فموجب آخر بألف درهم فلا يلزمه الا  
نصف التثنية. ومن أمثلة التثنية ونون يلزمه الا نصف له فخطاب التثنية للمفرد في القرآن

العزيز قال الله تعالى ألقيا في جهنم كل كفار عبيد وقال تعالى فالتقياء في العذاب الشديد ولكن محمد رحمه الله أبقى الجواب على ما هو المعروف بين العوام من الناس ولو قال أقرضنا فلان ألف درهم أو استودعنا أو أعارنا أو غصبناه منه لزمه جميع المال ولا يصدق أنه أراد به غيره منه لما قلنا ولو قل غصبت ومعي فلان من فلان مائة درهم لزمه النصف بخلاف ما لو قال ومعي فلان جالس لأنه متى ذكر الثاني خبرا لا يكون اشتراكا بينه وبين نفسه في الخبر وإذا لم يذكر خبرا تحقق الاشتراك للمطف كما إذا قال زينب طالق ثلاثا وعمرة تطلق ثلاثا بخلاف ما لو قال وعمرة طالق ولو قال له على عشرة مثاقيل فضة ثم قال هي سود فالتقول قوله لأن بيانه مقرر لاول كلامه فإن اسم الفضة يتناول السود والبيض على السواء فيكون بيانه مقبولا ولو قال له على ألف درهم قرضاً ولم أقبضها لم يصدق وإن وصل لأن المال لا يجب عليه بالقرض إلا بالقبض فكان هذا رجوعاً وكذلك لو قال له عندي ألف درهم وديعة أو غصب لم أقبضها لم يصدق لأن المال لا يصير وديعة عنده ولا غصبا قبل القبض ولو قال له على ألف درهم من ثمن متاع باعنيه ونسأني إلى المطاء لم يصدق في الاجل إذا أنكره الطالب لأنه لو ادعى أجلاً صحيحاً لم يقبل قوله فإذا ادعى أجلاً فاسداً كان ذلك أولى وكذلك لو ادعى فيه شرطاً يفسده أو زاد مع ذلك خيراً أو خبزيراً لم يقبل قوله لما بينا وأورد في اختلاف زفر ويمقبوب رحمهما الله إذا قال له على ألف درهم زيوف وقال المقر له بل هي جياذ فمئذنا يلزمه المال كما أقر به وعند زفر رحمه الله إقراره باطل لأنه رد إقراره وادعى عليه شيئاً آخر فقياس تلك المسئلة على قول زفر رحمه الله هنا يوجب أن يكون إقراره باطلاً وأورد أيضاً أنه لو قال لفلان على ألف درهم ثمن هذا البعد لا بل ثمن جارية وادعاهما المقر له أن على قول أبي يوسف رحمه الله يلزمه ألف واحد وعند زفر رحمه الله يلزمه ألفان ولو قال لا بل هي ثمن جارية لم يلزمه إلا ألف واحد بالاتفاق وهذا بناء على ما تقدم من القياس والاستحسان في استدراك النلط بقوله لا بل ولو قال لفلان على ألف درهم فقال المقر له بل هي لفلان على فلي قول زفر رحمه الله يبطل إقراره وعندنا يكون المال للثاني استحساناً ونظائر هذا الفصل قد ذكرناها في الجامع والله أعلم

— باب الإقرار في غير المرض —

(قال رحمه الله) وإقرار الصحيح بالدين والقرض والنصب والوديعة لو أقره وغير وارثه



والمكتبة وقرار المكاتب لمولاه جائز كله لانه لاحق لاحد في مال الصحيح ولا تهمة في  
اقراره فانه ممكن من تحصيل مقصوده بطريق الانشاء واذا أقر المريض فقال لفلان على  
حق فصدقه فيما قال ثم مات المريض ففي القياس لا يصدق على ما يدعى في يده من غير حجة  
لان هذه وصية بخلاف حكم الشرع فان من حكم الشرع أن لا يصدق في دعواه قال صلى الله  
عليه وسلم لو أعطى الناس بدعواهم الحديث ووصيته بخلاف الشرع باطلة ولكنه استحسن  
قال يصدق الطالب فيما بينه وبين الثلث لانه ساطع على مال نفسه وهو مالك لتسليطه على  
قدر الثلث في ماله إيجابا له فكذلك يصح تسليطه اياه على قدر الثلث اخبارا به وهذا لان  
الشرع جعل ثلث المال حقا للمريض لينك به نفسه ويصرفه في حوائجه ومن حوائجه تفرغ  
ذمته وربما يلزم بوجوب الحق للغير عليه ويشبهه عليه مقداره فيقر به ويفوض بيان المقدار الى  
صاحب الحق لعله بامانة فلهذا صحنا وصيته في التصديق بقدر الثلث وان ادعى أكثر من  
ذلك لم يقبل قوله ولكن بحنف البورثة على علمهم لاننا كنا نصدقه باعتبار وصية الموصي  
ووصيته لا تكون مؤثرة فيما زاد على الثلث وان أقر المريض بدين مسمى بمثل ذلك كان الدين  
المسمى أولى في جميع تركته لان حق صاحب الدين المسمى معلوم ثابت بتأثير حجة وهو  
الاقرار وحق الآخر مجهول وشبه دعوى المدعى ولا ينعى التعرض بين التضييق من السبب  
وبين القوى فلهذا كان صاحب الدين المسمى أولى وان لم يقر بدين مسمى ولكنه أوصى  
بوصية معلومة كانت الوصية بالثلث أولى من ذلك الاقرار أيضا لان حق الموصى به معلوم  
مسمى والمجهول لا يزاحم المعلوم فلم يزد على هذا في الكتاب وأورد في الزيادات أن الموصى به  
بالثلث اذا أخذ الثلث يقال لا بد له من أن يقر بشئ لا آخر فمطالبة ثلث ذلك مما في يدك  
لان الموصى له ميراثك الآخر الوارث وقد أقر الميراث الآخر بدين مجهول والدين مقدم  
على الوصية فلا بد للموصى له ان يبين كما لا بد من ذلك للوارث ولكن يضع المسئلة هناك  
فيما اذا قال لفلان على دين فصدقه وهنا قال لفلان على حق فصدقه فزاد على هذا من  
الكلام فيه قد بيناه فيما أمليناه من شرح الزيادات ولو أقر في مرضه بدين ثم بدين آخر  
تخاصموا جميعا لانه لما تقدم الاقرار بالدين فقد صار ماله مشغولا بحق الغريم على ربه لا يملك  
ابطال حقه عنه فاقراره بالوديعة بمثل ذلك اقرار بوديعة مستهلكة فبر كالاقرار بالدين ولو قال  
لفلان على الف درهم أو غير درهم أو نقصان درهم كان كما قال لان المستثنى من جنس

المستثنى منه حقيقة فتصريحه في المستثنى بالدرهم يكون بياناً في المستثنى منه أنه من الدراهم  
ولو قال له على ألف درهم إلا تسماًة فعليه مائة لما يئنا أن الاستثناء صحيح. بقي وراء المستثنى  
شيء قل ذلك أو أكثر وإن قال له على عشرة ونصف درهم كانت عشرة دراهم لأنه عطف الشرة  
ثم فسره بالدرهم فيكون ذلك تفسيراً لها بمنزلة قوله عشرة دراهم وقد بينا نظائره في قوله  
مائة ودرهم وإذا مات الرجل وعليه دين إلى أجل بطل الأجل هكذا روى عن زيد بن  
ثابت رضي الله عنه ولأن حق التبريم صار كالمدين في التركة والأعيان لا تقبل الآجال فلا  
فائدة في إبقاء الأجل بعد موته له ولا لوارثه لأنه يبقى مرتبها بالدين ولا تنبسط يد وارثه  
في التركة لمكان الدين ولا يجوز إقرار المريض بالدين لقوله ولا لبيد قابله ولا لمكاتب قابله  
وقد بينا فيما سبق أن إقراره بالدين للقابل بمنزلة إقراره للوارث على قياس الوصية فكذلك  
البيده ومكاتبه وإن أقر المريض لمكاتب نفسه بدين فهو جائز إذا كان كاتبه في الصحة لأنه  
صار أحق بنفسه ومكاتبه وهو من موله بمنزلة أجنبي آخر في أنه يثبت عليه دين فيصح  
إقراره به أيضاً كما يصح لأجنبي آخر وإن كان كاتبه في المرض لم يجز إلا من الثلث لأن هذا  
بمنزلة اعتاقه إياه فإن إقراره له بالدين بمنزلة إقراره باستيفاء بدل الكتابة لم يصح إلا من الثلث  
بمخلاف ما إذا كاتبه في الصحة وهذا لأن هبة للمواضعة تتمكن بينهما إذا كانت الكتابة في  
المرض فلهاذا جعلنا ذلك بمنزلة اعتاقه وإن أقر أنه أثبت أن مثل الكتابة حتى وسعى في  
فائتي قيمته لما قلنا وإذا أقر المريض أنه على أبيه لفلان ألف درهم دنا وفي دار لايه وعلى  
المريض دين معروف في الصحة فإنه يدين في الصحة أولى بذلك لأن إقراره على أبيه  
في مرضه كإقراره على نفسه أو دون ذلك فيقدم دين الصحة ولو كان أقر بذلك في صحته  
بعد موت أبيه كان دين الأب أولى في تركه الأب لأن ذلك بمنزلة الإقرار بالمدين فإن حق  
غرماء الأب يتعلق بتركته وصحة إقرار الابن على الأب باعتبار ما في يده من التركة فإذا  
حصل إقراره في الصحة صار ذلك مستحقاً لغرماء الأب فلا يتسقى به حق غرماء الابن وإذا  
مرض الرجل ولدين ديه وفي يده ألف درهم من تركه أبيه قال فلان ألف درهم على أبي  
ولفلان ألف درهم ووصل ذلك فهو بينهما نصفان لأن في آخر كلامه ما يغير أثره فتوقف  
أوله على آخره وصار هذا بمنزلة لما على أبي ألف درهم وكذلك لو قال فلان على أبي  
ألف درهم وهذه وديعة عند أبي فلان وقد بينا هذا فيما سبق أنه إذا قدم الأقرار بالدين

فان الاقرار بالوديعة بسد الاقرار بالدين يوديعة مستهلكة فيتحصان بخلاف ما اذا انعدم  
 الاقرار بالوديعة ولو كان أبوه ترك عبدا فقال رجل لي على أهلك ألف درهم وقال العبد قد  
 أعنتني أبوك فقال صدقتما فنشد أبي حنيفة رحمه الله الدين أولى وعلى العبد أن يسمى في عتقه  
 لأن نفوذ العتق عند اقرار الوارث كنفوذه لو باشره الأب في مرضه فيكون مؤخرا عن الدين  
 وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله يعتق العبد ولا سعاية عليه لأن الوارث مقر أنه لم يصر إليه  
 شيء من تركته فلا يصح اقراره بالدين عليه وهذه المسئلة في الحقيقة تنبئ على ما تقدم بيانه  
 اذا ادعى رجل وديعة في يد أبيه وبينها وادعى الآخر ديناً فصدقتها الوارث وهناك عندهما  
 مدعي العين أولى فكذلك هنا العبد بمنزلة مدعي العين وعند أبي حنيفة رحمه الله وهناك يتحصان  
 وصارت دعوى العين كدعوى الدين حين أقر الوارث بهما مما فطنا أيضا يصير مقرا بالدين  
 والتبرع فيقدم الدين عنده ولو قال لفلان على أبي ألف درهم ديناً ودفعها إليه بقضاء القاضي ثم  
 أقر لاخر بألف درهم عليه لم يضمن له شيأ لأن بمجرد اقراره ما صار متلقا شيأ من تركه أبيه  
 والدفع حصل بقضاء القاضي فلا ضمان عليه ولو كان دفع الى الاول بتفسير قضاء ضمن الثاني  
 خمسمائة بالقرارة حق كل واحد منهما في خمسمائة من التركة لأنه بالرفع الى الاول بغير قضاء صار  
 متلقا حق الثاني فيضمن له نصيبه ولو كان قال لفلان على أبي ألف درهم لا بل لفلان فالألف للاول  
 ولا ضمان على المقر للثاني ورجوعه في ابطال استحقاق الاول باطل ولكنه في حق نفسه  
 صحيح فاذا دفعها بغير قضاء صار متلقا جميع الألف على الثاني بزعمه فيضمن له مثلاً ولو أقر أن  
 الميت أوصى بثلث ماله لهذا لا بل لهذا فالثالث للاول ولا شيء للثاني عليه أنه أن يكون دفع  
 الثلث الى الاول بغير قضاء - فينشد يفرم للثاني مثله وعلى قول زفر رحمه الله يدفع ثلثا الى الاول  
 وثلثا الى الثاني ولو كان قال أوصى أبي بثلث ماله لفلان لا بل لفلان فعند زفر رحمه الله يدفع  
 الى كل واحد منهم ثلث المال ويخرج من الوسط وعندنا الثلث للاول ولا شيء عليه للآخرين  
 اذا دفعه بقضاء وهذا قياس ما سبق ولو أقر المريض بدين لوارثه تخاصمه الوارث في ذلك  
 أمره القاضي بأن يوفيه حقه لأن السبب الموجب للمال عليه وهو ظاهر والمبطل له وهو موته  
 من مرضه وهو الموهوم والموهوم لا يبارض المعلوم فيأمره بالقضاء فان برأ من مرضه كان ذلك  
 جائزا عليه وان مات من مرضه بطل اقراره حينئذ فيأمر الوارث برد المقبوض والله أعلم

باب الاقرار بالقبض

(قال رحمه الله) وإذا أقر الطالب أنه قبض ماله على فلان مائة درهم فقال فلان قد قبضت مني مائة وخمسين درهما من قبل كذا فقال الطالب نعم ولكنها قد دخلت في المائة فاقول قول الطالب مع يمينه لأن مادعاء المطلوب بسد ما أقر له الطالب باستيفائه فكان الظاهر شاهدا للطالب فجعلنا القول قوله ولأن المطلوب يدعى زيادة فيما أوفاه والطالب ينكر ذلك فاقول قوله مع يمينه وكذلك لو قال المطلوب بملك ثوبا بشرة دراهم مائة على فقال الطالب نعم قد دخل في هذه المائة فاقول قول الطالب لأن مادعاء من المطلوب من البيع سبب لتقضاء الدين باليمن والقرار الطالب باستيفائها لا بد له من سبب فقال المطلوب لسبب في البعض لا يزاد ما أوفاه من المال ولو قال كان في يد المطلوب شاة فقال الطالب ابتعتها منك بشرة دراهم من هذه المائة وقال المطلوب لم أبيعها وقد أخذت مني مائة درهم فاقول للمطالب مع يمينه لأنهما تصادقا على أن الشاة كانت مملوكة للمطالب وادعى الطالب تملكها عليه وهو منكر لذلك فاقول له مع يمينه وبقي اقرار الطالب بقبض المائة فذلك لازم عليه وإذا أقر المريض قبض ماله على فلان وسماه فهو جائز لأن الاقرار باستيفاء الدين منه بمنزلة الاقرار بالدين له فيصح إذا كان أجنبيا وإن كان المطلوب وارثه أو كفيلًا عن وارثه والوارث كفيل عنه فالأقرار باطل لما فيه من اتصال النفع إلى وارثه وإذا جاء الوارث بالمال فادخله عليه بمحض من الشهود برى الوارث منه لأنه لا حجة في السبب للماين فالأجنبي والوارث فيه سواء وإذا أقر الطالب أنه قبض من المطلوب خمسمائة ثم خمسمائة ثم قال وجدها زبوفًا فاقول قوله وصل أم فصل لأنه أقر قبض الدراهم مطلقًا والزبوف من جنس الدراهم يتناولها مطلق اسم الدراهم فكان بيانه هذا مقررًا لكلامه ولو قال قبضت منه حق أو قبضت منه الذي لي عليه أو قبضت منه مالي عليه أو الألف التي كانت لي عليه ثم قال وجدها زبوفًا لم يصدق إلا أن يصله بكلامه لأن لفظه هذا محمول على الحق الذي له عليه وهو الجهاد من حيث الظاهر على احتمال أن يكون المقبوض زبوفًا وقال ذلك لجہاته بها فكان هذا بيانًا مغايرًا لكلامه عن ظاهره فيصح ولا يصح مفصولًا ولو قال قبضت منه خمسمائة درهم ثم قال بصد وجدها ستوقًا أو رصاصًا لم يصدق لأنه أقر قبض الدراهم والستوق ليست من جنس

الدرهم فكان ياتيه هذا مغيارا ورجوعا عما أقر به فلا يصح، فمصولا ولو أقر أنه قبض خمسين  
درهم مما له على المطلوب ثم قال بصدق ذلك وجدتها زيوفاً لم يصدق لما بينا أنه لو أقر بقبض  
جميع ما عليه ثم ادعى أنه زيوف لم يصدق إذا كان مفصولا فكذلك إذا أقر ببعض ماله عليه  
ولا يمين على المطلوب أنها كانت جيادا في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال أبو يوسف  
رحمه الله إذا أتمته حلقته وهو بناء على الاختلاف الذي سبق إذا أقر البائع قبض الثمن ثم  
قال لم أقبضه لم يحلف خصمه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند أبي يوسف رحمه الله يحلف  
للعرف الظاهر في الاقرار قبل أن يستوفى بالاستيفاء الاشهاد فكذلك هنا فابو حنيفة  
ومحمد رحمهما الله اعتبرا التناقض وأبو يوسف رحمه الله اعتبر العرف لأنه يقر بالاستيفاء  
بناء على أن المستوفى جياد ثم بين له أنه زيوف فلهذا قال إذا أتمته حلقته ولو أقر بقبض  
خمسين ماله شريك في الدين ثم قال بعد ذلك هي زيوف فالقول قوله لما بينا أنه أقر بقبض  
الدرهم وذلك يتناول الزيوف حقيقة ولا شريك الخيار إن شاء شاركه في المقبوض من الزيوف  
وإن شاء أتبع المطلوب الجياد وإن قال بعد ما سكنت هي ربه سر لم يصدق رأشريك نصفها  
جياد لأنه راجع عن الاقرار فإن اسم الدرهم لا يتناول الرهصة حقيقة وإنما هو رصاص  
موصول فالقول قوله لأن الرصاص من الدرهم صورة وإن لم يكن راديا عنه متى كان هذا  
يانا مغيارا لظاهر كلامه إلى ما هو محتمل فيصح موصولا وإذا صح فلا شيء لشريك منها  
لأنه قبض الرصاص لا يصير مستوفيا شيئا من حقوقه وإنما ثبت الرهن حين المشاركة معه  
فما قبض من حقه وإن قال قبضت من مالي ولقد لا على هاتين خسمائيه ثم قال بعد ذلك هي  
زيوف لم يصدق لاقراره بأن المقبوض مما له عليه وذلك جياد فلا يصدق حينئذ عليك منصرفا  
كما لا يصدق في حق المطلوب فلهذا كان للشريك نصفها جيادا وإذا أقر العاقل أنه قبض  
من المطلوب كرحطة أو شير أو شيئا مما يكل أو يوزن ثم قال بعد ذلك وردى فالقول  
قوله لأن الرداءة في الخطئة بيان للتنوع لا بيان للعيب فإن العيب لا يخلو عن أصل القمطرة  
السليمة وفي بيان نوع المقبوض القول قول القابض وهو تقدم ما هو المصير فيما سبق

والله أعلم

تم كتابته في ربيع الثاني سنة ١٢٠٠ هـ

محمد بن عبد الله بن محمد

فهرست الجزء الثامن عشر من كتاب المبسوط للامام السرخسي الحنفى رحمه الله

مصحفه

باب الاقرار بالمالية	٢
د الاقرار بالدوام عددا	٤
د الاقرار بالتزويف	١٢
د ما يكون به الاقرار	١٥
د الاقرار فى المرض	٢٤
د الاقرار للوارث وغيره من المريض	٣١
د المقتول عمدا وعليه دين	٣٧
د اقرار الوارث بالدين	٤٤
د الاقرار بتزويف	٥٠
د الاقرار فى العروض بين الزوجين	٥٢
د الاقرار بشئ يغير عينه	٥٩
د اضافة الاقرار الى حال الصغر وما اشبهه	٦٨
د الاقرار بالاستفهام	٧٠
د الاقرار بقبض شئ من ملك انسان والاستثناء فى ذلك	٧٣
د الاقرار بالجهول أو بالشك	٧٧
د اقرار المريض بقبض الدين وغيره	٨١
د الاستثناء	٨٧
د الاقرار بشئ غير مسمى المبلغ	٩٧
د الاقرار بكذا لا بل كذا	١٠٣
د الاقرار بما دفعه اليه آخر	١٠٦
د الاقرار بالاقضاء	١٠٨
د الاقرار فى المضاربة والشركة	١١٣
د الاقرار بالبراءة وغيرها	١٢١

واحد منبسر	١٥ ٢ ٤ ٢
فمن منبسر	٢٠ ٢ ٤ ٢
الكتاب منبسر	٤ ١ ٢ ٤

- ١٢٥ » الاقرار بالجناية ١٢٦ باب من الاقرار  
 ١٢٨ » اقرار الوصي والوكيل بالقبض  
 ١٣٣ » الاقرار بالبيع والعيب فيه  
 ١٤٢ » الاقرار بالنكاح والطلاق  
 ١٤٥ » اقرار المحجور والمملوك  
 ١٥٣ » اليمين والاقرار في الرق  
 ١٦١ » الاقرار بالنكاح  
 ١٦٢ » اقرار المكاتب والحر  
 ١٦٤ » اقرار الرجل أنه لاحق له قبل فلان  
 ١٦٧ » الاقرار بالعنف والكتابة  
 ١٦٩ » اقرار الكفار  
 ١٧٢ » الاقرار بالكتاب  
 ١٧٦ » الاقرار بالدين في الحيوان  
 ١٧٨ » باب الاقرار بكذا والا فليبه كذا  
 ١٧٩ » اقرار الرجل في نصيبه  
 ١٨١ » الاقرار بما قبضه من غيره  
 ١٨٣ » اقرار الرجل على نفسه وعلى غيره  
 ١٨٥ » الاقرار في غير المرض ١٨٩ باب الاقرار بالقبض





2318  
2318  
41A

